شُبهة الوضع
في شواهد ابن مالك الشّعريّة

قراءة في تاريخها ومآلاتها

عبدالرّزّاق الصّاعديّ

الطبعة الأولى - طبعة إلكترونية

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

فهرس مختصر لموضوعات البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء وإمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيّبين الطّاهرين، ومن سلك سبيلهم ونهج نهجهم بإحسان إلى يوم الدين.

اللّهُمَّ أعِذني من فِتنةِ القول وزُوره، وخَطَلِ الرأي وغُرُوره.

أما بعد؛ فهذا بحثٌ في شواهد ابن مالك الجيّاني، وما طرأ في زماننا من اتّهامه بالوضع والتزوير والتدليس، جعلتُهُ بعنوان: **(شبهة الوضع في شواهد ابن مالك الشعرية: قراءة في تاريخها ومآلاتها)**، فأقول وبالله التوفيق:

تقديم وتمهيد

لم يكن الشكُّ في الشّعر مذهبًا جديدًا، فقد ظهر في القرن الثّاني، وأدّى إلى القول بالانتحال، وتكلّم في شأنه النَقَدة الأوّلون، فأطالوا وأجادوا، وأشهر من اتُّهم بالنحل خَلَفٌ الأحمر، وحمّادٌ الراوية، وانحصر المنحول عند النَقَدة في قصائد معدودات وأبيات مشهورات، ثم ظهر في عصرنا مذهبٌ جديد يشكّ في الشّعر الجاهلي كلّه، رفع رايته بعض المستشرقين الذي تأثّروا بفلسفة الفرنسي رينيه دِيكارت René Descartes ١٦٥٠م كمرجليوث وغيره، وحذا حذوهم طه حسين، وهو من الديكارتيين الشكيّين في تاريخ الأدب العربي، وزعم أنّ ما تقرأه في الدواوين أو المصادر القديمة على أنّه شعر امرئ القيس أو طرفة أو ابن كلثوم أو عنترة، ليس من هؤلاء الناس في شيء، وإنّما هو نحلُ الرُّواة واختلاقُ الأعراب، أو صنعة النُّحاة، أو تكلّف القُصّاص، أو اختراع المفسّرين والمحدّثين والمتكلّمين[١]. وطافت هذه الفِرية وأخذت دورتَها الكاملة في المجالس وأروقة الجامعات وشغلت الناس حينًا من الدهر، ثم اندثرت، ونسيها أهل العلم وسائر الناس، كأنّها نارٌ فاخَتْ ثم باخَتْ، لقد ذهبت الفِرية وبقي الشّعر الجاهلي، كما عرفته الأجيال المتعاقبة، ديوانَ العرب ومصدرَ لغتهم.

---

(١) في الشّعر الجاهلي ٧. نقلته من: نقض كتاب في الشعر الجاهلي ١٩، لمحمد الخضر حسين.

ثم نشأت في أيّامنا أُحدوثة الشكّ بالصناعة والوضع والتّدليس في شواهد ابن مالك الشّعريّة، تولّى كِبْرها ونفخ فيها نعيمُ البدريّ في كتابه (صناعة الشّاهد الشّعريّ) المنشور في عام ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٠م، ثم ظهرت لكتابه هذا نسخة منقّحة، بعنوان (تدليس ابن مالك في شواهد النّحو) أعدّها فيصل المنصور، في عام ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م وقَدَح الرجلان في أمانة ابن مالك وعدالته، فهو عند البدريّ وَضّاع كذّاب ومزوّر كبير، وهو عند متابعه فيصل المنصور وضّاع مدلّس، وألمح في ردّه على الدكتور رفيع السُّلمي إلى تهمة أخلاقيّة غاية في القبح، التقطها من رواية مُظلمة باطلة[1].

وخاض الناس في دعوى الوضع والتّدليس وتطاحنوا، ولم تنشط لها نفسي، وربما شَجَنني عن الخوض فيها شواجن، ولم أقرأ إلا خلاصاتٍ أراها عَرَضًا في تويتر، وبعض المواقع، وإن سألني سائل عن رأيي، قلت له: إن دعوى الوضع والتّدليس في شواهد ابن مالك باطلة ومؤذية وظالمة، باطلة في ذاتها كما سيأتي، وظالمة أشد الظلم لرجل لا يستطيع الدفاع عن نفسه، ومؤذية لتراثنا النّحوي، وكيف لا تكون ظالمة وهي مبنية على أوهام وأباطيل، وكيف لا تكون مؤذية وأذاها يتجاوز ابن مالك ليصل إلى عقول الناشئة وطلبة العلم، ويزعزع الثقة في تاريخهم النّحويّ العريق، ثم يصل إلى كتب التفسير، ومنها البحر المحيط والدّرّ المصون والجواهر الحسان وعناية القاضي وروح المعاني، ويعمل على تشويه بعض مصادرهم العربية الأصيلة التي تربّت عليها عقولهم، ويُقلّل من شأن علمائهم الذين وَصفهم فيصل المنصور بالجُبن والغفلة والغَباوةِ[2]، وفيهم بهاء الدين ابن النحّاس وابن جماعة وأبو حيّان والمرادي والسمين الحلبي وابن هشام وابن عقيل وابن هانئ اللخمي والشاطبي والدماميني والأشموني والعيني والأزهري والسيوطي والبغدادي، وهم قدوة الأجيال المتأخّرة.

---

(١) أشار إليها في ردّه على الدكتور رفيع السلمي، ص ٨٨، ٨٩ وفيها اتهام ابن مالك بالغلمان واللواط، وقد استبعدها راويها الصفدي، وأما هو –فيصل- فيراها غير مستغربة من ابن مالك، وجعلها من مقوّيات حجته!

(٢) تدليس ابن مالك ٨٧، ومقالة له في ملتقى أهل اللغة بعنوان: وقفة مع وضع ابن مالك للشواهد النّحوية في ١٠ / ٠٧ / ٢٠١١م.

ثم كيف لهذه الأحدوثة ألّا تكون ظالمة وهي تضع طلبة العلم في منزلة بين منزلتين، فلا هم يصلون إلى ما أرادته التّهمة، وهو اليقين بالوضع والكذب على العرب، وما يقتضيه ذلك من وجوب انتزاعها من التراث النحوي الكبير كما ينتزِع غصن الشوك من الصوف المندوف، ولا هم يعودون إلى ما تربّوا عليه وألفوه فيها، وكيف يصلون إلى يقين وأدلّتها غير قادرة على إيصالهم، وكيف يعودون إلى ما وقع عليه الذباب؟ أرأيتم كيف يفعل أصحاب الأهواء والأغرار؟ قضية خاسرة من مبتدئها إلى خبرها، لا شهود لها إلا شهود الزور: الوسواس والظنّ والهوى، وليس في وسع المدّعين رفع برهان واحدٍ عليها سوى احتمالات وتقادير، يسمّونها أدلّة.

إنّ مخالفة الظاهر المستقرّ الذي يحكيه سياق النصوص والإجماع المُطبِق الذي وصل إلينا في هذا الشأن لا يكون إلا بدليل صحيح وحُجّة لا تُدفع، فليس بالوسع مخالفة النصوص الصريحة وإجماع الأمّة بشكوك وظنون تُفضي إلى تكذيب ابن مالك والتشكيك في تراثنا النحوي، كما فعل بعض المشكّكين في الشّعر الجاهلي والمعلّقات، ولم يعودوا منها إلا بالخيبة. وإنّ تكذيب ابن مالك ووصفه بالتّدليس يحتاج إلى برهان، والبرهان يحتاج إلى اطّلاع على التّراث العربيّ كلّه، وإحاطة بمصادر ابن مالك المفقودة، وهي كثيرة نعرف بعضها ونجهل أكثرها. فما كان لهم أن يجزموا بالوضع والتّدليس ويدَّعوا اليقين في هذه القضية، ويُفتوا بإسقاط نحو (٧٠٠) شاهد من شواهد ابن مالك، ويسعوا إلى بهرجة ما بُني عليها من احتجاج في تراثنا النّحويّ، وإسقاط كتب النحو المتأخرة لأنّ أصحابها وثقوا في ابن مالك ونقلوا شواهده. هكذا يفعلون، ولا دليل لديهم سوى شكوكٍ واحتمالات، يقابلها ما يدفعها، ومع ذلك يجزمون بأحكامهم، وهذا انتحار على أسوار البحث العلميّ.

لقد ارتقى أصحاب هذه الدعوى مرتقى صعبًا، وبنوا بنيانهم على رؤوس الرمال، زاعمين أنّهم أتوا بأدلّة، وكلّ دليل أتوا به يحوي في طِيَّتِه ما ينقضه، وكلّ دليل للتكذيب يقابله دليل للتصديق، وحسبك في نقض أدلتهم دليلٌ واحد، وهو أنّ الحكم معلّق بظهور المفقود من تراثنا اللغويّ والنّحويّ والأدبيّ، وهذا كالمحال بل محال، وكأنَّ الرافعي يعنيهم حين قال: «ما

رأيتُ فئة يأكلُ الدليلُ الواحد أدلّتها جميعًا كهؤلاء!» فرأيتُ أنّ المسألة لا تستحقّ العناء، وأنّ الجدل في تهمة غاب شهودها ضرب من العبث.

هكذا رأيتُ القضية، وهكذا تجنّبتُ الخوض فيها، ثم ظهر لي من أمرها ما غيّر موقفي، وبدا لي أنّ السكوت عن بيان وجه الحق خيانةٌ للعلم ولتاريخنا اللغويّ، وظلم لابن مالك الذي لا يستطيع اليوم أن يدفع الصائل عن نفسه، وأنّ القضية أكبر مما قدّرت وأشدّ خطرًا، فالشّاهد النّحوي هو عمود الصناعة، والكذب في شاهد واحد يقدح في الأمانة، فكيف إن كانت مئات الشّواهد؟ وتهمة الوضع في الشّواهد تُسقط الثقة في المتهم بها، وفي مصنّفاته، وتُسقط الثقة في العلماء الذين أخلدوا إليه، واستشهدوا بشواهده في النّحو وكتب التفسير المطوّلة، فقلّبت كتاب البدري ثم كتاب تابعه فهالني ما رأيت، فتوكّلت على الله وشرعتُ في كتابة هذا البحث، رغبة في استقصاء التهمة، والكشف عن جذورها، والوقوف على تاريخها، وفحص الأدلّة التي بُنيت عليها، وهدتهم إلى الجزم بالوضع والتّدليس والكذب على العرب.

شواهد ابن مالك الشّعريّة:

كانت شواهد النحويّين تدور في المجمل على ما رواه سيبويه في كتابه عن العرب، وما أنشده علماء زمانه، ولم تتجاوز شواهده -في إحصاء خالد عبدالكريم جمعة- (١٠٥٦) شاهدًا[1]، وكانت عمود النّحو وحُجّة النّحويين، مع زيادات يزيدونها في بعض مصنّفاتهم، وكأنَّ تراثنا الشّعريّ ليس فيه سوى تلك الشّواهد المكرّرة، مع أنّ مؤرّخي النّحو قالوا: إنّ عليًّا الأحمر مؤدّب الأمين كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النّحو[2]، ولا ندري أين ذهبت؟ لقد كانت لشواهد سيبويه الغلبة في تراثنا النّحوي، حتّى جاء القرن السابع، وظهر ابن مالك، فجدّد هذا العلم، وأعاد تصنيف أبوابه، وخرج من عباءة سيبويه وسائر النّحويين، وتحرّر من المذاهب النّحويّة، فلم يوافق منها إلا ما قام عليه دليل وقَبِله عقله، وتوسّع في باب الاستشهاد كثيرًا، حتى بلغ مجموع شواهده الشّعريّة في مصنفاته المتنوّعة مما أحصيته: (٣٣٧١) شاهدًا،

---

(١) شواهد الشّعر في كتاب سيبويه ١٢.

(٢) نزهة الألباء ٨٩، وينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٦٧٣ (إحسان عبّاس).

نسب منها (٧٠٤) ولم ينسب (٢٦٦٧)، وعرف النّحويّون بعده والباحثون المعاصرون ما يقترب من (٢٠٠٠) شاهد، ولم يعرفوا الأقل الذي اتهم فيه، وهو يقارب ٧٠٠ شاهد. وألخّص الشّواهد عند ابن مالك في الجدولين الآتيين:

الشّواهد الشّعريّة في كتب ابن مالك المطبوعة بعد استبعاد المكرّر		
الشّواهد المنسوبة	الشّواهد غير المنسوبة	المجموع
٧٠٤	**٢٦٦٧**	**٣٣٧١**
٪٢٠.٩	٪٧٩.١	

وهذا جدول آخر للشواهد غير المنسوبة:

الشّواهد غير المنسوبة		
مجمل الشّواهد غير المنسوبة	**٢٦٦٧**	
ما عُرف في مصدر قبل ابن مالك	**١٩٩٤**	٪٧٤.٨
ما لم يُعرف في مصدر قبل ابن مالك	**٦٧٣**	٪٢٥.٢

وهذا خلاف ما في مصنفاته المفقودة، ولا نعلم عِدّة ما فيها من شواهد.

وهذا تلخيص الشّواهد في كتاب سيبويه:

الشّواهد الشّعريّة في كتاب سيبويه المطبوع (إحصاء خالد عبدالكريم جمعة)			
الشّواهد المنسوبة	الشّواهد غير المنسوبة		المجموع
٧٣٩	**٣١٧**		**١٠٥٦**
	ما عرفه **٢٠٩**	ما لم يعرفه **١٠٨**	

ونستنتج من هذه الجداول الثلاثة نتائج رئيسة:

أوّلها: غزارة الشواهد عند ابن مالك، إذا قِيس بسيبويه وبغيره.

ثانيها: أنّ ابن مالك لم يكن حريصًا على نسبة الشواهد.

وثالثها: أنّ المعروف من شواهد ابن مالك غير المنسوبه أكثر من غير المعروف، وأنّ ما لم يُعرف هو الربع، تقريبًا.

رابعها: أنّ المنسوب من شواهد سيبويه في كتابه المطبوع: ٧٠٪ وغير المنسوب: ٣٠٪، وما عُرف من شواهده غير المنسوبة: ٦٦٪ وما لم يعرف: ٣٤٪تقريبًا.

موقف العلماء من شواهد ابن مالك الشّعريّة:

لم يكن ابن مالك مقلّدًا لأحدٍ من النحويين، ولا تابعًا لإحدى المدرستين الشهيرتين، كان نحويًّا فذًّا حُرًّا، يتبع الدليل أين كان، ومع مَن كان، ولا يبالي بأحد، ولو كان سيبويه، تحرّر من رِبْقة التقليد، فيما يختار ويقيس، ونقّب في مصادر اللغة والأدب ودواوين الشعر التي سبقته ومصادر الحديث والآثار بحثًا عن شواهد، فكان إمام نفسه وفريد عصره، نظر النحويون إلى همته وجُرأته في التجديد والبسط نظرة تقدير وإكبار، وكانت شواهده محلّ الرضا والقبول عند النحويين في عصره والعصور المتعاقبة بعده، تداولوها في حِلَق العلم واستشهدوا بها في كتبهم، فابن مالك عندهم هو «الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول»[١] ووصفوه بأنّه «حجّة العرب»[٢] في اللغة، وأنّه «حاشد لغة وحافظ نوادر»[٣].

---

(١) شرح المقرب المسمّى التعليقة، لبهاء الدين النحّاس ٢/ ٨١٠ وأشار إليه ولغيره من النصوص رفيع السلمي في براءة ابن مالك ٨٤، وينظر: التذييل والتكميل ٧/ ١٠١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب المنسوب لابن جماعة ص ٥، والمقدمة لابن جماعة ومضمون الكتاب مرويّ عن ابن مالك.

(٣) البحر المحيط ١/ ٦٢٣.

لقد كان أئمة النّحو في زمان ابن مالك والقرون التي تلته يعرفون قدره ويكبرون فيه علمه، وسعة اطلاعه، وغزارة شواهده، ويشيرون إلى تفرّده ببعضها، وأنّهم لا يعرفون لها مصدرًا قبله، حتى قال الذهبي: «وأمّا أشعار العرب التي يُستشهد بها على اللّغة والنّحو فكانت الأئمّة الأعلام يتحيّرون فيه، ويتعجّبون: من أَيْنَ يأتي بها، وكان نظم الشِّعر سهلًا عليه، رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك»[1]، وهذه كلمة خطيرة في القضية، توحي بأنّ أهل زمانه من النحويين ومن جاء بعدهم لم يكونوا في غفلة من أمر الشواهد تلك ولا أهل غباوة، خلافا لما يزعمه الزاعم، وتوحي –أيضًا- بأنّها كانت محلّ عنايتهم رواية ودرسًا وتدبّرًا وتقليب نّظر، فظهرت لهم سلامتها وصِدق راويها. ومن أوجه النظر قول الدّماميني (٨٢٧ه) في شاهد من شواهد ابن مالك التي تفرّد بها: «والظنّ بإمامته وعدالته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه أنه لا يستشهد إلا بشاهد عربيّ»[2]، فالنحويون مع تدبّرهم وبحثهم يأخذون بما يقتضيه الأصل فيه، ولا يتّهمونه بالشكوك والظنون، وآية ذلك أنهم نقلوها عنه في كتبهم واحتجّوا بها، وقد كان التحيّر والتّعجب من سعة اطلاعه أقدمَ الانطباعات والملحوظات، ولم يتّهمه أحد منهم بالوضع أو التّدليس، وكان فيهم المخالفون والمناكفون والحُسّاد، ومنهم أعلام النّحو في زمانهم، يتعاطون الشّواهد في مصنّفاتهم، ويعرفون أحوالها وأسرارها.. كان هذا شأنهم منذ زمانه إلى عصر عبّاس حسن وعبدالخالق عُضيمة.

ثم نبتت في وقتنا هذا نابتةُ التشكيك في شواهد ابن مالك عند بعض المعاصرين، وخاض فيها جماعة من أهل العلم والباحثين، رأى بعضهم أنّ قائل تلك الشّواهد هو ابن مالك نفسه، جاء بها للتمثيل أو صنعها تزويرًا وتدليسًا، ورأى بعضهم أنها ليست له، ولكنها من شواهد المولّدين، وفيما يأتي أبرز الخائضين في القضية، ممن عرفتهم ووقفت عليهم:

١- الدكتور **طه محسن**، أكاديمي عراقي، حقق كتاب (شواهد التّوضيح والتّصحيح) لابن مالك، في عام ١٤٠٥ه١٩٨٥م، وهو أقدم من عرفتُ له رأيًا في شواهد ابن مالك غير

(١) تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٤٩ تحقيق بشار عواد معروف.

(٢) تحفة الغريب ٣٤٣ نقلا عن السلمي في براءة ابن مالك ٩٧ ولم أتمكّن من الاطّلاع على المصدر.

المنسوبة، في تحقيقه هذا الكتاب، إذ قال في حديثه عن المآخذ عليه: «تقدّم أنّ ابن مالك امتاز على غيره بكثرة الشّواهد والنّصوص الشّعريّة التي احتجّ بها. وعلى ما اتّسم به هذا المنهج من محاسن إلا أنّ إغفاله نسبتها إلى المصادر أو إلى قائليها أو رواتها قد يثير حولها شبهة يجب أن يبرأ منها المؤلف. وهذه الشّواهد الجديدة من الكثرة بحيث لا يمكن إهمال أمرها»[1].

٢- الأستاذ الدكتور **محمد بن عبدالرحمن المُفدَّى**، أستاذ النّحو في جامعة الإمام محمد بن سعود،، كان يشكّ في بعض مسائل ابن مالك، ويقول لطلابه: (هذه من عنديّاته)؛ أي: من صَنعته، هكذا سمعتُ ممن اثق به. وفي يوم الأربعاء الموافق ٢١ / ١٢/ ١٤٤٠هـ هاتفته –أمدّ الله في عمره- وسألته عن رأيه في شواهد بن مالك وقولتِهِ تلك لبعض طلابه، فقال لي: إنّه ربما فَرَط منه قولٌ لبعض طلابه، لما يراه من تفرّدٍ عند ابن مالك، ولربّما شكّ الناظر في بعض الشّواهد غير المنسوبة حين لا يجدها في مصادر قبله، ولكن ذلك لا يتعدّى الشكّ، إذ لا دليل على وضعها، وذكر أنّه بعد السّنين الطّوال مع كتب ابن مالك ومع الدّماميني وشرحه للتّسهيل يرى قبولها، ثقة في ابن مالك الموصوف بالأمانة والتديّن. ثم قال: وينبغي أن نحفظ حقوق علمائنا الذين نقلوا لنا هذا العلم، وألّا نتتبّع الشبهات التي لا نجد لها دليلًا يثبتها، وسبقنا العلماء إلى قبول الشواهد تلك، ولم يردّوا شيئًا منها، وهم أكثر علمًا وفهمًا وقُربًا إليه منا، وتمثّل في آخر حديثه بقول الحُطيئة:

أَقِلُّــوا عَلَيــهِمْ لا أبًا لأَبِيــــــكُمُ
مِنَ اللّوم أو سُدُوا المكانَ الذي سَــدُّوا

أولئك قَــومٌ إنْ بَنَوا أَحْسَنُـــوا البِنَى
وإنْ عاهَدُوا أَوْفوا وإنْ عَقَدُوا شَــدُّوا

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ٣٦.

٣- الأستاذ الدكتور **تركي بن سهو العتيبي**، أستاذ النّحو والصرف في جامعة الإمام محمد بن سعود، وهو صاحب القول بالتمثيل في شعر ابن مالك، فيما أعلم، إذ يرى أنّ ابن مالك إذا قال: «قال رجل من طيّئ» أو «قال بعض الطائيّين» فإنما يعني نفسه، يجيء بالبيت تمثيلًا لا استشهادًا. وتحدّث عن رأيه هذا في مناسبات عديدة، منذ أكثر من عشرين سنة. وسيأتي الحديث عن رأيه مفصّلًا في المبحث الثّالث، إن شاء الله.

٤- الأستاذ الدكتور **يحيى بن عبدالله الشريف**، أستاذ النّحو والصرف بجامعة الملك خالد، وهو ممن يرون فرضيّة التمثيل، وسياتي الحديث عنه مفصّلًا في المبحث الثّالث، إن شاء الله.

٥- الدكتور **محمد خليل الزَّرُّوق**، من بنغازي بليبيا، أعدّ بحثًا سنة ١٤٢٤هـ تناول فيه بعض الشّواهد، ونشره في مجلّة جذور التابعة لنادي جدة الأدبيّ، بعنوان: (أقائمٌ الزيدان) وسيأتي الحديثة عنه مفصّلًا في المبحث الثّالث، إن شاء الله.

٦- الدكتور **جواد بن محمد الدخيّل**، من جامعة الملك سعود، أعدّ بحثًا في شواهد ابن مالك، انتهى فيه إلى فرضيّة التّمثيل، وسيأتي الحديث عنه في المبحث الثّالث، إن شاء الله.

٧- الدكتور **عبدالله ناصير**، أشار إلى أنه وجد في شواهد التوضيح الذي حققه (٧٢) شاهدًا، لم يجد من ذكرها قبل ابن مالك، وظهر له من أمر تفسيرها أنها من شعر ابن مالك، وأنها ترد على لسانه وقلمه مُخالطةً محفوظَه الغزيرَ من الشعر، فيخالها من شعر غيره. فتلقاها النحويّون عنه تلقّي الشواهد. وسيأتي الحديث عنه في المبحث الثالث.

٨- الدكتور **نعيم بن سلمان البدريّ**، من جامعة واسط بالعراق، أعدّ كتابًا سمّاه: (صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك الأندلسي) ظهر منشورًا في عام ٢٠١٠م، انتهى فيه إلى أنّ ابن مالك «مُزوّر كبير ومخترع أكاذيب من الطراز الأوّل، وأنّه صَنّاع شواهد، كان يخترع القاعدة النّحويّة ويصنع شواهدها معها.... مستغلًّا في ذلك قدرةً عجيبة على الكذب، وموهبة في نظم الشّعر، استغلّها أسوأ استغلال!»[1] ، وأنّه خدع النّحويّين كلّ

---

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٦.

هذه السنين. وسياتي الحديث عن مفصّلًا عن أباطيل هذا الكتاب وما فيه من خلل وضعف شديد، في المبحث الرّابع، إن شاء الله.

٩- الدكتور **فيصل بن علي المنصور**، من جامعة أمّ القرى، في رسالة له بعنوان: (وضع ابن مالك للشواهد النّحويّة بين النفي والإثبات) نوقشت في الجامعة الإسلامية عام ١٤٣٤هـ ثم نشرها بعنوان (تدليس ابن مالك في شواهد النّحو) عام ١٣٣٥هـ، دون إذن من الجامعة بتغيير العنوان، فأساء إلى ابن مالك وإلى الجامعة. وسيأتي الحديث عن محتوى هذا الكتاب وبيان ضَعف أدلّته، وكشف سرقاته، وما فيه من خلل وتناقض، في المبحث الرّابع، إن شاء الله.

موجة الرّدود والتعليقات على البدريّ ومتابعِهِ:

أثار كتابا نعيمٍ البدريّ وفيصل المنصور موجةً من النقد، ظهرت في أبحاث ومقالات وتغريدات وتعليقات، وكانت أغلب الردود تستنكر سوء الأدب مع ابن مالك واتهامه بالوضع والتّدليس والكذب والتزوير، دون دليل صحيح، مع رمي علماء النّحو الذين جاؤوا بعده بالغفلة والغَباوةِ والجبن[1]؛ لأنّهم لم يعلموا أنّه دسّ في النّحو ما يناهز (٧٠٠) بيت من شعره، أو علموا وسكتوا، كما زعما، وقليل من التعليقات مال أصحابها إلى قبول التهمة وتبنّيها. وسأكتفي بسرد تاريخيّ وجيز لأبرز الذين كتبوا في هذه القضية، مع الإشارة إلى موقفهم منها بإيجاز:

١- **أبو مالك العوضيّ**، له تعليقات وتعقيبات قصيرة متفرّقة في الشبكة العنكبوتيّة في ملتقى أهل التفسير وغيره، ورأيته أجاد فيما كتب، وهو يرى براءة ابن مالك من التهمة، ولم يجد دليلًا صحيحًا على صناعة الشّواهد الشّعريّة عند ابن مالك.

---

(١) تدليس ابن مالك ٨٧، ومقالة له في ملتقى أهل اللغة بعنوان: وقفة مع وضع ابن مالك للشواهد النّحوية في ١٠ / ٠٧ / ٢٠١١م.

٢- الأستاذ الدكتور **عبدالعزيز بن علي الحربي**، من جامعة أمّ القرى، له مقال بعنوان (معركة ابن مالك) (منشور في منتدى مجمع اللغة على الشبكة العنكبوتيّة بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠١٤م) يرى فيه براءة ابن مالك من تهمة الوضع والتّدليس، ويستدلّ ببعض الأدلّة.

٣- الأستاذ الدكتور **أبو أوس إبراهيم الشمسان**، من جامعة الملك سعود، له مقالان، الأوّل (تدليس ابن مالك) في صحيفة الجزيرة، العدد ١٥١٥٧ السبت ٢٨ جمادى الأوّل ١٤٣٥ ٢٩/ ٣/ ٢٠١٤م) والثّاني (هل من براءة لابن مالك؟ نشره في جريدة الجزيرة السبت ١٦ مايو ٢٠١٥) ويميل في هذين المقالين إلى قبول التهمة.

٤- الأستاذ الدكتور **عبدالله الأنصاري**، من جامعة الإمام محمد بن سعود، له مداخلات في بعض المواقع، تعقّب فيها صاحب التّدليس، وقال في إحداها: «وقفت على ما كتبه من قبل، ثم إني قرأته مرة أخرى هذه الأيام فوجدته غاية في الضعف، بل إنّ أكثره يمكن قلبه عليه... ذلك أنّ التناقض ظاهرة فاشية في كلامه، ولم أجد له دليلًا واحدًا يصحّ الاعتماد عليه فيما ذهب إليه، ولم يأت بشيء يبرهن به [على] ما ادّعاه على ابن مالك.... وأمّا طعنه في ابن مالك وعلماء عصره والعلماء التالين له إلى يومنا هذا وادعاؤه أنه استدرك عليهم فهذا من أعجب العجب الذي سيجده القارئ في هذا الكتاب!»[1].

٥- الأستاذ **محمد مبخوت الحسني**، له مقال بعنوان (تدليس ابن مالك بين المنصور والشمسان) (نشر في صحيفة الجزيرة في العدد ٤٣٤ Issue في ٢٠١٤/٠٤/١٢م) وله مداخلات متفرّقة في المواقع تناول فيها هذا الموضوع، وخلاصة رأيه أنّه ينزّه ابن مالك عن الكذب والوضع والتّدليس، ويرى ضعف الأدلّة التي قدّمها نعيم ومتابعه فيصل، وأنّها لا تتجاوز الظنّ، وأنّ نقضها ميسور.

٦- الأستاذ **الدكتور رياض الخوّام**، من جامعة أمّ القرى، كتب مقالًا حسنًا بعنوان: (اتّئد يا فيصل) (نشره في منتدى مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العنكبوتيّة بتاريخ ٠٣-

---

(١) نقل هذا عنه محمد مبخوت، ٠٣-٢٧-٢٠١٤م في منتدى مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالمية في موضوع عنوانه: معركة ابن مالك

٠٦-٢٠١٤م) يرى فيه أنّ دعوى التّدليس باطلة، وأنّه لا يُعدل عن الأصل إلا بأدلّة يقينية لا ظنية، وأدلّة الاتهام التي ساقها صاحب التّدليس ضعيفة ويمكن نقضها، وسأشير إلى هذا المقال في مواضع.

٧- الأستاذ الدكتور **رفيع بن غازي السلمي**، له بحث بعنوان (براءة ابن مالك من التّدليس وصناعة الشّواهد الشّعريّة) (نُشر في مجلة مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالمية، العدد السابع، رجب ١٤٣٦هـإبريل ٢٠١٥م) وهو بحث علميّ رصين تناول الشبهة وأبطل أدلتها، وجاء بأدلّة تنقضها وتثبت براءة ابن مالك، ووجد جملة من الشّواهد التي عدّها صاحب التّدليس ضمن موضوعات ابن مالك، وبحثه هذا أوّل بحث محكّم جادّ ينقض بحث التّدليس، وقد أجاد فيما كتب وأقنع.

٨- الأستاذ الدكتور **فريد الزامل السّليم**، له مقال منشور في صحيفة الجزيرة بعنوان: (ابن مالك بين التقديس والتّدليس) (صحيفة الجزيرة السبت ٢٨/ ١١/ ٢٠١٥) وقف فيه موقفًا وسيطًا، وختمه بنقل مهمّ عن الدكتور عبدالرحمن العثيمين -رحمه الله- أنقله هنا بنصّه لأهمّيته، قال فيه: «أودّ في الختام أن أشير إلى أمر في غاية الأهمية، وهو أنّ القضية لما تحسم ما دام في خزائن المخطوطات شيء لم يظهر، حدثني شيخنا الدكتور عبدالرحمن العثيمين -رحمه الله- أنّ لديه شرحًا لجُمل الزجاجي، لمؤلف في القرن السادس -نسيت اسمه- حوى أبياتًا كثيرة جدًّا غير متداولة في كتب النّحويّين، مما جعل د. عبدالرحمن لا يدفعه لأحد من طلاب الدراسات العليا؛ لأنّه (سيتورط فيه) كما يقول (رحمه الله)، فلن يجد لأبياته مصادر.. لو ظهر هذا الكتاب ربما غيّر حقائق عن تدليس ابن مالك». وأقول: لعلّ الكتاب المشار إليه شرحُ جمل الزجّاجي لابن هانئ اللخمي الأندلسي (٧٧١هـ)، فإن كان هو تضعف به الحُجّة؛ لأنه بعد ابن مالك، ويبقى الحكم الصحيح معلّقًا حتى يظهر المخطوط ونعرف مؤلّفه.

٩- الدكتور **إبراهيم سالم الجهني**، من جامعة طيبة، له كتاب عنوانه (تدليس ابن مالك في الميزان) نشره في عام ١٤٣٧هـالموافق ٢٠١٧م نقد فيه كتاب التّدليس وفحص أدلته ونقضها، وناقش مصطلح التّدليس وكشف عن التناقضات والإخلال بالمنهج العلميّ،

ووقف على بعض سرقاته، وانتهى إلى نقض كتاب التّدليس والقول بعدالة ابن مالك. وهذا الكتاب من أحسن ما كُتب في هذه المسألة والأقوى حجّة، فيما قرأت، وأنصح بقراءته، مع قراءة بحث الدكتور رفيع السلمي.

١٠- الأستاذ **عمر بن عبدالله العُمَريّ**، له بحث بعنوان: (الوساطة العُمرية بين ابن مالك ومُدلّسيه) نشره في ١٤٤١هـ، وتناول فيه كتاب البدريّ وتنقيحه لفيصل، وردّ بعض ما جاء في الكتابين، وتناول أدلتهما بالنقد وفنّد بعضها.

***

هذه خلاصة وجيزة لأبرز ما وقفت عليه في هذه القضية، والكلام فيها يطول ويتشعب، وربما غاب عني شيء لم أقف عليه، فهنالك باحثون وكُتّاب كثيرون لا أحصيهم، كتبوا مداخلات في بعض المواقع وتغريدات في القضية، منذ ظهور كتاب نعيم ثم كتاب فيصل. وقد اقتصرت على من ألّف كتابًا أو كتب بحثًا أو نشر مقالًا، أو كتب تعليقاتٍ مهمة، فإن فاتني شيء من هؤلاء فلعلي أستدركه في الطبعة الثانية (الورقية) التي ستأتي بعد هذه الطبعة المحوسبة، إن شاء الله.

وحين تنظر إلى مواقف أهل العلم والباحثين من شواهد ابن مالك غير المنسوبة منذ تلقّوها عنه في زمانه إلى زماننا هذا تراها لا تخرج عن أربعة، ويمكن تصنيفها في الآتي:

الأوّل: قبول الرواية على ظاهرها وتصديق ابن مالك.

الثّاني: فرضيّة الحمل على شعر المولّدين.

الثّالث: فرضيّة الحمل على التّمثيل بشعره.

الرّابع: الاتهام بالوضع والتّدليس، والجزم بهما.

ويتفق الأوّل والثّاني في أنّ الشّواهد ليست من صنع ابن مالك، ويختلفان في زمانها وحجّيتها، ويتفق الثّالث والرّابع في أنّها من صنع ابن مالك، ويختلفان في تفسيرها، ففريق يرى

أنها جاءت للتمثيل، كتمثيل النّحويين بالنثر من صنعهم، والغرض منها تقريب المثال وحفظه، ولم تُبن بها قاعدة نحوية أو صرفية، ولم يتهموا ابن مالك في أمانته، وفريق اتهمه بصناعة الشواهد، ورماه بالتزوير والكذب والوضع والتّدليس وخيانة العلم، وطَعَنَ في أخلاقه.

ورأيت أن أجعل تقسيم هذا البحث على أساس هذه الأصناف الأربعة، وسأقف وقفات نقدية مفصّلة مع صاحبي الصنف الرابع، نعيم البدري وفيصل المنصور، لكشف الخلل والضعف في كتابيهما، سائلًا اللهَ العون والتوفيق.

المدينة المنورة

شوّال ١٤٤١هـ - يونيو ٢٠٢٠م

المبحث الأوّل

قبول الرواية على ظاهرها وتصديق ابن مالك

أ- علمه وخُلُقه.

ب- دلائل ثقة العلماء به وبشواهده.

عاش ابن مالك في القرن السابع (٦٠٠- ٦٧٢هـ)، وهو محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيّاني الأندلسي، أبو عبد الله، جمال الدين[١]، صرف همّته إلى إتقان لسان العرب حَتَّى بلغ فيه الغاية، وحاز قَصَب السَّبْق، وأرْبَى على المتقدّمين[٢] وألّف مؤلّفاتٍ حِسانًا ظهرت فيها شخصية العالم الحرّ المجدّد، الذي ينطلق من النصّ، في إطار منهجيٍّ يوازنُ بين السّماع والقياس، فكان في أواخر عمره إمام العربيّة الأكبر في المشرق والمغرب، وبقيت مصنفاته بأيدي أهل العربيّة، قرونًا متعاقبة إلى زماننا، وصار في المتأخّرين كسيبويه في المتقدّمين، وعُدّ في النحو كالشافعي في الفقه، وترك أثرًا عظيمًا في اللغة، وغدت ألفيّتُهُ قرآن النّحو ودليله، يتداولها أهل العلم في مجالسهم إلى اليوم، حتّى إذا تدارسوا مسألة قالوا: قال ابن مالك في ألفيته، فلعلّ الله أودع فيها سرًّا وبركةً، وقال لها: سيري مسير الشمس. وكذلك بورك في لاميّته في الأفعال، وفي متن التّسهيل وشرحه، ولم يكن ذلك إلا لخلوص نيّته وأمانته[٣]، ورغبته في حفظ لغة القرآن والذبّ عنها، ولو كان كذّابًا وضّاعًا مدلّسًا لسقطتْ مصنّفاته، ومُحقتْ بركتُها كما مُحقت البركةُ من مصنّفات الكذّابين الوضّاعين.

أ- **علمه وخُلُقه:**

تشهد مصنّفات ابن مالك التي بين أيدينا بغزارة علمه وبأنّه من أهل الرأي والتجديد في العربيّة، وكان يُضرب به المثل في معرفة الدقائق، وحفظ غريب اللغة وأشعار العرب، ووصفه

---

(١) ترجمته في: تاريخ الإسلام (ت بشار عواد معروف) ١٥/ ٢٤٩، وإشارة التعيين ٣٢٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٦٧، وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٤٥٤، والبداية والنهاية ٣/ ٢٦٧ (ط القاهرة ١٣٥٨هـ) والوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦، وتاريخ ابن الوردي ٢/ ٣١٨، والدرر الكامنة ٣/ ١٧٣، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١٥٠، والنجوم الزاهرة ٧/ ٢٤٤، والسلوك ١/ ٦١٣، ومرآة الجنان، ٤/ ١٧٢، وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ومفتاح السعادة ١/ ١٨٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩، ونفح الطيب ٢/ ٣٢٥- ٤٣٧. وأشار إلى بعض النصوص التي نقلتها في هذا المبحث بعض الذين سبقوني في الكتابة في هذا الموضوع، وهم كثر، ومنهم: السلمي في براءة ابن مالك من التدليس، والجهني في تدليس ابن مالك في الميزان.

(٢) تاريخ الإسلام، (بشار) ١٥/ ٢٤٩، وبغية الوعاة ١/ ١٣٠.

(٣) أشار العُمري في الوساطة العمرية ١٣ إلى بركة علم ابن مالك وكتبه، وأنّه لو خالطها الكذب والغش والخداع لمحقت بركتها.

تلميذه النّوويّ (٦٧٦هـ) بأنّه «إمام أهل اللغة والأدب، في هذه الأعصار بلا مدافعة»[١]، ووصفه تلميذه ابنُ جماعة (٧٣٣هـ) بأنّه: «حجّة العرب»[٢]، ووصفه أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ) بأنّه: «حاشِدُ لُغَةٍ، وحافِظُ نوادرَ»[٣]. وقال عنه الذهبي (٧٤٨هـ) في ترجمته في تاريخ الإسلاك: «وأمّا اللغة فكان إليه المُنْتَهى في الإكثار من نقل غريبها والإطّلاع على وحشِيّها، وأمّا النّحو والتّصريف فكان فيه بحرًا لا يُجارى وحَبْرًا لا يُبارى.... هذا مع ما هو عليه من الدّين المتين وصِدْق اللّهجة وكثرة النّوافل، وحُسْن السَّمْت، ورقّة القلب وكمال العقل والوقار والتُّؤَدَة»[٤].

وكان ابن مالك إمامًا في القراءات وعِللها، وعدّه ابن الجزريّ في طبقات القرّاء[٥]، وله منظومة داليّة في القراءات، طبعت باسم: القصيدة المالكية في القراءات السبع.

وكان مع ما وهبه الله من حافظة نادرة متّقدَ الذكاء مع رجاحة عقل وثبات واعتداد ورغبة في التّجديد، فلم يزل في مصنّفاته معتمدًا على الاستقراء، فبلغ منزلة الاجتهاد المطلق[٦]، في علم العربيّة، «ولم يُخْلِدْ فيه إلى حَضيض التقليد، فتراه موافقًا للكوفيين حربًا على البصريين تارةً، وتارةً موافقًا للبصريين مخالفًا لمن عداهم، فِعْلَ المجتهدين المبرّزين»[٧]، كما يقول الشّاطبي. وقال السّيوطيّ في النُّكت المرضيّة: «سائر المصنّفين يلتزمون مذهب البصريين إلا ابن مالك؛ فإنه إمام مجتهد يختار من المذاهب ما شاء ويجزم به»[٨].

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات: الجزء الأوّل من القسم الثّاني ١/ ٦٢.

(٢) شرح الكافية المنسوب لابن جماعة ٥، المقدمة له والمضمون لابن مالك. وقالها النووي. ينظر: فتاوى في العربية ٤٩.

(٣) البحر المحيط ١/ ٦٢٣.

(٤) تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٤٩ (بشار عوّاد معروف).

(٥) غاية النهاية ٢/ ١٨١.

(٦) المقاصد الشافية ٥/ ٢٥١

(٧) المقاصد الشافية ٢/ ١٧١.

(٨) النكت المرضية على الألفية والكافية الشافية والشذور والنزهة للسيوطي ٢/ ٢٢١، نقلا عن يحيى الشريف، التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ٢١٥.

وكانَ ابن مالك «إمامًا في حفظ الشّواهد وضبطها»[1]. ويُحكى أنّ الشيخ تاج الدين عبد الرحمن الفَزاريّ العالم المشهور تأسّف يوم موت ابن مالك تأسُّفًا كثيرًا، فقيل له: أكان الشيخ جمال الدين في النّحو مثلك في الفقه؟ فقال: والله ما أنصفتموه، كان في النّحو مثل الشافعي في الفقه[2].

وقد حفظ التاريخ ما كتبه الحافظ اليونيني في آخر ورقة من الجزء الأخير من نسخته من صحيح البخاري وهذه صورته: «بلغت مقابلة وتصحيحًا وإسماعًا بين يدي شيخنا، شيخ الإسلام، حجّة العرب، مالك أزمة الأدب العلامة أبي عبدالله بن مالك الطائي الجياني -أمدّ الله في عمره- في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي، فما اختاره ورجّحه وأمر بإصلاحه أصلحته، وصحّحت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة أعملت ذلك على ما أمر ورجّح.... وكتبه عليّ بن محمد الهاشمي اليونيني»[3]، وذكر ابن حَجَر في ترجمة الحافظ شرف الدين اليُونيني (ت ٧٠١هـ) أنّه «قَرَأَ البُخاريّ على ابن مالك تصحيحًا وسمع منه ابنُ مالك رِواية»[4]، وهذا ما يُفسّر عنايته بصحيح البخاريّ في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ويفسّر إكثاره من الاستشهاد في الحديث بصورة أفزعت أبا حيّان، فقال في شرح التّسهيل كلمته التي نقلها السّيوطي في الاقتراح والبغداديّ في الخزانة، ووجدتها منقولة بنصها في تمهيد القواعد لناظر الجيش، قال أبو حيّان: «فأما استدلاله بالأثر فنقول: قد لهج هذا المصنف في تصانيفه كثيرًا بالاستدلال بما وقع في الحديث، في إثبات

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧.

(٢) تاريخ ابن الوردي ٢/ ٢١٦. ينظر: شواهد التوضيح ٢٢٠، ٢٢١، طبعة محمد فؤاد عبدالباقي، قال المحقق: واليونيني المذكور هو الشيخ العلامة الحافظ شرف الدين أبو الحسن عليّ بن شيخ الإسلام ومحدّث الشام تقي الدين محمّد بن أحمد اليونيني البعلي الحنبلي، مات سنة ٧٠٩، وينظر: شرح الكافية الشافية (مقدمة المحقق) ١/ ٢٢، ٢٤.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح ٢٢٠، ٢٢١، طبعة محمد فؤاد عبدالباقي، قال المحقق: واليونيني المذكور هو الشيخ العلامة الحافظ شرف الدين أبو الحسن عليّ بن شيخ الإسلام ومحدّث الشام تقي الدين محمّد بن أحمد اليونيني البعلي الحنبلي، مات سنة ٧٠٩، وينظر: شرح الكافية الشافية (مقدمة المحقق) ١/ ٢٢، ٢٤. وأقول: هذا يؤكّد أن هذا العلم -النحو- دِين، فاليونيني يصحّح الحديث على مذهب ابن مالك، وما كان الله ليُمكّن لابن مالك لولا صدقه وأمانته، ومن هذه البابة كتابه شواهد التوضيح والتصحيح، وسؤالات النووي له.

(٤) الدرر الكامنة ٣/ ١٧٣ (ت محمد جاد الحق)

القواعد الكلية في لسان العرب، بما رُوِي فيه، وما رأيت أحدًا من المتقدّمين ولا المتأخّرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل... وإنما تنكّب العلماءُ ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك نفس لفظ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وذلك أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى... وقد وقع اللحن كثيرًا فيما روي في الحديث؛ لأنّ كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون»[١]، وأطال الكلام في ذلك كما يقول ناظر الجيش في كتابه.

وذكروا أنّه كان -رحمه الله- كثير المطالعة، سريع المراجعة، وحُكي أنّه توجّه يومًا مع أصحابه للفُرجة بدمشق، فلمّا بلغوا الموضع الذي أرادوه غَفَلوا عنه سويعة، فطلبوه ووجدوه منكبًّا على أوراق. ومن آيات اعتنائه بالعلم والشّعر أنّه حفظ يوم موته عِدّة أبيات، حدّها بعضهم بثمانية[٢].

والذين ترجموا له مجمعون على أنّ الله حباه جملة من الخصال الحميدة، ذكروها وأثنوا عليه الثناء الحسن، ووصفوه بالصّلاح والتّديّن والتّقوى الرّاسخة وكثرة العبادة والنّوافل والصّدق وحسن السّمت ورجاحة العقل والوقار والتؤدة والرّزانة والحياء والكرم[٣]، وقالوا: إنه لا يُرَى إلا وهو يُصلّي أو يتلو القرآن أو يصنّف أو يُقرئ[٤]، وكان -على الرّغم من قِلّة ما في يده من نَشَب الدنيا- كريمًا سخيًّا، قال الصفدي: «وانفرد عن المغاربة بشيئين الكرم ومذهب الشّافعي»[٥]. وامتدّ كرمُهُ إلى عِلمه ووقته مع حرصه على تبرئة ذِمّته في مجالسه للتعليم، قال ابن الجزري: «وحدّثني بعض شيوخنا أنّه كان يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشبّاك التربة العادليّة وينتظر من يحضر يأخذ عنه، فإذا لم يجد أحدًا يقوم إلى الشُّبّاك ويقول: القراءات القراءات.. العربيّة العربيّة.. ثم يدعو ويذهب ويقول: أنا لا أرى أنّ ذمّتي تبرأ إلا بهذا، فإنّه

---

(١) تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٠٨. وينظر: الاقتراح ١٥٧ وخزانة الأدب ١/ ١٠.

(٢)نفح الطيب ٢/ ٤٣١ (البقاعي).

(٣) بغية الوعاة ١/ ١٣٠، ١٣٤، وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٤٥٤، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٦٧.

(٤)نفح الطيب ٢/ ٤٣٢ (البقاعي).

(٥) الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦.

قد لا يُعلم أنّي جالس في هذا المكان لذلك»[1]. وكان إمامًا في العادليّة، «فكان إذا صَلّى فيها يُشيّعه قاضي القضاة شمس الدين ابن خلّكان إلى بيته، تعظيمًا له»[2].

ولخّص تلميذه ابن جماعة ذلك كلّه في كلمتين، حين قال: «حُجّة العرب الإمام العابد الناسك»[3] فأحاط به بأقصر عبارة، إذ اشتملت على الجانبين الأبرز لدى ابن مالك، العلم والسلوك، ففي العلم هو (حُجّة العرب) وفي السّلوك هو (العابد النّاسك) وقد جاء هذا الوصف ممن يعرفه بالخُلطة والملازمة والملاحظة.

ب-دلائل الثّقة به وبشواهده:

هذا هو ابن مالك إنسانًا وعالمًا، وتلك أوصافه، فهل هي أوصاف كذّاب وضّاع مدلسّ في العلم أو الشّواهد؟ لقد كان ابن مالك موضع الرضا والاحترام والتبجيل من الذين عرفوه أو قرؤوا مصنّفاته، حتى خصومُهُ وحسّادُه ومخالفوه أقرّوا بفضله وأمانته، ولم يتّهموه في علمه أو روايته عن العرب.

لقد حملوا رواية ابن مالك على ظاهرها أخذًا بالأصل الذي عرفوه عنه، وهو الأمانة، ولا يُنقض هذا الأصل إلا بدليل، فلم يتّهموه حين رأوا غزارة الشّواهد في مصنّفاته وانفراده في بعضها عمّن سبقه، بل اكتفوا بالتعجّب من سعة حفظه، ولو وجدوا دليلًا واحدًا على وضع الشواهد لما سكتوا، وفيهم علماء أفنوا أعمارهم في هذا الفنّ، وهم أقدر على تمييز الحق من الباطل في الشّواهد وغيرها، وكان بعضهم مولعًا بمخالفته وتعقّبه والرّدّ عليه، كأبي حيّان

(١) غاية النهاية ٢/ ١٨١.

(٢) الوافي بالوفيات ٣/ ٤٠٧.

(٣) شرح الكافية المنسوب لابن جماعة ٥ والمقدمة له.

الأندلسي[1] الذي شرح التّسهيل، ورأى تلك الشّواهد ونقل كثيرًا منها في شرحه، ولم يرَ ريبة، وهو الذي شنّع عليه لكثرة استشهاده بالحديث النبوي[2]، كما تقدّم.

لقد كان هذا شأنهم في الوثوق به وبشواهده، فما عِلّة ذلك؟ نجد عند التفتيش والتحرّي أنّ لثقتهم بابن مالك وقبولهم الشّواهد التي تفرّد بها أسبابًا عديدةً، أذكر أبرزها:

١- ثبوت أمانته وعدالته وتديّنه.

٢- صدقه في الأكثر المعلوم يدل على صدقه في الأقلّ المجهول.

٣- سعة اطلاعه وحفظه للغة والنوادر.

٤- العقل الاستدراكيّ لديه.

٥- وعيه بخطر الرواية عن العرب وأثرها في إقامة الدليل.

٦- اعترافه بالعجز عن تحصيل الشّاهد حين لا يسعفه حفظٌ أو مصدر.

٧- إعلانه الابتهاج حين يجد الشّاهد.

٨- سلامة شواهده النثريّة.

٩- أنه لم يكن بدعًا في الانفراد والتهاون بنسبة الشّاهد.

١٠- انتفاء الغرض من الوضع والتّدليس في كثير من شواهده.

وهذا تفصيلها:

الأوّل: ثبوت أمانته وعدالته وتديّنه:

أجمعت المصادر التي ترجمت له على أمانته وعدالته وتديّنه وميله إلى إبراء ذمّته، مع عفّته وحيائه ورجاحة عقله وكريم أخلاقه، كما تقدّم، وكان لصفاته تلك أثرٌ في القبول والرضا، فليست صفات كذّاب وضّاع مدلّس. ونقل عنه النحويون شواهده ولم يتهموه في

---

(١) وينظر مقال للدكتور رياض الخوام بعنوان (اتئد يا فيصل) منشور في منتدى مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العنكبوتية بتاريخ ٠٣-٠٦-٢٠١٤م.

(٢) تعليق الفرائد ٤/ ٢٤١، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٤٠٩، والاقتراح ١٥٧ وخزانة الأدب ١/ ١٠.

أمانته وعدالته، ونقل عنه ابن هشام شواهد كثيرة، ولم يتهمّه في شيء منها، ووصفه بالأمانة في قولٍ له في حواشيه على التّسهيل تعليقًا على كلمةٍ لابن مالك[1].

الثّاني: صدقه في الأكثر المعلوم يدلّ على صدقه في الأقلّ المجهول.

أعني أنّ صدقه في الأكثر غير المنسوب يوحي بصدقه في الأقل منه الذي لم يُعرف له مصدرٌ قبله حتى الآن، وهذا من باب حمل القليل على الكثير، فقد تقدّم أنّ ما عرفه الباحثون أو وجدوه في مصدر قبل ابن مالك ثلاثة أرباع الشّواهد تلك، وأنّ نسبة ما لم يعرفوه ولم يجدوه في مصدر قبل ابن مالك يبلغ الرُّبع، كما تقدّم في الإحصاء الذي أوردته في التقديم والتمهيد ص٨.

الثّالث: سعة اطّلاعه وحفظه للغة والنوادر:

ويشهد بذلك مصنّفاته والمترجمون وشُرّاح كتبه، كقولهم: إنه «حَاشِدُ لُغَةٍ، وحَافِظُ نَوَادِرَ»[2]، وقولهم: «وأما اللغة فكان إليه المُنْتَهى في الإكثار من نقل غريبها والاطّلاع على وحشِيّها، وأمّا النّحو والتّصريف فكان فيه بحرًا لا يُجارى وحَبْرًا لا يُبارى، وأمّا أشعار العرب التي يستشهد بها على اللّغة والنّحو فكانت الأئمّة الأعلام يتحيّرون فيه ويتعجّبون من أين يأتي بها»[3]. وقولهم: إنّه «طالع الكثير، وضبط الشّواهد»[4]. هذا يُفسّر تفرّده بالشّواهد، وقال عنه أبو حيّان -وقد عاش مع كتابه شرح التّسهيل سنوات في التّذييل والتّكميل-: «وأمّا هذا المصنّف الذي كمّلنا شرح كتابه فإنّه كان رجلا صالحًا معتنيًا بهذا الفنّ النّحويّ، كثير المطالعة لكتبه، منفردًا بنفسه، لا يحتمل أن يُنازع ولا يُجادل، ولا يُباحث، ونظم في هذا الفنّ كثيرًا، ونثر. جمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفنّ والشّغل به وبمراجعة الكتب ومطالعة

---

(١) حواشي ابن هشام على التّسهيل ٥٩ب زودني بصورة هذه الصحيفة د. أحمد عبدالعزيز علام، وهو يعمل على تحقيقه.

(٢) البحر المحيط ١/ ٦٢٣.

(٣) تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٤٩.

(٤) إشارة التعيين ٣٢٠.

الدواوين الغريبة، وطول السنّ من هذا العلم غرائب، وحوت مصنّفاته منها نوادر وعجائب، ومنها كثيرٌ استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة»[1].

وكان ابن مالك يطوف على مصادر التّراث ونوادره، بحثًا عن كلمة أو شاهد، ومن مصادره ما هو مغمورٌ لا يكاد يعرفه غيره، كابن أَفْلَحَ، قال: «وألحق ابنُ أفلحَ بأصارَ أكانَ المنقولة من كان بمعنى صار، وما حكم به جائز قياسًا، لكنّي لا أعلمه مسموعًا»[2]، ولم يعرف أبو حيّان ابن أفلح هذا، فقال في شرح التّسهيل: «ولا أعلم أحدًا من النحاة يقال له ابن أفلح، لكن في شيوخ الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب، يكنى أبا بكر، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن أبي الحُباب»[3]، ولو كان أبو حيّان مثل بعض أصحابنا اليوم لاتهمه.

وابن مالك صادق فيما يروي، فهذا خالد الأزهريّ يقول: «حكاه ابن أفلح في منية الألباب»[4]، وذكر الصفدي في الوافي[5] حماسةً لابن أفلح. فمن منا اليوم يعرف مُنيةَ الألباب لابن أفلح أو حماسته؟ أو يعرف ابن أفلح نفسه؟ وما الذي يمنع أن تكون شواهد ابن مالك تلك من كتب ابن أفلح هذا، أو من كتب غيره، مما لم يصل إلينا؟

وكان لعلمه بالشّعر وبصره به تُعرض عليه بعض المجاميع الشّعريّة لمراجعتها وتقريظها، ومما قرّظه ابن مالك (الحماسة البصريّة) لصدر الدين علي بن الفرج البصريّ (٦٥٦هـ)[6].

---

(١) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٩/ ٤٤٠٩، ونبه على هذا النص الجهنيُّ في تدليس ابن مالك في الميزان ٢٧.

(٢) شرح التّسهيل ٢: ٨٣.

(٣) التّذييل والتكميل ٦/ ٤٣.

(٤) التصريح ١/ ٢٨٧.

(٥) الوافي بالوفيات ١١/ ٢٢٦.

(٦) انظر الحماسة البصرية ٤/ ١٧٧٦-١٧٧٧.

لقد كان العلماء بعده ومنهم أبو حيّان يعلمون سعة اطلاعه وانكبابه على المصادر فلم يتّهموه فيما تفرّد به من شواهد وغريب، ولم يجعلوا التّفرّد دليلًا على الوضع، كما فعل بعض المتأخّرين في زماننا.

الرّابع: العقل الاستدراكيّ لدى ابن مالك:

ويدلّ على هذا أنّه قرأ التهذيب والمحكم وحصر زيادات المحكم على التهذيب، قال: الصفديّ: «أخبرني الشّيخ الإمام شهاب الدّين أبو الثّناء محمود -رحمه الله- من لفظه، قال: جلس يومًا (أي ابن مالك) وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهريّ في اللُّغة» قال الصفديّ: «وهذا أمر مُعجز؛ لأنّه يُريد [أن] ينقل الكتابين»[١].

الخامس: وعيه بخطر الرواية عن العرب وأثرها في إقامة الدليل:

لا يخلو نقد ابن مالك لآراء النّحويين من التعويل على السماع والقياس، وإن تعارضا قدّم السماع، وأقوالُهُ في ذلك واضحة الدلالة، ومنها قوله: «ويكفي في ردّ هذا أنّ مثله لم تستعمله العرب نثرًا ولا نظمًا»[٢]، و«الرّواية أولى من الرأي» و«مستند هذا التفصيل الرأيُ لا الرّواية» و«الرواية لا تعارض بالرأي» و«الرواية: غريمٌ، بالرفع لما ذكرته، ولو نصب لكان أجود» و«هكذا الرواية المشهورة: يا جمل، بالضمّ» و«والرّواية المشهورة: مصابُ القلب جمٌّ، بالرّفع، على أنّا لا نمنع رواية النّصب»[٣]. ومن ذلك قوله: «أجود شاهد على هذا مما لا يقبل تأويلًا قول الشّاعر:

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأَرْضِ باقِيَا ... ولا وَزَرٌ مما قَضَى الله واقِيا»[٤]

---

(١) الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦، وبغية الوعاة ١/ ١٣٤.

(٢) شرح العمدة ٥٨٥

(٣) ينظر: شرح التّسهيل: ١/ ٢١٦/ ٢٤١، ٢/ ٣٤٨، ٤٢٤، ٣/ ٣٨٦، ٣٩٧.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٠٢.

وقوله: «وبقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب»[1]، وقوله: «والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك في الأبيات المتقدّمة الذكر»[2]، وقوله: «والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها»[3]. وقوله: «وأمّا إجازته (أنا زيدًا ضاربٌ أيُّ ضارب) فلا حُجّة فيه؛ لأنّه لم يقل: أنا سمعته عن العرب، بل ذكره تمثيلا»[4]. وقوله: «والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب الفصحاء، كقول حسان رضي الله عنه:...»[5]، وقوله «ولصحّة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنّقل الصحيح، كقول ربيعة بن مَقروم الضّبّيّ»[6]، وقوله: «وقوع مثل هذا مستبعد، فإنّ سيبويه لم يكن يحتجّ بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يُحتجّ بقوله، وإنّما يحمل القدح في البيت المذكور على أنّه من وضع الحاسدين وتقوّل المتقوّلين»[7]، وقوله: «ويدلّ على أنّ تقدير اسم الفاعل أولى: أربعة أوجه: أحدها: أنّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد وَرَد، كقول الشّاعر:

لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاك عَزَّ وإنْ يَهُنْ   فأنتَ لَدَى بُحْبُوحَـةِ الهُونِ كائِنُ

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يُستشهد به»[8]، وقوله: «وألحقَ بعض النّحويّين في جـواز الفتح بذي الهاء ذا الألف الممدودة، فأجاز أنْ يقال: يا عفراءَ هَلُمّي، بالفتح، وهذا لا يصحّ؛ لأنّه غير مسموع»[9].

وتراه يُكرّر في كتبه النّحويّة عبارة: (لم يُسمع) في مواضع متفرّقة، كقوله «فإن لم يُوجد السبب امتنع التّوافق، إلا ما شذّ من قولهم: أَبَى يأبَى، ووَذَرَ يَذَر، وما ألحق بأبَى يأبَى كجَبَى يجبَى، وقَلَى يَقْلَى، فمُوجّه بأنّ الأصل: يجبِي ويقْلِي بكسر الباء واللام، ففُتحتا، فانقلبت الياء

(١) شرح التّسهيل ١/ ٣٠٨.

(٢) شرح التّسهيل ٢/ ١٧٢.

(٣) شرح التّسهيل ١/ ١٦١.

(٤) شرح التّسهيل ٣/ ٧٤.

(٥) شرح التّسهيل ٢/ ١٣٥، ١٣٦

(٦) شرح التّسهيل ٣/ ٣٨٩.

(٧) شرح التّسهيل ٣/ ٨١.

(٨) شرح التّسهيل ١/ ٣١٧.

(٩) شرح التّسهيل ٣/ ٤٢٨.

ألفًا، وهي لغة طيّئ. ولم يُحكم على يأبَى بذلك؛ لأنّه لم يُسمع فيه الكسر، كما سمع في: يجبَى ويقلَى، فإنّ المشهور فيهما: يجبِي ويقلِي، بالكسر، فصحّ جعله أصلًا وتفريع يجبَى ويقلَى عليه»[1]، وقوله: «لم يُسمع فيه كسرٌ أو ضمّ»[2]، و«والكوفيّون لا يُجيزون مثل هذا. وسماعه عن فصحاء العرب، وهو حُجّة عليهم»[3]، و«ورأيه في ذلك ضعيف، لأنّه لم يرد به سماع»[4]، لم يثبت سماع في إعمال جميعها»[5]، و«فلا يُزاد عليه دون سماع»[6]، و«إذ لا سماع في ذلك»[7]، «وبقوله أقول لثبوت السّماع»[8]، «والصّحيح منع ذلك لعدم السّماع»[9]، «والصحيح أن يتوقّف فيه على السماع»[10]، و«قوله مردود لعدم إمام يسند إليه، وسماع يعول عليه»[11]، و«وأمّا ما أجاز ابنُ الأنباريّ من أنّ يقال: حَتّاك، فلا مسموع له»[12]، و«وما رأوه حسن لو عضده سماع، لكن السّماع فيه لم يثبت»[13]، و«وهو جائز، غير أنّ العرب لم تقله»[14]، ، و«وما حكم به جائز قياسًا، لكنّي لا أعلمه مسموعًا»[15]، ونحو هذا، فأنت تراه مدركًا خطر الرّواية عن العرب غير غافل عنها. وأشار إلى شيء من هذا المعنى الدكتور رياض الخوّام[16].

---

(١) شرح التّسهيل ٣/ ٤٤٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٢٠.

(٣) شرح التّسهيل ١/ ١٦٠

(٤) شرح التّسهيل ١/ ٣٣٠.

(٥) شرح التّسهيل ٢/ ٣٨.

(٦) شرح التّسهيل ٢/ ٤٠.

(٧) شرح التّسهيل ٢/ ١٧٧.

(٨) شرح التّسهيل ٣/ ١٣٨.

(٩) شرح التّسهيل ٣/ ٢٥٤.

(١٠) شرح التسهيل ٢/ ١٥٠.

(١١) شرح التّسهيل ٣/ ٣٠٣.

(١٢) شرح التّسهيل ١/ ١٥٢.

(١٣) شرح التّسهيل ٣/ ٤١٨.

(١٤) شرح التّسهيل ١/ ٣٢٤.

(١٥) شرح التّسهيل ٢/ ٨٣.

(١٦) في رده الذي جاء بعنوان: اتّئد يا فيصل. (موقع مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العنكبوتية) http://www.m-a-arabia.com/site/8282.html

وتراه يشير إلى أنّ الرّواية أمانة، وأوضح مثال على هذا قوله مادحًا سيبويه: «ولذلك لم يُمثّل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ (ولكن)، وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته؛ لأنّه لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به لئلّا يُعتقد أنّه مما استعملته العرب»[١]، وهذا القول كالشمس في كشف موقفه النّحوي من الاستشهاد وإدراكه خطر الشّاهد، فكيف يمدح سيبويه عند الاحتراز بالمثال النَّثري المصنوع، خوفًا من التباسه بالشّاهد، ثم يضع هو الشّعر ويدلّس؟ هذا لا يقبله العقل السليم في حقّ رجلٍ وصفه أقرانُه وتلامذتُه ومن عَرَف كتبه بالعقل والصّدق والأمانة، وهذا النّص يُبطل فرضيّة التّمثيل وفرضيّة التدليس، وليس بعد هذا إلا التّصديق أو التّكذيب، ومن صدّقه أخذ بما يقتضيه الأصل والأدلّة الظاهرة، ومن كذّبه أخذ بشكوكٍ وأدلةٍ واهية، كما سيأتي.

السّادس: **اعترافه بالعجز عن تحصيل الشّاهد حين لا يسعفه حفظ أو مصدر:**

فمع حرص ابن مالك وكثرة مصادره وغزارة ما يحفظه من الشّعر وغيره لم يكن الشّاهد متاحًا له في كلّ مسألة أو رأي، فلربّما فتّش عنه ونقّب ونفض كنانته وأعياه البحث، فإذا لم يجد شيئًا، قال: لم أجد شاهدًا، ولو كان وضّاعًا -وهو الموصوف بقدرته على نظم الشّعر- لما عجز عن وضع شاهد.

ومن أقواله حين لا يظفر بشاهد: «ولكن لا أعلم أنّه سمع»، و«... إلا أنّ السّماع بذلك مفقود»[٢]، و«ولا أعلم أنّه سمع»، و«ولا أعلم في ذلك سماعًا إلا ما رَوَى ابنُ الأثير في...»، و«لكنّي لا أعلمه مسموعًا»، و«لم يسمع من ذلك شيء في باب أعلم» و«لم يُسمع من العرب»، و«لكن السمّاع فيه لم يثبت»، و«وإن لم أره منقولا»[٣]، ومنها قوله: «والمنفي بلمّا كالمنفيّ بلم في القياس، إلا أنّي لم أجده مستعملًا إلا بالواو، كقوله تعالى (ولمّا يأتِكُم مَثَلُ الذين خَلَوا مِن قبلكم) وكقول الشّاعر:

---

(١) شرح التّسهيل ٣/ ٣٤٣. وأشار إلى هذا المثال يحي الشريف. ينظر: التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ١٨٥.

(٢) شرح التّسهيل ١/ ٢١٥.

(٣) شرح التسهيل١/ ٩٨، ١٢٢، ٢/ ٣٨، ٨٣، ٢٤٦، ٣/ ٤١٨، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٧١.

بانتْ قَطامِ ولمّا يَحْظَ ذو مِقَةٍ   منها بوَصْلٍ ولا إنجازِ مِيعادِ[1]

وقوله: «ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به»[2]، وغير هذا من العبارات التي تدلّ على أنّه بحث ونقّب عن شاهد فلم يجد. فلِمَ لم يضع شاهدًا من عنده؟

السابع: إعلانه الابتهاج حين يجد الشّاهد:

يدلّ على ذلك بعض العبارات التي تكشف ابتهاجه عند ظفره بالشّاهد، كقوله في إحدى المسائل: «وأضعف منهما ومن الذي قبلهما ما رفع نكرة مجردة نحو قولنا: جميلٌ وجهٌ والجميلُ وجهٌ، وقد ظَفِرتُ بشاهد له غريب وهو قول الراجز:

ببُهمــةٍ مُنِيــتَ شَهْــمٍ قلــبُ

منجَّذٍ لا ذي كَهامٍ يَكْبُو»[3]

وقوله: «وأغفل أكثر النّحويّين (جميعا) ونبّه سيبويه على أنّها بمنزلة (كلّ) معنى واستعمالا، ولم يذكر له شاهدًا من كلام العرب. وقد ظَفِرتُ بشاهد له، وهو قول امرأة من العرب ترقّص ابنها:...»[4]، وذكر رجزًا.

ومنه قوله: «هذا على تقدير عدم ذلك مسموعًا، فكيف وقد ظَفِرتُ به في البيتين السّابق ذكرهما: أعني: واصلْ خليلَك، و: فعُسْهُم أبا حسّان»[5].

الثامن: سلامة شواهده النثرية:

لم ينتقده أحدٌ من المتأخّرين الذين اتّهموه بالوضع والتّدليس بوضع الشّواهد النثريّة بأنواعها، ولو كان ابن مالك وضّاعًا مدلسًا في الشعر لظهر ذلك أيضًا في شواهده النثرية، فلماذا

---

(١) شرح التّسهيل ٢/ ٣٧٠.

(٢) شرح التّسهيل ١/ ٣١٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٠. ونبه عليه السلمي في براءة ابن مالك ١٠٨.

(٤) شرح الكافية ٣/ ١١٧١. ونبه عليه السلمي في براءة ابن مالك ١٠٨.

(٥) شرح التّسهيل ١/ ٢٢٨.

اتّجه إلى وضع الشّعر دون النّثر؟ أما كان بوسعه أن يضع كلامًا منثورًا على لسان أعرابيّ أو رجل من طيّئ أو من قبيلة غيرها؟[1].

التاسع: أنّه لم يكن بِدعًا في الانفراد والتّهاون بنسبة الشّاهد:

وسبقه إلى هذا المنهج مصنّفون من النّحويّين وغيرهم، من أقدمهم سيبويه، ففي كتابه (٣١٧) شاهدًا غير منسوب، من: (١٠٥٦) شاهدًا[2]، وذكر رمضان عبدالتّوّاب في بحثٍ له عن أسطورة الأبيات الخمسين أنّ في كتاب سيبويه (٣٤٢) بيتًا غير منسوب، ومنها (٤٣) موضعًا سُمّيتْ فيها القبائل، وذكر أنّه اهتدى إلى معرفة جملة منها، وبقي بعد ذلك (٩٩) موضعًا (فيها ١٢٢ بيتًا ومشطورًا)[3]، لم يُنسب فيها الشّعر إلى قائلٍ، بالإضافة إلى ١٠ مواضع أخرى نسب فيها الشّعر إلى رجل من إحدى القبائل العربيّة[4]. وترى التّفرّد في أغلب كتب النّحويّين، على تفاوت فيما بينهم، وتراه كذلك في كتب اللغة والأدب، فقد وجدتُ في معجم الرّوحة لأبي الحسن الجرباذقانيّ (ت بعد ٣٧٤هـ) ما يقترب من (٤٠٠٠) شاهد، لم أجد رُبعها في مصدر غيره، أي نحو (١٠٠٠) شاهد تفرّد بها، من المنسوب وغير المنسوب، وكم في منتهى الطلب لابن ميمون (٥٩٧هـ) من أبيات بل من قصائد كاملات، حتى أخرج الباحثون منه دواوين كاملة، لولا تسخيرُ الله له لضاعت أو ضاع أكثرها، ونرى التفرّد في الشعر في كثير من المصنّفات النحوية الكبيرة، كالغرّة لابن الدهان (٥٦٩هـ)[5]، والعباب للصغاني (٦٥٠هـ)[6]، والكافي في شرح الهادي للزنجاني (٦٥٥هـ) مع تفاوت في مقدار التّفرّد، فمنهم من يمتح من قليب عُندد ومنهم من يغرف من بحر.

---

(١) ينظر: رياض الخوّام (اتئد يا فيصل) مقال منشور في منتدى مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العنكبوتية بتاريخ ٠٣-٠٦-٢٠١٤م.

(٢) ينظر: شواهد الشّعر في كتاب سيبويه، لخالد عبدالكريم جمعة ١٩٠.

(٣) يَعدّ رمضان عبدالتواب الشّاهد واحدًا وإن كان مكوّنًا من بيتين أو مشطورين أو ثلاثة من الرجز، فإذا عددت الأبيات والمشطورات وجدتها ١٢٢ بيتًا ومشطورًا.

(٤) بحوث ومقالات في اللغة ٩٠، ٩٣، ١٣٠-١٤٠.

(٥) وقد أشرفت على رسالة دكتوراه في تحقيق جزء من أجزائه.

(٦) وأشرفت على ثلاث رسائل دكتوراه في تحقيق أجزاء منه.

ودرس محمود الطّناحيّ شواهد ابن الشّجريّ في الأمالي، فوجده يتفرّد ببعضها، ولم يشكّ فيه بل عدّها منقبة له، قال: «وشذّ منها شيء لم أجده فيما تحت يدي من مظان، وقد انفرد ابن الشّجريّ بإنشاد أبيات، كما انفرد بنسبة أبيات، وظنّي أنّ مرجعه في الحالتين كتب أبي علي الفارسي، المخطوطة والمفقودة، فقد رأيت ابن الشّجريّ كثير التّطواف حول أبي عليٍّ... وتمثّل بعض شواهد ابن الشّجريّ إضافات جيّدة لشعر بعض الشّعراء، فقد أنشد بيتين لكثيّر لم أجدهما في ديوانه المطبوع»[1]، ولا يقول مثل هذا القول إلا عالم يعرف قدر العلماء. ورأيت محقّق المنتخب في شرح لاميّة العرب لأبي الفضل يحيى بن أبي طَيّ الحلبيّ (ت٦٣٠هـ) إبراهيم البطشان يشير في حواشيه إلى أنّه لم يهتدِ إلى كثير من الشّواهد في مصادره، وأحصيتها فوجدتها: (١٣٣) بيتًا وشطرًا، ولم يتّهمه، وكم في مصادر اللغة والنحو والأدب والتاريخ من أبيات التفرّد؟

العاشر: انتفاء الغرض من الوضع والتّدليس في كثير من شواهده:

لم يكن ابن مالك مضطرًّا إلى اختراع شواهد من عند نفسه، وكيف يخترع شاهدًا في مواضع الوفرة من الشّواهد؟ وكيف يضع شاهدًا في مسألة وفي شعر العرب السّائر مندوحة عن الكذب عليهم؟ فإنَّ كثيرًا من تلك الشّواهد غير المنسوبة التي اتُّهم بها لم تكن في مآزم وملاحج، فإمّا تكون مع شواهد غيرها لشعراء من عصور الاحتجاج، أو يكون في المسألة شواهد مشهورة معروفة لم يذكرها[2]، فبأيّ عقل يترك المشهور الفصيح ويصنع شاهدًا من عنده؟ ولو كان وضّاعًا كذابًا مدلّسًا لتوقّى لنفسه وتحوّط لسمعته، ومن التوقّي الاقتصاد في الشّواهد فلا يضع شاهدًا إلا لحاجة، حتى لا يفتضح أمره، ولكنّك تجده في بعض المواضع يذكر سبعة شواهد أو عشرة غير منسوبة في مسألة واحدة، وهذا ينافي العقل والفطنة المعروفة عنه، فضلا عن منافاته الأمانة التي وُصف بها ابن مالك، فإن قيل: إنّ رغبة التزيّد في الشّواهد

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/ ١٠٧ مقدّمة المحقّق. وأشار إلى ذلك العُمري في الوسالة العُمرية.

(٢) حتى الذين اتهموه بالوضع والكذب اعترفوا بأنّه لم يكن بحاجة إلى تلك الشّواهد فلديه ما يغنيه عنها. انظر: صناعة الشّاهد عند ابن مالك ٣٧، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٥٤، ٦٠، ٦١، ٧، ، ٧٣، ١٥٣.

والتّكثّر[1] منها غلبته وأعمته، قيل: هو كثير بعلمه وبشواهده التي لا مطعن فيها، فقد أتى على جلّ الشّواهد النّحويّة المعروفة قبله، ونسب بعضها ولم ينسب بعضها، فلو استثنينا تلك الشّواهد التي اتّهمه متأخّرون فيها نجده فوق النّحويّين قبله من جهة العدد، فالشّواهد المنسوبة عنده وغير المنسوبة التي عرفها الباحثون أو وجدوها في مصدر قبل ابن مالك دون تقدير ما في المفقود من مصنفاته: (٢٦٨٤) شاهدًا خلاف المتهم بها (٣٣٧١- ٦٨٧= ٢٦٨٤)، فما حاجته إلى أن يخُون أمانته ويزيد عليها بضع مئات من وضعه؟ وليس في كتبه ولا في المصادر التي ترجمت له ما يشير إلى ما يمكن عدّه غَرَضًا يسعى إلى تحقيقه من شواهد يدسّها بين الشّواهد، بل كلّ ما في مصنفاته وما تشير إليه التراجم ينفي صفة الوضع والتّدليس، وفوق ذلك هو يدرك أنّ العلماء يميّزون الشّاهد الواحد المصنوع، فكيف بمئات الشّواهد؟

***

نعم، ولم تكن هذه الأدلّة أو القرائن العشرة غائبة عن مترجميه وشُرّاح كتبه وعلماء النّحو المتعاقبين، بل كانت من أسباب توثيقه، والتصريح بعدالته، وقبول شواهده، وتناقلها في كتبهم، وكان أئمّة النّحو في زمان ابن مالك والقرون التي تلته يجلّونه ويعرفون قدره ويكبرون فيه سعة الاطلاع وغزارة الشّواهد ويشيرون إلى تفرّده ببعضها وأنّهم لا يعرفون لها مصدرًا قبله، و«يتحيّرون فيه» وفي شواهده، فلا بدّ أنهم تأمّلوا حالها وفحصوها وقلّبوا فيها النّظر، فظهرت سلامتها وصدق راويها؛ وآية القبول أنّهم نقلوها عنه في كتبهم واحتجّوا بها، وكان فيهم المخالفون والحُسّاد، وهم أعلام النّحو في زمانهم، كبهاء الدين النحّاس (٦٩٨هـ) وابن جماعة (٧٣٣هـ) وأبي حيّان (٧٤٥هـ) وهو من الحُفّاظ[2]، وكان مولعًا بتعقّب ابن مالك

---

(١) وأشار صاحب التدليس إلى فرضية التكثر في ردّه على رفيع السلمي ٢٧.

(٢) قال عن نفسه في مقدمة البحر المحيط: «وقد حفظتُ في صغري في علم اللغة كتاب الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني، واللغات المحتوي عليها دواوين مشاهير العرب السّتّة: امرئ القيس، والنابغة، وعلقمة، وزهير، وطرفة، وعنترة، وديوان الأفوه الأودي، لحفظي عن ظهر قلب لهذه الدواوين. وحفظت كثيرًا من اللغات المحتوي عليها نحو الثلث من كتاب الحماسة واللغات التي تضمّنها قصائد مختارة من شعر حبيب بن أوس لحفظي ذلك. ومن

والرّدّ عليه، كما تقدّم، والمراديّ المعروف بابن أمّ قاسم (٧٤٩هـ) والسّمين الحلبيّ (٧٥٦هـ) وابن هشام (٧٦١هـ) الذي وصفه ابن خلدون بأنّه أنحى من سيبويه، قال ابن حجر العسقلانيّ: «قال لنا ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربيّة يُقال له ابن هِشام، أنحى من سِيبَوَيه»[1]، وابن عقيل (٧٦٩هـ) الذي قال عنه أبو حيّان: «ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل»[2]، وناظر الجيش (٧٧٨هـ)، وأبي إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) والبدر الدماميني (٨٢٧هـ) والأشموني (٨٣٨هـ) والبدر العيني (٨٥٥هـ) الذي برع في شواهد شروح الألفية وأفردها بالتأليف ودرس شواهد ابن مالك التي نقلها شراح الألفية من مصنفات ابن مالك وغيره. والشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ) والسيوطي (٩١١هـ) وعبدالقادر البغدادي (١٠٩٣هـ)، وكان الرضا عن ابن مالك وقبول شواهده هو شأن العلماء منذ عصره إلى عصرنا، ولم يتّهمه أحد منهم بالوضع أو التّدليس، وأقصى ما هنالك أنّ يقول قائلهم: لا أعرف البيت إلا من جهته، ونحو هذا. أفتراهم يسكتون لو رأوه وضّاعا مدلّسًا خائنًا لأمانة العلم؟

فإن كان هذا لا يكفي عند بعضهم فإننا سنرى في الشواهد التي برئت من الوضع، مع ضعف أدلة الاتهام، ما يؤكّد صحّة رأي علمائنا فيه، وأهليّته لثقتهم.

=

الموضوعات في الأفعال: كتاب ابن القوطية، وكتاب ابن طريف، وكتاب السّرقسطيّ المنبوز بالحمار. ومن أجمعها: كتاب ابن القطاع» فكيف لا يملك الحسّ النقديّ الذي يُعينه على كشف الأبيات الموضوعة، التي زعموا أنها نحو ٧٠٠؟

(١) الدرر الكامنة لابن حجر ٣/ ٩٤.

(٢) الدرر الكامنة ٣/ ٤٢.

المبحث الثّاني

فرضيّة الحمل على شعر المولّدين

وأصحاب هذا الرّأي يُبرّئون ابن مالك من الوضع، ويتّهمونه بالتّساهل في أمر الاستشهاد بشعر لا يصلح للاحتجاج، فالشّعر عندهم لشعراء مولّدين، وليس من نظمه. على أنّ الجزم بهذا الرّأي مدفوع حتى يُعرف أصحابُ الشّواهد، ويُعرف عصرهم، وسترى في بحثنا هذا براءة ابن مالك من أكثر من مئة شاهد اتُّهم بها، وكشفتِ المصادر أنّ بعضها لشُعراء احتجاج.. فما عصور الاحتجاج؟ وما عصور المولّدين؟

عصور الاحتجاج وعصور التوليد:

اضطرب علماء العربيّة فيما يسمّونه عصور الاحتجاج أو الحدود الزّمانيّة اضطرابًا واضحًا، فلم يكن لهم رأيٌ صريح حاسم في تحديدها في الحاضرة والبادية، وكلّ ما راج عند المتأخّرين مستنبطٌ من أقوالٍ لبعضهم وأحكام على بعض الشّعراء كابن هَرْمة وبشّار وأبي تمام، فزمن الاحتجاج عند بعضهم منتصف القرن الثّاني أو نهايته في الحواضر، ويزيدون على ذلك قرنين فيما يخصّ البادية. وغالَى أبو عمرو بن العلاء في تحديد زمن الاحتجاج فأخرج الفرزدق وجريرًا من شعراء الاحتجاج، وعدّهم مولدَين. قال السيوطي: كان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد حَسُن هذا المولّد حتى هممت أن آمُر صِبياننا بروايته، يعني بذلك شِعرَ جرير والفرزدق، فجعله مولّدًا قياسًا بشعر الجاهليّين والمُخضرمين، وكان لا يَعُدّ الشّعر إلا ما كان للمتقدّمين. وقال الأصمعيّ: جلستُ إليه عَشر حِجَج، فما سمعتُه يحتجُّ ببيت إسلاميّ. وسُئِل عن المولَّدين فقال: ما كان من حَسَنٍ فقد سُبقوا إليه، وما كان من قبيحٍ فهو من عندهم، ليس النمط واحدًا، هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه كالأصمعيّ وابن الأعرابيّ، أعني أن كلّ واحد منهم يذهبُ في أهل عصره هذا المذهب، ويُقدّم مَنْ قبلهم، وليس ذلك لشيء إلا لحاجتهم في الشّعر إلى الشّاهد، وقلةِ ثقتهم بما يأتي به المولَّدون[١].

قلت: وهذا الذي جاء في كلام أبي عمرو هو أقرب إلى المعيار النقديّ، فلا يُعتدّ به، وإجماع النّحويّين شبه منعقد على أنّ شعر الفرزدق وجرير والأخطل حجّة في العربيّة.

---

(١) المزهر ٢/ ٤٨٨.

ولم يزل الشّعر في نظر نقاده المتقدّمين ينحطّ ويضعف في فصاحته وجودته مع تعاقب الأجيال، قال ابن رشيق (ت ٤٥٦هـ): «طبقات الشّعراء أربع: جاهليّ قديم، ومخضرم، وهو الذي أدرك الجاهليّة والإسلام، وإسلاميّ، ومُحدَث. ثمّ صار المحدثون طبقات: أولى وثانية على التّدريج، وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا، فليعلم المتأخّر مقدار ما بقي له من الشّعر، فيتصفّح مقدار من قبله، لينظر كم بين المخضرم والجاهليّ، وبين الإسلاميّ والمخضرم، وأنّ المحدث الأوّل -فضلًا عمّن بعده- دونهم في المنزلة، على أنه أغمض مسلكًا وأرقّ حاشية، فإذا رأى أنّه ساقةُ الساقة تحفّظ على نفسه، وعلم من أين يُؤتى، ولم تغرُرْهُ حلاوةُ لفظه، ولا رشاقة معناه، ففي الجاهليّة والإسلاميّين من ذهب بكلّ حلاوة ورشاقة، وسبق إلى كلّ طلاوة ولباقة»[١].

وقال السّيوطيّ في الاقتراح: «أجمعوا على أنّه لا يحتجّ بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة العربيّة»[٢]، ثمّ ذكر فائدة، فقال: «أوّل الشّعراء المحدثين: بشّار، وقد احتجّ سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرّبًا إليه؛ لأنّه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره. ذكره المرزبانيّ وغيره»[٣]، ولا أظن هذا التعليل يصحّ، وإنما رأى سيبويه فصاحة بشار، ورأى شعره أهلًا للاحتجاج به، فسيبويه أكبر من أن يجامل أو يداهن ويغشّ النحويين في لغتهم.

ونقل ثعلبٌ عن الأصمعيّ (وهو من أرباب التشدّد في اللغة) قوله: «خُتِمَ الشّعر بإبراهيم بن هَرْمة، وهو آخر الحُجج»[٤]، ومعلوم أنّ وفاة ابن هرمة كانت بعد ١٥٠هـ.

وذكر البغداديّ في مقدّمة الخزانة كلامًا مطوّلًا في هذا، وقسّم الشّعراء إلى طبقات، قال: «قال الأندلسي [أبو جابر الرُّعيني ت ٧٧٩هـ] في شرح بديعيّة رَفِيقه ابن جابر [الهواري ت ٧٨٠هـ]: عُلُوم الأدب سِتَّة: اللُّغَة والصّرف والنّحو والمعاني والبيان والبديع، والثَّلاثة الأوّل لا يستشهد عليها إلا بكلام العَرَب، دون الثَّلاثة الأخيرة فإنّهُ يستشهد فيها بكلام غيرهم من

(١) العمدة ١/ ٢٣٣، ٢٣٣.

(٢) الاقتراح ص ١٢٠.

(٣) الاقتراح ١٢٢.

(٤) الاقتراح ١٢٢، ١٢٣.

المولّدين؛ لأنّها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العَرَب وغيرهم، إذ هو أمرٌ راجع إلى العقل، ولذلك قُبِل من أهل هذا الفَنّ الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطّيّب وهلُمّ جرّا»[1].

وقال البغداديّ: «أقول: الكلام الّذي يستشهد به نوعانِ: شعر وغيره، فقائل الأوّل قد قسمه العلماء على طَبَقات أربع:

الطَّبَقة الأولى: الشّعراء الجاهليّون، وهم قبل الإسلام كامرئ القَيْس والأعشى.

[الطبقة] الثّانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهليّة والإسلام كلبيد وحسان.

[الطبقة] الثّالثة: المتقدّمون، ويُقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

[الطبقة] الرّابعة: المولّدون، ويُقال لهم المحدثون، وهم مَنْ بعدَهم إلى زَماننا، كبشار بن برد وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا، وأمّا الثّالثة فالصّحيح صِحّة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصريّ وعبد الله بن شبْرَمة يُلحِّنون الفرزدقَ والكميتَ وذا الرُّمّة وأضرابَهم»[2]. وقال: «وأمّا الرّابعة فالصّحيح أنّه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزّمخشريّ وتبعه الشّارح المحقّق (يعني الرضي ت ٦٨٦هـ) فإنّه استشهد بشعر أبي تمّام في عدّة مواضع من هذا الشّرح، واستشهد الزمخشري أيضًا في تفسير أوائل البقرة من الكشاف ببيت من شعره، وقال: وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربيّة، فأجعلُ ما يقوله

(١) خزانة الأدب ١/ ٥.

(٢) خزانة الأدب ١/ ٥، ٦.

بمنزلة ما يرويه. ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك، لوثوقهم بروايته وإتقانه»[1].

وقال ابن الطيّب الفاسي في فيض نشر الانشراح: «وبعضهم فرّق بينهما، فقال: المولّدون من بعد الإسلام كبشار، والمحدثون مَن بعدَهم كأبي تمّام، وفي ذلك كلام طويل الذيل، أودعناه غير كتابٍ، كشرح شواهد البيضاوي وشرح كفاية المتحفّظ، وشرح نظم الفصيح، وحاصله على طريقة الاختصار أنّ الشّعراء طبقات، جاهليون....إلخ»[2].

فأنت ترى أنّ اللغويّين والنّحويّين يتفاوتون في تحديد عصور الاحتجاج، لكن السائد عند المتأخّرين أنّ عصور الاحتجاج عصران، ينتهي أوّلهما في منتصف القرن الثّاني في الحواضر، وأمّا ثانيهما فعصر الاحتجاج في البادية، وهو مختلف فيه، فيرى بعضهم أنّه ينتهي بنهاية القرن الثّالث، ويرى بعضهم أنّه منتصف القرن الرّابع، وحدّده بعضهم بنهايته، ويشهد لهذا الأخير صنيع أبي منصور الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) في التّهذيب ونقله عن أعراب نجد الذين وقع في إسارهم، وكذلك صنيع الجوهريّ (ت ٣٩٢هـ) إذ ذكر في مقدّمة الصّحاح أنّ من مصادره مشافهته العرب العاربة في ديارهم بالبادية.

ومن النّحويّين قبل ابن مالك من يتوسّع في معيار الشّاهد، من جهة العصر والفصاحة، تهاونًا وخروجًا من الإطارين الزّمانيّ والمكانيّ أو لثقتهم بفصاحة الشّاعر وإن كان مولّدا، وقد وقع في كتاب سيبويه شيء من هذا، ففيه شواهد لمولّدين، وكذلك وقع لأبي عليٍّ الفارسيّ وابن جني والزّمخشريّ واللورَقي، ووقع لبعض معاصري ابن مالك كالرّضيّ والجَنَديّ، تراهم يستشهدون بشعر بشّار وأبي نواس وابن الدُّمينة وأبي تمّام ومُطيع بن إياس وخلف الأحمر[3]، ورأيت عبدالقاهر الجرجاني يستشهد بشعر ابن المعتز وأبي فراس الحمداني[4]، وذكر محمود

---

(١) خزانة الأدب ١/ ٦، ٧.

(٢) فيض نشر الانشراح ١/ ٦١١.

(٣) شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١١٢، والتمثيل بالشّعر عند ابن مالك للشريف ٢٦٠.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٤، ٦١٠.

الدّراويش أنّه وجد للجَنَديّ (ت ٧٠٠هـ) في كتابه الإقليد استشهادًا وافرًا «بشعر الطّبقة الرّابعة كابن الرّوميّ وأبي فراس الحمدانيّ والمتنبّي وأبي نواس والأَبِيْوَردي»[١].

فإن كان الشّاهد المولّد في المعاني قبلوه، قال ابن جني بعد أن استشهد ببيتين للمتنبّي: «ولا تستنكِر ذكر هذا الرّجل -وإن كان مولدًا- في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه، ولطف متسرَّبه؛ فإنّ المعاني يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون. وقد كان أبو العباس [المبرد] -وهو الكثير التعقّب لجلّة الناس- احتجّ بشيء من شعر حبيب بن أوس الطّائيّ، في كتابه في الاشتقاق، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه»[٢].

وسار ابن مالك على نهج النحويين في أكثر شّواهد الشعر، وله أقوال صريحة في العناية بفصاحة الشاهد وحجّيّته، كما تقدّم في المبحث الأوّل، وينبغي أن تُحمل شّواهده غير المعروفة على شعر الاحتجاج، حملا على الكثير من شواهده، وعلى أقواله في الاستشهاد، وأمّا شعر المولّدين فلم أجد له قولًا صريحًا في الاستشهاد به، إلا أنني لا أستطيع أن أجزم بأنّ الشواهد المجهولة كلها من عصور الاحتجاج، إذ رأيته يتوسّع في الشّعر، كما توسّع في الحديث، فيكون بعضها من شعر المولّدين، وقد استشهد بشعرٍ لعضهم، كأبي نواس والمتنبي والحريري[٣]، ومنها هذا البيت[٤]:

لك اللهُ على ذاك   لك اللهُ لك اللهُ

(١) الإقليد في شرح المفصل ١/ ٥١.

(٢) الخصائص ١/ ٢٤.

(٣) ينظر: شرح التّسهيل ١/ ٢٧٦، ٣٧٧، ٢/ ١٨٢، ٣٥٤، والاعتماد في نظائر الظاء والضاد ٣١ وينظر: التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ليحيي الشريف ١٩٦.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٠٢.

وقيل إنه للمأمون، كتبه مع أبياتٍ إلى عبد الله بن طاهر، وهو بمصر حين فتحها[1]، وكذلك هذا البيت الذي يذكر فيه البرامكة[2]:

بَيْنَ البَرامِكةِ الذين مِنَ النَّدَى   خُلِقُوا وإن دُعْيُوا إليه أجابُوا

والأرجح أنّ هذا الشعر قيل في النصف الثاني من القرن الثاني، بين سنتي ١٧٠ﻫ (وهي سنة خلافة الرشيد) و١٨٧ﻫ (وهي سنة نكبة البرامكة) على أنّه لا يمتنع أن يكون الشعر بعد ذلك، يقوله من يمدحهم ويتذكّر عطاياهم، وفي الحالين فالشعر مولّد على رأي القائلين بأنّ عصر الشعراء المولّدين يبدأ من منتصف القرن الثاني. وهذا الشاهد من الأبيات المتّهم بوضعها ابن مالك (عند نعيم وفيصل) مع أنّ البيت في الإبانة[3]، للعَوْتبي الصُّحاري (من علماء القرن الخامس)، دون نسبة.

القائلون بفرضيّة التّوليد في شواهد ابن مالك:

وهم قلّة، سمعتُ رأي بعضهم سماعًا في بعض المجالس والحوارات العابرة، وهو عندهم احتمال ظنّيّ غير محقّق. وممن كتب في هذه الفرضيّة الدكتور محمد بن سعد الشُّقيران، من كلّيّة الملك فهد الأمنيّة بالرّياض، له بحث بعنوان (شواهد المولّدين في كتاب شرح التّسهيل)[4]، اكتفى فيه بدراسة بعض الشّواهد مما جاء في الجزء الأوّل من شرح التّسهيل، إذ درس ٤٩ شاهدًا، ثم أورد في ذيلها ١١٣ شاهدًا اكتفى فيها بالسّرد. وانتهى في بحثه إلى أن هذه الشّواهد التي يبلغ مجموعها ١٦٢ شاهدًا هي من الشّعر المولّد الذي لا يصحّ الاحتجاج به. ولم يأت الباحث بأدلّة على أنّها مولّدة، سوى ذوق المعنى والنظم، إذ هي شواهد مترهّلة ضعيفة، لا

---

(١) تاريخ الطبيري ٨/ ٦١٥، وينظر: الصداقة والصديق لابي حيان التوحيدي ١١٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٤٩.

(٣) الإبانة في اللغة العربيّة ١/ ٢٥٩.

(٤) وهو منشور في حولية كلّية اللغة العربيّة بإيتاي البارود، العدد التاسع والعشرون، المجلد ١، ٢٠١٦م

تمتّ إلى الكلام الفصيح بصلة، كما يقول[١]، وذكر طائفة من ملامح شعر المولّدين[٢]. وأوّل شواهد ابن مالك التي ذكرها الباحث[٣]:

دامَنَّ سعدُكِ إن رحِمْتِ متيّمًا   لولاكِ لم يكُ للصَّبابةِ جانحا

فناقش البيت واستدل على توليده بالتّفرّد والضّعف اللغويّ، وكذلك يفعل في باقي أبياته. وانتهى في خاتمة بحثه إلى بعض النّتائج، من أبرزها رأيه «أنّ تلك الشّواهد التي امتلأ بها كتاب ابن مالك لا يمكن أن تكون من شعراء متعدّدين، بل الذي يظهر أنّها من شاعر واحد، ذلك أنّ النّفس فيها واحد. ولو كانت لشعراء متعددين لظهر التباين بينها»[٤]، ويرى أن واضعها ليس ابن مالك.

وأقول هنا: إنّ بعض الأبيات التي أوردها الدكتور الشقيران لا تنطبق عليها الصفات التي ذكرها، وأنّه لا سبيل إلى القول بأنّها لمولّدين إلا بالظّنّ والشّكّ، وأمّا القول بإنها لشاعر واحد فأراه بعيدًا، ويرد عليه أسئلة: من الشاعر؟ وما عصره؟ وهل كل ما تفرّد به ابن مالك هو من شعر هذا الشاعر الوهمي؟

إن القول باستشهاد ابن مالك ببعض شعر المولّدين في بعض شواهده التي تفرّد بها لا يعدو الافتراض والاحتمال، ولا يُتّخذ رأيًا معتبرًا يقال به حتى نعلم المصادر التي أخذ منها ابن مالك كلها ونطلع عليها، وهذا محال لفقد كثير من مصادر التراث ودواوين الشعر، فليس للباحثين في الشواهد التي تفرّد بها ابن مالك سوى الظنّ، ولا سبيل إلى الجزم بالتوليد وإن كان وجها محتملا، وليس حسنًا مخالفة جمهور العلماء الذي عاصروه وعرفوه عن قرب، وتتلمذوا عليه وشرحوا كتبه، وأدركوا بعض مصادره، وقد رأيناهم يقبلون شواهده الشعرية، ويتحفّظ بعضهم على منهجه في التوسع في الاستشهاد بالحديث.

---

(١) شواهد المولدين في كتاب شرح التّسهيل ٥٧٩.

(٢) شواهد المولدين في كتاب شرح التّسهيل ٥٨٩، ٥٩٠.

(٣) شواهد المولدين في كتاب شرح التّسهيل ٥٨٩، ٥٩٠.

(٤) شواهد المولدين في كتاب شرح التّسهيل ٦٩٧.

المبحث الثّالث

فرضيّة الحمل على التّمثيل بشعره

<u>القائلون بالتمثيل</u>:

قال بهذه الفرضيّة جماعة من الباحثين، وأصلها تأويل أبيات الطائيين، يصرفونها عن باب الاستشهاد إلى باب التمثيل، وخلاصة رأيهم فيها أنّ ابن مالك حين ينسب الشّعر إلى رجل من الطّائيّين لم يسمّه فإنما يعني نفسه؛ لأنّ نسبَهُ البعيد يعود إلى قبيلة طيّئ، وإنّما صنع تلك الشّواهد تمثيلًا بها وتقريبًا للقاعدة، فهي كتمثيل النّحويين بالنّثر، إلا أنّها شعر منظوم، يسهل حفظه.

ويمكن القول إنّ قائل هذه الفرضيّة هو الدكتور تركي بن سهو العتيبيّ، وتوسّع بعضهم بعده، فلم يقتصر على القول بالتّمثيل بالشّعر المنسوب للطائيّين، ومن هؤلاء الدكتور يحي الشّريف والدكتور محمد خليل الزَّرُّوق والدكتور جواد الدّخيّل. وليس غرضي في هذا المبحث دراسة تلك الأعمال وتحليلها ونقدها، وإنما سأكتفي بعرض وجيز لها مع تعليقات يسيرة عند الحاجة.

وأذكر هنا من وقفت عليهم من القائلين بفرضيّة التّمثيل في شعر ابن مالك:

<u>الأستاذ الدكتور تركي بن سهو العتيبيّ</u>:

يرى أنّ ابن مالك قد يمثّل بالشّعر من نظمه، وأنّه إذا قال: «قال رجل من طيّئ» أو «قال بعض الطائيّين» فإنّما يعني نفسه. ومذهب الدكتور تركي في شواهد ابن مالك قديم عنده، سمعته منه غير مرة، وتحدّث عنه في مناسبات عديدة منذ أكثر من عشرين سنة مع خاصّته وبعض طلّابه، ونبّه عليه في مناقشته رسالة ماجستير، عنوانها (الشّواهد النّحويّة والتّصريفيّة في شعر طيّئ) للباحث د. سليمان البشريّ في عام ١٤٢٠هـ. وقال مثل هذا في مناقشته رسالةَ دكتوراه للباحث أ. د. بدر بن محمد الجابري في يوم الاثنين ١١/ ٨/ ١٤٢٧هـ، وأنا أسمع، إذ كنتُ مشرفًا على الرسالة.

ثمّ ألقى محاضرة في ندوة الرفاعي في ٧/ ١١/ ١٤٣٢هـ في منزل الأستاذ أحمد محمد باجنيد، إهداءً إلى أستاذه الدكتور محمّد بن عبدالرحمن المفدّى، وكانت بعنوان (قراءة في الشّاهد

الشّعريّ: النّحويّون واللغويّون وصنعة الشّعر) بعث بنسختها بالبريد لبعض زملائه وطلابه، وخصّني بنسخة منها.

ومن أبرز ما في محاضرة الدكتور تركي تلك أنّه أثار قضيّتين على قدرٍ من الأهميّة:

الأولى: موقفه من شواهد ابن مالك المنسوبة إلى رجل من طيّئ أو بعض الطائيين.

والثّانية موقفه مما تفرّد به ابن مالك من مسائل نحويّة في بعض كتبه.

فأمّا المسألة الأولى، وهي مسألة الشّعر المنسوب إلى رجل من طيّئ، فيرى أنّه مِن صنع ابن مالك، لغرض التّمثيل، وقال: «سبق أن نبّهتُ في مناقشة رسالة ماجستير كان عنوانها (الشّواهد النّحويّة والتّصريفيّة في شعر طيّئ) تقدّم بها الطّالب سليمان البشريّ، وكانت مناقشتها يوم ٢٩/ ١١/ ١٤٢٠هـ إلى أنّ عددًا من الشّواهد التي لم تنسب لشاعر معيّن وإنّما نُسبت لرجل من طيّئ، إنّما هي في حقيقتها لابن مالك، وأنّ قائلها هو ابن مالك نفسه، فهو رجل طائيّ، كما هو معروف، وهذه الشّواهد لم ترد في كتاب نحوٍ قبل ابن مالك –رحمه الله- مما قوّى عندي أنّه هو قائلها، فهو شاعر، وهذه الشّواهد التي أوردها الباحث يغلب عليها سِمة شعر العلماء، وفيها الصّنعة ظاهرة، ولا تبعد عن الشّعر التّعليميّ الذي عرف به ابن مالك، ولذا قلت ما قلت وأنا على قناعة كبيرة من هذا في ذلك الوقت»(١)، وذكر أمثلة لما في الرّسالة من هذا، ومنها قول ابن مالك(٢):

إنْ يَثْنِ سَلمى بياضُ الفَودِ عن صِلتي   فذاتَ حُسنٍ سواها دائمًا أصِلُ

وقوله: قال رجل من فصحاء طيّئ:

جَفَوني ولم أجفُ الأخِلاء إنني   لغيرِ جميلٍ من خَليلِيَ مُهْمِلُ

(١) قراءة في الشّاهد الشّعريّ ١٥.

(٢) قراءة في الشّاهد الشّعريّ ١٥، والبيت في شرح التّسهيل ٣/ ١٨٩.

وذكر شاهدين غير هذين، وقال عَقيبهما: «وهنا في النّصوص التي ذكرتها أمثلة على ما رأيته قضايا كثيرة منها، أنّني أشرتُ إلى أنّ الأشعار التي لم يسبق ابن مالك إلى إيرادها، وعزاها إلى طيّئ، أنّه هو قائلها، فهو طائيّ كما هو معروف، وقد اختلفت عبارته في التّعبير عن الطائيّ، فتارة رجل من طيّئ، وأخرى من فصحاء طيّئ، وثالثة بعض الطائيين، وكلّها في غالب ظنّي تُنمَى لقائل واحد»[1].

ويرى أنّها للتّمثيل ولم يبنِ ابن مالك عليها حكمًا نحويًّا، قال: «كما أنّ هذه الأبيات لم ترد على أنّها شواهد، ومما يؤكّد أنّ ابن مالك عَنَى بها التّمثيل قوله في النّصّ الأخير: ومثال ذلك في الفاء، فهذا يشير إلى أنّه أراد التّمثيل بهذا البيت، ولم يورده على أنّه شاهد لإثبات الحكم النّحويّ، وجلّ هذه المسائل عرفت قبل ابن مالك، والقاعدة مذكورة في كتب النّحو، فابن مالك –رحمه الله- لم يصنع القاعدة، وإنّما مثّل لقاعدة أو حكم نحويّ ذكره النّحويّون قبله، ولا فرق بينه وبين من يمثّل بنحو: ضرب زيد عمرًا. ابن مالك فَضَلَهم بأنّه صاغ المثال شعرًا يحفظ، ضمّنه حكمةً ومكارمَ أخلاق»[2].

وأقول: لا يلزم من قول ابن مالك (ومثاله...) أو (ومثال ذلك...) أنّه يريد التّمثيل بشعره، فهو يقول هذه العبارة في شواهد معروفة، وتأمل قوله[3]: «ومثال ذلك مع ليس قول الشّاعر:

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاسَ عَنّا وعنهُمُ فلَيْـَس سَـــواءً عالِــمٌ وجَهُـولُ»

والبيت للسَّمَوأل بن عادِياء في ديوانه[4]. وتأمل قوله أيضا: «ومثاله مع كون الموصول لم يجرّ بمن قول الشّاعر:

(١) قراءة في الشّاهد الشّعريّ ١٦.

«٢» قراءة في الشّاهد الشّعريّ ١٧.

(٣) شرح التّسهيل ١/ ٣٤٩.

(٤) ديوان السموأل بن عادياء ١٢ (برواية نفطويه).

وأهْجُو مَنْ هَجاني مِنْ سِواهُمْ وأُعْرِضُ منهُمُ عمَّنْ هَجَـــاني»[1]

وهو من أبيات (الحماسة ١/ ٢٥٩) هذا أسلوبه في كثير من الشواهد المعروفة، فلا يلزم من قوله: (ومثاله...) أو (ومثال ذلك...) إرادة التمثيل بشعره.

ثم قال الدكتور تركي في صفة تلك الأبيات: «ومما يدخل في موضوع هذه الورقة أنّ هذه الأبيات تغلب عليها صفة الصّنعة، فهي أبيات مفردة مستقلّة بمعانيها، لا تحتاج سابقًا ولا لاحقًا في فهمها، وأنّها أقرب إلى شعر العلماء منه إلى شعر العرب الأقحاح»[2].

وأمّا المسألة الثّانية التي أثارها الدكتور تركي فهي الإشارة إلى تفرّد ابن مالك بقول في مسألة نحويّة لا نجده عند النّحويّين المتقدّمين، بل نصّوا على المسألة دون ذكره، قال: «ومن عانَى تحقيق شيء من شروح التّسهيل ظهر له ذلك[3]، فهل كان ابن مالك متعمّدا ذكر هذا؟ أو كان هذا من الوهم الذي قد يسبق إلى الأذهان فيقع فيه الإنسان دون عمدٍ، وبخاصة أنّ الإنسان يعتوره الضّعف والوَهن.... فيقول أحيانًا بقولٍ ما، وهو في حال من الضّعف أو المرض الذي لا يعلمه إلا الله، فيقع منه ما يقع، ولعلّ هذا هو الأقرب؛ لأنّ ما قدّمه الرجل –رحمه الله- يجعل التّشكيك فيه صعبًا، والنّيل منه أصعب»[4].

وأشار الدكتور تركي إلى كتاب نعيم البدريّ واتّهامه ابن مالك بالوضع، وردّ عليه بقوله: «التّعجّل باتّهام ابن مالك -رحمه الله- بالكذب والوضع أمر بعيد في نظري، لأسباب كثيرة، منها: أنّه لم ينسب هذه الشّواهد لأحد من الشّعراء، فيكون كاذبًا في النّسبة متعمدًا للكذب، وهو وإنْ عزا شيئًا منها قال: قال رجلٌ من طيّئ، أو كقوله: وأمّا قول الطائيّ، ومعلوم أنّه طائيّ، فقد عَنَى الرّجل نفسه، وإن لم يُصرّح باسمه أو كنيته، ثم أنّ هناك فرقًا كبيرًا بين الاستدلال والتّمثيل، وورود الشّعر ليس بالضّرورة أن يكون دليل اعتماد في المسألة، فقد يكون من

(١) شرح التّسهيل ١/ ٢٣٨.

(٢) قراءة في الشّاهد الشّعريّ ١٧.

(٣) لعله يشير إلى شيخه الدكتور محمد المفدّى في تحقيقه تعليق على تسهيل الفوائد للدماميني (٨٢٧هـ).

(٤) قراءة في الشّاهد الشّعريّ ١٨.

باب التّمثيل، فبدل أن يقول هذا المثال، مثّل بشعرٍ هو الذي صنعه ليقرّب القاعدة أو يقوم بتطبيقها، والإشكال هنا في اللبس بين ما هو شاهد ودليل على الحكم النّحوي، أو ما هو مثال لتقريب القاعدة وتطبيقها، ومن هنا دخل الإشكال في هذه المسألة، وقال فيها من قال بما قال، وأجد في عذر ابن مالك والاعتذار له مندوحة عن اتهامه، مع قَدره وما قدّمه، عن رميه بالكذب؛ خوفًا من الله واتّقاءً لبَهْتِ مسلمٍ هو في ذمّة الله»[1].

هذا رأي الدكتور تركي، وأنا لا أقول بالتّمثيل ولا أراه؛ لأنّ الأبيات في مصنفات ابن مالك تجري مجرى الشاهد، وليس في كلامه ما يميزها من غيرها، ويدلّ السياق في بعضها دلالة صريحة على أنّه أراد بها الاستشهاد لا التمثيل، وسيأتي تفصيل هذا عند الحديث عن مصطلح التدليس في المبحث الرابع، إن شاء الله، ويضاف إلى هذا أدلّة أخرى ستأتي لاحقًا في المبحث الرّابع، عند الحديث عن الأدلة وإبطال القول بالوضع والتزوير والتدليس، وعند الحديث عن الشواهد التي وُجدت، ومنها براءة ابن مالك في ثلاثة شواهد من شواهد الطائيين تلك، وسنراها في شواهد صاحب التدليس.

ويقول الدكتور تركي: إنه ليس لدينا «قواعد مقرّرة لمعرفة المصنوع من الشّعر، وإنّما عوّل الناس كثيرًا على أقوال أهل العلم في ذلك، وردّدوا أحكامهم في ردّ بعض الشّواهد دون ذكر للوجه الذي بُني عليه الحكم بأنّه مصنوع»[2]، حين ذكروا الأبيات المصنوعة في زمانهم، ويقول: إن «الذّوق بابه فضفاض يدخل منه من أراد، ويوصده من لم يعجبه وُلوجه»[3].

وأقول: لا يمكن التّعويل على الظنّ والاحتمال وحده وترك الأصل الذي يدل عليه السياق دون دليل صريح ولا سيّما أنّنا نجد أدلّة تنفي عن ابن مالك التّمثيل وصناعة الشاهد، فلا يكون في بعض الشّواهد إلا تصديق ابن مالك أو تكذيبه.

---

(١) قراءة في الشّاهد الشّعريّ ١٧.

(٢) قراءة في الشّاهد الشّعريّ ٨.

(٣) قراءة في الشّاهد الشّعريّ ٨.

الأستاذ الدكتور يحي بن عبدالله الشريف:

وهو ممن يرون فرضيّة التمثيل، وذكر لي في اتصال هاتفي[1]، أنّ الرغبة في دراسة شواهد ابن مالك كانت تراوده وهو في مرحلة الماجستير سنة ١٤١٥هـ حين حقق شرحًا لأحد مختصرات الكافية، وهَمّ بتناولها في رسالته للدكتوراه سنة ١٤١٧هـ، ولكنه عدل عنها بعد الاستشارة خوفًا من ردود الفعل، لمكانة ابن مالك لدى اللغويّين والنّحويّين، ثم كتب في هذه الفرضيّة بحثًا بعد سنوات بعنوان (التّمثيل بالشّعر عند ابن مالك) نشره في عام ١٤٣٧هـ، وأشار إلى هذا في بحثه.

وتناول الشريف في بحثه هذا فرضيّة التّمثيل، ويسمّيها ظاهرة، وحاول أن يكشف طريقة ابن مالك، وبيان منهجه في ذلك ودوافعه، في شواهد تزيد عن ستمئة بيت يراها ترجع إلى التّمثيل[2]، وأشار إلى أن الدراسات السّابقة التي تناولت الموضوع «توجّه بعضها إلى اتهام ابن مالك بالوضع والصّناعة وإحصاء الأبيات وعدّها دون ولوج إلى أسّ وجوهر المسائل»[3]، وأنّ الدّراسات التي دافعت عن ابن مالك غلبت عليها العاطفة، وانشغلوا بالبحث عن مصادر قبل ابن مالك لتوثيق الشّواهد تلك.

وأشار الشريف إلى أن ابن مالك تصدّى في القرن السّابع إلى عمل لغويّ فخم، ونفض الغبار عن نصوص كثيرة بقيت هامدة في المصادر المتنوّعة من مصنّفات اللغة ودواوين الأدب ومختارات الشّعراء، فبعث فيها الحياة ضمن قراءة موسوعيّة أحاطت بالتّراث منظومه ومنثوره والشّواهد الشّعريّة بأنواعها المختلفة إلا ما ندر، في مشروع تتجلّى فيه العبقريّة والنُّبُوغ في أوضح صورهما، دون مخالفة لأصول الصّناعة[4]. وصدق الشّريف في هذا الرأي وأحسن الوصف وأنصف. وأنا أرى أنّ أيّ قراءة لشواهد ابن مالك غير المنسوبة لا تراعي موسوعيّة الرّجل وإحاطته المدهشة بالتّراث سيكون مصيرها الوقوع في فخّ التّهمة بأدلّة مغشوشة، كما

(١) كان في يوم ١٣ ذي الحجة ١٤٤٠هـ وأشار إلى هذا في بحثه: تمثيل الشّعر عند ابن مالك ١٨١.

(٢) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ١٧١.

(٣) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ١٧١

(٤) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ١٧٢.

سنرى عند نعيم وفيصل. وقال الشّريف عن هذا الأخير: إنه تكلّف جهده لإثبات الوضع والتّدليس، وأنّه استعجل وتجرّأ على ابن مالك، وخلط بين الاحتمالات وأدلّتها، وأنّ في بحثه ضعفًا[1].

ويسعى الشريف إلى تأصيل ما ذكره الدكتور تركي العتيبي. وتتبّع طريقة ابن مالك في أبياته غير المنسوبة، وقسّم بحثه إلى فصلين، الأوّل (أمثلة ابن مالك الشّعريّة) وفيه مباحث، والثّاني (أسباب صناعة الأمثلة الشّعريّة) وذكر فيه خمسة أسباب شخصيّة وخمسة دوافع منهجيّة.

ويرى الشريف أنّ ما فعله ابن مالك في الشّواهد غير المنسوبة كان منهجًا تجديديًّا، وأنّ ابن مالك لم يكن ليمثّل ببيت إلا على مسألةٍ رأى ثبوتها إمّا بالسّماع الصّحيح، قلّ أو كثر أو بالقياس عندما تكتمل فيها أركان القياس[2]. وانتهى في نتائجه إلى أنّ ابن مالك يأتي بالأمثلة من شعره، وأنّه «ملأ كتبه بأبيات شعرية من نظمه، وصاغ أمثلة النّحو في قالب شعريّ لما يعلمه من تأثير الشّعر؛ وكأنّه أراد أن يكون لهذه الأمثله نصيبٌ من القبول والانتشار... [وقد] تعامل النّحاة –غالبًا- مع أمثلة ابن مالك الشّعريّة بمبدأ التّسليم والثّقة به...»[3].

ولي مع بعض ما قاله وقفات وتعليقات يسيرة:

أولا: تحدّث الدكتور الشريف عن أمانة ابن مالك ونزاهته ونقل نصًّا له يفيد بذلك[4]، وهو قوله في شرح التّسهيل: «ولذلك لم يمثّل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ(ولكن)، وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنّه لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به

---

(١) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ١٧٦، ١٧٧.

(٢) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ١٨٥.

(٣) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ٢٦٦.

(٤) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ١٨٥.

لئلا يعتقد أنه مما استعملته العرب»[1]، وذكر غيرها من الأمثلة التي تدلّ على أمانة ابن مالك، فأقول: إن كان ابن مالك أمينًا نزيها –وهو كذلك- فهل من الأمانة أن يُورد أبياتًا يسوقها في كلامه مساق الشّواهد فتلتبس أشد اللبس بشعر العرب؟ ثم تراه يمدح سيبويه بترك التّمثيل بكلام نثري؛ لأنه ربما ظنّ ظانّ أنّه من كلام العرب، فكيف يمدحه بترك التّمثيل بالنّثر مع وضوح أمره؟ ويستجيز لنفسه صنع أبيات من نظمه يسُوقها مساق الشّواهد؟ ويتلقّاها العلماء بعده تلقّي الشّواهد؟ وكيف يبيح لنفسه دسّ أبياتٍ ينسبها إلى رجل لا يسمّيه من قبيلة طيّئ؟ وكيف يصف بعضهم بالفصاحة أو أنّه إسلاميّ وهو لا يريد بها إلا التّمثيل ويعني بالطائي نفسه؟ هذا عين الغشّ والكذب على العرب، ولا يفعل هذا من يتّصف بالأمانة، وقد وصفه العلماء والمترجمون بالصّلاح والأمانة والصّدق، ورأيناه مدركًا قيمة الشّاهد وخطره، كما تقدّم في المبحث الأوّل، في الفقرة الخامسة.

ثانيًا: استدلّ في بحثه بضعف تلك الشّواهد وحملها على الشّعر التّعليميّ الذي يخلو من خصائص الشّعر الوجداني أو الغنائي[2]. فأقول: لا يلزم من الضعف الفنّي للشّواهد -من وجهة نظر ناقد الشّعر- أن يكون ابن مالك هو قائلها، فابن مالك ناقل ولا يعنيه جودة الشّعر بقدر ما يعنيه موضع الاستشهاد، وهذا شأن النّحويّين، يبحثون عن الشّاهد ولا يجمعون مختارات شعرية يزيّنون بها كتبهم، وسأناقش هذه المسألة في المبحث الرّابع، وأنقل جملة من الأبيات في عصر الاحتجاج لشعراء معروفين من الجاهليّين والإسلاميّين والأمويّين والعبّاسيّين، تبدو ضعيفة في المبنى باردة في المعنى، خالية من روح الشعر وحرارته.

ثالثًا: ذكرَ الشريف أنّ في بعض شواهد ابن مالك أبياتًا تشبه أبياتًا لشعراء معروفين، وأشار إلى بيتين، أحدهما لعمر بن أبي ربيعة، والآخر غير منسوب ولم يُعرف، وهو عند الباحث لابن مالك، وكذلك التشابه بين بعض الأبيات غير المنسوبة عند ابن مالك في بعض

(١) شرح التّسهيل ٣/ ٣٤٣.

(٢) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ١٨٥.

المفردات والمعاني، مما يراه دليلا على أنها له هو[1]، فأقول: أما الأوّل وهو مشابهتها لبعض الشّعر المعروف فهذا يقع من الشّعراء وقد بسط النقّاد القول فيه، وتحدّثوا عن سرقات الشّعراء ووقوع الحافر على الحافر[2]، فهل يؤاخذ الناقل أو الراوي على التشابه أو على سرقاتهم؟ وأمّا الثّاني فمثل الأوّل إذ تجد في شعر الشّعراء في دواوينهم التشابه في بعض الألفاظ والتراكيب وأنصاف الأبيات، والمعاني، وابن مالك ينقل من شعرهم، ولا يعنيه الجانب النقدي، كما تقدّم، فليس في هذين دليل صريح، وما هو إلا احتمال لا يتجاوز الشكّ، وسيأتي كلام مفصل عن هذه المسألة عند الحديث عن أدلّة صاحب التّدليس.

رابعًا: ذكر تحت عنوان (الاستغناء ببعض الأمثلة الشّعريّة عن الشّواهد المعروفة)[3] أنّ من طريقة ابن مالك أنّه عند تناول بعض المسائل يسُوق عليها أبياتًا من نظمه، ويترك ما استشهد به النحاة عليها. فأقول: لا دليل في هذا على أنّها لابن مالك، بل فيها دليل لابن مالك نفسه، فلو كان غرضه من التّمثيل بشعر يسهل حفظه، لكان التّمثيل مع وجود الشّاهد الصحيح عبثًا، فهل يرى ابن مالك أو غيره أنّ التمثيل أحسن من الشّاهد الفصيح الذي قالته العرب؟ حتى يترك الشّاهد الفصيح ويمثّل بشعره؟ هذا بعيد جدًّا.

خامسًا: جعل من أسباب صناعة الأمثلة الشّعريّة عند ابن مالك: العامل الدّينيّ[4]. ولا أرى فيه دلالة على ما ذهب إليه، بل إنّ التّدين يمنعه من التمثيل، لما فيه من تلبيسٍ وتعمية واختلاط بالشّواهد، فلو مثّل بشعره لقال: (وفي ذلك قلتُ)، أو (ومثاله من شعري)، ونحو ذلك، هكذا يكون أثّر التديّن هنا، لا أن يخفيها فتجوز على كبار النّحويين، كأبي حيّان والمرادي وابن هشام والدماميني والبغدادي.

---

(١) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ١٨٧

(٢) العمدة ٢/ ١٠٥٢. وفيه: وسئل أبو عمرو بن العلاء: أرأيت الشّاعرين يتّفقان في المعنى ويتواردان في اللفظ، لم يلق واحد منهما صاحبه، ولم يسمع شعره؟ قال: تلك عقول رجال توافت على ألسنتها.

(٣) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ٢٠٠.

(٤) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ٢١٣.

سادسًا: استدلّ على التمثيل ببلوغ ابن مالك منزلة الاجتهاد في علوم العربيّة[1]. ولا أرى في هذا دلالة على صحة فرضية التمثيل، فللمجتهد أن يحكم ويرجّح ويقيس ويقرّر، وليس له أن يصنع شواهد ويدسّها في كتابه، فيحملها النحويّون بعده على أنها شواهد قالتها العرب في عصور الاحتجاج، ولا سيّما أنّه كثيرًا ما يقول: و(شاهد ذلك قول الشّاعر) ونحوه، وهو يقوله في الشّاهد المعروف وفي الشّاهد غير المنسوب الذي انفرد به، مما اتهم بوضعه عند البدري ومتابعه، وسيأتي في حديثي عن كتاب التّدليس تفصيلٌ في هذا.

سابعًا: قال: «وكان ابن مالك شاعرًا وعالمًا كبيرًا باللغة والنّحو والصّرف؛ فأراد أن يضع لنفسه مكانًا بين الشّعراء الفحول، ولم يَرَ فرقًا بينه وبين الشّعراء العلماء باللغة، وكان يتحيّن الفرص ليُطعّم المسائل بشيء من نظمه»[2]. فأقول: في هذا التّوجيه نظر لا يخفى، فلو أراد ابن مالك «**أن يضع لنفسه مكانًا بين الشّعراء الفحول**» كما يقول الشريف لنسب الشّعر لنفسه، ولما تركه مجهولًا، يشير سياقه إلى أنّه لشاعر غيره، ولرأيناه يقول قبل كلّ بيت له: وفي هذا قلت، وفي هذا أقول، وقلت من شعري، ونحوه، ليحفظ حقه الأدبيّ، طمعًا في المكانة الشّعريّة التي يشير إليها الدكتور، وتمييزًا للأبيات من غيرها، ومنعًا لاختلاطها بشواهد العرب. ثم ما الذي منعه إنْ أراد أن يكون شاعرًا مِن صنع ديوان خاصّ له كما يفعل الشعراء؟

وقد بذل الدكتور الشريف جهدًا واضحًا في هذا البحث الحافل، وتناول القضية بأدب وتلطّف، مع ابن مالك، كما فعل الدكتور تركي العتيبي، وليس من غرضي هنا دراسة هذا البحث ونقده، وإنما أردت أن أبيّن خلاصته.

الدكتور محمّد خليل الزَّرُّوق:

من بنغازي بليبيا، أعدّ بحثًا سنة ١٤٢٤هـ تناول فيه بعض الشّواهد الشّعريّة، ونشره في مجلة جذور التابعة لنادي جُدة الأدبيّ بعنوان (أقائمٌ الزيدان) قال فيه تحت عنوان (أبيات

(١) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ٢١٤.

(٢) التمثيل بالشّعر عند ابن مالك ٢٦٣.

مصنوعة): «في كتب النّحو المتأخّرة أبيات لا يُراد بها الاستشهاد، ولكن يُراد بها التّمثيل، وتكون لمن لا يُحتجّ به من الشّعراء، وتكون أيضًا أبياتًا مصنوعة للتمثيل والتقريب، يصنعها النّحويّون، وتكون الصّنعة بادية عليها، ولا يُعرف لها سابق أو لاحق، ولا ينبغي أن يُظنّ أنّها الغاية في الباب، ولا أنّها الحُجّة التي تُبنى عليها القاعدة»[1]، ثم ذكر أبياتًا في مسألة المبتدأ الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر، وهو إعمال الوصف المبتدأ به عملَ فعله، عند اعتماده على نفي أو استفهام، ويسدّ مرفوعه مسدّ الخبر، نحو ما قائمٌ الزيدان، وأقائمٌ الزيدان؟ ومنها ثمانية أبيات مجهولة القائل وردت عند ابن مالك، كقوله:

أمنجِـزٌ أنتمُ وعـدًا وَثِقتُ به   أمِ اقتفيتُمْ جميعًا وَعْدَ عُرقُوبِ

وقوله

خَليلَيَّ مـا وافٍ بعَهْـدِيَ أنتما   إذا لم تكونا لي عَلَى مَنْ أقاطِعُ

وقوله:

غيرُ لاهٍ عِـداكَ فاطّـرِحِ اللّهْـ   ـوَ ولا تغتـرِرْ بعارضِ سـلْمِ

وعلّق عليها الزَّرُّوق بقوله: «فهذه ثمانية أبيات، كما ترى، وكلّهن غير منسوب، وإذا تأمّلت رأيتَ أنَه يكاد يكون مدارهنّ على ابن مالك، وأستظهِرُ أن يكون هو الصانع لهنّ، للتمثيل»[2].

واكتفى بذلك في مسألة التّمثيل عند ابن مالك، ولم يتطرّق إلى شيء من أسبابها وعلاماتها ونتائجها، فالمسألة في بحثه عارضة وليست أصيلة، واستظهاره لا يتجاوز الظنّ.

---

(١) أقائم الزيدان، بحث منشور في مجلة جذور العدد ١٢ مج ٧ محرم ١٤٢٤ه ومارس ٢٠٠٣م ص ٨٢.

(٢) أقائمٌ الزيدان، بحث منشور في مجلة جذور العدد ١٢ مج ٧ محرم ١٤٢٤ه ومارس ٢٠٠٣م ص ٨٣.

الدكتور جواد بن محمد الدخيّل:

من جامعة الملك سعود، أعدّ بحثًا في شواهد ابن مالك، انتهى فيه إلى القول بفرضيّة التّمثيل، كرأي الدكتور يحي الشّريف، وقدّمه إلى مجلّة جامعة الإمام في عام ١٤٢٤هـ، ولم ينشر آنذاك، ثمّ نُشر في مجلّة الدّراسات اللغويّة عام ١٤٣٣هـ[١]، بعنوان: (نظرة في شواهد ابن مالك: كتاب شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح نموذجًا).

ذكر الباحث أنّه رأى أبياتًا في كتب النّحو المتأخّرة، لا أثر لها في المصادر القديمة، ورأى كثيرًا منها في مصنّفات ابن مالك، فرأى أنّ واجب العلم يقتضي دراسة ما تفرّد به ابن مالك من أبيات[٢] فاختار كتابًا واحدًا يكون كالنموذج، وهو (شواهد التّوضيح والتّصحيح) وأفرغ منه ستة وخمسين شاهدًا غير منسوب، لم يجدها في مصدر قبل ابن مالك، وظهر له أنّ ابن مالك هو أوّل من أنشدها[٣]، والدّليل عنده: أنّها لا توجد إلا لدى من نقلها عنه ممن جاء بعده من النّحويّين[٤]، ويسأل الباحث: من أين جاء بها ابن مالك؟ ويظهر له الجواب بعد تدبّر في ثلاث مقدمات:

الأولى: أبيات مفردة لا سابق لها ولا لاحق، بدت عليها علامات الصّنعة.

الثّانية: أنّ تلك الأبيات غير منسوبة ولا يعرف قائلوها.

الثّالثة: أنّ ابن مالك كان شاعرًا ، وُصف بأنّ النّظم كان سهلًا عليه.

ثم قال: «هذه المقدّمات تسوق إلى نتيجة واحدة: أنّ ابن مالك هو الذي نظم الأبيات السّابقة وما ماثلها مما سَبَق إلى إنشاده في كتبه الأخرى»[٥]، ويستحضر الباحث تديّن ابن مالك، ويستشكل الوضع والصّنعة وإيهام النّحويّين بأنّها شواهد، والجواب عنده حاضر، وهو

---

(١) مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٤ ع٢ ربيع الآخر- جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ ص ٤١- ٦٣.

(٢) نظرة في شواهد ابن مالك ٤٥.

(٣) نظرة في شواهد ابن مالك ٥٨.

(٤) نظرة في شواهد ابن مالك ٥٨.

(٥) نظرة في شواهد ابن مالك ٥٩.

«أنّ ابن مالك –رحمه الله– لم يَسُق تلك الأبيات للاستشهاد، بل جاء بها للتّمثيل، والنّحاة يمثّلون للقواعد بأشعار المحدثين كما صنع أبو علي الفارسيّ حين مثّل لمسألة نحويّة ببيت أبي تمّام، وابن مالك حكمه حكم الشّعراء المحدثين، فما الذي يمنعه من التّمثيل للقواعد النّحويّة بشعر من نظمه هو؟ بيد أنّ ابن مالك لم يذكر أنّ تلك الأبيات من نظمه، تواضعًا، واكتفى بالإيماء إلى ذلك من حين إلى حين آخر، بالقول إنّ البيت لرجل من طيّئ أو لبعض الطّائيّين، مشيرًا بذلك إلى نفسه؛ لأنّه طائيّ كما سلف»[١].

والدّليل -عند الدّكتور جواد الدخيّل- على أنّ ابن مالك إنّما يسوقها للتّمثيل لا الاستشهاد «أنّه يصدّرها بعبارات دالّة على هذا القصد، نحو (كقول الشّاعر) أو (ومثله قول الشّاعر) أو (ومنه قول الشّاعر) أو (نظيره قول الشّاعر) أو يكتفي بقوله: (ومثله) ولم يقل: (ومن شواهد ذلك قول الشّاعر) أو (يشهد على ذلك قول الشّاعر) (أو يدلّ على هذا قول الشّاعر) أو نحوها من العبارات التي تقال عن الاستشهاد»[٢]. وفي تفسيره هذا نظر، وتقدّم الرّدّ عليه في الكلام على ما قاله الدكتور يحي الشريف، وقد نظرت في أبياته التي تفرّد بها، وهي نحو (٧٠٠) شاهد عند البدري وفيصل، فوجدتها مسوقة مساق الشواهد، فلا فرق بينها وبين الشواهد المنسوبة أو غير المنسوبة التي عرف قائلوها أو عرف مصدرها، وسترى ذلك في المبحث الرابع.

ويرى الدّخيّل أنّ من أسباب الالتباس سلوك «النّحويّين الذين أتوا بعد ابن مالك؛ لأنّهم حين رأوا تلك الأبيات غُفلًا من ذكر قائليها ولم ينتبهوا إلى السّياق الذي وردت فيه وأنّها جاءت في معرض التّمثيل لا الاستشهاد، فظنّوا أنّها من شواهد النّحو... ثم تناقلها الخلف عن السّلف، حتّى أصبحت جزءًا من تراث الشّواهد النّحويّة»[٣]، فأقول: تحميل النّحويّين اللّوم في هذا غير سديد، فلو صحّ أنّها من شعره جاء بها للتّمثيل فاللوم عليه هو، وموقف

---

(١) نظرة في شواهد ابن مالك ٦٠.

(٢) نظرة في شواهد ابن مالك ٦٠.

(٣) نظرة في شواهد ابن مالك ٦١.

النّحويّين منها سديد، فالسّياق يدلّ على أنّها شواهد، وهم لا يعلمون ما في نفسه، خلافًا لما يشير إليه الدخيّل، فلم يميزها ابن مالك عن غيرها بشيء، وسيأتي برهان ذلك كما أشرت، فلا يصحّ حملها على التّمثيل، فما هي إلا شواهد، فإن ثبت خلاف ذلك وأنّها من شعره -كما يزعمون- فقد كذب ابن مالك على العرب، وغشّ النّحويّين، وخان الأمانة. وحكمٌ كهذا يحتاج إلى برهان، وليس لدينا برهان على أنّها من شعره، فجميع الأدلّة التي ذكرها القائلون بالتّمثيل أو القائلون بالوضع يمكن نقضها، بل بعضها ينقلب دليلًا لابن مالك لا عليه، وظهرت براءته في أكثر من مئة بيت اتُّهم بوضعها، وسيأتي الحديث عنها مفصّلا في الكلام على أدلّة نعيم ومتابعه فيصل في المبحث الرّابع إن شاء الله، فوجب مع هذا حملها على الأصل، حتى نجد برهانًا كما فعل النّحويّون الذين عاشوا مع كتبه، درسًا أو شرحًا، وفيهم أعلام يُشبَّهون بسيبويه كابن هشام.

وينصح الدّخيّل الباحثين عند رجوعهم إلى كتب ابن مالك بالتريّث والحيطة، كي لا يبنوا استنتاجات على ما نَظَمه بغرض التّمثيل لا الاستشهاد.

هذه خلاصة البحث، وأعلّق على بعض ما جاء فيه، فأقول: إنّه لم يأت بدليل قاطع أو راجح على التّمثيل، وهو كمن سبقه، فما هي إلا ظنون واحتمالات مبنيّة على التّفرّد، ويقابلها ما يؤيّد صدق ابن مالك، ولا يصحّ ادّعاؤه بأن النّحويّين جازت عليهم حيلة ابن مالك -لو صحّ القول بالتمثيل- وقبلوا شواهده وتداولوها في مصنّفاتهم، فقد كانوا أعقل وأرفع من أن يلتبس عليهم وجه الصّواب في هذا، وليسوا غافلين عن علامات يضعها ابن مالك لهم (لو وضعها) والحقيقة أنّها ليست علامات؛ لأنّه يقول مثلها مع الشّعر الذي قيل قبله سواء كان منسوبًا أو غير منسوب، فهذا أسلوبه في مصنفاته مع الشواهد الشّعريّة كلّها. وابن مالك نفسه أعقل وأتقى وأنزه من أن يدسّ في شواهده أبياتًا تجوز على مَنْ بعده، وتُحمل على كلام العرب في عصور الاحتجاج، ولا يفعل هذا تقيّ ولا عاقل، ولو فعله لغرض التمثيل لنبّه عليه بقول صريح، كما ينبه حين يشير إلى بيت من أبيات منظوماته في الكافية أو الخلاصة أو غيرهما،

فيقول: (وفي هذا قلت...)، ونحوه، ومنها قوله: «فلذلك مثّلت بلحيان، ولكن اضطررت فقلت:

[وجهان في فعلانَ وصفًا إن عدمْ   في الوضع تأنيثا] كآت من رَحِمْ»[1]

وقوله: «ولهذا قلت:

فلـ"أزيدا أنت مبتغيــه"   ما لــ"أزيدا أنت تبتغيه"» [2]

فأنت تراه واعيًا بالتمثيل، ولن يغيب عنه الالتباس الذي أشار إليه الدكتور تركي، فما ظاهرها إلا شواهد، هداه إليها التنقيب وسعة اطلاعه مع تساهله في الانتقاء، والنّحويّ لا ينظر إلى حسن البيت ومتانته، وإنّما يبحث عن الشّاهد.

وسأذكر شاهدين مما ذكره الدخيّل في بحثه ويراهما تمثيلا، فالأوّل منهما قوله: «قلما يمرّ في الكلام استعمال (حيثما) اسم شرط جازم، لذلك يشعر مدرس النحو أن من واجبه إثبات عروبة هذا الأسلوب بشاهد من كلام العرب، فإذا طلب المدرس شاهدًا لم يعثر إلا على قول الشاعر[3]:

حيثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لك اللّـ   ـــهُ نجــاحًا في غابِرِ الأزْمَــانِ

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٢٤.

(٣) شرح عمدة الحفاظ ٣٦٥.

وهو شاهد يصدق عليه ما قيل عن الشاهدين السابقين»[1]، يعني أنه من شعر ابن مالك، قاله للتمثيل. فأقول: ابن مالك بريء من وضعه، وهو مما أنشده المبرّد في الكامل[2]، وأنشده غيره[3]. فيبطل ما قاله الدخيّل.

والآخر عند قول ابن مالك: «ومنها قول جَبَل بن جَوّال:

وكلّ حُسـامٍ أخلصتْه قُيـونُه　　تُخيّرنَ من أزمان عاد وجُرْهُمِ»[4]

فأقول: هذا ليس لابن مالك، بل هو ملفّق من شاهدين قديمين[5]، كما سيأتي في المبحث الرابع، في الشاهد ذي الرقم (٣٦) من شواهد البدري، وله أكثر من وجه في التأويل، فإما أن يكون تلفيقه سهوًا من ابن مالك أو يكون ملفقه جبل بن جوّال نفسه، وابن مالك راوٍ فحسب، وليس مسؤولًا عن تلفيقه أو سرقته أو وقوع الحافر على الحافر، إن صحّ هذا الاحتمال، وفي كلّ الأحوال فالبيت ثابت بشطريه قبل ابن مالك، وهو بريء منه.

الدكتور عبدالله ناصير:

حقق كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح) لابن مالك، وأخرجه مطبوعًا في عام ١٤٣٢هـ ٢٠١١م ، وذكر في دراسته الوجيزة للشواهد الشعرية أنّ ابن مالك استشهد في هذا الكتاب بـ (٢٢٦) بيتًا، نسب (٤٥) بيتًا وترك الباقي، وانفرد بـ (٧٢) بيتًا، لم ترد قبل ابن مالك، وظهر له من أمر تفسيرها «أن كثيرًا من تلك الشواهد الشعرية الخاصة كان يتركّب في ذهن ابن مالك -

---

(١) نظرة في شواهد ابن مالك ٤٥. وأخطأ فيه حين وثّقه من شرح التسهيل ٤/ ٧٢، وهذا الجزء من الشرح ليس لابن مالك، بل لابنه بدر الدين، وكان حسب الدخيّل أن يوثقه من شرح عمدة الحافظ ٣٦٥، ولكنه لم يطلع عليه.

(٢) الكامل ١/ ٣٧٩، ونبه عليه أبو محمد الخبراني، في ملتقى أهل اللغة.

(٣) نقله أبو حيّان في التذكرة ٧٣٦، عن كتاب المحلّى في النّحو لأبي غانم المظفّر بن أحمد بن حمدان النّحوي (٣٣٣هـ) ونبه على هذا المصدر إبراهيم الجهني (تدليس ابن مالك في الميزان ٣٧)، وأخبرني تركي المعبّديّ بأنّه وجد البيت في إصلاح الخلل الواقع في الجمل٣٤٨ لابن السِّيد البَطليوسيّ (ت ٥٢١هـ)، وهو كما قال.

(٤) نظرة في شواهد ابن مالك ٥٤، وهو في شواهد التوضيح ١٣٢.

(٥) نبّه عليه أبو مالك العوضي في منتدى ملتقى أهل التّفسير، في الردود على موضوع بعنوان: مؤلف كتاب (صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك الأندلسي).

لكونه شاعرًا فحلًا؛ متمكّنًا- [في] أثناء مطالعته لشعر المتقدّمين، كصورة لصياغة محتملة لتلك الأشعار، ثمّ تطغى تلك الصوَرُ الاحتمالية على مخزون ذاكرته الثري، فيوردها [في] أثناء احتجاجه ظانًا أنها من قول غيره، ويؤيّد هذا الظنّ أنه قد عزا بعض تلك الشواهد في (الشواهد) أو في بعض مصنّفاته الأخرى إلى بعض الطائيين، وهو طائيّ، وأنّه غالبًا ما يقول عند إيرادها: (ومثله) وهي عبارة لا توحي بالرّواية القاطعة عن الغير، ولا تمنع من اعتقاد كونه هو القائل لذلك الشاهد، على معنى إمكان وجوده، لا وجوده حقيقة»[1].

وأشار إلى حيرة الذهبي في شواهد ابن مالك، وأنها –أي حيرتهم- لم تمنع «العلماء من نقل تلك الشواهد عن ابن مالك، واعتماد كثير منها في مباحثهم، ثقة منهم بابن مالك، وبسعة محفوظه من التراث الشعري العربي، ناظرين في تصرّفهم ذاك إلى ما عُرف به الرجل، من متانة الدين وصدق اللهجة وملازمة التقوى والورع»[2].

ولم يقل الدكتور عبدالله ناصير بفكرة التمثيل صراحة، ويبدو أنّ الفكرة غامضة لديه أو لم تتبلور أو لم يشأ إثارتها والتوسع فيها. وأنا أستبعد أن تكون تلك الشواهد من شعر ابن مالك –كما يقول- تتسلل إلى قلمه في غفلة منه ملتبسة عنده بغيرها مما يحفظه من الشواهد، فلو قيل إنها تتسلل إليه من شعر المولّدين مختلطة بشعر الفصحاء لكان وجهًا محتملًا يحتاج إلى دليل، وأما أن تكون من شعره ويغفل عنها فبعيد. ولو كان ابن مالك يريد بها التمثيل لقال: (ومثاله من شعري) ونحو هذا، كما أسلفت فيما سبق، وما هي عنده إلا شواهد، فإن كانت من شعره –كما زعموا- فهو غاشّ للنحو والنحويين، كاذب على العرب، وهذا مستبعد جدًّا، لما تقدّم من دلائل صدقه، مما ذكرته في المبحث الأول، ولظهور الكثير من الأبيات التي اتُّهم بها، وقد تجاوزت مئة شاهد، كما سيأتي، ولما يظهر جليًّا من سياق عشرات الأبيات المتّهم بها، التي لا يجوز حملها إلا على التّصديق أو التّكذيب، وسيأتي بسط هذا في الحديث عن (التدليس) عند فيصل المنصور، في الفصل الرّابع.

---

١ شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق عبدالله ناصير ٢٠، ٢١.

٢ شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق عبدالله ناصير ٢١.

المبحث الرّابع

الاتّهام بالكذب والتّدليس والجزم بهما

- "صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك" لنعيم البدريّ.

- "تدليس ابن مالك في شواهد النّحو" لفيصل المنصور.

صاحب هذه الفرضيّة هو نعيم بن سلمان البدريّ، من جامعة واسط بالعراق، في كتابه (صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك الأندلسيّ)[1] وتابعَه فيصل المنصور؛ إذ أخرج هذا الكتاب إخراجة ثانية بعنوان جديد مع زيادات وتهذيب، فسمّاه في أوّل الأمر: (وضع ابن مالك للشواهد النّحوية بين النفي والإثبات) ثم سمّاه: (تدليس ابن مالك في شواهد النّحو)، وسأتحدّث عن الكتابين –الصناعة للبدري والتدليس لفيصل- بالتفصيل، وأبدأ بالأصل ثمّ الفرع:

(١) طبعته دار الينابيع بدمشق عام ٢٠١٠م.

"صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك"

لنعيم البدريّ

- أدلّته على صناعة الشّواهد.
- اتهامه ابن مالك باختراع قواعد نحوية واختراع شواهدها.
- الشّواهد التي أخذها على ابن مالك.

أولًا: الشّواهد المنسوبة.

أ- ما نسبه لشاعر أو أنشده عالم.

ب- ما نسبه ابن مالك لرجل من طيّئ.

ثانيًا: الشّواهد غير المنسوبة.

- مسرد الشّواهد التي بطل فيها زعمه وبرئ منها ابن مالك.

أولًا: ما ثبت في مصادر قبل ابن مالك.

ثانيا: ما نُسب أو عُزي إلى متقدّمين في مصادر بعد ابن مالك.

صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك لنعيم البدريّ:

اندفع مؤلف هذا الكتاب -دون تروّ ولا دليل بيّن- إلى اتهام ابن مالك في أمانته، ووصَفَه بأنّه: «مزوّر كبير ومخترِع أكاذيب من الطّراز الأوّل، وأنّه صنّاع شواهد، كان يخترِع القاعدة النّحويّة ويصنع شواهدها معها، على نحو يدعو إلى الاستغراب، ويثير العجب مستغّلًا في ذلك قدرة عجيبة على الكذب، وموهبة في نظم الشّعر، استغلّها أسوأ استغلال»[١]. وزعم البدري أنّ بحثه هذا «يكشف حقيقة خطيرة ظلّت خفيّة على الدّارسين مئات السّنين، ويقدّم رؤية جديدة في ابن مالك، وهو بعدُ يثير فضيحةً كبرى في تاريخ البحث النّحويّ واللغويّ»[٢].

هذه دعواه، وسننظر في كتابه ونختبر أدلته وأحكامه وشواهده التي يدّعي أنّ ابن مالك صَنَعها ودسّها في النّحو، ثم نرى أين تكون الفضيحة التي يزعمها؟

أدلّته على صناعة الشّواهد:

عوّل البدري في حكمه القاطع بالصناعة على دليل رئيس يكرّره في كلّ صفحة، وهو دليل التّفرّد، يقوله بهذه الصيغة: (وهذا الشّاهد صنعه ابن مالك إذ لم يرد في أي مصدر قبله) ويردّده مع كلّ شاهد، فتكرّر عنده هذا الدليل مئات المرات، وذكر معه في صدر الكتاب دليلين آخرين، أحدهما أنّ في شواهد ابن مالك ألفاظًا قيلت بعد عصور الاحتجاج[٣]، والآخر أنّ فيها ألفاظًا لم ترد في شعر قط[٤]، فهذه ثلاثة أدلّة، دليل رئيس وفرعان له. فما حال أدلته؟

الدّليل الرّئيس (دليل التّفرّد):

وهو عمدته وعمود كتابه من أوّله إلى آخره، كرّره أكثر من ٦٠٠ مرة، ومع تعويله عليه واطمئنانه إليه فلا يعدّ دليلا مفضيًا إلى حكم قطعيّ، وإنما هو قرينة فحسب، ولا يعوّل عليه

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٦.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٨.

(٣) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٩.

(٤) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٢٢.

في بناء تهمة، وأين الباحث الذي يستطيع أن يقرأ دواوين الشّعر والأدب ومصنفات النّحو واللغة، ممّا وصل إلينا من التّراث المطبوع أو المخطوط؟ وأين الباحث الذي يعلم ما في تراثنا المفقود من دواوين الشّعر والأدب والنّحو واللغة وسائر فنون التّراث؟ وهو كثير لا يحصى، لا يعلم ما فيه إلا الله. فالتّفرّد إذن لا يصح أن يكون حجّة يُعتمد عليها في حكم يقيني، وإنما يصلح أن يكون قرينة للشكّ ولا يتجاوزه. هذا أوّل ما يرد على هذا الدليل من مطاعن، وثانيها أنّ مصنّفاتنا النّحويّة لا تكاد تخلو من التّفرّد في الشّواهد، فشواهد النّحو المرويّة عن العرب تزيد قرنًا بعد قرن، ليس من اختراع وإنّما من تنوّع المشارب ورفد الروايات، وأهل الأدب والرّواية والتّحقيق لا تخلو منهم العصور، ودواوين الشّعر المغمورة قد تظهر، وكلّما تأخّر الزّمان زادت الرّوافد، نرى هذا في الشّواهد ومسائل النّحو ونراه في الأدب والبلاغة والنّقد، ونراه في المعاجم، فمادّة التاج، وهو في القرن الثّاني عشر ليست كمادّة العين وهو في القرن الثّاني، ولا كمادّة الجمهرة في القرن الرابع، وهما على مسمع من العرب الأقحاح، فإن كان النّحويُّ حافظًا واسعَ الاطلاع ذا هِمّة عالية كان حظُّه أكبر، ومحصوله أوفر، وهكذا كان ابن مالك في الشّواهد ودقائق النّحو، جاء في القرن السّابع فأفاد من تراث الأمّة الذي بلغه، مع ما وهبه الله من الحفظ وسعة اطلاع، مع حرص شديد على وقته كلّه، كما تذكر المصادر عنه، ولا تخلو مصنفات العلماء الكبار من التفرد، فهذا ابن دريد يأتي بالمفاريد في اللغة، يشكّ فيها الأزهري، ويقبلها ابن سيده في المحكم، ثم يُظهر التحقيق ولهجات المنبعيّين في السراة صدقَه في أكثرها، ومثله كثير. ثمّ كان من سمات القرن السّابع الاستقصاء وازدهار التصنيف الموسوعي والعناية الفائقة بالجمع، لوفرة المصادر، فظهرت الموسوعات في أكثر الفنون.

وحين نتجاوز الجانب النّظريّ في نقض هذا الدليل ونحاكمه ببرهانٍ محسوسٍ لا يُدفع فإنّنا نجد البرهان ماثلًا في سقوط الدليل الذي عوّل عليه في (٧٨) شاهدًا، زعم أنها من وضع ابن مالك، فكذّبته المصادر وأنصفت ابن مالك المتّهم بالتزوير، وهذا يكفي لنقض الدليل وإبطال حُجيّته وبيان عجزه في الجزم بالوضع، والشّواهد (الثمانية والسبعون) التي ظهرت حتى الآن تؤكّد صحّةَ الجانب النّظريّ في نقض الدّليل المزعوم.

الدّليل الثّاني: الألفاظ التي قيلت بعد عصور الاحتجاج[1]:

استخلص البدري من شواهد ابن مالك غير المنسوبة طائفة من الألفاظ، وعرضها على الشّعر العربيّ مستعينًا بمحرّكات البحث، كما يقول، فوجد أنّها لم ترد في شعر الاحتجاج، ووردت في شعر مَنْ لا يُحتجّ بشعرهم، ولكنّك تُدهش حين تجده ينتزع الكلمة من الشاهد بزوائدها ولواصقها، من حروف أو تعريف أو ضمائر، أو بصيغتها الصرفية كالمضارعة والجمع والتثنية وحالات الإعراب أو القوافي، ثم يصبّها صبًّا في محرّك البحث، دون تجريد، فترى مثل: (باليقظان) و(فمصون) و(ذدناكم) و(طالبوه) و(فمثلما) (تلفه) و(الليثين) و(سفكنا) و(حليتي) و(يغشاهما) و(السفهاء) و(ظافرين) و(أقاطن) و(المسيئون) و(لمبتغيه) و(تصطفيه) و(صاليا) و(تلقونه) و(يُغَرّوا) و(ارعواء) (النِّقَما) و(بهداك) و(مستخرج) و(بأهبة) و(يُنسك) و(نصرتك) و(مبتغيه) و(يقضه) و(عسيتم) (تضافر) و(يؤمّلون) و(مستطاع) و(كراكره) و(مسرعين) و(برُؤيتنا) و(خذوك) و(ستُجزى) و(منوطا) و(فقلّما) و(إخلافها) و(المستوجبون) و(خمسينا) و(بذكراكم) و(بضارع) و(فطاعة) و(بالسلوان) و(فنلتم) و(واكتسيت) و(فتسليت) و(فارتقب) و(بؤساك) و(يُراعى) و(غِيظ) و(المُملِق) و(الشبائب) و(أطْحَنُ) و(خِلناك) و(عَيَّنَتْ) و(وتُلفي) (يغنيا) و(بغَنِيّ).

وهذه أمثلة ذكرتها مما جاء في هذا الدليل، فـ (يقظان) وردت في شعر كثيرٍ من شعراء الاحتجاج، و(مصون) وردت في شعر قيس بن الخَطيم، وأبي حيّة النُّميري، و(ذدنا) وردت في شعر جرير، و(طالب) في شعر الأفْوَه الأوديّ، و(مثلما) في شعر جرير، و(ألفى وألفيتها وألفيته وألفيتهم وتُلفِهِ) في شعر امرئ القيس، وقيس بن الخَطيم والحماسي[2] و(الليث) في شعر عبد يغوث في المفضليات، و(سفك) في شعر قيس بن الخطيم، و(حلية) في شعر الحماسي المثلّم المُرّيّ و(يغشى) في شعر الأفْوَه الأوديّ، و(سفهاء) في شعر فُقيّة أو عتيبة بن مِرداس السلمي،

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٨-٢١.

(٢) وهو ابن السليماني، شاعر إسلامي. الحماسة ١/ ٣٦٧، في قوله:

لَوَ انَّ صُدُورَ الأَمْرِ يَبْدُونَ للفَتَى ... كأعْقَابِهِ لَمْ تُلْفِهِ يَتَنَدَّمُ

وهو مخضرم، و(ظافر) في شعر أبي الأسود الدؤلي، و(قاطن) في شعر جرير، و(مسيء) في شعر معاوية بن أبي سفيان، و(المبتغي) في شعر ذي الرُّمّة، و(أصطفي) في شعر ابن مقبل، و(صالٍ) في شعر الحارث بن عُباد البكري، و(يلقون) في شعر جرير، و(غرّهم/ يغرهم) في شعر الأفْوَه الأوديّ وشعر جرير، و(ارعوى/ يرعوي) في شعر ذي الرُّمّة وجرير، و(النِّقم) في شعر النابغة الجعدي، و(الهُدَى) في شعر جرير، و(يستخرج) في شعر خُفاف بن نُدبة، و(أهبة) في شعر الحماسي وغيره، و(أنساه) في شعر المرّار بن سعيد الفقعسي، و(نصره) في شعر ذي الرُّمّة، و(مبتغٍ) في شعر الحُصين بن الحُمام المُرّي، و(يقضي) في شعر جرير، و(عسيت) في شعر الحماسي، و(تضافروا) في شعر أبي خراش الهذلي، و(يؤمّل) في شعر ربيعة بن مقروم، و(مستطاع) في شعر الحُطيئة وغيره، و(الكراكر) في شعر ذي الرُّمّة وغيره، و(مسرعات) في شعر عامر بن الطفيل، و(برُؤيته) في شعر أبي حيّة النميري، و(يخذلونني) في شعر الحماسي، و(تجزى) في شعر جرير وغيره، و(قلّما) في شعر لبيد، و(الإخلاف) في شعر جرير، و(تستوجب) في شعر عمرو بن قُمَيئة، و(خمسين) كلمة قرآنية، وجاءت في شعر سحيم بن وَثِيل الرّياحي في أمثال ابن سلام، و(بذكراك) في شعر جرير، و(ضارع) في شعر جرير، و(طاعة) في شعر جرير وغيره، و(سلوان) في شعر جرير، و(نلتم) في شعر عبدالله بن رواحة وغيره، و(اكتسَى) في شعر ذي الرُّمّة، و(تسلّيت) في شعر الشمّاخ في أمالي القالي، و(ارتقب) في شعر رجل من غَنِيّ في الأصمعيات، و(بؤسى) في شعر ربيعة بن مقروم وغيره، و(يُراعي) في شعر مُزرّد في المفضليات، و(يغيظ) في شعر ذي الرُّمّة، و(مُملق) في رجز لصُحير بن عُمير في الأصمعيات، و(شبائبه) في ملحق ديوان ذي الرُّمّة، و(نطْحَن) في ديوان معاوية بن أبي سفيان، و(خلته) في شعر ذي الإصبع العدواني وغيره، و(عَيّن/ عَيّنْتَ) في شعر جرير، و(تُلفي) في شعر الأفْوَه الأوديّ، و(يَغْنَى) في شعر عبدالله بن جحش في الوحشيات، و(غَنِيّ/ غَنِيًّا) في شعر رجل من غَنِيّ في الأصمعيّات.

وكلّ هذا في شعر الاحتجاج، ولا حاجة إلى إيراد الشّواهد التي وردت فيها من شعر الاحتجاج، فالوصول إليها متاح في المكتبات المحوسبة، ومنها المكتبة الشاملة، وأمّا إلزامُه

محركَ البحث الإلكتروني ببحثها بالاشتقاق الذي ذكره ابن مالك مع ما فيها من لواصق، ليقول إنه لم يجدها في الشّعر القديم فإلزام عجيب، وهو دليل على ضعف الحجّة وتهافت الأدوات البحثية التي استخدمها في نقد الشّواهد وتكذيب ابن مالك، وسأعطيكم أمثلة تدلّ على تهافت هذا الدليل، فباحثنا هذا يقول: إنّ كلمة (وتنويل) لم ترد في عصور الاحتجاج، فإن قلت له: ما تقول في قول كعب بن زهير المزنيّ في لاميّته المشهورة[1]:

لظلَّ يُرْعَدُ إلا أنْ يكونَ لهُ   منَ الرسولِ بإذنِ اللهِ تنويلُ

قال لك: هذه (تنويل) وكلمة ابن مالك: (وتنويل)[2]! ومثلها زعمه أن كلمة (مستعينًا) لم ترد في الشّعر الفصيح، فإن قيل له: ما تقول في قول مرقّش الأكبر[3]:

أَبْلِغَا المُنْـذِرَ المُنقِّبَ عَنِّي   غيـرَ مُستَعْتِبٍ ولا مُستَعِينِ

قال: كلمة ابن مالك (مستعينا)[4] بالنصب! وكذلك زعمه أنّ كلمة ابن مالك (فانبعثت)[5]، لم ترد في شعر الاحتجاج، فإن قلتَ له: ما تقول في قول جرير[6]:

قد انْبَعَثَ الأُخَيطلُ غَيرَ فانٍ   ولا غُمْرٍ وقد بَلَغَ احْتِناكا

---

(١) ديوان كعب بن زهير (صنعة السكري) ١١٤ تحقيق مفيد قميحة، وجمهرة اشعار العرب ٢/ ٧٩٧، وتروي بعض المصادر هذا البيت:

أَرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدّتُها   وما إخالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ

ينظر: البديع في علم العربية ١/ ٤٥١، وحاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٢/ ٢٢٤ وذكر البغدادي أنه ساقط من رواية نفطويه، ورَواه أبو العبّاس الأحول.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٩.

(٣) المفضليات ٢٢٨.

(٤) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٩.

(٥) صناعة الشّاهد الشّعريّ٢٠.

(٦) ديوان جرير بشرح ابن حبيب ٢/ ٦٠٠.

قال لك: كلمة ابن مالك (فانبعثت) وليست (انبعث)! وزعم في دليله هذا أنّ كلمة (خمسينا) لم ترد في شعر الاحتجاج؟ وكيف لا ترد وهي من ألفاظ العقود المألوفة، ولا يغني عنها غيرها، وهي كلمة قرآنية، وجاءت في الشعر كثيرًا، قال سُحيم بن وُثيل الرِّياحي[1]:

أخو الخمسينَ مجتمعٌ أشدِّي ونجَّــذني مُـداورةُ الشُّـؤونِ

فإن أراد إلزامها الألف فهو إلزام فجّ لا معنى له، فهذا من سنن الشّعر في ألفاظ العقود وغيرها، وقال لبيد[2]:

قامت تَشَكَّى إليَّ النَّفسُ مُجْهِشةً وقـد حَمَلْتُكِ سبعاً بعـد سبعينا

فإنْ تُزادِي ثلاثاً تبلُغي أملاً وفي الثّـلاثِ وَفــاءٌ للثمانينا

وقس على هذا أغلب الكلمات التي زعم أنها لم ترد في شعر الاحتجاج وجعلها دليلًا من أدلّة الوضع عند ابن مالك. فهل رأيتم مثل هذا التهافت والضعف؟ على أني لم أقف على بعض المفردات التي ذكرها، وليس له أو لغيره أن يزعم أنها لم ترد في شعر الاحتجاج؛ إذ لم يتح لنا كلّ الدواوين والمصادر، والمتاح مما نطقت به الشّعراء في جزيرة العرب وغيرها هو الأقل، والمفقود هو الأكثر، قال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكُم ممّا قالتِ العَرَبُ إلّا أقلّه، ولو جاءَكُم وافرًا لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير»[3].

الدليل الثّالث: **(الألفاظ التي لم ترد في شعر قط)**[4]:

وهذا الدليل كسابقه، وقد ذكر فيه طائفة من المفردات انتزعها من شواهد ابن مالك على هيئتها بزوائدها ولواصقها، وزعم أنّها لم ترد في شعر قطّ. وزعمه باطل، وسأذكر بعض تلك الألفاظ، فمنها: زعمه أنّ (قلوبكما) لم ترد في شعر قطّ، وهو يريد القلوب مضافة إلى الضمير، وهذا سُخْفٌ كما تقدّم، ألا يكفي ورودها في القرآن الكريم؟ ومع ذلك فقد وردت في

---

(١) منتهى الطلب ٨/ ٢٧٢.

(٢) الأغاني ١٥/ ٢٩٢.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٥.

(٤) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٢٢

الشّعر القديم، في مواضع عِدّة، ومنها بيت امرئ القيس الشهير (كأنّ قلوب الطير...)، وكذلك (استسلامكم) فهي مصدر استسلم، قال الطرماح[١]:

فعرَّستُ لمّا اسْتَسْلَمَتْ بَعْدَ شَأْوِهِ ... تنائفُ مــا نَجا بهِــنَّ هُجُــوعُ

وزعم أنّ (بمَزْؤُود) لم ترد في شعر قط، وقد وردت كثيرًا، ومنها قول ذي الرّمّة[٢]:

ظَلّتْ حِذارًا على مُطْلَنْفِئٍ خَرِقٍ ... تُبْدِي لنا شَخْصَها والقَلْبُ مَزْؤُودُ

وزعم أن كلمة ابن مالك (الخامعة) لم ترد في شعر قطّ، وهي في قول ذي الرُّمّة[٣]:

في صَحْنِ يَهْماءَ تَهْوِي الخامِعاتُ بها ... من قِلَّةِ الكَسْبِ للغُبْسِ المغاوِيرِ

والخامعات: الضِّباع، تخمع في مشيها، لتطلابها الجيف. على أنه لا حاجة إلى قول هذا فقد وردت (الخامعة) ذاتها بلواصقها في المحبّر[٤] لابن حبيب، وهو شاهد ابن مالك عينه. والبدري سقط هنا مرّتين، الأولى: بظهور اللفظة في الشعر، والثانية: بثبوت الشاهد عينه قبل ابن مالك، وهذان دليلان على ضعف أدواته البحثية واضطراب منهجه.

وزعم البدريّ أن كلمة ابن مالك (مطاياهنّ) لم ترد في شعر قط، فأقول: إن كانت المطايا لم ترد في شعر العرب القديم فما الذي ورد؟ قال عبدالله بن عَنَمة الضَّبّيّ[٥]:

سَمَوْتَ بِجُرْدٍ في الأَعِنَّةِ كالقَنَا ... وهُنَّ مَطايا مـا يَحِلُّ فِصادُهَا

وزعم في دليله هذا أنّ كلمة ابن مالك (فمَنُوط) لم ترد في شعر قطّ، وزعمه باطل، فقد قال المرقّش الأصغر[٦]:

---

(١) ديوان الطرمّاح الطائي ١٨٩.

(٢) ديوان ذي الرُّمّة ٢/ ١٣٥٩.

(٣) ديوان ذي الرمة ٣/ ١٨١٨.

(٤) المحبّر ٤٩٧.

(٥) المفضليات ٣٨٠.

(٦) المفضليات ٢٤٨، ووذكر المحقّقان أنّهما زادا البيت من المرزوقي.

شَنَّ عليـها بمـاءٍ باردٍ   شَنًّ مَنُوطٌ بأَخْرَابِ هَزِيمْ

وزعم أن كلمة ابن مالك (وكرّاتي) لم ترد في شعر قطّ، وزعمه باطل، فهي في قول درَّاج بن زُرعة الضِّبَابيّ[1]:

أَبْلِغْ بَنِي عَمْرٍو إذا ما لَقِيتَهُمْ   بِآيَاتِ كَرَّاتِي إذا الخَيْلُ تُقْدَعُ

وزعم أن كلمة ابن مالك (قهرناكم) لم ترد في شعر قطّ، ولا معنى لإلزامها الضمير، قال أبو الفرج الأصفهاني: قال رجل من بني بَكر بن وائل في الإسلام: وهي تُنحل للأعشَى[2]:

ونحن قهَرنا تَغلِبَ ابنةَ وائلٍ   بقتل كليبٍ إذ طغَى وتَخيّلاَ

وزعم أن كلمة ابن مالك (يقَعْنَ) لم ترد في شعر قطّ! وزعمه باطل، قال مالك بن نويرة[3]:

يقَعْنَ مَعًا فيهِمْ بأيدِي كُماتِنا   كأَنَّ المَنُونَ للأسِنّةِ مَوْعِـدُ

وزعم أنّ كلمة ابن مالك (هويِنني) لم ترد في شعر قطّ! وهي في شعر جرير، قال[4]:

أزْمانَ يَدعُونَني الشّيطانَ من غزَلي   فكنَّ يهوينني إذْ كنتُ شَيْـطانا

وزعم أنّ كلمة ابن مالك (الرِّغاث) لم ترد في شعر قطّ، وزعمه باطل، قال ذو الرُّمّة[5]:

---

(١) الوحشيات ٣٨.

(٢) الأغاني ٥/ ٣٢.

(٣) الأصمعيات ١٩٤.

(٤) ديوان جرير ١/ ١٦٥.

(٥) ديوان ذي الرُّمّة ٢/ ٩٥٣. قال الشارح أبو نصر الباهلي: الرغاث: اللواتي يرضعن من الأروى ومن غيرها، والواحدة: رغوث.

فلو كلّمَتْ مَيٌّ عَواقِلَ شاهِقٍ رِغاثًا من الأَرْوَى سَهَوْنَ عن الغُفْرِ

وزعم أنّ كلمة ابن مالك (الأصاغرا) لم ترد في شعر قطّ! وزعمه باطل، فهي في شعر عِلباء بن أرقم[1]:

زعَمَتْ تُماضِرُ أنَّني إمَّا أمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلَّتي

فأيّ باحث هذا الذي يتّهم ابن مالك بأنّه كذّاب مزوّر يضع الشّواهد، وهو يتعثّر في مثل هذه الصّغائر؟ ولا يُحسن الحكم على الألفاظ المفردة؟ فكيف نثق في حكمه على الشّواهد؟ ولو وقفتُ عند كلّ كلمة قالها في هذين الدّليلين لأطلت وأمللت، وما ذكرته كافٍ، لتعلم علم اليقين فساد الدليلين وبطلان الاستدلال بهما، كدليل التّفرّد، وفساد المنهج نفسه.

***

وبهذا تبطل أدلّته الثلاثة، لتهافتها وعجزها عن إبرام حكم قطعي، ولا يبقى له منها إلا إفادتها الشكّ والظنّ، وهو لا يشك ولا يظنّ، وإنما يجزم جزم المستيقن. ودليل التفرد -الذي هو عمدته- ينطبق على كلّ شاهد تفرّد به راويه الأوّل منذ عصر سيبويه إلى عصر السّيوطيّ، فإن قال: وما بال الشّواهد غير المعروفة كثرت عند ابن مالك؟ قلنا: لكثرة مصادره وتنوعها وتنقيبه في دواوين الشّعر ومصادر الأدب وشعر القبائل، وتحرّره من تقليد النّحويّين في الشّواهد، فهو مجدّد يأنف من التّقليد، والشّواهد لديه مظهر من مظاهر التّجديد، وما ظهور الحق في شواهد تزيد عن المئة اتهمه بها هو ومتابعه فيصل المنصور إلا دليل قاطع على بطلان التهمة وتهافت الأدلة.

(١) الأصمعيات ١٦١.

اتّهامه ابن مالك باختراع قواعد نحوية واختراع شواهدها:

أخذ البدريّ على ابن مالك مسائل في النّحو، وادّعى أنه اخترعها واخترع شواهدها[1]. وسأذكر ثلاثة منها لأعلّق عليها:

أما المسألة الأولى: فنَقْلُهُ قولَ ابن مالك: «ويجب للحال إذا وقعت بعد إمّا أن تُردَف بأخرى معادًا معها (إمَّا) كقوله تعالى (إنّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إمّا شاكِرًا وإمّا كَفُورًا) وإذا وقعت بعد (لا) وجب لها أيضا أن تردف بأخرى معادًا معها (لا) كقولك: مَن وجد فلْيُنْفِقْ لا مسرفًا ولا مُقترًا، إلا أنّ الإفراد بعد (إمّا) ممنوع مطلقًا، أعني في النثر والنظم، وأمّا الإفراد بعد (لا) فمستباح في الشّعر، كقول الشّاعر:

قَهَرْتَ العِدَى لا مُسْتعينًا بعُصْبةٍ ولكنْ بأنواعِ الخَـدائع والمَكْرِ»[2]

فقال البدريّ: «والبيت مما صنعه هو إذ لم يرد في أي مصدر قبله، وأما إفراد الحال بعد (لا) فلم أجد له ذكرًا عند أحد من النّحويين قبله، فهو والبيت من مخترعاته»[3].

أقول: حكم تكرار (لا) مع الحال كتكرارها مع الخبر المفرد، فهي –أي الحال- والنعت شبه الخبر المفرد في هذا سواء، ولذا ذكر ابن مالك هذا الشّاهد في الموضعين، باب لا وباب الحال[4]، قال: «إذا ولي (لا) خبر مفرد يلزم التّكرار، أيضًا، نحو: زيد لا قائمٌ ولا قاعدٌ، وكذا إذا ولي (لا) نعتٌ أو حال، نحو: مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ، ونظرت إليه لا قائمًا ولا قاعدًا. وإلى هذين المثالين وأشباههما أشرت بقولي: (وكذا التاليها خبر مفرد أو شبهه) فتكرار

---

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٦، ٧، ٥٢ وغيرها.

(٢) شرح التّسهيل ٢/ ٦٦.

(٣) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٦.

(٤) شرح التّسهيل٢/ ٦٦، ٣٥١.

لا في هذه المواضع لازم، إلا في الضرورة»[1]، ومثّل للضرورة بقول الشّاعر وهو من شواهد سيبويه[2]:

بَكَتْ جَزَعًا واسْتَرْجَعَتْ ثُمّ آذَنَتْ ركائبُها أنْ لا إلينا رُجُوعُـها

وأمّا الذي يَحسن ويجوز فقولك: لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو، لمّا ثنّيت حَسُنَ[3]، ومثّل ابن مالك بأبيات بعده، منها البيت المتّهم بوضعه، فقال: «ولم يقصُرِ المبرد تركَ التكرار على الضرورة، بل أجازه في السّعة، ووافقه ابن كيسان، ولا حُجّة لهما في قول العرب: لا نولك أن تفعل، فإنهم أوقعوه موقع: لا ينبغي لك أن تفعل، فاستغنوا فيه عن تكرار لا، كما يستغنون فيما هو واقع موقعه»[4]، وذكر الأبيات في شرح الكافية، وقال بعدها: «وإلى هذه الأبيات ونحوها أشرت بقولي:

.... إلا في اضطرارٍ من شعر»[5]

واستشهد المبرّد لترك تكرار (لا) مع المرفوع بشاهدين من شواهد سيبويه، وهما قول الشّاعر[6]:

وأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لَغيْرِنَا حَياتُك لا نَفْعٌ ومَوْتُكَ فاجعُ

وذكره ابن مالك قبل البيت المتهم به، وهو خاص بالشّعر عند النّحويين،[7] وقول الآخر[8]:

مَنْ صَـدَّ عن نِيرانِها فأنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ

(١) شرح التّسهيل ٢/ ٦٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٨.

(٣) وينظر: الأصول ١/ ٣٩٣، والبديع في علم العربيّة: الجزء الأول: المجلد الثاني ٥٨٤ وجعله خاصًّا بالشّعر.

(٤) شرح التّسهيل ٢/ ٦٦.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٤٠.

(٦) المقتضب ٤/ ٣٦٠.

(٧) شرح المفصّل لابن يعيش ٢/ ٢٦٣.

(٨) المقتضب ٤/ ٣٦٠.

فلم يخترع ابن مالك قاعدة، كما يزعم البدريّ، فتكرار لا مع الخبر المفرد وشبهه (الحال والنعت) واحد، وهو واجب إلا في الضّرورة، كما قال النّحويّون قبل ابن مالك، خلافًا لتكرار (إمّا) التي لا يجوز إفرادها مطلقًا، وأمّا الشّاهد فلا يعدّ التفرّد به دليلًا على صناعته، كما سيأتي في أقرانه.

وأمّا المسألة الثّانية: فذكره شاهدًا في مسألة الاستغناء عن ميم ذلكم بإشباع ضمّة الكاف، قال ابن مالك: «وأشرت بقولي (وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمّة الكاف) إلى ما أنشده بعض الكوفيين من قول الراجز:

وإنّمـــا الهالِــكُ ثـــم التالـــكُ

ذو حَـيْرةٍ ضـاقتْ بـه المسـالكُ

كيـف يكـون النـوْك إلا ذَلِـكُ

أراد: (ذلكم) فأشبع الضمة واستغنى عن الميم بالواو النّاشئة عن الإشباع»[1]، وزعم البدريّ أنّ ابن مالك وضع هذا الرّجز، وأنّ المسألة من مخترعاته[2]، فأخطأ الزاعم، وصدق ابن مالك في روايته، فالبيت في اللامع العزيزيّ لأبي العلاء المعرّيّ، قال: «وحكى بعضهم أنّ (ذلك) ربمّا عُرِّبَتْ كافُها في الشّعر، وأنشدوا، في قوافٍ مرفوعةٍ:

كيفَ يَكُـونُ النُّـوكُ إلا ذَلِـكُ

وقبل هذا البيت:

قـــد زَعَـــمَ الجاهِـــلُ أنّي هالِـــكُ

وإنّمـــا الهالـــكُ ثُـــمَّ التّالِـــكُ

مُضَـــلَّلٌ ضـــاقتْ بـــه المســـالكُ

(١) شرح التّسهيل ١/ ٢٤٦.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٥٢.

وتالك إتباع»[1] فيبطل زعم البدري في الشّواهد وفي المسألة المبنية عليها، كما ترى.

وأمّا المسألة الثّالثة فهي من غرائب هذا الباحث، إذ أخذ على ابن مالك شاهدًا في باب أعلم، وجعله تحت عنوانٍ صنعه هو -أي البدريّ- وهو: (نصب أَخبَرَ لثلاثة مفعولات)[2]: فقال البدري تحته: «ذكر ابن مالك البيت الآتي شاهدًا على ذلك (أي ما في العنوان الذي صنعه هو):

ماذا عليكِ إذا أُخْبِرتِني دَنِفًا وغـابَ بعلُك يَوْمًا أنْ تَعُودِيني

والبيت مما صنعه ابن مالك؛ إذ لم يرد في أيّ مصدر قبله، ولم أجد شاهدًا غيره فيما رجعت إليه من المصادر، ولذلك أرى أن نصب الفعل (أخبر) لثلاثة مفعولات من مخترعاته، وقد أخذ البيت من قول أعرابيّ من بني كلاب:

ماذا عليك إذا خبّرتني دَنِفًا رهن المنية يوما أن تعوديني

وقول العرجي:

ماذا عليك وقد أهديتِ لي سَقَمًا وغاب زوجك يوما أن تَعُوديني

فغيره، وبنى عليه مسألة»[3]. وإنّما قلت: إنّ هذه من غرائبه؛ لأنه قلب المسألة وتكلّف وخلّط، ولم يفهم شيئًا. أمّا ابن مالك فلم يقل بما زعمه البدريّ في عنوان المسألة، (نصب أخبَرَ لثلاثة مفعولات) بل يرى خلافه، والعنوان من مخترعات هذا البدري.

وهذا نصّ كلام ابن مالك: «والمجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلمُ وأَرَى المتعدّيتان بدون الهمزة إلى اثنين. وألحق سيبويه نبّأ. وزاد غيره أنبأ وخبّر وأخبر وحدّث، ولا بد من تضمينها عند الإلحاق معنى أعلم، ولم يذكر أبو علي إلا أعلم وأرى ونبأ وأنبأ، وتابعه الجرجانيّ. وألحق الأخفش أظنّ وأخواتها المذكورة بعدها. ورُدّ مذهب الأخفش بأن قيل: حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدّى بما يتعدّى إلى واحد بنفسه، وما يتعدّى إلى واحد بما يتعدّى إلى اثنين

---

(١) اللامع العزيزي ٥٦٢، ٥٦٣. (تحقيق د. عبدالله الفلاح).

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٨٤.

(٣) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٨٤.

بنفسه، وليس في الكلام ما يتعدّى إلى ثلاثة فيلحق بها متعدٍ إلى اثنين، فمقتضى هذا ألا يُعدّى بالهمزة متعدٍ إلى اثنين، لعدم أصلٍ ملحق به، لكن سُمِع تعدّي أعلم وأرى إلى ثلاثة على خلاف القياس فقُبل، ولم يلحق بعلم ورأى شيء من أخواتهما، لأنّ المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه. وكذلك وافق الأخفش على مَنْع: أكسيتُ عمرًا ثوبًا، ومستند هذا الردّ قويٌّ، ويلزم منه ألا تلحق نَبّأَ وأخواتها، فإن ادُّعِيَ سماعٌ بنحو قول الشّاعر:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفاهةُ كاسمها يُهدي إليّ غرائبَ الأشعارِ

وبنحو قول الحارث بن حِلِّزة اليَشكُري:

أو منعتم ما تُسألون فمن حُدِّثْتُمُوهُ له علينا العَلاءُ

وبقول الآخر:

وخُبِّرتُ سوداءَ الغميمِ مريضةً فأقبلتُ من أهلي بمصرَ أعودُها
فوالله ما أدري إذا أنا جئتُها أَؤُبرِئُها من دائها أم أزيدُها

وبقول الآخر:

ماذا عليكِ إذا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وغابَ بعلُكِ يومًا أنْ تَعُوديني

أجيب بأنّه من باب النَصب لإسقاط حرف الجرّ، كما حكى سيبويه: نُبِّئتُ زيدًا، وقال: يريد: نبئت عن زيد. وكما قال تعالى: (مَنْ أَنْبَأَك هَذَا) وقُدّر: من أنبأك بهذا. وقد حملَ سيبويه على حذف حرف الجر قول الشّاعر:

نُبِّئتُ عبدَ الله بالجوِّ أصبحتْ كِرامًا مواليها لئيمًا صَمِيمُها

أي: نبئتُ عن عبد الله، مع إمكان إجرائه مُجرى أعلمت، فدلّ ذلك على أن تقدير حذف حرف الجرّ بعد نَبّأ راجح عنده، إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله، ولا تضمين شيء معنى غيره. وأيضًا فإن النصب لحذف حرف الجر بعد نَبّأَ مقطوع بثبوته فيما حُكِي من قول

بعض العرب: نُبِّئتُ زيدًا، مقتصرًا عليه. وبعد أنبأ في قوله تعالى: (مَنْ أنبأكَ هذا) ولم يثبت الإجراء مُجرى أَعْلَمَ إلا حيث حذف حرف الجرّ، فكان الحمل عليه أولى.

هذا في نَبَّأ مع كثرة استعمالها بالصورة المحتملة، وأمّا أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة، كقول الحارث بن حِلّزة في البيت السابق، فليجعل التقدير فيه: فمن حُدِّثتم عنه له علينا العلاء، والجملة بعد المنصوب حالية أو محكية بقول مقدر، وكذا يُفعل بغيره»[1].

فابنُ مالك -كما ترى- يُنكر تعدية نبّأ وحدّث وخبّر وأخبر إلى ثلاثة مفاعل، وهذا ما قاله أبو حيّان في التّذييل أيضًا[2]، ويرى أنّ انتصاب أحد المفاعيل إنما يكون بإسقاط حرف الجرّ، لا المفعولية، فكيف يصنع شاهدًا لمسألة هو يُنكرها؟ ثم يتكلّف عناء التوجيه، أليس الأسهل له والأقرب إلى العقل أن يقول في أخبر: لا شاهد له؟

ومع تخبّط الباحث وقلبه المسألةَ فإنّ الشّاهد الذي ذكره ابن مالك ثابت ولم يصنعه، ولا يضرّه التلفيق بين بيت الأعرابيّ وبيت العَرْجيّ[3]، فهو سهو وسَبْقُ خاطر، ونراه عند كثير من العلماء الحَفَظَة حين يتداخل بيتان متقاربان، ونسمعه في تلاوة القرآن في الصّلاة حينما يخطئ الإمام ويُلفِّق آيتين من سورتين، والبيتان هنا متقاربان أشد التقارب في صدرهما وقافيتهما، كما ترى، والتّداخل دليل على سَعَة حفظ ابن مالك واطّلاعه، فهو يعرف البيتين، ثمّ إن الشّاهد في البيت جاء في الصدر وهو موافق لما في حماسة أبي تمام[4] واللآلئ[5] لأبي عبيد البكري، ولم يتغيّر فيهما سوى وزن الفعل فهو في الحماسة واللآلئ: (ماذا عليكِ إذا خُبِّرتِني دَنِفًا)، وفي شاهد ابن مالك (ماذا عليكِ إذا أُخْبِرتِني دَنِفًا) وخَبّرَ وأَخْبَرَ واحد في العمل والحكم، مثل نبّأ وأنبأ، فلم يصنع ابن مالك شاهدًا، كما ترى، وبهذا ظهر أنّ البدريّ أخطأ في

---

(١) شرح التّسهيل ٢/ ١٠٠، ١٠١.

(٢) التّذييل والتكميل ٦/ ١٦٥

(٣) ديوان العرجي ٣٣٨.

(٤) الحماسة ٢/ ١٥٣.

(٥) اللآلئ في شرح أمالي القالي ١/ ٢٢٧. وقريب منهما ما في الحماسة البصرية ٣/ ١١٤٢.

الحكم على الشّاهد، وأخطأ في المسألة حين قلبها على رأسها، وأخطأ في عنوانها، وابن مالك بريء من تلك الصناعة المزعومة.

الشّواهد التي أخذها على ابن مالك:

وهي نوعان: شواهد منسوبة وشواهد غير منسوبة، ورأينا الضعف الفاضح في دليلي الألفاظ، فكيف يكون حال البدري مع الشّواهد وما يتّصل بها من مسائل نحويّة؟ أمّا الشّواهد فعُمدتُهُ فيها التّفرّد، ومع ذلك فإنّ الحكم بالتّفرّد ليس له، إذ أغار على أعمال المحقّقين الذين حققوا كتب ابن مالك، فالحكم بأنّ البيت لم يرد في مصدر قبل ابن مالك إنما هو لهم، يرد في حواشيهم على كتب ابن مالك التي رجع إليها البدري: شرح التّسهيل[١] وشرح عمدة الحافظ، وشرح الكافية الشافية، وشواهد التوضيح والتصحيح، ولعلّه يراجع مصادره ليتأكد من صحة حكمهم، فهم أرشدوه إلى التّفرّد، ومع ذلك لم يشر إلى توثيقهم، والمحققون الأربعة أعلم وأحكم، فلم يقل أحد منهم إنّ البيت موضوع، وإنما يقولون: إنه لم يقفوا عليه، أو لم يُعرف قائله، أو يوثّقونه من مصادر بعد ابن مالك فيُعلم من ذلك أنهم لم يجدوه في مصادر قبله.

أولا: الشّواهد المنسوبة:

وهي نوعان: ما نسبه إلى شاعر أو أنشده عالم، وما نسبه لرجل من طيّئ أو للطائي:

أ- ما نسبه لشاعر أو أنشده عالم:

ثمّة شواهد في مصنّفات ابن مالك، معزوّة إلى أصحابها أو منشديها بأسمائهم، ادّعى البدريّ أنّ ابن مالك اخترعها ونحلها شعراء معروفين أو مجهولين أو جعلها من إنشاد بعض

(١) في هذا الكتاب رجع إلى طبعة دار الكتب العلمية، بتحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، وتراهما يجتهدان في توثيق كلّ بيت، ويحشدان المصادر له إن وُجدت، والأبيات في تحقيقهما ثلاثة أنواع، نوع يوثقانه من مصادر قبل ابن مالك، ونوع يوثقانه من مصادر بعد ابن مالك، ونوع لا يقفان عليه في مصدر، فأفاد البدري من مجهودهما، وعرف شواهد التفرّد، ولم يشر إلى شيء من توثيقاتهما، وهما أخذا من طبعة عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون.

العلماء، ومن هؤلاء: كلثوم بن عياض ص ٣١، وعبد الله بن عمرو اللخمي ص ٣١، وحُميد بن ثور ص٣١، ١٩٨، وأبو الحسن [السخاوي][1] ص٣٣، وابن طاهر ص٣٤، ومعاوية رضي الله عنه ٤٤، وسويد بن أبي كاهل [اليشكري] ص٤٤، وحسان بن ثابت ص ٩٧، وعبدالله بن رواحة ص ١٢٧، وأبو عليٍّ الفارسي ص ١٣١، وزياد الأعجم ص ١٣٣، وسويد بن كراع [العكلي] ص ١٤٨، وعبدالله بن الزبير ص ١٤٨، وعدي بن زيد ص ١٦٦والأخطل ص ١٧٤، وجُدابة بنت خويلد النَّخَعيّة ص ١٧٨، وأوس بن حَجَر ص ١٨١، ولم يجدها محققو كتبه في مظانّها، فحكم عليها البدري بأنّها من صنع ابن مالك، ودليله التّفرّد، ولو كان التّفرّد دليلَ وضعٍ لكذّبنا جميع علمائنا، فكم في مصنّفاتهم من التّفرّد مما هو منسوب إلى شعراء أو علماء وليس في كتبهم التي وصلت إلينا، وكم نسبوا إلى سيبويه ما لا نجده في كتابه المطبوع؟ وكم في معاجمنا بعد القرن الرّابع من مادة لغوية أو شواهد فهل هم كذّابون؟ وما بال ديوان الشّاعر الواحد يصل إلينا من غير طريق من طرق الرُّواة والشُّرّاح فتختلف فيه القصائد والأبيات زيادة أو نقصانًا؟ وما بال الدواوين يُلحق بها أبيات وُجدت في مصادر مختلفة؟ ولا يكاد يخلو ديوان من ملحق، فليس من المنهج العلميّ، ولا من أمانة الكلمة، ولا الإنصاف، تكذيبُ العلماء والطعن في أمانتهم بمعيار التّفرّد؛ مع فقد المصادر ودواوين الشّعر التي نقلوا عنها، ولا نعلم اليوم ما فيها.

<u>وسأقف على بعض الشّواهد مِنْ هذا النوع:</u>

ذكر ابن مالك ثلاثة شواهد منسوبةٍ في أثناء حديثه عن استعمال (أُمّات) في الأناسي وفي البهائم، فقال: «ومن ورود أُمّات في الأناسيّ قول كلثوم بن عِياض:

حُمـاةُ الضَّيـمِ آباءٌ كِرامٌ وأمّـاتٌ فأنجَـدَ واستغارا

وقول عبد الله بن عمرو اللخميّ:

(١) وصدق ابن مالك، فالبيت في سفر السعادة لأبي الحسن السخاوي ٢/ ٧٦٢. وسيأتي.

أولئك أُمّـاتي رَفَعنَ مَقائمي إلى طالعٍ في ذروةِ المجْدِ صاعِدِ

ومن وروده في البهائم قول حُميد بن ثَور:

وأمّـات إطـلاءٍ صـغارٍ كأنها دمالجُ يَجْلُـوها ليُنْفِقَ بائِعُ»[1]

فقال البدريّ: «كلثوم بن عياض (١٢٣هـ) كان واليًا لهشام بن عبدالملك (١٢٥هـ) على أفريقية، ولم يعرف عنه أنه شاعر، وعبدالله بن عمرو اللخمي غير معروف، والبيت الثّالث لم يرد في ديوان حميد بن ثور، والأبيات الثلاثة مما صنعه ابن مالك، إذ لم ترد في أي مصدر قبله»[2]. فأقول: أمّا البيت الثّالث (بيت حُميد بن ثور) فهو في منتهى الطلب[3]، لابن ميمون (٥٩٧هـ)، وهذا هو الدليل الأوّل الذي يبطل زعمه، وأمّا بيتا كلثوم واللخميّ فنستدل عليهما بالعقل حين لا تسعفنا المصادر المتاحة لنا، فنقول: كيف خطر كلثوم بن عياض من القرن الثّاني على بال ابن مالك لينحله البيت؟ ألم يجد غيره من الشّعراء في طول الزّمان وعرضه؟ وأمّا اللخميّ فلعلّه شاعر مغمور، وهو مثل ابن أفلح الذي نقل عنه ابن مالك ولم يعرفه أبو حيّان، ثم عرفه الصّفديّ وخالد الأزهريّ، وحال هذين البيتين المنسوبين حال غيرهما من الأبيات المنسوبة في تراثنا مما لم يعرف قبله أو نسب إلى شاعر ولم يرد في ديوانه[4]، وما أكثر ما يقول المحققون: (البيت ليس في ديوانه) ونحو ذلك، ومن هنا ظهرت الملاحق في طبعات الدواوين، كما تقدّم.

ثم نرى البدريّ في هذا الموضع كمن يردّ على نفسه حين يقول: «والأبيات الثلاثة مما صنعه ابن مالك؛ إذ لم ترد في أي مصدر قبله، ولم يكن ابن مالك بحاجة لصناعة هذا

(١) شرح التّسهيل ١/ ٩٩ (تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر ١٤١٠هـ١٩٩٠م) وهو التحقيق المعتمد عند الباحثين، واعتمد البدريّ على (نسخة دار الكتب العلمية بتحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ٢٠٠١م). وجميع إحالاتي على الطبعة الأولى.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٣١.

(٣) منتهى الطلب ٧/ ٤٠٧، وأشار إليه فيصل في مقاله في منتدى أهل اللغة. وفي رواية ابن ميمون: تَشَقُّقُ مكان لينفق، وهو تحريف.

(٤) ولمثل هذا ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٦٥، ٥٢٠،٥٥٩، ٦٢٦، ٢/ ١٠٨٣ من تنبيهات المحقق في الحواشي.

الشّاهد مع وجود النظير في كلام العرب»[١]، فأقول: هذا يضعف دعواه، فقد ذكر ابن مالك شاهدين معروفين أحدهما لعمرو بن سلمة والآخر لذي لرمة، فكيف يختلق ثلاثة شواهد وينسبها كذبًا لشعراء، وله عن هذا مندوحة في الشاهدين المعروفين؟

***

ومن الشّواهد المنسوبة أنّ ابن مالك قال في لحاق نون الوقاية اسم الفاعل[٢]: وأنشد ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه:

وليسَ بمُعْيِيني وفي النّاسِ مَمْتَعٌ ... صديقٌ إذا أَعيا عَلَيّ صَدِيقُ

فقال البدريّ: «لم نعثر عليه فيما رجعنا إليه من مصادر، والرّاجح لديّ أن يكون من صنع ابن مالك»[٣].

فأقول: مَن ابن طاهر هذا الذي استخفّ به البدريّ؟ هو الخِدَبّ أستاذ ابن خروف، واسمه: محمد بن أحمد بن طاهر، أبو بكر الأنصاريّ الأشبيليّ النّحويّ، يعرف بالخِدَبّ، قال الصَّفَديّ: «ساد أهل زمانه في العربيّة، ودرس في بلاد مختلفة، وكان قائمًا على كتاب سيبويه، وله عليه تعليقة سمّاها الطُّرر، لم يُسبق إلى مثلها»[٤]، ونقل عنه ابن خروف[٥]، وكان هذا الكتاب بين أيدي النّاس في زمان السّيوطيّ، الذي قال: «وقفتُ على حواشيه على الكتاب بمكّة»[٦]، فهل يعلم البدريّ ما فيه حتى يكذّب ابن مالك؟ ألا يكون هذا من علامات فساد منهجه؟ ولندعْ كلام العقل الذي لا يعرفه البدريّ، ونخاطبه بالمحسوس وما يراه بعينيه، فنقول له: لقد

---

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٣١.

(٢) شرح التّسهيل ١/١٣٨.

(٣) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٣٤.

(٤) الوافي بالوفيات ٢/ ٨١، وينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٨.

(٥) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ١٢٢ (تحقيق صالح الغامدي)

(٦) بغية الوعاة ١/ ٢٨.

صدق ابن مالك، فها هو ذا البيت في حواشي المفصّل[١] للشلوبين (٦٥٤هـ)، ومنشده ابن الأعرابي، وهو في ضرائر الشّعر لابن عصفور[٢]، وشرح جمل الزجاجي[٣] له، وروايته:

وليس بمُعييني وفي الناسِ ممتعٌ رفيـقٌ إذا أعيَا عليَّ رفيــقُ

****

ومن الشّواهد المنسوبة قول ابن مالك في إعمال المصدر المحدود: «فمن ذلك ما أنشد الفارسي في التذكرة من قول الشّاعر:

يُحابِي بها الجلدُ الذي هو حـازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيهِ المَلا نَفْسَ راكِبِ

يريد يحيي الجلد الحازم نفس راكب»[٤]، فقال البدريّ: «ولم أجد ذكرًا لهذا البيت قبل ابن مالك، وكتاب التذكرة لأبي على الفارسيّ مفقود، والرّاجح لديّ أنّ البيت من مخترعات ابن مالك»[٥].

فأقول: هذا من أحكامه الباطلة، فالمنهج العلميّ ينكر عليه الرجم بالغيب، فكيف ينفي وجود الشاهد في كتاب مفقود؟ ومرّة أخرى أقول: إن كان هذا الباحث الطائش لا يؤمن

---

(١) حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين ٣١٧ رسالة ماجستير لحمّاد الثمالي، جامعة أم القرى.

(٢) ضرائر الشّعر ٢٧.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٩، ووثقه منه أحمد المغربي محقق فتاوى في العربية لابن مالك ٦٦، ووثقه منه ومن الضرائر حسن هندواي في تحقيقه التّذييل ٢/ ١٨٨، وأشار إلى توثيق هنداوي فيصل المنصور في ملتقى أهل اللغة، ولو رجع البدري ومتابعه إلى فتاوى في العربية لابن مالك لما اتهماه به.

(٤) شرح التّسهيل ٣/ ١٠٨.

(٥) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٣١. وأشار إليه صاحب التدليس في ملتقى أهل اللغة.

إلا بالمحسوس الملموس، فنقول له: ابن مالك صادق في روايته، ولم يخترع شيئًا، فالبيت معروف قبل ابن مالك، فهو في الرسالة الموضِّحة[١] للحاتمي (٣٨٨ هـ) وحِلية المحاضرة[٢] له.

***

وقال ابن مالك[٣]: وأنشد أبو الحسن:

وبالبَـدْوِ مِنّا أُسْـرةٌ يَحْفَظُونَنا سِراعٌ إلى الدّاعي عِظامٌ كَراكِرُهْ

فزعم البدريّ أن ابن مالك صنع البيت، والعلّة التي يُكرّرها: «لم يرد في أيّ مصدر قبله»[٤]، وزعمه باطل، وابن مالك صادق حين قال: أنشد أبو الحسن، فالبيت في سفر السّعادة[٥] لأبي الحسن السّخاوي (٦٤٣هـ)، ولم ينسبه.

وأما الأبيات المنسوبة التي لم نجدها في مصادر قبل ابن مالك فشأنها شأن ما وجدناه، وجهلُنا بمواضعها لا يبيح لنا اتهام ابن مالك بالكذب، إلا حين نزعم أننا اطلعنا على المطبوع من تراثنا كله، والمخطوط منه كله، والمفقود كله. وهيهات، ولو كان البدري باحثًا جادًّا منصفًا عاقلًا لاعتذر لابن مالك ولجميع النحويين بعد ابن مالك، فهذه الأبيات التي وُجدت وما سيأتي وعدّتها (٧٨) شاهدًا، جاءت كلُّها في مصادر مطبوعة متاحة، وبعضها مشهور، كمعاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب وتفسير الطبري وتهذيب اللغة للأزهري وأمالي ابن الشجري وسفر السعادة للسخاوي، ولعلها في مكتبته، فكيف يعلم بما في المخطوط من تراثنا المتناثر في خزائن العالم، وهو لا يستطيع استيفاء ما في المطبوع المتاح له في مكتبته أو المتاح على الشبكات الحاسوبية؟ عليه أن يعيد النظر مهاراته البحثية، وأن يختبر مدى صبره على البحث

---

(١) الرسالة الموضِّحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره للحاتميّ، تحقيق يوسف نجم ١٣٧ منسوب إلى ذي الرمة، وهو في ملحقات ديوانه، عن الرسالة الموضحة، وفي حِلية المحاضرة ١٢٩، دون نسبة فيهما، وأشار إليه في هذين المصدرين فيصل في ملتقى أهل اللغة.

(٢) حلية المحاضرة ١٢٩ تحقيق جعفر الكتاني، وانظر الإحالة السابقة.

(٣) شرح التّسهيل ١/ ١٢٨.

(٤) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٣٣، ٣٤.

(٥) سفر السعادة وسفير الإفادة ٢/ ٧٦٢، وقال محققه محمد الدالي: لم أجده. ولم يتهم السخاوي بوضعه.

والتنقيب، وأن يستحي من سرقاته من حواشي المحققين، وأن يصلح شأنه قبل أن يتهم ابن مالك بالكذب والتزوير.

ب- ما نسبه ابن مالك إلى رجل من طيّئ:

يقول البدريّ: إنّ ابن مالك «عمد إلى صناعة طائفة من الشّواهد إلى رجل من طيّئ أو بعض الطائيين، وكان مجموع تلك الشّواهد أربعة وعشرين[١] شاهدًا، لم نجد لأيّ منها ذكرًا قبله، والغريب في الأمر أنّه لم ينسب أيًّا من شواهده على كثرتها إلى رجل من ربيعة أو رجل من أسد.... والمضحك هنا أنّه كان صادقًا في زعمه حين نسب تلك الأبيات إلى رجل من طيّئ أو إلى بعض الطائيين، إذ كان يعني بذلك نفسه فهو طائي، وكان يخدعنا ويستخفّ بعقولنا متوهّما أنّ الزمن غير كفيل بكشف تزويره وكذبه»[٢].

وأقول: البدريّ مسبوق في هذا، كما تقدّم في المبحث الثّالث، ولو كان ابن مالك واضِعَها للتمثيل لنسبها لنفسه، فإن قيل: إنّه وضعها شواهدَ كذبًا على العرب، قيل: لو أراد ذلك لما أعجزه إخفاؤُها وتفريقُها بين القبائل، فإن قيل: من أين أتى بها؟ واستشهاده عن العرب بهذه الطريقة قليل؟ قيل: لعلّه توفّر على مصدر يحوي أشعار طيّئ، وهذا احتمال لا يدفع إلا بيقين، والدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، ولم يبق له إلا الشكّ والظنّ، ولا يعوّل عليهما في تهمة التكذيب وادعاء التزوير، مع أننا نجد أدلّة تنفي عن ابن مالك شبهة التمثيل بشعره، فلا يكون في بعض الشّواهد إلا تصديق ابن مالك أو تكذيبه، وهيهات التكذيب من غير برهان. وقد ذكرت عشرة أسباب جعلت العلماء المتقدّمين يثقون فيه، ويقبلون شواهده. وسأذكر مزيدّا من الأدلّة من كلام ابن مالك نفسه عند حديثي عن كتاب التّدليس لفيصل المنصور، في مبحث بطلان مصطلح التّدليس.

---

(١) أخطأ البدري في عدّتها، والصحيح أنها اثنان وأربعون شاهدًا، وقد راجعتها في كتب ابن مالك، شاهدًا شاهدًا، وهي عند فيصل ٤٣ شاهدًا، إذ عدّ الشاهد ذي الرقم ٢٢٥ منها، وهو غير منسوب في المصدر الذي رجع إليه، ولا فيه غيره من كتب ابن مالك، وأغلب الظن أنّه سهو منه، وهو أمرٌ يسير.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٢٤.

ثانيا: الشّواهد غير المنسوبة:

تساهل ابن مالك كثيرًا في نسبة الشّواهد، وتقدّم أنّ في مصنفاته (٢٦٦٧) شاهدًا غير منسوب، وأنّ ما عُرِف منها (١٩٩٤) شاهدًا، وأنّ المنسوب في شواهده (٧٠٤)، هذا منهجه، وهو منهج لكثير من النحويين. ومن عادة البدريّ أن يكذّبه في كلّ بيت لم يجده محققو كتب ابن مالك، فالواجب على باحثٍ يُكذّب العلماء ويجزم بحكمه أن يتثبّت ويستقصي المطبوع من المصادر على الأقلّ، ولو راجع المصادر المطبوعة المتاحة لوجد أكثر من سبعين شاهدًا يبرأُ منها ابن مالك، كلّها في مصادر مطبوعة ومتداولة كما تقدم.

الشّواهد التي وُجدت حتى الآن، وسأبيّن مصدر كلّ شاهد:

أولا: ما ثبت في مصادر قبل ابن مالك:

١- **وأمّات إطلاءٍ صغارٍ كأنها دمالجُ يَجْلُوها ليُنْفِقَ بائِعُ**
٢- **وليسَ بمُعْيِيني وفي النّاسِ مَمْتَعٌ صديقٌ إذا أَعيا عَلَيّ صَدِيقُ**
٣- **يُحابِي بها الجلدُ الذي هو حازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيهِ المَلا نَفْسَ راكِبِ**
٤- **وبالبَدْوِ مِنّا أُسْرةٌ يَحْفَظُونَنا سِراعٌ إلى الدّاعي عِظامٌ كَراكِرُهْ**

هذا الأبيات الأربعة وردت آنفا، في الحديث عن الشواهد المنسوبة، وذكرت مصادرها عند كل شاهد، ولا حاجة إلى إعادتها هنا، لقربها من هذا الموضع.

***

قال ابن مالك[1]: وعلى هذه اللغة قول الشّاعر يرثي مصعب بن الزُّبير رضي الله عنهما:

لقد أَوْرث المِصْرَيْن خِزْيا وذلةً   قتيلٌ بدَيْرِ الجاثَليقِ مُقيـمُ

٥- تولَّى قِتـالَ المارِقينَ بنفسِـهِ   وقَـدْ أَسْلماهُ مُبْعَـدٌ وحَميـمُ

والبيت الأوّل مرويٌّ لعُبيدالله بن قَيس الرُّقيّات في عدد من المصادر، أشار إليها الباحث، ثم قال: «لم يذكر أحد منهم البيت الثّاني (تولى قتال المارقين...) ولم يرد في أيّ مصدر قبل ابن مالك، فهو من مخترعاته»[2]، وهذا من مزاعمه الباطلة، وما أكثرها، وهو يدلّ على التهوّر، مع قلّة الاطلاع، فالبيتان كما رواهما ابن مالك في أمالي ابن الشّجريّ[3] (٥٤٢هـ)، والخَزَل والدَّأل لياقوت الحموي (٦٢٦هـ)[4]، وهو في ملحقات ديوان عبيدالله بن قيس الرقيّات[5].

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[6]:

٦- تُعَيِّـــرُنا أَنَّنـا عالَـةٌ   ونحنُ صَعاليكَ أنتُمْ مُلوكا

وزعم أنّه من وضع ابن مالك[7]، وزعمه باطل، فقد رواه السّخاويّ (ت ٦٤٣هـ) في سِفر السعادة[8] وابنُ أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ) في شرح نهج البلاغة[9] غير منسوب فيهما، وقال حسن هنداوي[10]: ذكر البغدادي أن الكرماني نسبه للنابغة، وليس في ديوانه.

---

(١) شرح التّسهيل ٢/ ١١٦. وترقيم الشّواهد التي وجدت متصل بما سبق لذا بدأت بالرقم ٥ لتقدّم أربعة شواهد، وجدت قبل ابن مالك..

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٨٥، ٨٦. الشاهد: ٢٤٧.

(٣) أمالي ابن الشجري ١/ ١٩٩.

(٤) الخَزَل والدَّأل بين الدّور والدّارات والدِّيَرة (القسم الأول) ٣٠٥.

(٥) ديوان عبيدالله بن قيس الرقيّات ١٩٦.

(٦) شرح التّسهيل ٢/ ٣٤٦.

(٧) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٠٥.

(٨) سفر السعادة ٢/ ٥٧٠.

(٩) شرح نهج البلاغة ١٣/ ١٧٣.

(١٠) التّذييل والتكميل ٩/ ١١٦.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[1]:

٧- ويَوم الحَزْنِ إذ حُشِرَتْ مَعَدٌّ وكان الناسُ إلا نحن دِينا

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[2]، وزعمه باطل، فالبيت في معاني القرآن للفرّاء[3] مع بيت بعده، عن المفضّل، غير منسوب، وهو في تفسير الطبري[4]، وفي تفسير الثعلبيّ[5]، وأساس البلاغة للزّمخشريّ[6]، وحواشي المفصل[7] لأبي علي الشلوبين، وعجزه في الصّحاح للجوهريّ[8]، وفي مقاييس اللغة لابن فارس[9]. ولعلّ الصّواب في إنشاده ما جاء في التّذييل والتّكميل[10]:

ويَوم الحَرْبِ إذ حَشَدَتْ مَعَدٌّ وكانَ النّاسُ إلا نحنُ دِينا

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[11]:

٨- إنَّ ابن الَاحْوَصِ معروفٌ فبَلِّغُهُ في ساعِدَيهِ إذا رامَ العُلا قِصَرُ

أي: فبلغوه. وزعم أنّ ابن مالك وضعه[12]، وزعمه باطل، فالبيت متداول في مصادر قبل ابن

---

(١) شرح التّسهيل ٢/ ٣٠٠.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٩٩. الشاهد: ٣٠٣.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٨١.

(٤) جامع البيان (شاكر) ١٩/ ٢٧٣.

(٥) تفسير الثعلبي(الكشف والبيان) ٩/ ١٠٨.

(٦) أساس البلاغة (دين) ٣٠٦.

(٧) حواشي المفصّل ٢٣٦.

(٨) الصحاح (دين) ٥/ ٢١١٨.

(٩) مقاييس اللغة (دين) ٢/ ٢١٩.

(١٠) التّذييل والتكميل ٨/ ١٨٨.

(١١) شرح التّسهيل ١/ ١٢٣.

(١٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٣٣. الشاهد: ٣٢.

مالك، منها المحتسب[١]، لابن جني، وضرائر الشّعر[٢] لابن عصفور.

***

وأخذ البدريّ على ابن مالك هذا الشّاهد[٣]:

٩- ولها مَبْسِـــمٌ يُشبّهُ بالإغْـــ ـرِيضِ بَعْدَ الهُدُوِّ عَذْبُ المذاقِ

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[٤]، وزعمه باطل وابن مالك صادق، فالبيت في مجالس ثعلب[٥] (٢٩١هـ) بالرواية نفسها، ولم ينسبه.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٦]:

١٠- إنّ النجاةَ إذا ما كنتَ ذا بَصَر مـن جانب الغَيِّ إبعـادٌ وإبعاد

وزعم أنّ البيت من موضوعات ابن مالك[٧]، وزعمه باطل، فالبيت في ديوان الأَفْوَه الأَوْديّ[٨]، تحقيق التّونجي، وفي أمالي القالي[٩].

---

(١) المحتسب ١/ ١٩٦. وأشار إليه وإلى المصدر الذي يليه (ضرائر الشعر) حسن هنداويّ محقق التذييل والتكميل ٢/ ١٣٩ ، وأخذهما منه صاحب التدليس، وأشار إليهما في ملتقى أهل اللغة.

(٢) وضرائر الشّعر لابن عصفور ١١٢.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ١٥٦ تحقيق طه محسن وذكر أنه لم يقف عليه، ومن هنا سرقه البدريّ كما سرق غيره، ولم يشر إلى جهد المحقق.

(٤) صناعة الشّواهد الشّعريّة ٨٩. الشاهد: ٢٦٢.

(٥) مجالس ثعلب ٢/ ٤٨٠.

(٦) شرح التّسهيل ١/ ٦٤.

(٧) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٣٠. الشاهد: ١٩.

(٨) ديوان الأفوه الأودي ٦٨. والرواية فيه:

إن النجاةَ إذا ما كنت ذا بَصَر مـن أُجّـة الغَيِّ إبعــادٌ وإبعـاد

(٩) أمالي القالي ٢/ ٢٢٥، وأشار إليه وإلى المصدر الذي قبله حسن هنداوي في تحقيقه التّذييل والتكميل ١/ ٢٥١، وأخذه عنه صاحب التدليس، وأشار إليه في ملتقى أهل اللغة، في موضوع عنوانه: وقفة مع وضع ابن مالك للشواهد النّحوية في ٢٠١١/٠٧/٢١م.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[١]:

١١- لَئِن كان حُبِّيـكِ لي كاذبًا فقد كان حُبِّيكِ حقّا يقينا

وزعم أنه من مخترعات ابن مالك[٢]، وزعمه باطل، قال العيني: «هذا من أبيات الحماسة ولم ينسب فيه إلى أحد، ولم يوجد في أكثر نسخ الحماسة»[٣]، وصدق العيني فالبيت في شرح الحماسة للأعلم[٤] (٤٧٦هـ).

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٥]:

١٢- ألا طَرَقَتْ رِحالَ القَوْمِ لَيْلَى فأبْعِدْ دارَ مُرْتَحَـلٍ مَـزارا

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[٦]، وزعمه باطل، إذ رواه أبو بكر الأنباريّ في إيضاح الوقف والابتداء[٧]، عن الفرّاء عن أبي الجرّاح.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٨]:

١٣- وليس يظلمُني في وَصْل غانية إلا كعمرٍو وما عمرٌو من الأحدِ

---

(١) شرح التّسهيل ١/ ١٥٣.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٣٧. الشاهد: ٤٤.

(٣) المقاصد النّحوية في شرح شواهد شروح الألفية ١/ ٢٨٥، وصدق العيني، فهو ليس في الحماسة بتحقيق عبدالله عسيلان، وهو في شرحها للأعلم كما في الحاشية التالية، وهذا يدلّ على اختلاف نسخ الحماسة، كما قال.

(٤) شرح الحماسة للأعلم ٨٣٦، والبيت في الحماسية ٥٩٦. وأشار إليه صاحب التدليس، في ملتقى أهل اللغة.

(٥) شرح التّسهيل ٣/ ٣٥.

(٦) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١١٩. الشاهد: ٣٧٩.

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ١٩١.

(٨) شرح التّسهيل ٢/ ٤٠٥.

وقد ذكره ابن مالك في موضعين جعله في أحدهما من رواية اللحياني[١]، وزعم البدريّ أن ابن مالك وضعه[٢]، وزعمه باطل، فالبيت في التهذيب للأزهري[٣]، عن اللحياني.

***

وأخذ عليه هذا البيت[٤]:

١٤- تَرْهَبُ السّوْطَ في اليَمينِ وتَنْجُو كاليَمانيِّ طارَ عنهُ العَفاءُ

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[٥]، وزعمه باطل، فالشّاهد لأبي زُبيد الطائيّ في اللامع العزيزيّ[٦] لأبي العلاء المعرّيّ، برواية ابن مالك، إلا في كلمة (اليمين) جاءت فيه: (اليدين). وهو في شرح ديوان أبي حصينة[٧]، لأبي العلاء المعرّي.

***

وأخذ عليه هذين المشطورين من الرجز[٨]:

١٥- كان أَبِيَّ كَرَمًا وسُودا

١٦- يُلقِي على ذي اللِّبَدِ الجَديدا

(١) شرح التّسهيل ١/ ٢٥٩.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١١٣.

(٣) تهذيب اللغة (وحد) ٥/ ١٩٧. وأشار إليه حسن هنداوي في تحقيقه التّذييل والتكميل ٣/ ٢٣٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٠.

(٥) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٢٠٠. الشاهد: ٦٩١.

(٦) اللامع العزيزي ٢/ ١٤٤٧ تحقيق د. عبدالله الفلاح، وذكر أنه في الموضّح ٣/ق ١٤٠ للتبريزي، عن أبي العلاء.

(٧) شرح ديوان ابن أبي حصينة لأبي العلاء المعرّي ٢/ ١٩٣، وأشار إليه صاحب التدليس في ملتقى أهل اللغة. والرواية فيه: (ترقُبُ السّوطَ في التُّمير...) وهو تحريف، صوابه: اليدين، كما في اللامع العزيزي ٢/ ١٤٤٧ ت عبدالله الفلاح.

(٨) شرح التّسهيل ٢/ ٢٨٤.

وزعم أنّ ابن مالك وضعهما[1]، وبطل زعمه، وصدق ابن مالك، فالرجز في شرح ديوان الحماسة[2] للتبريزي (ت ٥٠٢هـ) عند شرحه بيت عمرة بنت مرداس:

وما كُنْتُ أخشى أنْ أكونَ كأنّني   بَعيـرٌ إذا يُنْعَى أُخَيَّ تحسّـرا

وذكر البيتين اللذين ذكرهما ابن مالك بالرواية نفسها سوى الجديدا جاءت في الطبعتين: الحديدا، وهي أليَق بالمعنى. ويستفاد من هذا أمور، سنراها عند الحديث عن نقد أدلة متابعه فيصل المنصور.

***

وأخذ على ابن مالك هذا الشّاهد[3]:

١٧- ألا حَبّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها   لقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بها هائمًا دَنِفْ

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[4]، وزعمه باطل، فقد عُرف الشّاهد قبل ابن مالك، وهو في شرح الملوكيّ[5] لابن يعيش.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[6]:

١٨- يا رُبَّ ذي لُقُح ببابِك فاحشٍ   هاعٍ إذ ما النّاسُ جاعُ وأجْدَبُوا

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٦٥. الشاهد: ٥٦٦.

(٢) شرح الحماسة (بولاق ٣/ ٦٩ وبيضون ١/ ٦٨١)

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٠.

(٤) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٢٠٠. الشاهد: ٦٩٢.

(٥) شرح الملوكي لابن يعيش ٢٣٥. وأشار إليه صاحب التدليس في ملتقى أهل اللغة بتاريخ ٢١/ ٥/ ٢٠١٤م في موضوع كتبه أبو محمد الخبراني بعنوان: أبيات ليست لابن مالك في كتاب (تدليس ابن مالك).

(٦) شرح التّسهيل ١/ ١٢٣.

وزعم أنّه وضعه[1]، وصدق ابن مالك وكذب البدري، فالبيت في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات[2] لأبي بكر الأنباري (٣٢٨هـ)، غير منسوب.

***

وأخذ عليه هذا البيت (شرح التّسهيل ١/ ٢٠٢):

١٩- مِنَ القومِ الرسُولُ اللهِ منهم   لهم دانَتْ رِقابُ بني مَعَدّ

وزعم أنّه اخترعه[3]، والبيت في الغرّة[4] لابن الدهّان(٥٦٩هـ) والبديع في علم العربيّة[5] لمجد الدّين بن الأثير (٦٠٦هـ)، والتوطئة[6] لأبي عليّ الشلوبين (٦٥٤هـ) وضرائر الشّعر[7]، لابن عصفور (٦٦٩هـ) وشرح جمل الزجاجيّ[8] له، وصدره في شرح كتاب سيبويه[9] للصفّار (٦٣٠هـ).

***

وأخذ عليه هذين الشّطرين (شرح التسهيل ١/ ٢٣٣):

٢٠- مـــن اللـــواتي والـــتي والـــلاتي

٢١- يَـــــزْعُمْنَ أنّي كَـــــبِرَتْ لِداتي

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٣٣. الشاهد: ٣١.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٢ (هارون) و٦١ (هبُّود). وأشار إليه صاحب التدليس في ملتقى أهل اللغة.

(٣) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٤٦. الشاهد: ٨١.

(٤) الغرة ٥٢أ نسخة خطية والأصل المخطوط في كوبرلي برقم ١٤٩٢.

(٥) البديع في علم العربيّة ٢/ ٢٥٤ تحقيق صالح العايد.

(٦) التوطئة ١٧١ وفيه صدر البيت.

(٧) ضرائر الشّعر ٢٨٨.

(٨) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٩.

(٩) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ٥٦٣ (تحقيق د. معيض العوفي).

وزعم أنّهما من مخترعات ابن مالك[1]، وزعمه باطل، فالمشطوران قديمان، وهما في الشّعر والشّعراء[2] لابن قتيبة (٢٨٦هـ)، وفي حُجة القراءات[3] لأبي زُرعة زنجلة (القرن الرابع)، وأمالي ابن الشّجريّ[4] (٥٤٢هـ).

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[5]:

٢٢- فعَلِمْتُ أنْ مَن تَثْقِفُوهُ فإنّه جَـزَرٌ لخامِعةٍ وفَرْخُ عُقـابِ

وزعم أن ابن مالك صنعه[6]، وصـدق ابن مالك، فالشّاهد لتميم بن أسد الخُزاعيّ، من بني نُفَاثة، وهو في المُحَبَّر[7] لابن حبيبَ (ت ٢٤٥هـ)، من قطعة من سبعة أبيات، قالها حين لامته امرأته على الفِرار، ورواية ابن حبيبَ لهذا الشّاهد:

وعَرَفْتُ أنْ مَن يَثْقَفُوهُ ينزلوا جَزَرًا لخامِـعةٍ وفَرْخَ عُقــابِ

***

وأخذ عليه قول الشّاعر:

٢٣- واهٍ رَأَبْتُ وشيكا صَدْعَ أعْظُمِه ورُبّهُ عَطِبًا أنقذْتُ مِـن عَطَبِهْ

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٥٠. الشاهد: ١٠٠.

(٢) الشّعراء لابن قتيبة ١/ ٨٨.

(٣) حُجّة القراءات ٥٧١.

(٤) وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤.

(٥) شرح التّسهيل ٢/ ٤١.

(٦) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٧٦. الشاهد: ٢٠٦.

(٧) المحبّر ٤٩٧.

ولم يشر البدري إلى أنه من إنشاد ثعلب[١]، وزعم أنّه من مصنوعات ابن مالك[٢] وجزم بذلك، وزعمه باطل، فالشّاهد في الإبانة للعَوْتبي الصُّحاريّ[٣]، (من علماء القرن الخامس) والرواية فيه:

واهٍ رأيتُ وَهايا صَدْعَ أعْظُمِه   ورُبّهُ عَطِبًا أنقذْتُ مِـن عَطَبِ

والتحريف فيه ظاهر، وهو في تهذيب اللغة للأزهري[٤]، وفي الزّاهر للأنباريّ[٥]، وهو أقرب إلى رواية ابن مالك.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٦]:

٢٤- فهل لك أو من والدٍ لك قَبْلَها   يُرَسِّـحُ أولادَ العِشـارِ ويَفْصِلُ

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[٧]، ولم يشر إلى أنّ ابن مالك نسبه إلى أمية بن أبي عائذ، والبيت في أشعار الهذليين بشرح السُّكّريّ[٨]، كما قال إيميل يعقوب في المعجم المفصّل في شواهد العربيّة[٩].

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[١٠]:

---

(١) شرح التّسهيل ١/ ١٦٢.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٤٠. الشاهد: ٥٧.

(٣) الإبانة للصّحاري ٣/ ١٢٢.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (رب) ١٥/ ١٨٤. وأشار إليه حسن هنداوي في تحقيقه التّذييل والتكميل ٢/ ٢٦٧.

(٥) الزاهر للأنباري ٢/ ١١٩. وأشار إليه صاحب التدليس في ملتقى أهل اللغة.

(٦) شرح التّسهيل ٣/ ٣٨٢.

(٧) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٧٣. الشاهد: ٥٩١.

(٨) أشعار الهذليين بشرح السكري ٢/ ٥٣٧. وأشار إليه صاحب التّدليس في ملتقى أهل اللغة.

(٩) المعجم المفصل في شواهد شواهد العربيّة ٦/ ٢٣٧.

(١٠) شرح التّسهيل ١/ ١٩٤.

٢٥- فما آباؤُنا بأمَـــنَّ مِنْـهُ عَلينا اللاءِ قد مَهَدوا الحُجُورا

وزعم أنه من صنعه[١]، وجزم بذلك، وصدق ابن مالك، قال العيني: «قائله هو رجل من بني سُليم، أنشده الفراء». وصدق العيني، فالبيت في لغات القرآن للفراء[٢].

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٣]:

٢٦- تَذَكّرَ ما تَذَكَّرَ مـن سُلَيْمى على حِينِ التَّراجُعُ غيرُ دانِ

وزعم أن ابن مالك وضعه[٤]، وابن مالك صادق، فالبيت في تنقيح الألباب[٥] لابن خروف (٦٠٩هت) وفي حواشي المفصّل[٦] لأبي علي الشلوبين (٦٥٤هـ)، من إنشاد الفراء، ولم ينسبه.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٧]:

٢٧- نُصلِّي للذي صَلَّتْ قُريشٌ ونعبُدُهُ وإن جَحَدَ العُمُومُ

---

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٤٣. الشاهد: ٧١.

(٢) كتاب فيه لغات القرآن ١٤١، نشرة إلكترونية، وهي متاحة على المكتبة الشاملة ونبهوا على أن ترقيم الصفحات موافق لنسخة المحقق.

(٣) شرح التّسهيل ٣/ ٢٥٦.

(٤) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٦٠. الشاهد: ٥٤٣.

(٥) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ٧٨ (رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى تحقيق صالح أحمد الغامدي) و٢٠٩ من تحقيق خليفة محمد خليفة بديري.

(٦) حواشي المفصّل ٣٤٠ (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، للباحث حمّاد الثمالي) وذكر صاحب التّدليس في ملتقى أهل الحديث أنّ البيت في معاني القرآن لقطرب ل ٧٦٦١، ورأيته في تحقيق الباحث محمد لقريز ص ٦٧٤.

(٧) شرح التّسهيل ١/ ٢٠٥.

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[1]، وصدق ابن مالك وكذب البدري، فالبيت في شرح الجمل لابن عصفور[2]، والمقرّب[3] له.

***

وأخذ عليه بيتًا مع بيتين آخرين أوردها ابن مالك شواهد على حذف الضمير المتّصل خبرًا لكان، وهو قول ابن مالك: «واستُغنى بنيّته عن لفظه، قال الشّاعر:

٢٨- فأطعَمَنا مِـنْ لَحْمِها وسَدِيفِها   شِواءً وخَيرُ الخيرِ ما كانَ عاجِلُهْ

.... أراد الأوّل: ما كانه عاجله»[4]، فكذّبه البدريّ[5]، كعادته في الخفّة وسوء الظنّ، وقال بتعجرف: «الأبيات الثلاثة مما صنعه ابن مالك؛ إذ لم ترد في أي مصدر قبله، وهي من غرائبه العجيبة، ولولا شرحه لما استطاع أحد أن يفهم تقدير ضمير نصب متصل محذوف، والراجح لدي أن المسألة برمّتها من مخترعاته»[6]. وخاب البدريّ، وصدق ابن مالك، فالبيت قديم، رواه ابن أبي الدنيا القرشيّ (٢٨١هـ) في قِرَى الضيف[7]، ورواه –أيضا- أبو العبّاس المبرّد (٢٨٦هـ) في كتاب الفاضل في اللغة والأدب[8] في قصيدة من ثمانية أبيات نسبها لأعرابيّ، ورواه ابن عساكر (٥٧١هـ) في تاريخ دمشق[9]، وروايتهم:

فأطعَمْتُهُ مِـنْ لَحْمِها وسَنامِها   شِواءً وخَيْرُ الخير ما كان عاجِلُهْ

---

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٤٧. الشاهد: ٨٥.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٥.

(٣) المقرب ١/ ٦٢. ووثقه حسن هنداوي في التّذييل والتكميل ٣/ ٧٧.، وذكر مصادر غير هذين.

(٤) شرح التّسهيل ٣/ ٣٤٦.

(٥) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٦٤. الشاهد: ١٥٤.

(٦) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٦٤. الشاهد: ١٥٤.

(٧) قرى الضيف ٣٨.

(٨) الفاضل في اللغة والأدب ٣٨ (تحقيق الميمني).

(٩) تاريخ دمشق ١١/ ٣٧٥.

وأورد محقق ديوان حاتم الطائي عادل سليمان القصيدة ومنها البيت في ملحقات الديوان[1]، ورأيت في حماسة أبي تمام[2] قصيدة مشابهة، تكاد تكون إياها، نسبها إلى النَّمَري، ولم يرد فيها البيت.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد (شرح التّسهيل ٣/ ٣١٣):

٢٩- من اليومِ زُوراها خَلِيليّ إنّها ستأتي عليها حِقْبةٌ لا نَزُورُها

وزعم أن ابن مالك وضعه[3]، وصدق ابن مالك، وكذب البدري، فالبيت منسوب لكثيّر في أمالي ابن الشّجريّ[4]، ورأيت محقّقه الطناحي يقول: «ليس في ديوان كثيّر المطبوع بتحقق الدكتور إحسان عبّاس، ولم أجده في كتب النّحو والتفسير واللغة التي بين يديّ» ولم يتّهمه بالوضع كما يفعل المتعجّلون.

***

وأخذ عليه هذا البيت[5]:

٣٠- حَيثما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـ ـهُ نَجاحًا في غابِرِ الأزْمـانِ

---

(١) ديوان حاتم الطائي ٢٨٧، وقال في الحاشية: «جاءت هذه الأبيات في ديوان حاتم (طبعة ليبزج) وذكر المحقق أنه أخذها من مخطوط رمز له بـ B ص ٢ من المقدمة) محفوظ في برلين، ولم يوضّح عنوانه أو رقمه، واقتصر على الإشارة إلى الفهرس الذي ذكر فيه هذا المخطوط.... وأورد السيوطي (ص: ٧٣) الأبيات كلّها، وذكر أن ابن أبي الدنيا وابن عساكر نسبا الشّعر لحاتم.... كما أشار إلى أن أبا تمام نسبها إلى النمري في الحماسة» ولم يورد بيت أبي تمام الذي ورد في الفاضل للمبرد.

(٢) الحماسة ٣٣٤، ٣٣٥.

(٣) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٦٨. الشاهد: ٥٧٤.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/ ٦. وأشار إليه صاحب التدليس في ملتقى أهل اللغة.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٣٦٥، وشرح كافية ابن الحاجب ٣٨٠.

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[1]، وصدق ابن مالك وكذب البدري، فقد أنشده المبرّد في الكامل[2]، ولم ينسبه، كما قال أبو محمّد الخبراني، ونقله أبو حيّان في التذكرة[3] عن كتاب المحلّى في النّحو لأبي غانم المظفّر بن أحمد بن حمدان النّحويّ (ت ٣٣٣هـ) وأشار إليه الجهني[4]، وأخبرني الدكتور تركي المعبّدي بأنّه رأى البيت في إصلاح الخلل الواقع في الجمل[5] لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، وهو كما قال.

***

وأخذ على ابن مالك هذا الشّاهد[6]:

٣١- فإنِّي اللَّيْـثُ مَرْهُوبًا حِمــاهُ وعِنْدِي زاجِرٌ دُونَ افْتِراسِي

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[7]، وزعمه باطل، فالبيت في الدّلائل في غريب الحديث[8] للقاسم بن ثابت بن حزم السّرقسطيّ (ت ٣٠٢هـ) عن أحمد بن زكريا، ونسبه لثابت بن المنذر والد حسان بن ثابت رضي الله عنه. والرّواية مطابقة لرواية ابن مالك، إلا في كلمة واحدة: حَراه مكان حِماه.

***

وأخذ على ابن مالك هذا البيت (شرح التّسهيل ٣/ ٣٧٧):

٣٢- إذا أوْقَـدُوا نارًا لحَـرْبِ عَدُوِّهِمْ فقد خابَ من يَصْلَى بها وسَعِيرِها

---

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٨٨. الشاهد: ٦٥٠.

(٢) الكامل (تحقيق الدالي) ١/ ٣٧٩.

(٣) تذكرة النحاة ٧٣٦، في نص طويل منقول عن كتاب المحلى في النّحو أوله في ص ٧٢٤ وآخره في ص ٧٣٧. وسقط من صدر البيت كلّمة: لك.

(٤) تدليس ابن مالك في الميزان ٣٧.

(٥) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٤٨.

(٦) شرح التّسهيل ٢/ ٣٥٦.

(٧) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٠٥ الشاهد: ٣٣٠.

(٨) الدلائل في غريب الحديث ٢/ ٨٧٢.

وزعم أنّ البيت من «صنعة ابن مالك؛ إذ لم يرد في أيّ مصدر قبله»[1]، وزعمه باطل وقد صدق ابن مالك، إذ ذكره ابن النجيبين الهمذاني (٦٤٣هـ) في الدُّرّة الفريدة[2]، وذكره أبو شامة في إبراز المعاني من حرز الأماني[3].

وأخذ عليه هذا الشّاهد (شرح التسهيل١/ ٣٥٩):

٣٣- فإنْ يَكُ شَيْءٌ خالِدًا أو مُعَمَّرا تأمَّلْ تَجِدْ مِنْ فَوْقِهِ اللّهَ غالِبا

وزعم أنّه وضعه[4] وصدق ابن مالك، فالبيت لأميّة بن أبي الصّلت في شرح أبيات سيبويه[5]، ليوسف بن أبي سعيد السيرافي (٣٨٥هـ)، وهو في ديوانه برواية ابن السيرافي[6]:

وإنْ يَكُ شَيْءٌ خالدًا أو مُعَمّرًا تأمَّلْ تجِدْ من فَوْقِهِ اللّهَ باقيا

وهو بهذه الرواية في تنقيح الألباب[7] لابن خروف (٦٠٩هـ).

***

وأخذ عليه بيتين نسبهما ابن مالك لكُثيّر، يرثي عمرَ بن عبدالعزيز، منهما هذا البيت (شرح عمدة الحافظ ٨٧٩):

٣٤- جَزَى اللّهُ خيرًا كلّما ذَرَّ شارقٌ وما أوّبَ الليلُ الهمـــومَ مآبَها

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٧٦. الشاهد: ٦٠٥.

(٢) الدرّة الفريدة في شرح القصيدة ٣/ ٣٠١.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني ٤١١ (دار الكتب العلمية). كما قال أبو محمد الخبراني، وذكر فيصل أنّه في فتح الوصيد(فتح الوصيد ٣/ ٨١٩) للسّخاويّ (ت ٦٤٣ هـ)، وهو كما قال.

(٤) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٦٤. الشاهد: ١٥٨.

(٥) شرح أبيات سيبويه ٣/ ٣٠٤. وذكر صاحب التدليس في ملتقى أهل اللغة أنه وجده في الزهرة ٢/ ٤٩٦.

(٦) ديوان أمية بن أبي الصلت ١٥٠.

(٧) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ٣٦٨ (رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى تحقيق صالح أحمد الغامدي) و٣٩٥ من تحقيق خليفة محمد خليفة بديري.

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[١]، وصدر البيت لزُفر بن الحارث في الأغاني[٢] لأبي الفرج الأصفهاني، ولمحمد بن بحر في (المحمّدون من الشّعراء)[٣] للقفطي (ت ٦٤٦هـ)، ولعلّ ابن مالك لفّق البيتَ الأوّل من بيتين سهوًا كما يقع لكثير من العلماء ورواة الشّعر[٤].

***

وأخذ عليه هذا البيت (شرح التّسهيل ٢/ ٩):

٣٥- إذا اسْوَدّ جُنْحُ الليلِ فلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطاكَ خِفافًا إنّ حُرّاسَنا أُسْدَا

وزعم أنّ ابن مالك وضعه؛ إذ لم يجده في مصدر قبله[٥]، وصدق ابن مالك، فالبيت في شرح جُمل الزّجاجيّ[٦] لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ونسبه لعُمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد الذي عزاه ابن مالك لجبل بن جوّال[الثّعلبيّ][٧]:

٣٦- وكلّ حُسامٍ أَخْلَصَتْهُ قُيُونُهُ تُخيّرْنَ من أزْمانِ عادٍ وجُرْهُمِ

وزعم أنه وضعه[٨]، وزعمه باطل، فالبيت ملفّق من قصيدتين، ولعله سهو من ابن مالك لغزارة حفظه رحمه لله، وتداخل الأبيات يقع في روايات الرواة والعلماء، ولا ينكر حدوثه، كما تقدّم،

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٩٨. الشاهد: ٦٨٥.

(٢) الأغاني ٢٣/ ١٩٦.

(٣) المحمّدون من الشّعراء ١/ ١٩٨.

(٤) ينظر: شرح الشّواهد النّحوية في أمّات الكتب النّحوية ١/ ٤٥.

(٥) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٧٣. الشاهد: ١٩١.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٢٤.

(٧) شرح التّسهيل٣/ ١٣٢.

(٨) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٣٧. الشاهد: ٤٥٥.

أو لفقه جبل بن جوّال نفسه، من بيتين[1]: الأوّل قول حسان بن ثابت[2]:

بكلّ حُســـامٍ أخلصَتْهُ قُيـونُهُ بأيدِي رجالٍ مَجْدُهُمْ غَيْرُ قُعْدُدِ

والثّاني قول قيس بن بحر الأشجعي[3]:

وكلّ رَقِيـقِ الشَّفْرَتيـــنِ مُهَنّــدٌ تُوُرِثْنَ من أزْمانِ عادٍ وجُرْهُمِ

وموضع الشّاهد هو (من) في الشطر الثّاني؛ فالشّاهد صحيح.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[4]:

٣٧- شَهِيدِي سُوَيـدٌ والفَوارِسُ حَـوْلَهُ وما يَنْبَغِي بَعْدَ ابْنِ قَيْسٍ بشاهِدِ

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[5] وبطل زعمه، فالبيت مع بيتين معه في نقائض جرير والفرزدق[6] لأبي عبيدة، ونسبه لنعيم بن عتّاب الرّياحيّ، قاله حين قَتَل رجلا من بني قشير في يوم المرُّوت، وعجزه:

وما أَبْتَغِي بَعْدَ سُوَيدٍ بشاهِدِ

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد (شرح التّسهيل ٣/ ٢٩٨):

(١) وقد نبّه على هذا البيت أبو مالك العوضي، في حوارات ملتقى أهل التفسير، موضوع عنوانه: مؤلف كتاب صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك الأندلسي والمبالغة في اتهام ابن مالك بالكذب.

(٢) ديوان حسان بن ثابت ٤١٨. (تحقيق د. وليد عرفات، دار صادر)

(٣) في سيرة ابن هشام (السقا) ٢/ ١٩٦، والروض الأنف للسهيلي ٦/ ١٦٦.

(٤) شرح التّسهيل ٣/ ١٥٤.

(٥) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٣٩. الشاهد: ٤٦١.

(٦) نقائض جرير والفرزدق (المستشرق بيفان) ١/ ٧٣، وانظر: النقائض بتحقيق محمد إبراهيم حُوَر ١/ ٢٣٨.

٣٨- فما أعْلَمَ الواشِينَ بالسِّرِّ بَيْنَنا ونَحْــنُ كلانا للمَحَبّــةِ كاتِــمُ

وزعم أن ابن مالك وضعه[١]، وبطل زعمه، وصدق ابن مالك، فالبيت في التذكرة الحمدونيّة[٢] لابن حمدون البغدادي (ت ٥٦٢هـ) كما رواه ابن مالك، في قطعة أوّلها:

هَجَرْتُكِ أيّامًا بذِي الغَمْرِ إنّني على هَجْـرِ أيّامٍ بذِي الغَمْرِ نادِمُ

منسوبة إلى ابن الدُّمَينة.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد (شرح التّسهيل ٣/ ٣٥٦):

٣٩- يَمُوتُ أُناسٌ أو يَشِيبُ فَتاهُمُ ويَحْدُثُ ناشٍ والصَّغيرُ فَيَكْبُرُ

وزعم أن ابن مالك وضعه[٣]، وزعمه باطل، فالبيت في الغرّة[٤] لابن الدهّان (**٥٦٩هـ**) وضرائر الشّعر[٥]، لابن عصفور، غير منسوب، وفيه: ويحدث ناسٌ. وهو مرويّ عن الأخفش في تذكرة النُّحاة[٦] لأبي حيّان.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٧]:

٤٠- وقالوا أخـانا لا تَخَشَّـعْ لظالِمٍ عَزِيزٍ ولا ذا حَقِّ قَومِكَ تَظْلِمِ

---

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٦٦. الشاهد: ٥٦٩.

(٢) التذكرية الحمدونية ٦/ ١٤٠،

(٣) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٧٢. الشاهد: ٥٨٤.

(٤) الغرة لابن الدهّان ٢/ ٨٩٦ تحقيق فريد الزامل.

(٥) ضرائر الشّعر ٧٣.

(٦) تذكرة النحاة ٤٦.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٨.

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[١] وزعمه باطل، فالبيت للمُخبّل السعدي في حماسة البحتري[٢]، ومعه بيت آخر، والرواية فيه: لا تضعضعْ.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٣]:

٤١- إذا ما خَرَجْنا من دِمَشْقَ فلا نَعُدْ بها أبدًا ما دامَ فيها الجُراضِــمُ

وزعم أنه من وضعه[٤]، وزعمه باطل، فهو في عدّة مصادر قبل ابن مالك، منها: نقائض جرير والأخطل[٥] لأبي تمام، ولم ينسبه، وفي الأزهية[٦] للهروي، وأمالي ابن الشّجريّ[٧] ونسباه إلى الفرزدق، وليس في ديوانه.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٨]:

٤٢- فِراقُ أخٍ لن يَبرحَ الدَّهْرَ ذكرُهُ يُهَيِّمُني ما عِشْتُ أو يَنْفدَ العُمْرُ

ونسبه ابن مالك إلى أبي صخر الهذلي، وأصرّ البدريّ على تكذيبه[٩]، وصدق ابن مالك، فالبيت لأبي صخر الهذلي كما قال، وهو في شرح أشعار الهذليين[١٠] للسّكّريّ (ت٢٧٥هـ)، ومع أنّ البيت منسوب إلى أبي صخر الهذلي، وديوان الهذليين بين يديه إلا أن اختلاسَ الحاشية

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٨٧. الشاهد: ٦٤٣.

(٢) حماسة البحتري ٢٤٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٧.

(٤) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٨٧. الشاهد: ٦٤٤.

(٥) نقائض جرير والأخطل ١٧٢.

(٦) الأزهية في علم الحروف ١٥٠.

(٧) أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٣.

(٨) شرح عمدة الحافظ ٣٣٦.

(٩) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٩٣. الشاهد: ٦٦٩.

(١٠) شرح ديوان الهذليين ٢/ ٩٥٢. ونبّه عليه أبو مالك العوضي في ملتقى أهل التفسير.

أعماه عن المراجعة، إذ رأى أنّ المحقق (عدنان الدوري) يقول: البيت من الطويل، ولم أقف على مُخرجه[١]، وسرقاته مخجلة ومسقطة لأمانته العلمية.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٢]:

٤٣- فما تَتَغَيّـرْ مِــنْ بِلادٍ وأهلِها فما غيّرَ الأيامُ ودَّكُمُ عِندِي

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[٣]، وزعمه باطل، فالبيت لأبي نهشل بن حرّيّ في قطعة له من ثلاثة أبيات، في الورقة[٤] لمحمد بن داود الجرّاح (٢٩٦هـ) والموازنة[٥] للآمدي (٣٧٠هـ)، وديوان المعاني[٦]، لأبي هلال العسكريّ (٣٩٥هـ)، وهو في ديوان نهشل بن حَرِّيّ الدَّاريّ[٧]، جمع حاتم الضامن، وهذه روايتهم:

جزى الله خيرًا والجزاءُ بكفّه بني الصلتِ إخوانَ السماحةِ والمجْدِ

أتاني وأهلي بالعراقِ نداهُمُ كما انقضّ سيلٌ من تهامةَ أو نجْدِ

فما يتَغَيّرْ مِـن بلادٍ وأهلِها فما غيرَ الإسلامُ مجدَكُمُ بَعْدِي

والاختلاف يسير في العجز كما ترى، ولا أثر له على موضع الاستشهاد، و(الأيام) و(الإسلام) متقاربان جدًّا في المخطوطات، ويقع الالتباس بينهما عند النُّسّاخ ومحقّقي النصوص، وكذا (مجدكم) و(ودكم).

***

(١) شرح عمدة الحافظ ٣٣٦ الشاهد ١١٢.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٣٥٠.

(٣) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٩٤، الشاهد: ٦٧١، والظاهر أنه سرقه من حاشية عدنان الدوري في شرح عمدة الحافظ ٣٥٠. إذ قال: لم أقف على اسم قائله ومُخرجه.

(٤) الورقة ٦٨ (تحقيق عبدالوهاب عزام وعبدالستار فراج).

(٥) الموازنة ٣/ ١٤٥ (تحقيق عبدالله محارب).

(٦) ديوان المعاني ١/ ٦٥.

(٧) شعراء مقلّون ٩٣.

وأخذ على ابن مالك هذا الشّاهد الذي نسبه إلى أبي دُواد[1]:

٤٤- أنارُ أَبينا غيــر أنّ ضِيـافَهُ قليلٌ وقد يُؤوَى إليها فتكثُرُ

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[2]، وزعمه باطل وصدق ابن مالك، فالبيت في كتاب الشّعر[3]، لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وذكر محققه محمود الطّناحيّ أنّ البيت في ديوان أبي دُواد، وأنّ معتمده كتاب أبي عليّ هذا، وهذا من الاختلاسات الخفية للحواشي، فمحققا طبعة (دار الكتب العلمية)[4] لم يُوثّقاه، على عادتهما في تجاهل الأبيات التي لا يقفان على توثيق لها، ومحقق طبعة جامعة أم القرى قال: (لم أعثر له على قائل)[5].

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[6]:

٤٥- بَيْنَ البَرامِكةِ الذين مِنَ النّدَى خُلِقُوا وإن دُعْيُـوا إليه أجـابُوا

فزعم أنّ ابن مالك وضعه[7]، وصدق ابن مالك، فالبيت في الإبانة[8]، للعَوْتبي الصُّحاري (من علماء القرن الخامس) ، دون نسبة، وفيه: (من) مكان (بين)، وضبط المحقق موضع الاستشهاد هكذا: دُعُووا، بواوين وضمّ العين، والصّواب رواية ابن مالك: دُعْيُوا، قال ابن مالك: الكسرة ساقطة لفظًا ثابتة قصدًا.

***

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٥٠.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٩٩. الشاهد: ٦٩٠.

(٣) الشّعر أو شرح الأبيات المشكلّة الإعراب ٢/ ٥٢٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٢٧٠، تحقيق علي محمد معوّض وعادل أحمد عبدالموجود.

(٥) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٥٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٤٩.

(٧) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٢٠١. الشاهد: ٦٩٦.

(٨) الإبانة في اللغة العربيّة ١/ ٢٥٩.

٤٧- وأخذ عليه هذا الشّاهد[١]:

٤٦- مَتَى تُؤخَذُوا قَسْرًا بظِنّةِ عامِرٍ ولا يَنْجُ إلا في الصِّفادِ يَزِيدُ

وزعم أنه وضعه[٢]، وبطل زعمه وصدق ابن مالك، فالبيت في الغرة لابن الدهّان[٣]، وفي البديع في علم العربيّة[٤]، لابن الأثير (٦٠٦هـ) ولم ينسبه، وفيه: بظِنّة مالك.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٥]:

٤٧- فطِرْ خالدًا إنْ كُنْتَ تَسْطِيعُ طِيْرَةً ولا تَقَعَنْ إلّا وقَلْبُكَ واقِعُ

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[٦]، وصدق ابن مالك، فالبيت في معاني القرآن[٧]، للفرّاء، دون نسبة، وهو بيت مفرد، وهذه روايته فيه:

فطِر خالدًا إن كنتَ تَسْطيع طَيْرَةً ولا تَقَعَنْ إلّا وقَلْبُكَ حَاذِرُ

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٨]:

٤٨- ألا يا قتيلا ما قَتِيلَ بَني حِلْسٍ إذا افْتَلَّ أطرافُ الرّماحِ مِنَ الدَّعْسِ

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٩.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٨٦. الشاهد: ٦٤١.

(٣) الغرة لابن الدهان ١/ ١٣٠ (رسالة دكتوراه لإبراهيم الجهني) ورقمه في المخطوط: ٩٢ أ.

(٤) البديع في علم العربيّة: الجزء الأوّل المجلد الثّاني ٦٤٨ (تحقيق فتحي أحمد عليّ الدين).

(٥) شرح التّسهيل ٣/ ٣٩٦.

(٦) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٧٩. الشاهد: ٦١٧.

(٧) معاني القرآن ٢/ ٣٢١.

(٨) شرح التّسهيل ٣/ ٣٩٧.

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[1]، وخاب الزّاعم وصدق ابن مالك، فالبيت في معاني القرآن[2]، للفراء، ولم ينسبه، وهو بيت مفرد، وفيه: ابتلّ مكان افتلّ، ورواية ابن مالك ألْيَق بالمعنى.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[3]:

٤٩- حَواسِرُ ممّا قد رَأَتْ بعُيُونِها تفيضُ بماءٍ لا قَليلٍ ولا نَزْرِ

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[4]، وصدق ابن مالك، فالبيت للحارث بن روميّ بن شَريك، من قصيدة من أربعة عشر بيتًا، في نقائض جرير والفرزدق[5]، لأبي عُبيدة، والرواية فيه:

حَواسِرُ ممّا قد رَأَتْ فعُيُونُها تَفَيضُ بماءٍ قليلٍ ولا نَزْرِ

وهي أجوَد من رواية ابن مالك.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[6]:.

٥٠- مَتَى يَنالُ الفَتَى اليَقْظانُ حاجتَه إذِ المُقامُ بأرضِ اللَّهْو والغَزَلِ

وزعم أن ابن مالك وضعه[7]، وصدق ابن مالك، فالبيت لأبي سعيد المخزوميّ من قصيدة أنشدها نفطويه، ونقله أبو عليّ القالي في الأمالي[8]، وروايته:

مَتَى يَنالُ الفَتَى اليَقْظانُ هِمَّتَه إذ المُقامُ بدارِ اللَّهْوِ والغَزَلِ

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٧٩. الشاهد: ٦١٨.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٧٦.

(٣) شرح التّسهيل ٣/ ٣٦٥. وفيه: (تفيض بها) وهو تحريف، ونقله البدري دون تنبيه.

(٤) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٧٣. الشاهد: ٥٩٠.

(٥) نقائض جرير والفرزدق ٢/ ٩٢٥ (المستشرق بيفان) ٣/ ١٠٢٥ (محمد إبراهيم حُوَّر)

(٦) شرح التّسهيل ٢/ ٢١٣.

(٧) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٩٥. الشاهد: ٢٨٨.

(٨) أمالي القالي ١/ ٢٥٩، وأشار إليه حسن هنداوي في التّذييل والتكميل ٧/ ٣١٤.

***

وأخذ عليه هذا البيت[1]:

٥١- وإنَّ زَمانًا فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنا وبَيْنَكُمُ فيهِ لحقُّ مَشُومُ

وزعم أن ابن مالك وضعه[2]، وصدق ابن مالك، فالبيت لكثيّر عزّة في ديوانه[3]، وفي الأغاني[4] لأبي الفرج الأصفهاني، وفي منتهى الطلب[5] لابن ميمون، ومعجم البلدان[6] لياقوت الحموي، والعجز في هذه المصادر الثلاثة:

وبينكُمُ في صِرْفِهِ لمَشُومُ

***

وأخذ عليه هذين البيتين[7]:

٥٢- نجَّيتَ يا ربِّ نوحًا واستجبتَ له في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونا

٥٣- وعاشَ يَدْعُو بآياتٍ مبيّنةٍ في قَوْمِهِ ألفَ عامٍ غَيْرَ خَمْسِينا

وزعم أنّ ابن مالك وضعهما[8]، وبطل زعمه وصدق ابن مالك، فالبيتان لعِمران بن حِطّان في المذكر والمؤنث[9] لأبي بكر الأنباريّ (٣٢٨هـ).

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح (فؤاد عبدالباقي) ٤٠ و(طه محسن) ٩٢، وسرقه البدريّ من الثاني منهما، فقد قال في توثيقه: (لم أقف على قائل البيت في كتاب)، وهو كعادته عيالٌ على محقّقي كتب ابن مالك، لا يكاد يأتي بشيء من عنده، وهم أعقل منه وأكيَس؛ إذ لم يتّهموا ابن مالك بالوضع.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٥٩. الشاهد: ٥٣٨.

(٣) ديوان كثيّر عزّة (إحسان عبّاس) ١٢٩.

(٤) الأغاني ١٢/ ١٨٧.

(٥) منتهى الطلب ٤/ ١٢٩.

(٦) معجم البلدان ٣/ ٣١٧.

(٧) شرح التّسهيل ٢/ ٣٣١.

(٨) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٠٣. الشاهد: ٣١٩، ٣٢٠.

(٩) المذكر والمؤنّث (عضيمة) ١/ ٢٨٠.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[١]:

٥٤- ولا يملِكُ الإنسانُ شيئًا لنَفْسِهِ ولا لأخيـهِ مِـنْ حَديثٍ وقادِمِ

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[٢] وصدق ابن مالك، فالبيت لقيس بن عَيزارة الهُذلي، في شرح أشعار الهذليين[٣] للسُّكّريّ.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٤]:

٥٥- فأبلغ الحارث بن نضلةَ والـ ـمرءُ مُعَنًّى بلومِ مَـن يثِـقُ

وزعم أن ابن مالك وضعه[٥] وصـدق ابن مالك، فالبيت في ضرائر الشّعر[٦] لابن عصفور، وأشار إليه محقّق التّذييل والتكميل[٧] الدكتور حسن هنداوي.

***

وأخذ عليه هذه الأشطر الثلاثة[٨]:

٥٦- **وإنّمـا الهالِـكُ ثـم التالـكُ**

٥٧- **ذو حَـيْرةٍ ضـاقتْ بـه المسـالكُ**

٥٨- **كيـف يكـون النـوْك إلا ذَلِـكُ**

(١) شرح عمدة الحافظ ٧٠٤.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٢٩. الشاهد: ٤٢٠، وسلخه من حاشية محقق شرح عمدة الحافظ ٧٠٤ كعادته.

(٣) شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٠١.

(٤) شرح التّسهيل ١/ ٢٠٦.

(٥) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٤٧. الشاهد: ٨٧.

(٦) ضرائر الشّعر ١٧٦.

(٧) التّذييل والتكميل ٣/ ٨٠.

(٨) شرح التّسهيل ١/ ٢٤٦.

وزعم أنها من مخترعات ابن مالك[1]، وصدق ابن مالك، فهي في اللامع العزيزي[2] لأبي العلاء المعرّي، كما تقدّم في الحديث عن (اتهامه ابن مالك بأنّه اخترع قواعد نحويّة واخترع شواهدها).

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[3]:

٥٩- ماذا عليكِ إذا أُخْبِرتِني دَنِفًا وغاب بعلُكِ يومًا أن تَعُوديني

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[4]، وزعمه باطل، فهو ملفّق من بيتين، صدره من بيت أعرابي في الحماسة[5] وعجزه من ديوان العَرْجيّ، كما تقدّم[6].

***

ثانيًا: ما نُسب أو عُزي إلى متقدّمين في مصادر بعد ابن مالك:

وثّقها نحويّون جاءوا بعد ابن مالك، إمّا بعزوها إلى قائليها أو منشديها وإمّا بالإشارة إلى المصدر الذي وجدوها فيه او نقلوها عنه، وبعض المصادر مفقود وبعضها معلوم، ولم نجدها نحن في المصادر المعلومة، فيرد عليها احتمالان، أبسط القول فيهما، في حديثي عن هذا النوع

---

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٥٢. الشاهد: ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩.

(٢) اللامع العزيزي ٥٦٢، ٥٦٣. (ت د. عبدالله الفلاح).

(٣) شرح التّسهيل ٢/ ١٠١.

(٤) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٨٤. الشاهد: ٢٤٢.

(٥) الحماسة ٢/ ١٥٣، واللآلئ في شرح أمالي القالي (سمط اللآلي) ١/ ٢٢٧.

(٦) ذكرت أنّ البيت ملفق من بيتين، فصدره من بيت أعرابي في الحماسة ٢/ ١٥٣، واللآلئ في شرح أمالي القالي ١/ ٢٢٧.

ماذا عليك إذا خبّرتني دَنِفًا رهن المنية يوما أن تعوديني

وعجزه من قول العرجي ٣٣٨:

ماذا عليك وقد أهديتِ لي سَقَمًا وغاب زوجك يوما أن تَعُوديني

من شواهد صاحب التدليس، والكتابان عندي كالكتاب الواحد، فما يقال هنا يقال هناك وما يقال هناك يقال هنا في جوهر القضية وأدلتها وعلامات سقوطها.

وأخذ عليه هذين البيتين[١]:

٦٠- وما زلتُ سَبَّاقًا إلى كلّ غايةٍ ... بها يُبْتَغَى في الناسِ مَجدٌ وإجلالُ

٦١- وما قَصَّرتْ بي في التَّسامي خُؤُولةٌ ... ولكنّ عَمِّي الطّيبُ الأَصْلِ والخَالُ

وزعم أنه وضعهما[٢]، وزعمه باطل، قال العيني في الشّاهد منهما وهو الثّاني: «أقول: هذا أنشده أبو الفتح ولم يعزه إلى قائله، وقبله...»[٣]، وذكر البيت الأوّل منهما. وأمّا البيت الأوّل فوجدتُ صدرَه في الأغاني[٤] منسوبًا لكُثيّر في قصيدة جاءت في عشرين بيتًا يمدح عمر بن عبدالعزيز، وفيه: (وما زلتَ...) وهو في الحماسة البصريّة[٥] لكُثيّر بن أبي جُمعة يمدح عمر بن عبدالعزيز برواية الأغاني، وفي الشّعر والشّعراء[٦]: (وما زلتَ توّاقًا....) ولم أقف عليه في كتب ابن جني، ولعله في المفقود منها، وأمّا العيني فثقة ثبت، وقوله (ولم يَعزُهُ إلى قائله) يشير إلى تثبّته، وقد رأيتَه صدق في البيتين السابقين ذوي الرقمين: ١١، و٢٥. ولو تأملت هذين البيتين هنا لرأيتهما من الشّعر الحسن، في أبواب الفخر والاعتزاز.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[٧]:

٦٢- وِفاقُ -كَعْبُ- بُجَيرٍ منْقِذٌ لكَ مِنْ ... تَعْجيـــلِ تَهْلكَةٍ والخُلْدِ فِي سَقَرا

---

(١) شرح التّسهيل ٢/ ٤٨. وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١١.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٧٧. الشاهد: ٢١٢، ٢١٣.

(٣) المقاصد النّحوية (ت محمد باسل عيون السود) ٢/ ٩٢ الشّاهد رقم ٣٠٣.

(٤) الأغاني ٩/ ٢٥٠.

(٥) الحماسة البصرية ٢/ ٥٩٠.

(٦) الشّعر والشّعراء ١/ ٥٠٦.

(٧) شرح التّسهيل ٣/ ٢٧٥.

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[1]، والبيت منسوب لبُجير بن زهير بن أبي سُلمى، في التّذييل والتكميل[2] لأبي حيّان، والمساعد[3] لابن عقيل، والمقاصد النحوية[4] للعيني.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[5]:

٦٣- جَفَوني ولم أَجفُ الأخِلَّاءَ إِنَّني لغَيرِ جَمِيـلٍ مِـن خَلِيـلِيَ مُهْمِلُ

وعزاه ابن مالك إلى رجل من فصحاء طيّئ، وزعم البدريّ أنّه وضعه[6]، وزعمه باطل، لقول العينيّ: «أنشده الفرّاءُ وغيرُه، ولم يعزُه إلى أحد»[7]، وعزاه ابن الناظم لبعض الطائيّين[8].

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[9]:

٦٤- خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإنِّي وأَنْتُمَا وإنْ لم تَبُوحَا بالهَوَى دَنِفَانِ

وزعم أنّه من وضع ابن مالك[10]، وقال العيني: «أقول: هذا أنشده ثعلب ولم يعزُهُ إلى قائله»[11].
والبيت كما ترى عربيّ النّجار نظمًا ومعنًى.

---

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٦٤. الشاهد: ٥٦٠.

(٢) التّذييل والتكميل ١٢/ ١٤٦.

(٣) المساعد ٢/ ٣٧١.

(٤) المقاصد النّحوية ٢/ ٥٨٧ (الشّاهد ٦٩٩). ونبّه عليه السُّلميّ في هذه المصادر: (براءة ابن مالك ٩٦) والجُهنيّ (تدليس ابن مالك في الميزان ١٢٨، ١٢٩).

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٥، وذكره في شرح التّسهيل دون عزو ١/ ١٦٣، ٢/ ١٧٠، ١٧١.

(٦) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٤٠، ورقمه ٥٩، ثم كرّره برقم ٢٦٥، ثم كررة مرة ثالثة برقم ٢٦٨، ووجدته يكرّر غيره، فلا يصح عنده العدّ النهائي الذي ذكره للشواهد وهو ٦٩٦.

(٧) المقاصد النّحوية ٢/ ٢٨١ (الشّاهد ٤٣٢) ونبه عليه السلمي في براءة ابن مالك ٩٨.

(٨) شرح ابن الناظم ١٨٧ (ت محمد باسل عيون السود)

(٩) شرح التّسهيل ٢/ ٥٠.

(١٠) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٧٨. الشاهد: ٢١٤.

(١١) المقاصد النّحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٢/ ٦٨ الشّاهد: ٢٨٤.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[1]:

٦٥- أشاءُ ما شِئْتِ حَتّى لا أزالَ لما   لا أَنْتِ شائيةٌ من شأننا شاني

وزعم أنّ ابن مالك وضعه[2]، وقال العيني: «هذا البيت أنشده الفرّاء وابن كيسان، ولم يعزواه إلى قائله»[3]. قلت: له نظائر في تكلّف الصنعة في الشّعر القديم، منها قول أبي الغُول الطُّهَويّ يصف سحابًا[4]:

وقَرَى كلّ قَرْيـةِ كانَ يَقْرُو   ها قِرًى لا يَجِفُّ منه القَرِيُّ

وقول الأعشى[5]:

شَاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[6]:

٦٦- خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تك مُلْغيا   مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

وهو منسوب إلى بعض الطائيين (في شرح الكافية الشافية ١/ ٧٤) وزعم أنه وضعه[7]، والبيت ليس لابن مالك، وسيأتي تحقيقه، في شواهد متابعه صاحب التدليس، الشاهد: ٤٩.

***

(١) شرح التّسهيل ٢/ ٦٦.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٧٩. الشاهد: ٢٢١.

(٣) المقاصد النّحوية ٢/ ٩٧، ٩٨، الشّاهد: ٣٠٧.

(٤) شرح المقامات للشريشي ٢/ ١٨٧، ويروى البيت لأبي تمّام في البديع في نقد الشّعر ١٤٥، ولأبي الغَمْر الجبليّ في أمالي القالي ١/ ١٧٩.

(٥) ديوان الأعشى ١٠٩.

(٦) شرح التّسهيل ١/ ٢٧٣ وشرح الكافية الشافية ١/ ٧٤.

(٧) صناعة الشاهد الشعري ٥٣ رقم الشاهد: ١١٣.

وأخذ عليه هذا الشّاهد[1]:

٦٧- كَرَبَ القلبُ من جَواهُ يَذُوبُ   حين قال الوُشاةُ هِندٌ غَضُوبُ

وزعم أن ابن مالك وضعه[2]، والبيت ليس له، وسيأتي تحقيقه في شواهد صاحب التدليس، الشاهد: ٦٦.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[3]:

٦٨- فمن يَكُ لم يُنجِبْ أَبُوهَ وأمُّهُ   فإنَّ لنا الأمَّ النَّجِيبةَ والأَبُ

وزعم أنه وضعه[4]، والبيت ليس لابن مالك، وسيأتي تحقيقه، في شواهد صاحب التدليس، الشاهد: ٥٤.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[5]:

٦٩- إذا صَحَّ عَوْنُ الخالِقِ المَرْءَ لم يَجِدْ   عَسيرًا مِنَ الآمالِ إلّا مُيَسَّرا

وزعم أنه وضعه[6]، والبيت ليس لابن مالك، وسيأتي تحقيقه، في شواهد صاحب التدليس، الشاهد: ٥٦.

***

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٩٢.

(٢) صناعة الشاهد الشعري ٧٢ رقم الشاهد: ١٨٦.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٤٨.

(٤) صناعة الشاهد الشعري ٧٧ رقم الشاهد: ٢١١.

٥ شرح التسهيل ١/ ٢٩٣.

[6](٦) صناعة الشاهد الشعري ١٣٤ رقم الشاهد: ٤٣٨.

وأخذ عليه هذا الشّاهد[1]:

٧٠- كلا الضيفَنِ المشْنوءِ والضيفِ نائلٌ لديَّ المُنى والأمْنَ في اليُسْرِ والعُسْرِ

وزعم أنه وضعه[2]،والبيت ليس لابن مالك، وسيأتي تحقيقه، في شواهد صاحب التدليس، الشاهد: ٥٧.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[3]:

٧١- سقى الأَرضين الغيثُ سَهْلَ وحَزْنَها فنِيطتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرعِ والضَّرعِ

وزعم أنه وضعه[4]، والبيت ليس لابن مالك، وسيأتي تحقيقه، في شواهد صاحب التدليس، الشاهد: ٥٨.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[5]:

٧٢- بكاللّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ فلم أكُنْ لأولعَ إلّا بالكَمِيِّ المُقَنّعِ

وزعم أنه وضعه[6]، والبيت ليس لابن مالك، وسيأتي تحقيقه، في شواهد صاحب التدليس، الشاهد: ٥٩.

***

١ شرح التسهيل ٣/ ٢٤١.

(٢) صناعة الشاهد الشعري ٥٣ رقم الشاهد: ١١٣.

٣ شرح التسهيل ٣/ ٢٤٩، وشواهد التوضيح ٤٠.

(٤) صناعة الشاهد الشعري ١٥٨ رقم الشاهد: ٥٣٣.

٥ شرح التسهيل ٣/ ١٧٠.

(٦) صناعة الشاهد الشعري ١٤١رقم الشاهد: ٤٧١.

وأخذ عليه هذا الشّاهد[1]:

٧٣- لا طيبَ للعَيْشِ ما دامت مُنَغّصَةً لذّاتُه بادّكـار المـوتِ والهَـرَم

وزعم أنه وضعه[2]، والبيت ليس لابن مالك، وسيأتي تحقيقه، في شواهد صاحب التدليس، الشاهد: ٦٠.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[3]:

٧٤- لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاك عَزَّ وإن يَهُن فأنت لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائن

وزعم أنه وضعه[4]، والبيت ليس لابن مالك، وسيأتي تحقيقه، في شواهد صاحب التدليس، الشاهد: ٦١.

***

وأخذ عليه هذا الشّاهد[5]:

٧٥- نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فبُوِّئت حصنا بالكُماة حصينا

وزعم أنه وضعه[6]، والبيت ليس لابن مالك، وسيأتي تحقيقه، في شواهد صاحب التدليس، الشاهد: ٦٢.

***

---

١ شرح التسهيل ١/ ٣٤٩.

(٢) صناعة الشاهد الشعري ٦٣ رقم الشاهد: ١٥١.

٣ شرح التسهيل ١/ ٣١٧.

(٤) صناعة الشاهد الشعري ٥٩ رقم الشاهد: ١٣٥.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٧٦.

(٦) صناعة الشاهد الشعري ٥٣ رقم الشاهد ١٧١.

وأخذ عليه هذين البيتين[1]:

٧٦- **مـــا برِئـــتْ مـــن ريبـــةٍ وذمِّ**

٧٧- **في حربِنـــا إلا بنـــاتُ العـــمِّ**

وزعم أنه وضعهما[2]، والبيتان ليسا لابن مالك، وسيأتي تحقيقهما، في شواهد صاحب التدليس، في البيتين: ٦٣، ٦٤.

***

وأخذ عليه هذا الشاهد[3]:

٧٨- كلا أخي وخليلي واجدي عضُدًا في النائبـاتِ وإلمامِ الملمّاتِ

وزعم أنه وضعهما[4]، ووجدته في (شرح أبيات المغني ٤/ ٢٥٧) قال البغدادي: البيت من قصيدة لأبي الشِّعْر الهلالي، وهي:

جَدَّ الرّحيلُ وما قّضَّيتُ حاجاتي وما التَّخابُرُ إلَّا في الملمَّات

وذكر ستة وعشرين بيتًا، وقال: بعدها: «وكتبت هذه القصيدة كاملة لحسنها، ولندرة ذكرها في كتب الأدب، فإني لم أرها إلاَّ بخط ابن أسد الكاتب الخطَّاط، تلميذ وشيخ وأستاذ ابن البوّاب، في مجموع قصائد وأشعار، وروايات وأخبار»(شرح أبيات المغني ٤/ ٢٥٩) ثم قال: «وأبو الشِّعر بكسر الشين المعجمة، ونسبته إلى هلال بن عامر بن صعصعة، ولم أقف له على ترجمة، والظاهر أنه إسلاميّ من شعراء بني أميّة، والله أعلم»(شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٢٦٠).

***

(١) شرح التسهيل ٢/ ١١٤.

(٢) صناعة الشاهد الشعري ٨٥، ورقم البيتين: ٢٤٦ إذ جعلهما بيتًا وحدًا.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٤١.

(٤) صناعة الشاهد الشعري ١٥٨، ورقم الشاهد: ٥٣٠

فهذه ثمانية وسبعون شاهدًا مما أخذه نعيم البدري على ابن مالك وادّعى أنّه وضعها، ظهرت براءتُهُ منها، وهي تنقض أدلّته عروة عروة، وتهدم بنيانَه الذي بناه على هَيَال، وقد عرف النّحويون صدق ابن مالك قبل أن نعرف هذه (الثمانية والسبعين) إذ رأوه صادقًا في نحو ألفي شاهد لم ينسبها، غير ما اتُّهم به، فحملوا المجهول منها على المعلوم في الحكم؛ لأنّ الاطلاع على التّراث كلّه شبه محال[1]، وهم أقرب منا إلى مصادره، وأمّا نحن فليس لنا أن نقطع بتهمة حتى نعلم ما في التّراث المفقود، وهذا محال، والمفقود آلاف الكتب، كما ترى في الفهرست، وأبجد العلوم، وكشف الظنون، وإيضاح المكنون، وهدية العارفين، فعلى هذا الباحث الطائش أن يثوب إلى رشده، ويعتذر لابن مالك، ولعلماء النّحو بعد ابن مالك، ولأهل العلم كافّة.

ولعلكم تتذكرون تبشيره في صدر بحثه بأنّ كتابه «يكشف حقيقة خطيرة ظلّت خفية على الدارسين مئات السنين، ويقدّم رؤية جديدة في ابن مالك، وهو بعدُ يثير فضيحة كبرى في تاريخ البحث النّحوي واللغوي»[2]، فهل كشف كتابه شيئًا سوى صدق ابن مالك فيما أباحت به المصادر القليلة المتاحة لنا في الشّواهد الثمانية والسبعين مما جزم بوضعه؟ وهل كشف شيئًا سوى خفّة هذا الباحث وضحالته وبطلان أدلّته؟ وهل كشف فضيحة غير ضعفه العلمي الفاضح وسرقاته وسطوه على حواشي المحقّقين؟ ورحم الله ابن مالك، ذلك الرجل المبارك، فكم أكل الضعفاء بعلمه وكم حصلوا على درجات علميّة بسببه، حتى وهم يتّهمونه بالوضع والتّدليس!

وبعد أن ظهر لكم حال هذا الكتاب وظهر ضعف مؤلّفه، وأنّ كتابه هذا لا يعدّ شيئًا مذكورًا، سترون حال متابعه الذي اقتدى به وانقاد خلفه، وأخذ جلّ شواهده وغيّر العنوان وهذّب الأدلّة وزاد فيها، وانغمس في السرقات، فهل أفلح أم يصدق عليه قول الشّاعر:

إذا كانَ الغُرابُ دَليلَ قَوْمٍ   فلا فَلَحوا ولا فَلَحَ الغُرابُ

(١) وأشار إلى شيء من هذا المعنى الجهني في تدليس ابن مالك في الميزان ٢٣.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك ٨.

"تدليس ابن مالك في شواهد النّحو"
لفيصل المنصور

- مدخل: قصة الكتاب.
- نقد الأدلّة وبيان عجزها عن إبرام اليقين في هذه التهمة.
- عجز الأدلة وسقوطها.
- من مظاهر عجز الأدلّة: الحيرة والاضطراب في الحكم.
- الشّواهد التي كشفت زيف الأدلّة وعجزها عن بناء تهمة صحيحة.
- بطلان مصطلح التّدليس.
- تناقضاته واضطرابه.
- سرقاته واختلاساته.
- خطأ عروضي زاد في عدد الأبيات.
- مسرد الأبيات التي اتُّهم بوضعها ابن مالك فوجدت مما ورد عند البدريّ وفيصل.

مدخل: قصّة الكتاب:

حين ظهر كتاب نعيم البدريّ (صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك) وانتشر خبره بين الباحثين النّحويّين وتداولوه كان فيصل المنصور يبحث عن فكرة نحوية لموضوع بحثه التكميلي للماجستير في قسم اللغويات بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، فأهداه كتاب البدري هذا فكرة بحثية وشواهد مجموعة كاملة ووضعها بين يديه، فانبعث يسوّق لها، وكتب مقالة مطوّلة عنها في عام ١٤٣٢هـ نشرها في ملتقى أهل اللغة، ولما أراد تقديمها بعنوان كتاب البدري أو بعنوان قريب منه نُصح بالبحث عن عنوان علميّ محايد، فلم يلبث أن غيّر وبدّل حتى استقرّ على العنوان الذي وافق عليه مجلس القسم، وهو: **(وضع ابن مالك للشواهد النّحويّة بين النفي والإثبات)** وأجاز مجلس القسم عنوان الرّسالة؛ لأنّه يقتضي دراسةً علميّة للشبهة التي أثارها البدريّ وتزعّمها، مع دراسة أدلّة التّهمة وأدلّة البراءة بإنصاف، ومع أنّ أدلّة البراءة كثيرة وقوية وتعارض أدلّة التّهمة نراه يتجاهلها، ويشير إلى بعضها إشاراتٍ عابرة كتحلّة القسم، ويُغفل أكثرها وأهمّها، ليتبنّى رأي نعيم البدريّ في تهمة الوضع، ويندفع خلفه محاولًا ترميم ما أخلّ به، ويجعل رسالته رسالة القول الواحد، تقليدًا لصاحبه، وتبنّيًا لأباطيله، التي رأيتم فسادها في المبحث السابق.

وظهر ما كان يضمره فيصل في بعض فلتات لسانه، وفي بعض تعليقاته في المنتديات التي كان يغشاها، فوصف ابن مالك بالمزوّر المدلّس وأنّه غير ثقة[1]، ثم ظهر ذلك في العنوان الثّاني للبحث، حين نشر الرسالة، بالعنوان الذي كان يُبيّته ويُزوِّره في نفسه: (تدليس ابن مالك) فالمضمون الذي كتبه في الرسالة ونشره في الكتاب يخالف العنوان العلميّ المحايد للرسالة، ويوافق عنوانها الجديد عند نشرها **(تدليس ابن مالك في شواهد النّحو: عرض واحتجاج)** ولعلك تلحظ فساد العنوان، من وجهين: الأوّل: أنه قدّم النتيجة في العنوان،

---

(١) قال في تعليق على كتاب البدريّ الذي يتهم ابن مالك بالتزوير والكذب: «ورحمةُ الله على ابنِ مالكٍ! ما كان أغنَاه عن ركوبِ سبيلِ التزويرِ، والتّدليس، والخروجِ عن سَنَنِ العلماءِ الثقاتِ!». ملتقى أهل الحديث، موضوع بعنوان: (الكتب المطبوعة في اللغة عام ١٤٣٢هـ) وتاريخه: ٧/ ٠٧/ ٢٠١١م.

والثّاني: الإيهام بأنّ التّدليس عند ابن مالك في عامّة الشّواهد، فشملت القرآن والقراءات والشّعر والأمثال وأقوال العرب[1]، وهو لا يريد هذا، ولكنها الغفلة، وحبّ الظهور بالتهاويل والمبالغات، ويضاف إلى ذلك ما في العنوان من سوء أدب مع عَلَم من أعلام النحو ترك أثرًا عظيمًا في تراثنا اللغوي.

ولم يُشر في الكتاب إلى عنوان الرسالة التي أجازتها الجامعة!! وقال في مقدمة التّدليس: «وجعلتُ هذا بحثي التكميلي لمرحلة الماجستير. ثم هذّبته بعد مناقشته وأصلحتُ منه في مواضع كثيرة»(التّدليس ١٠) فحمّل الجامعة عند من عرف أنّ الرسالة أجيزت منها وِزْرَ هذا العنوان المدخول وجريرته، ولا شأن للجامعة بذلك، وأمّا هو فلم يذكر اسم الجامعة، واكتفى بأنّه بحث تكميلي لرسالة ماجستير، ولم يكن ذلك لتنزيه الجامعة عن عنوان قبيح، وإنّما هو سلوك الجاحدين النّاكرين، وأمّا التغيير الذي يشير إليه -حين نستثني العنوان- فهو تغيير طفيف، لا يكاد يذكر، مع تأخير وتقديم صوري بين الأدلة والمسرد، وأخطر ما في هذا التغيير إسقاطُ شواهد كانت في الرسالة، وجدها في مصادره بعد المناقشة، والحصول على الدرجة، وإيداع نسخ الرسالة في مكتبات الجامعة، ولا شكّ أنّ تلك الشواهد دَهَمتْه وهو في مأمن من أدلّته، فبَرِق وحارَ، فأسقطها خفية وانسلّ منها، ولم يشر إليها في الكتاب لو بحرف واحد؛ لأنّ في كشفها تبرئةً لابن مالك منها، واعترافًا بظلمه وبعجز أدلّته التي زعم أنّ نتائجها يقينيّة، وأمّا الشواهد المُتكتّم عليها فليست خمسة ولا عشرة، هي (ثمانية وثلاثون) شاهدًا، طوى أمرها، وكتم خبر البراءة فيها كلها، ولم يَعلم بها أحدٌ سواه، وهي باقية في الرسالة إلى هذا اليوم، وأمّا أنا فكان علمي بها على سبيل الاتفاق والمصادفة، حين شككتُ في أمرٍ مريب، ورجعت إلى الرسالة للتثبّت، فهالني ما رأيت.

إنّ في إخفاء البراءة والسكوت المطبق عن تلك الشواهد الـ ٣٨ ظلمًا صريحًا وبَهْتًا لابن مالك، وغشًّا لطلبة العلم الذين يرجعون إلى رسالةٍ مودعةٍ في مكتبات الجامعة، والواجب يقتضي الإخبار والتنبيه، كما أخبر في بعض المواقع عن شواهد قليلة في التدليس، (نحو ستة

---

(١) أشار إلى فساد العنوان بعض من كتب في نقده، كالعُمري.

شواهد) ولكنه في التدليس مجبر، لأنّ الكتاب منشور ومتداول، وهو تحت أعين الناس والباحثين الذين رآهم يتتبّعون شواهده، فيبادر بما يجده ويسابقهم، وأمّا في الرسالة فمختار آمن مطمئن، لندرة من يقارن بين شواهد الرسالة والكتاب، وفي مواضع الأمن والاختيار تُمتحن الأمانات والضمائر.

ومن عبثه تغيير عنوان الرسالة دون إذن أو إشارة منه إلى التغيير في كتابه، فأوهم الناس بأنّ الجامعة قبلت هذا العنوان غير اللائق، وفيه إساءة إلى مؤسّسة أكاديميّة رسميّة نجح في خداعها عند تسجيل الرسالة ثم أنكر فضلها بعد الحصول على الدّرجة بتجاهلها التامّ، ولم يكتفِ بإنكار الفضل والتّجاهل حتى غيّر العنوان، وجعل الجامعة شريكةً في فعلته القبيحة، وفي هذا تدليس وتلبيس، وقد قال الناس أقوالا في هذا، وأنكروا على الجامعة أنْ تقبل رسالةً تحمل عنوان التّدليس والاعتداء الصريح على عالم من علماء الأمّة، مع صياغةٍ غير علمية وتقديم النتيجة في الغلاف. ولا يفعل هذا إلا أهل المكر واللؤم، وأمّا إسقاطه كلمات الشّكر بعد انتفاء الحاجة إليها، فدليل على أنّه كان ينافق ويكذب، ولو كانت كلماته صادقة ما أسقطها من كتابه. لقد تجاهل المؤسسة الأكاديمية بكاملها (القسم والكلّية والجامعة) تجاهلا تامًّا؛ بعد أنْ قضى إرْبَه منها، وهذا من الجحود ونكران الفضل، مع ما في نفسه من ميل إلى الاعتداء واتهام الناس بما جُبل هو عليه، (وكلُّ إناءٍ بالّذي فيه ينضحُ).

وهكذا اتّهم ابن مالك بالتّدليس فكان هو المدلّس، وأراد أن يكون رأسًا فكان تابعًا للبدري وظِلًّا له، وأتى بأدلّة ضعيفة وشكوكٍ وظنون فجعلها أدلّةَ يقينٍ، فخالف العقل وأدبيات البحث العلمي، وسنرى حال الأدلة عند النقد والفحص. وسنرى أيضًا:

١- كيف أخفقتْ أدلّتُه وخذلته.
٢- وكيف استدلّ بشواهد ظهرت فيها براءة ابن مالك.
٣- وكيف حارَ ونقل شواهد من حُكمٍ إلى حكم.
٤- وكيف ظلم ابن مالك في (٦٦) شاهدًا ظهرت البراءة فيها.
٥- وكيف سقطت فرضيّة التّدليس.

٦- وكيف تناقض واضطرب.

٧- وكيف خان الأمانة العلمية بالسَّرَق والسَّلْخ.

فأقول وعلى الله التكلان وهو وليّ التوفيق:

نقد الأدلّة وبيان عجزها عن إبرام اليقين في هذه التّهمة:

ذكر في كتابه دليلين رئيسين (السند والمتن) يتفرّع منهما أربعة: التّفرّد والنّسبة من دليل السند، واللفظ والمعنى، من دليل المتن، ويتفرِع منها فروع، وهي جميعها أدلّة ظنّيّة، ليس فيها دليل يقينيّ واحد، وأوّلُ ما تراه في أدلّته التي بَنى عليها الحكمَ الخللُ المنهجيُّ الظاهر المفضي إلى فساد النتائج، فالدليل الظّنّي عنده كالبرهان اليقينيّ القطعيّ، فهو يستخلص أحكامًا قطعيّة من أدلّة ظنيّة مدخولة، ويزعم أنّها في مجموعها كالدّليل القطعيّ[١]، ولكن لا حُجّةَ مع الاحتمال، ومع ما يُعارض أدلّة الاتهام من أدلّة البراءة، وفي الدليل الظّنيّ ما يوهنه من الأمارات[٢] والقرائن الدّالة على خلافه.

والأدلّة الظنّيّة إمّا أن تكون سالمة من الضعف والنقض، وإمّا أن تكون غير سالمة منهما، هذان وجهان، وإمّا أن يعارضها أدلّة تفيد البراءة من التهمة والبقاء على ما يقتضيه الأصل، وإما لا يكون لها ما يعارضها، وهذان وجهان آخران، فإن سلمت الأدلّة من النقض أو الضعف فهي تفيد الظنّ الراجح، ولا تفيد اليقين، وإن كان يقابلها أدلّة تفيد البراءة فهنا تتعارض الأدلّة ويجب التوقّف، فإن كانت أدلّة التهمة غير سالمة من الضعف والنقض ترجّحت أدلّة البراءة وانحطّتْ أدلّة التهمة. ووجب الحكم بما يقتضيه الأصل.

وحريٌّ بمن يتناول شواهد ابن مالك ألّا يتغافل عن دلائل البراءة التي ذكرتُها في المبحث الأول، وجعلتِ النحويين يثقون فيه، ولكن صاحب التدليس لم يفعل، ولم يورد

(١) ادّعاء اليقين في أحكامه هو أحد البراهين على فسادها، وهو خلل منهجي ينافي أدبيات البحث في المسائل الظّنّيّة، وقد أشار إلى هذا الخلل بعضُ الذين كتبوا في نقده قبلي، كرياض الخوام وعبدالعزيز الحربي ورفيع السلمي وإبراهيم الجهني وعُمر العُمري، وغيرهم ممن تناولوا القضية في أبحاث أو ردود شبكية قصيرة.

(٢) آثار الشيخ عبدالرحمن المعلمي ١٩/ ٤٣.

منها سوى إشارات قليلة، ورأيته يغضّ الطرف عن الأكثر والأهم، ولو نظر وتدبّر لرَأَى تعارض الأدلّة، أدلة الاتهام وأدلة البراءة، وإذا تعارضت الأدلّة تقاومت، فإذا تقاومت وجب التوقّف[1]، ولا حُجَّةَ مع الاحتمال[2]، وتَرْكُ التَّرْجِيح عند انتفاء الدليل القطعيّ يدلّ على الورِع والإنصاف وكمال العلم[3] والعقل، ولكن أين الورع والإنصاف والأمانة وأنت تراه يخفي ما ظهرت فيه البراءة؟

ومع ظنّية الأدلة ودلائل البراءة نرى المصادر تبوح لنا بشيء مما تخفيه من شواهد ابن مالك، ولم تزل تبوح على قدر همتنا في البحث وعلى قدر المطبوع منها، فأظهرت لنا حتى اليوم براءة ابن مالك في (١٠٧ شواهد) عند صاحبي التهمة، (٨٧ شاهدًا) عند البدري، كما سَلف، و(٦٦شاهدًا) عند فيصل كما سيأتي إن شاء الله، وبعض الشواهد مكرر بينهما. ونعلم أنّ هذا القدر من الشواهد التي وُجدتْ وظهرت فيها البراءة هي ما أباحت به بعض المصادر المطبوعة حتى الآن، وأمّا المخطوط والمفقود من تراثنا ففي علم الغيب حتى يظهر، وقد بلغت المصادر والكتب والرسائل في كشف الظنون (١٥,٠٠٠) عنوان[4]، والمفقود منها كثير. ورجع عبدالقادر البغدادي في شروح الشواهد إلى مكتبة عامرة كبيرة مما وصل إليه، تجاوزت أربعة آلاف كتاب، كثير منها فُقد وضاع[5]، وقال عبدالسلام هارون عن خزانة الأدب: «شحنه بالنصوص النادرة، وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فُقدت أو اندثرت»[6]. وانظر إلى قول محمود شاكر حين استشهد الطبريُّ في تفسيره ببيت لعمرو بن شأس الأسديّ، فقال شاكر: «لم أجد البيت، وشعر عمرو بن شأس على كثرته وجَودته، قد ضاع أكثره»[7]، وقول أبي العبّاس ثعلب: «كان عليٌّ الأحمر مؤدّب الأمين يحفظ أربعين ألف شاهد في النّحو، سوى ما كان يحفظ من القصائد

---

(١) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب ٤/ ١٤٩. روضة الناظر وجنة المناظر ٢/ ٣٦٦.

(٢) بريقةٌ محمودية في شرح طريقةٍ محمدية ٣/ ١٦٩.

(٣) الكلّيّات ٣٠٤.

(٤) كشف الظنون ١/ ٧.

(٥) خزانة الأدب ١/ ٢٠ (مقدمة المحقق عبدالسلام هارون) وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ هـ(مقدمة المحققَين).

(٦) خزانة الأدب ١/ ١٩ (مقدمة المحقق).

(٧) تفسير الطبري ٣/ ٥٧٣.

وأبيات الغريب»[1]. وما وصل إلينا من شواهد النّحو لا يكاد يصل إلى ٥٠٠٠ شاهد نحوي، وحين نتجاوز المبالغة المحتملة في هذا الخبر، نقول: أين ذهبت الـ ٣٥٠٠٠ شاهدٍ؟ وكم فيها من الشواهد التي تفرّد بها ابن مالك؟

***

ونرى في كتاب التّدليس تقسيمًا للشواهد يخالف ما في كتاب البدري في الظاهر، إذ جعل الشّواهد قسمين: **الأوّل**: أبيات منسوبة إلى الوضع، وعِدّتُها (٦١٥) شاهدًا، وصفها بأنّها مقطوع بوضعها (التّدليس ص ١٧٩) **والثّاني**: أبياتٌ غير مقطوع بوضعها، وشرطها شرط الأبيات المنسوبة إلى الوضع، وعِدّتُها (٧٣) بيتًا. ولعلك تعجب حينما لا تجد دليلًا واحدًا للتفريق بين النوعين، فالأمر متروك للتذوّق والتخرُّص، وتراه يردّد مثل قوله: لم يظهر عليها سيمى الوضع التي ظهرت في القسم الأوّل، فما سيمى الوضع؟ ما أدلتها؟ وما علاماتها؟ فإن كانت (السيمى) هي مجموع ما في الأدلة الأربعة فكيف يحكم عليه بالوضع إن كانت خالية منها، أي من سيمى الوضع؟ وإن كانت السيمي هي ما في الدليلين الثالث والرابع أو أحدهما فلماذا يسكت عن تبيينها؟ وهل يكون لكلّ قسم من قسمَيه سيمى؟ فما سيمى القسم الأوّل؟ وما سيمى القسم الثّاني؟ لا تجد جوابًا لهذه الأسئلة، وما هو إلا التذوّق والتحكّم والهوى. وآية ذلك حيرته في الشواهد التي نقلها من قسم إلى قسم، ثم تجد شواهد في القسم الأوّل لو وضعتها في القسم الثّاني لما أعياك ذلك ولما رأيت فرقًا بينها وبين أخواتها فيه؟ ولو نقلتها من الثاني إلى الأول لما أعياك ذلك، لانعدام الضابط، وأمّا التذوّق فليس ضابطًا.

فتأمل هذين البيتين:

بَيْنَ البَرامِكةِ الذين مِنَ النَّدَى   خُلِقُوا وإن دُعْيُوا إليه أجابُوا

ألا حبّذا غُنمٌ وحُسنُ حديثِها   لقد تركتْ قلبي بها هائمًا دَنِفْ

---

(١) نزهة الأدباء ٨٩، وينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٦٧٣ (إحسان عبّاس).

فما الذي يصلح منهما للقسم الأول، ومالذي يصلح للقسم الثاني؟ لو استجديت أدلّته المزعومة استجداء، على أن تسعفك فإنّها لن تسعفك في شيء غير الوهم والباطل، وقد قالت له الأدلة: ضع الأول في القسم الثاني (أي غير المقطوع به) وضع الثاني في القسم الأول (أي المقطوع به) ففعل، والأدلة خائبة، فالبيتان ليسا من شعر ابن مالك كما يزعم، فأولهما في الإبانة في اللغة العربيّة ١/ ٢٥٩ للعَوْتبي الصُّحاري (من علماء القرن الخامس)، وثانيهما في شرح الملوكي لابن يعيش ص ٢٣٥، وسيأتي بسط مصادرهما، في شواهده التي أخفقت فيها أدلته.

وتأمل هذين البيتين:

واعْلَمْ فعِلمُ المرءِ ينفعُهُ   أنْ سَوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرا

ما بالُ عينِكَ دَمْعُها لا يَرْقأُ   وحَشاكَ من خَفقانِهِ لا يهدأُ

فما الذي يصلح للقسم الأول منهما؟ وما الذي يصلح للقسم الثاني؟ وما الدليل؟ لقد وضع البيت الأول في القسم الثاني غير المقطوع به ورقمه (٢٣) ووضع الثاني في القسم الأول المقطوع بوضعه ورقمه (١٠) مع أنّ الثاني أقرب إلى دفء الشعر من الأوّل الوعظي البارد.

هذه أمثلة، ومثلها كثير، فضلًا على الأبيات المتكافئة في المبنى والمعنى، فما الذي جعل بعضها في المقطوع بوضعه وبعضها في غير المقطوع بوضعه؟ إن هذا برهان على أنه لا يملك أدلة للتميز الصحيح بين القسمين، وما هنالك إلا التذوّق، والأذواق تختلف، ولو أخذت جملة من الأبيات من النوعين (عشرة من كل نوع) ومزجتها ثم عرضتها على جماعة من اللغويين بعد قراءة أدلّته وطلبت الحكم عليها وتصنيفها على القسمين لاختلفوا في شأنها وتباينت أحكامهم، وهذا مما يدلّ على فساد الجزم بالوضع في القسم الأوّل.

ورأيتُ الباحث لا يُفرّق بين شاهدٍ فيه دليلان من أدلّة الوضع، وشاهد فيه ثلاثة وشاهد فيه أربعة، فكلّها سواء عنده في الحكم، وتراه يحطب حطبًا في القسمين، مستعينًا

بالتذوّق والتخمين، وكان الاندفاع والتعميم سمة أحكامه، فجزم بوضع (٦١٥) شاهدًا، وادّعى اليقين في حكمه بوضعها، ولما فرغ من القسمين أفتانا بأنّه «ينبغي إسقاطُ جميع الأبيات التي تفرَّد بها [ابن مالك]، المقطوعِ بوضعِها، والأخرَى التي لم يُقطَع بوضعِها». (ص ١٨٢) فما الفائدة من وضعها في قسمين إن كان مصيرها واحدًا؟ وهو الحكم بالإسقاط من كتب النّحو؟

وهنا أتناول أدلته[١] واحدًا واحدًا:

(١) كتب في نقد الأدلة قبلي الخوام والسلمي والجهني والعمري، وأفدت منهم في مواضع متفرّقة.

الدليل الأوّل: دليل التّفرّد

ويريد به أنّ ابن مالك تفرّد بنحو (٧٠٠) شاهد «لم توجد في كتاب قبله، ولم يعرفها أحد بعده»(ص ٢١) فدل ذلك على وضعها، فلو كانت لغيره لوجدناها في مصادر قبله. وقد سبقه إلى هذا الدليل صاحبه نعيم البدريّ. وسيأتي الحديث عنه في السرقات لاحقًا، إن شاء الله.

ولو كان التفرد دليلًا على الوضع والافتعال أو الكذب أو التدليس لسقط الكثير من تراثنا العربي عامّة واطّرح، فهل يخلو كتاب في تراثنا من تفرّدٍ منذ عصر الخليل وسيبويه إلى عصر البغدادي والزَّبيدي؟ ولولا التجديد والتفرّد لما كان للمتأخر فضلٌ ولا مزيّة ولا حاجة، وهذه مصادر اللغة والأدب والنحو التي انتهت إلينا بعد عصر سيبويه مشحونة بالجديد والتفرد، وليس الشعر والشواهد بدعًا في ذلك، ولا تزال الأجيال والعلماء تروي ما انتهى إليها منه ولا يحيطون به، ففي موسوعة الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (٣٥٦هـ) انفرادات لا تحصى عن المصادر التي سبقته وانتهت إلينا، ونعدّه اليوم مصدرًا أصيلا للشعر وتاريخ الأدب وأهله، وفي (الروحة) للجرباذقاني (بعد ٣٧٤هـ) نحو (١٠٠٠) شاهد[١] في اللغة ينفرد بها عن المصادر قبله المتاحة لنا، وفي (المنتخب في شرح لامية العرب) لأبي الفضل يحي بن أبي طيّ الحلبي (٦٣٠هـ) نحو (١٣٣) بيتًا لم يهتدِ إليها محقّق الكتاب، كما تقدّم، وترى مثل هذا أو بعضه في عديد من مصادر اللغة والنحو والأدب في كل العصور، على تفاوت بينهم. والأصل في العلماء الثقات الأمانة، إلا من يثبت عليه الكذب والوضع، ولا تخفى على أهل العلم حال الوضّاع والمزوّر.

واستدلّ صاحب التدليس هنا (ص٢٢) بارتياب أهل العلم في تفرّد بعض العلماء كهشام الكلبي (ت ٢٠٤)؛ إذ «كان يُزرِّف في حديثه؛ أي يكذب فيه، ويتزيّد»(ص٢٢) وصاعد البغدادي (٤١٧هـ) حين وجدوا في كتابه (الفصوص) حكايات كثيرة لم تتّفق لأحد من أهل عصره (ص ٢٢، ٢٣) وابن مالك مثلهم في سعة الرواية والتّفرّد، فينبغي عنده أن يكون مثلهم

(١) قدّرت هذا عام ١٤٢٢هـ حين حقّقت باب العين منه، وأيّده باحثون حققوا حروفًا منه بعدي، وأشرفت على رسالتين فيه، ولم يكتمل تحقيق الكتاب بعد.

مدخول الرواية ساقط العدالة، وهذا تمثيل باطل، واستدلال لا يصحّ، فإنّما قالوا ما قالوه عن هشام وصاعد لما ثبت لديهم بالأدلّة والتجريب والنقل عن العلماء وليس بالظّنون، وأمّا ابن مالك فلم يقل أحد ممن عرفه أو قرأ كتبه ونخلها بحثًا وتفتيشًا: إنه مدخول الرواية، بل أثنوا عليه ووصفوه بالأمانة والصّدق، كما تقدم في المبحث الأول. وكم في علماء الأمّة في شتّى الفنون من هم كابن مالك أو أكثر في الحفظ وسعة الاطّلاع ولم يُكذّبهم أحد؟ فسعة الاطلاع والحفظ وكثرة ما يرويه الرّاوي أو العالم ليست سببًا للقدح في العدالة والأمانة، وكم في علماء الحديث من الحَفَظة، وكم في رواة الشّعر وكلام العرب، كالمفضّل الضبّي (١٦٨هـ) والأصمعي (٢١٠هـ)، وهل أسقطوا عدالة الجاحظ (٢٥٥هـ) الذي كان واسع الاطلاع في فنون الأدب وحكايات العرب؟ وكم في كتبه من انفرادات لا تجدها عند من سبقه؟ وكم في البصائر والذّخائر لأبي حيّان التّوحيديّ (٤١٤هـ) من انفرادات في الشّعر وكلام العرب؟ وكم في زاد الرِّفاق لأبي المظفّر الأَبِيوَرْدي (٥٠٧هـ)، وكم في منتهى الطلب لابن ميمون (٥٩٧هـ) من قصائد، وكم في الكافي في شرح الهادي للزنجاني (٦٥٥هـ)، وكم في نهاية الأرب للنّويريّ (٧٣٣هـ) أو صبح الأعشى للقلقشنديّ (٨٢١هـ) أو خزانة الأدب للبغداديّ (١٠٩٣هـ)، الذي اعتمد على نحو أربعة آلاف كتاب، كثير منها مفقود كما تقدم، وكم لدى المؤرّخين وأصحاب التّراجم والطّبقات من انفرادات؟ وكم في كتب الورّاقين ومؤرّخي العلوم، كالفهرست للنّديم (٣٨٥هـ) و(كشف الظنون) للحاجّ خليفة (١٠٦٧هـ) مما لا يوجد عند غيرهما، فهل يوصف هؤلاء بالوضع أو التّدليس فيما ينفردون به؟ وبعضهم ينفرد بالمئات، وهل انفراد العالم الموثوق إلا دليل على تميّزه وبزّه أقرانه؟ أفيجعل تميّزه مذمّة؟ ويُتّخذ تفوّقه وتقدّمه مطعنًا فيه؟

إذا مَحاسِـــنِيَ اللائي أدِلُّ بها　　　كانَتْ ذُنوبي فقُلْ لي كَيْفَ أعْتَذِرُ

ولي وقفات مع بعض قوله في هذا الدّليل:

الوقفة الأولى: قال: «فكيف يكون القول في ابن مالك، وهو رجل من أهل القرن السّابع جاء وقد انقطعت الرّواية منذ ثلاثة قرون، ودرج العرب الذين تؤخذ عنهم العربيّة،

أفليس تفرّده بهذه الأبيات من الشّعر برهانًا على أنّها موضوعة مختلقة، وأنّها مولّدة بعد زمن الاحتجاج؟»(التّدليس٢٣).

فأقول: هذا احتجاج باطل، فابن مالك لم يقتصر على الرواية والحفظ، بل كان باحثًا عن الشّواهد في مصادره، وكان حاشد لغةٍ وغريب، كثيرَ الانكباب على الكتب والدواوين، شهدوا له بكثرة المطالعة، قال عنه أبو حيّان «جمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفنّ والشّغل به وبمراجعة الكتب ومطالعة الدواوين الغريبة، وطول السِّنّ من هذا العلم غرائب، وحوت مصنّفاته منها نوادر وعجائب، ومنها كثيرٌ استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة»[1]. ويشهد له بذلك أنّ ما وُجد مما اتهموه بوضعه ليس في كتب النّحو قبله إلا الأقل منه، فهي من مصادر لا يكاد يرجع إليها النّحويون في العادة، إذ نراهم يتوارثون الشّاهد جيلًا بعد جيل، حتى تملّ من سماعه، وتأمّل شواهدهم قبل ابن مالك ترى التقليد ظاهرًا فيها. وقلّدهم الصرفيّون والعروضيّون، فشواهدهم مكرّرة في أغلب مصادرهم، وكأنَّ الشّعر ليس فيه إلا تلك الأبيات، وهذا ما تجنّبه ابن مالك معتمدًا على سعة اطلاعه التي أشارت إليها المصادر، وآية ذلك أنّ ما يزيد عن مئة شاهد اتهمه البدري وفيصل بوضعها، ظهرت براءته منها، وكان فيها جميعًا دليل التّفرّد، وهذه حجّة تقصم ظهر هذا الدليل وتبطله وتبطل غيره من الأدلّة، ولو شئتُ أن أكتفي بها عن غيرها لكفتني.

ثم هل يستطيع نعيم البدري وفيصل المنصور أن يحصيا لنا المصادر المفقودة التي رجع إليها ابن مالك في النحو؟ نعم في النحو فحسب، ودع التخصصات الأخرى ودواوين الشعر، وهل رجع ابن مالك إلى التذكرة لأبي علي الفارسي أو لم يرجع؟ وهل رجع إلى الشامل في شرح الإيضاح والتكملة لابن الدهان وهو في ٤٣ مجلدًا كما قال القفطي[2] أو لم يرجع إليه؟ وهل رجع إلى الكتب المفقودة لطبقات النحويين البصريين والكوفيين والبغداديين؟ أو نسألهما سؤالا آخر: هل بوسعكما إحصاء المصادر النحوية المفقودة في النحو التي لم تصل إلينا؟ وما

---

(١) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٩/ ٤٤٠٩، ونبه على هذا النص الجهنيُّ في تدليس ابن مالك في الميزان ٢٧.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ٤٨.

المصادر التي فقدت قبل زمان ابن مالك وما المصادر التي فقدت بعد زمانه؟ هذا فنّ واحد هو النحو. فإن كان الجواب متعذّرًا فكيف تجعلان التفرد دليلا على الوضع وأنتما لا تعلمان أسماء المصادر المفقودة في تخصصكما؟ بل لم تحيطا بشواهد في مصادركما المطبوعة.

الوقفة الثّانية: قال: «وعلى أنَّ هذه الأبيات تقارِبُ سبعَمئةِ بيتٍ. وهذا عدَدٌ موغِلٌ في الكثرة. ولم نجِد أحدًا من العلماء المتقدّمين بعد سيبويهِ تفرَّد بهذا العددِ، ولا بمعشارِه» (ص ٢٣). فأقول: هذا مردود عليه بأمرين:

الأوّل أنّ ابن مالك لم يكن نسيجَ وَحدِهِ وقَريع عصره، في هذا الشأن، إذ سبقه الجرباذقاني وابن الدهّان والأبِيْوَرْدي وابن ميمون وابن أبي طيّ الحلبي والزنجاني، وغيرهم، كما تقدّم في أول هذا الدليل، وأشرت إليه في المبحث الأول في: (التاسع: أنّه لم يكن بدعًا في الانفراد والتّهاون بنسبة الشّاهد) وقد تقدّم ما نقله الدكتور فريد الزامل عن الدكتور عبدالرحمن العثيمين «أنّ لديه شرحًا لجمل الزجاجي، لمؤلف في القرن السادس.... حوى أبياتًا كثيرة جدًّا غير متداولة في كتب النّحويين، مما جعل د. عبدالرحمن لا يدفعه لأحد من طلاب الدراسات العليا؛ لأنه (سيتورّط فيه) كما يقول (رحمه الله)، فلن يجد لأبياته مصادر.. لو ظهر هذا الكتاب ربما غيّر حقائق عن تدليس ابن مالك»[1]. ولا ندري لمن المخطوط، وأرجو أن يخرج محققًا أو نطلع على المخطوط نفسه لنعرف صاحبه، وقد رأيت انفرادات في الشواهد لبعض النحويين الأندلسيين، كأبي علي الشلوبين في حاشيته على المفصّل، وابن عصفور في الضرائر وشرح الجمل، وأظنهم ينقلون عن الشامل في شرح الإيضاح والتكملة، لابن الدهان (٥٦٩هـ) وهو كبير ومفقود. وذكر الأستاذ الدكتور بدر الجابري في بحثه الموسوم: (الطُّرَر لابن طاهر الخِدَبّ) أنه «يشيع في الطرر وقوف ابن طاهر على شواهد نحوية ليست مألوفة في مصادر النحويين»[2]، ويشيع فيه استشهاد ابن طاهر بأشعار الإسلاميين.

---

(١) ابن مالك بين التقديس والتّدليس، مقال منشور في (صحيفة الجزيرة السبت ٢٨/ ١١/ ٢٠١٥).

(٢) الطرر لابن طاهر الخِدَبّ، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٧ ع ٢، ص ١٢٧.

والآخر أنّ من يجعل همّه وغرضه الاستقراء وحشد الشّواهد من المصادر والدواوين ليس كالمقلّد المكتفي بما في كتب النّحويين قبله، والمصادر المتاحة في زمانهم تعين صاحب الهمّة المنقّب المستقصي.

الوقفة الثّالثة: قال في حديثه عن النّحويّين وأنّه لا يجوز أن يكون ابن مالك أخذ تلك الشّواهد من كتبهم: «وقد كانَ فيهم من هو أوسعُ اطّلاعًا، وأجمعُ لأقطارِ الخلافِ منه، كأبي حيَّان مثلا. وكثيرًا ما ردَّ عليه دعوى الإجماع بما ينقضُها»(ص ٢٤، ٢٥).

فأقول: هذه شهادة لابن مالك، فإن كان مَن هو أوسع اطلاعًا منه (أبو حيّان) كما يزعم، رأى شواهده وفحصها فحص الدّنانير فقبلها وبثّها في كتبه، كالتّذييل والبحر المحيط، مع أنّه كان يبحث عن عثراته وهفواته بالمناقيش[1]، فلا يقبل العقل السليم أن يخفى عنه حال سبعمئة شاهد، كما يزعم هذا الباحث، وتفسير ذلك أنّ سعة الاطلاع عند أبي حيّان ومعرفته بأسرار المصادر جعلته يثق بابن مالك إذ إنّ المصادر ودواوين الشّعر لا تبوح إلا لمن يسعى وراءها ويصبر على التفتيش والتنقيب، وهي كثيرة، ليس بوسع أحدٍ أن يدّعي فيها الغاية مهما اتسع اطلاعه، فما كان منه إلا القبول والإذعان، وهو العالم العاقل المجرّب، فلم يتّهم ابن مالك من غير دليل، وما كان لهذه الأدلّة الظّنيّة التي ذكرها البدري وصاحبه أن تخفى على أبي حيّان وعلماء النّحو الكبار، الذين سبقوه أو أعقبوه، كالبهاء النحّاس وابن جماعة والمرادي وابن عقيل وابن هشام وابن هانئ اللخمي والشاطبي والعيني والبغدادي، ولا بدّ أنها جالتْ في خواطرهم واضطربت بها نفوسهم، كما جاء في قول الذهبي، ولكنهم سكتوا ولم يخوضوا فيها؛ لأنّهم لم يجدوا دليلًا عليها، والتهمة لا تثبت بالظّنون والشّكوك، فللّه هم ما أعقلهم!

الوقفة الرّابعة: قال: «وليس يصِحّ أيضًا أن يكونَ استخرجَها من بطونِ الدواوينِ؛ لأنّه ليس في كلّ قصيدةٍ يوجَد شاهدٌ. وذلك أنّ أكثرَ الشّواهد إنّما هي على مسائلَ نادرةٍ قليلةِ الوقوعِ. وإذا قلنا: إنّ في كلّ قصيدةٍ شاهدًا على مسألةٍ غيرِ مكرَّرةٍ، وقلنا: إنَّ متوسِّط أبيات

(١) استعرته من قول البُلْقِيني: استخرجتُ من الكشاف اعتزالا بالمناقيش. ينظر: الإتقان في علوم القرآن: السيوطي ٢/ ١٩٠.

القصيدةِ الواحدةِ عشرونَ بيتًا، فمقتضَى هذا أن يكون ابنُ مالكٍ قد اطَّلعَ على أكثرَ من ستِّمئةِ قصيدةٍ، أو على أكثرَ من اثني عشرَ ألفَ بيتٍ، كلّها لم يطَّلع عليها أحدٌ من أهلِ عصرِه، ولا مِن سواهم. وفيهم من هو أمسُّ منه رحمًا بالشّعر، وأوعَبُ له. وهذا غيرُ سائغٍ، ولا محتمَلٍ!»(ص ٢٥).

فأقول: هذا رأي ملهمه البدري، سلخه، وسيأتي في سرقاته، وقد تكلّف البدري وتكلّف السالخ، ولم يظفرا بشيء، فما الذي يمنع ابن مالك من حفظ هذا القدر من الشّعر؟ أهذا ممتنع؟ ألم يكن ابن مالك مولعًا بالاطلاع وحفظ الشعر حتى في آخر عمره وفي يوم وفاته كما تقول التراجم[1]؟ وما الغريب أو الشّاذ في أن يطّلع ابن مالك «على أكثرَ من ستِّمئةِ قصيدةٍ» وهذا عدد قليل، إذ يكون في ديوان كبير واحد، كديوان الفرزدق، وفيه أكثر من ٦٠٠ قصيدة وقطعة[2]، بعضها طوال تجاوز أبياته المئة وبعضها مقطوعات، وقد تقدّم قول ثعلب أنّ عليًّا الأحمر كان يحفظ أربعين ألف شاهد نحوي، وأمّا قوله: «كلّها لم يطَّلع عليها أحدٌ من أهلِ عصرِه» فتحكّم وقول مرسل بلا حُجّة، فما الذي يمنعهم من الاطّلاع عليها أو على بعضها؟ وهم يتفاوتون في الأغراض من المطالعة، وليس كل من اطّلع استخرج شواهد، وها هي الدواوين المشهورة بين أيديهم مليئة بالشواهد، ولكنهم لا يكادون يخرجون عن سنن التقليد في الشواهد، يكتفون بما وصل إليهم في كتب النحويين، وفي الدواوين المشهورة شواهد لم تحرّكها يدُ نحويّ قبل ابن مالك، فيما أعلم، ولعل منها بيت حسّان بن ثابت[3]:

يا زَيْدُ أَهْدِ لهمْ رأيًا يُعاشُ بِهِ يا زَيْدُ زَيْدَ بَني النّجّارِ مُقْتَصِرا

وبيت الفرزدق[4]:

(١) قالوا: إنه حفظ يوم موته عِدّة أبيات، حدّها بعضهم بثمانية. ينظر: نفح الطيب ٢/ ٤٣٢ (البقاعي).

(٢) هذا حسب ما في ديوانه الذي حققه إيليّا الحاوي.

(٣) شرح عمدة الحافظ ٢٨٢، وهو في ديوان حسان ١٢٣ تحقيق وليد بركات، وأشار إليه محقق شرح العمدة، ولكن من طبعة أخرى للديوان.

(٤) شرح عمدة الحافظ ٣٠٣، والبيت في ديوان الفرزدق ١/ ٤٥٢ تحقيق إيليّا الحاوي.

فيا لعِبادِ اللهِ كيفَ تَخَيَّلَتْ لنا باطِلًا لمّا جَلا اللّيْلَ نائِرُه

ولم أرهما في كتب النّحويين قبل ابن مالك، واستشهد بالأوّل ابن الوردي (٧٤٩هـ) في تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة[1]. ويذكر الدكتور أحمد علّام[2] أنّ ابن جني استخرج ما يقارب خمسين شاهدًا من شعر هذيل، وأحصيت في فهارس الحماسة البصرية التي صنعها الدكتور عادل سليمان جمال: (فهرس مباحث العربية والنحو) ٤/ ٢١٦٦- ٢٢١٥، و(فهرس ضرائر الشعر) ٤/ ٢٢١٦- ٢٢٤٢ أكثر من مئة شاهد لم ترد في كتب النحويين إلى القرن السادس.

وبهذا ترى أنّ هذا الدليل لا يعوّل عليه في حكم يقينيّ، وأنّه لا يتجاوز الشكّ.

---

(١) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ٢/ ٥٨٤.

(٢) التمام في شرح أشعار هذيل مما أغفله السُّكّريّ ١٥١- ١٨٠. ولم أتحقّق منها.

الدليل الثّاني: دليل النسبة

ويُريد به أنّ نسبة الأبيات إلى قائليها مجهولة، وينشعب هذا عنده إلى دليلين: «دليل جهالة القائل في أكثر الأبيات، ودليل نسبة بعضها إلى الطائي»(ص ٢٩). وقد كتب في الرّدّ على هذا الدّليل رياض الخوّام ورفيع السُّلمي وإبراهيم الجُهني وعُمر العُمري، وأجادوا، وكتب غيرهم أيضًا، وسأختصر الكلام قدر المستطاع، فأقول: لم يأتِ الباحث في هذا الدليل بشيء قطعيّ يدين ابن مالك، وإنما هي احتمالات وظنون وشكوك، كما سبق في الدليل الأوّل، ولي وقفات مع بعض قوله في هذا الدليل:

الوقفة الأولى: سأبدأ بنصٍّ قاله في الدليل السابق، ونقلته إلى هذا المكان؛ لأنه به أليَق، وهو قوله ردًّا على فرضيّة استخراج الشّواهد من الدواوين: «على أنَّه لو كانَ استخرجَها من دواوين الشّعراء لنسبَ كلّ بيتٍ منها إلى قائلِه كما هو دأبُه في الأبياتِ الصحيحةِ الثابتةِ. ولسنا نجِد بيتًا واحدًا منها منسوبًا»(ص ٢٥)، فأقول: زعمه باطل، فغير المنسوب المعروف في مصادر قبل ابن مالك أكثر من الشواهد التي لم تُعرف في مصادر قبله.

وهنا خلاصة ذلك في هذين الجدولين، أعيدهما هنا للحاجة إليهما:

الشّواهد غير المنسوبة		
مجمل الشّواهد غير المنسوبة	٢٦٦٧	
ما عُرف في مصدر قبل ابن مالك	١٩٩٤	٧٤.٨٪
ما لم يُعرف في مصدر قبل ابن مالك	٦٧٣	٢٥.٢٪

وهذا إحصاء الشّواهد كلّها:

الشّواهد الشّعريّة في كتب ابن مالك المطبوعة بعد استبعاد المكرر		
الشّواهد المنسوبة	الشّواهد غير المنسوبة	المجموع
٧٠٤	٢٦٦٧	(٣٣٧١)

فكيف يقول: «كما هو دأبُه في الأبياتِ الصحيحةِ الثابتةِ»؟ إنّ دأبه ألا ينسب كما ترى، ولم يُتّهم إلا في الأقل من غير المنسوب، خلافًا لما زَعَمه الباحث، فكيف يَحتجُّ بهذا الزعم الباطل على الوضع؟ فإن قيل: ما علّة تركه النسبة في أكثر شواهده، وهو القائل في شاهدٍ: «لا حُجّة فيه لشذوذه، إذ لا يُعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راوٍ عدل يقول: سمعتُ مَن يُوثق بعربيّته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف. ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوُجِّه»[1]، قلتُ: لعلّه ترك النسبة تهاونًا أو تخفّفًا، مع كثرة الشّواهد، ولعلمه ما في نفسه من الأمانة والصّدق، أو خوفًا من الخطأ في النّسبة، وقد رأيناه يسهو فيلفق بيتين لشاعرين ويجعلهما بيتًا واحدًا. على أنّه لم يكن أوّل من يترك النسبة، وذكروا أنّ أكثر شواهد سيبويه لم تكن منسوبة في الكتاب، ونسب بعضها العلماء بعده، وبقي منها ١٠٨ شواهد في إحصاء خالد عبدالكريم جمعة[2]، غير معروفة القائل إلى اليوم، وقد يكون سيبويه معذورًا؛ لأنّه أدرك عصر الاحتجاج، وأكثر مَن يَروي عنهم عرب خُلّص ممن يُحتجّ بهم، والنّحويون بعد سيبويه إلى زمن ابن مالك يوردون كثيرًا من شواهدهم دون نسبة، والمنسوب عند بعضهم أقلّ من غير المنسوب، وذكر الدكتور عبدالرحمن بن عثيمين محقق نظم الفرائد وحصر الشوارد للمهلبي (٥٨٢هـ) أنّ المؤلف «نسب بعضها وأغفل نسبة أكثرها»[3]، وهذا ابن معطي (٦٢٨هـ) في (الفصول الخمسون) يستشهد باثنين وستين شاهدًا من الشعر، ولم ينسب إلا أربعة شواهد، كما قال محققه محمود الطناحي[4]. ومع ذلك لا يعذر النحويون في التهاون بالنسبة وتركها، ومنهم ابن مالك، إلا فيما يجهلون قائله.

الوقفة الثّانية: أنّه أشار إلى أنّ النّحويّين مختلفون في أمر الجهالة في الشّواهد، وأنّهم في الجملة «لا يرَون بجهالة القائل بأسًا، ولا يُسقِطون من أجلِها الاحتجاجَ بالمقُولِ إذا كانَ مُنشِدُه ثقةً مأمونًا، إلا أن تعترِضَه عوارِضُ الشَّكِّ والارتيابِ»(ص ٢٩) فأقول: وابن مالك أيضا ثقة

---

(١) شرح التّسهيل ٢/ ٢٩.

(٢) شواهد الشّعر في كتاب سيبويه ١٢. وعند رمضان عبدالتواب ٩٩ شاهدًا كما تقدم.

(٣) نظم الفرائد وحصر الشوارد ٤٣.

(٤) الفصول الخمسون ١٣٠.

عدل عند من عرفه من معاصريه وتلامذته ومن تتلمذ على كتبه أو شرحها، لم يُتّهم بريبة، ولم يشكّ فيه أحد منهم، فكيف لا تُقبل روايته؟ فإن قال: اعترضته عوارض الشكّ والارتياب، فأقول: وهل غابت عن فطنتهم تلك العوارض؟ قال البغدادي: «يؤخذ من هذا أنّ الشّاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِل، وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشّواهد اعتمد عليها خلفٌ بعد سلف، مع أنّ فيها أبياتًا عديدة جُهل قائلوها، وما عِيب بها ناقلوها»[1] فكيف تعاملت أجيال العلماء أهل النظر -ومنهم البغدادي قائل هذا الكلام- مع شواهد ابن مالك تلك؟ ثم ألم يظهر صدق ابن مالك في أكثر ما رواه غيرَ منسوب؟

الوقفة الثّالثة: في قوله: «وابنُ مالكٍ كما ترَى متأخّر الزَّمانِ، فلا جرمَ بعد ذلك أن تكون الأبياتُ التي أوردَها في كتبِه، وهي قريبٌ من سبعِمئةٍ كلّها ساقطةٌ، ولا حجَّة في شيءٍ منها بشهادةِ نفسِه...»(ص٣١) فأقول: هذا حكم طائش، قبل أن يكون باطلا، ينافي المنهج العلمي في البحث والتحرّي، فأمّا طيشه فظاهر، وأما بطلانه ومنافاته المنهج العلمي في البحث، فمن أكثر من وجه:

الأوّل: أنّ أدوات الحكم الجازم لم تكتمل له، ولن تكتمل لغيره، فكثير من المصادر مفقود أو لم يزل مخطوطًا لم ينشر بعد، والجزم بما في الغيب سَفَه.

والثّاني: أنّه لم يستطع الإحاطة بما هو تحت يده، مما هو مطبوع وبعضه في المكتبة الشاملة، فظهرت عشرات الشّواهد التي أفتى بسقوطها، وزعم في الرسالة أو الكتاب أنّها من وضع ابن مالك نفسه. وظهورها يكشف خطَلَ الأحكام الطائشة التي يردّدها، ويكشف تهافت هذه الفرية التي أطلقها البدريّ وتلقّفها متابعه هذا.

والثّالث: أنّ تأخّر الزّمان لا ينفي صدق الرّواية عند الانفراد وعدم النّسبة، وإنّما يُنظر في هذا إلى حال الرّاوي وعدالته، كما قال أهل العلم، ولا تُردّ الرواية إلا ببرهان، ولا يلتفت إلى

---

(١) خزانة الأدب ١/ ١٦.

الأوهام والشّكوك والاحتمالات الظّنّيّة، وحسبها أن تكون باعثَ البحثِ عن برهان يقيني يُحكم به، فإن فُقِدَ البرهان لزم التعويل على الأصل في الراوي، ولا يعوّل على الشكوك التي تُدافعها احتمالات الصدق.

والرّابع: في قوله: «بشهادة نفسه حينَ قال: فلا حُجّة فيه لشذوذِه، إذ لا يُعلَم له تتمّةٌ، ولا قائلٌ، ولا راوٍ عدلٌ يقولُ: سمِعتُ ممّن يُوثَق بعربيّتِه. والاستدلالُ بما هو كذا في غايةِ الضّعفِ»(ص ٣١، والنص في شرح التّسهيل ٢/ ٢٩) فأقول: لا حُجّة في هذا، فابن مالك يردّ هذا الشّاهد لأربعة: الشذوذ، والنقص، وترك النسبة، وانتفاء الراوي العدل، فهو كما ترى حريص على الرّواية، ولا يروي إلا ما وثق فيه، فيتساهل في أمر النّسبة اكتفاء بما يعلمه هو، إلا أنّه أخطأ في تساهله هذا، و«كم من شعر لا يعرف صاحبه رواه الثقات، وكان أقوى في الحُجّة مما رُوي منسوبًا وشكّك العلماء في صحّة نسبته»[١]. وأبعد ما في هذا أن نقول: إنّ طريقة ابن مالك في ترك العزو تخالف قوله، فيكون هذا دليلا على تهاونه أو تناقضه لا دليلًا على الوضع، كما أشار العُمري[٢].

الوقفة الرّابعة: الأبيات المنسوبة إلى الطّائي، وهي عند هذا الباحث دليلٌ «واضحُ البُرهان، ناصِعُ الدّلالة، وهو أنَّ جميع المنسوب من الأبيات المتَّهَم بوضعها إنّما هو منسوبٌ إلى (الطائيِّ)، أو إلى (رجلٍ من طيِّئ). وليس فيها بيتٌ واحدٌ منسوبٌ إلى شاعرٍ باسمِه، أو قبيلةٍ أخرى غيرِ طيِّئٍ، كتميمٍ، وهُذيلٍ، وأسدٍ، وبَكرٍ، وغيرِهم، فأينَ ذهبَ شعرُهم؟ ولِمَ لا يكونُ حظُّهم من هذه الأبياتِ كحظِّ طيِّئٍ؟ ليس لهذا تفسيرٌ إلا أنَّ ابنَ مالكٍ هو واضعُها، فلذلكَ تركَها أغفالاً غيرَ منسوبةٍ، ونسبَ بعضَها إلى (الطائيِّ) يريدُ بذلك نفسَه، لأنه طائيُّ النَّسَب كما هو معلومٌ» (التّدليس ٣٢، ٣٣) .

فأقول: سَرَق فكرة الطائي وتعليلها من ملهمه البدريّ، والبدريّ مسبوق، وسيأتي بيان ذلك في السرقات، إن شاء الله، وأمّا التُّهمة فلا برهان ينهض بها ويشهد لها شهادة صدق، فلا

---

(١) تدليس ابن مالك في الميزان، ٣٦، ٣٧، وينظر: أقائمٌ الزيدان ٨٣.

(٢) الوساطة العُمرية ٩٩.

تعدو الاحتمال والشّكّ، ومما يُفسّر به هذا أنّه يعرف قبيلة الشّاعر ولا يعرف اسمه، أو يعرفه فأراد الاختصار أو رآه غُمْرًا لا فائدة من ذكره، فاكتفى باسم القبيلة، فإن قيل: كيف لا نعرفه نحن؟ ولا يعرفه من عاصره أو سبقه أو جاء بعده؟ قيل: الإسراع إلى اتهامه دون برهان مع وجود احتمالاتٍ تعارض التهمة، ومع ما عرفناه من أمانته، أمرٌ يأباه المنهج العلمي الذي لا يَبني أحكامه على شبهة واحتمال يقابله احتمال يدفعه، وابن مالك يستحضر أشعار الطائيين، ولعلّه كان متوفّرًا على مصادر تحوي أشعارهم منسوبة أو غير منسوبة، ولم يقع لغيره من النّحويين، أو وقع لهم وليسوا مثله في التنقيب والعناية بالشّواهد، وكانت (أشعار الطائيين) مجموعة بأيدي الناس في القرن الرابع، ونقل عنها الآمدي (المؤتلف ٥٠) وأخبرنا عن جملة من الطائيين، ونقل بعض أشعارهم، فلعلّ (أشعار الطائيين) من المصادر التي بلغت ابن مالك، مع غيرها من المجاميع التي لا نعرفها اليوم، ولعلّ منها (مجموع قصائد وأشعار، وروايات وأخبار) بخط ابن أسد الكاتب الخطاط منقول عن أصل لابن مُقلة، ورجع إليه عبدالقادر البغدادي (شرح أبيات المغني ٤/ ٢٥٩) ونقل منه قصيدة استحسنها، فيها شاهد ابن مالك:

كلا أخي وخليلي واجدي عضُدًا في النائبـاتِ وإلمامِ الملمّاتِ

وجزم فيصل في (الرسالة ش ٦٠) بأنه من وضع ابن مالك، فأين هذا المجموع اليوم الذي لولا البغدادي ما عرفناه؟

ونرى في التعلقيات والنوادر لأبي علي الهجري (القرن الرابع) أشعارًا لطائيين وطائيات لا تكاد تجدها قبله، ونرى في (زاد الرِّفاق) لأبي المظفّر الأَبِيْوَرْدِي أبياتًا لطائيين لم يعرفهم محقق الكتاب، وقال الأَبِيْوَرْدِي (قال: الطائي) فبعضها في شعر أبي زبيد، وبعضها لم يقف عليها المحقق، وقال في موضع: (وأنشد رُواة طيّئ)[1]، وهذا قول ذو قيمة عالية فيما نحن فيه، إذ يشير إلى أنّهم يتناقلون أشعار طيّئ بالرواية إلى القرن الخامس على الأقل، وأنهم جماعة من الرواة، أفلا يجوز أن ينتهي إلى بن مالك من الرواة أو من المصادر أو منهما معا شيءٌ من هذا

---

(١) زاد الرفاق ٢/ ٨٤٩.

ومن أمثاله من أشعار الطائيين؟ هذا احتمال قريب كما ترى، والتهمة احتمال أيضًا، وإذا تعارضت الأدلة سقطت التهمة.

وأورد ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ١٨٧) هذين البيتين:

وأغبرَ ولَّيتُ الحقائبَ شطرَه وسائرُه في غاربٍ وجِرانِ

تبدّتْ بجيّي النفسُ فيه كأنّهُ أخو ظِنةٍ تُرْمَى بها الرَّجَوَانِ

ولم ينسبهما، ووجدتهما في (معاني الشّعر للأشناندانى ٢٧) منسوبين إلى رجل من طيّئ، ومن عادة ابن مالك في الجمهور من شواهده ألا ينسب، وحتى ما نسبه إلى رجل من طيّئ قد نراه في كتاب آخر له غير منسوب، وأحسبه لو نسب هذين البيتين لقال: رجل من طيّئ أو الطائي. والبيتان في الرسالة من الأبيات الثمانية والثلاثين.

ونرى من شواهد ابن مالك (شرح التسهيل ٣/ ٢٣٢) هذا الشاهد الذي نسبه إلى الأسد الطائي:

قتلتُ مجاشعا وأسَرْتُ عَمْرًا وعنترةَ الفوارسِ قد قَتَلْتُ

ولا يستشهد به النحويون قبل ابن مالك، حسب اطلاعي، وهو الأسد الرهيص عند الآمدي والعَوْتَبي الصُّحاري، قال الآمدي (المؤتلف ٥٠): «جَبّار بن عَمرو بن عُميرة بن ثَعلبة بن غيّاث بن مُلقط الطّائيّ، ويعرف بالأَسَدِ الرَّهِيص» وذكر البيت، وللبيت وقائله ذكرٌ في مصادر غير نحوية منها تاريخ العوتبي (ويسمّى الأنساب) وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢٤٢. وهم يسمونه الأسد الرهيص وابن مالك يسميه الأسد الطائي، وكلاهما صحيح، ويدلّ هذا على عناية ابن مالك بتتبع شعر الطائيين، ولا تعنيه أسماؤهم.

ولو أراد ابن مالك الوضع والتّدليس لكان حذرًا في الفِعلة الشنعاء، و«الجاءت عبارة (قال الشّاعر) تغطيةً حسنة لوضعه وتدليسه، ففي الغموض نجاة له»[1]، كما قال الدكتور رياض الخـوّام، على أنّ نسبة الشاهد إلى رجل من طيّئ غير منكرة في طريقته في الشّواهد، خلافا

(١) رياض الخوّام، (اتئد يا فيصل) مقال منشور في منتدى مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العنكبوتية بتاريخ ٠٣-٠٦-٢٠١٤م.

لزعم الباحث، وإن قلّتْ، فهو ينقل عن بعض قبائلهم، وتفسير كثْرة النقل عن الطائيين فسّرته آنفًا، ثم إنّه قليل حين يقاس بما اتُّهم به، مما زُعِم أنه يقارب الـ ٧٠٠. وتأمّل نقولات ابن مالك عن الطائيين ونظائرها في هذين الجدولين:

الأبيات المنسوبة إلى رجال من قبيلة طيّئ	
رجل من طيّئ	٢١ شاهدا
رجل من فصحاء طيّئ	٣ شواهد
رجل من طيّئ، إسلاميّ	شاهد واحد
بعض الطائيّين	١٧ شاهدا
المجموع	٤٢ شاهدا[1]

نظائر الطائي مما عرف قبله أو لم يعرف	
رجل من العرب	شرح التّسهيل ١/ ١٦٠
رجل من سعد مناة	شرح التّسهيل ٣/ ١٨٧
رجل من بني قريع	الاعتماد ص ٣٣
امرأة من العرب	شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧١
بعض الأنصار	شرح التّسهيل ١٧٠/١ وغيره
الأنصاريّ	شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥١
اليربوعيّ	شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٦
الهذليّ	شرح التّسهيل ١/ ٢٩

وحين ننظر إلى السياق الذي وردتْ فيه بعض الشّواهد تلك نجد منها ما لا يصلح للقول بالتّدليس، وتأمّل السياقات الآتية:

(١) ذكر الباحث أنها ٤٣ شاهدا، وأحسبه سها في الشاهد ذي الرقم ٢٢٥.

١- قول ابن مالك: «ويشهد لقوله قولُ رجل من طيّئ... وذكر البيت» (شرح التّسهيل ١/ ٣٦٢ والتّدليس ص ١٢٧) فساقه مساق الشّاهد.

٢- وقوله: «قول رجل من طيّئ في كعب بن زهير وأخيه رضي الله عنه ورحم كعبا... وذكر البيت» (شرح التّسهيل ٢/ ١٥٣ والتّدليس ص ١٢٨)

٣- وقوله: «ومن نيابة (أَلِيّة) قول رجل من طيئ إسلامي... وذكر البيت» (شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٥٤ والتّدليس ص ١٣٨)

٤- وقوله: «وأشرت بقولي: (وقد يجرّ بباء زائدة) إلى قول رجل من فصحاء طيّئ... وذكر البيت» (شرح التّسهيل ٢/ ٣٢٢، والتّدليس ص ١٣٧)

٥- وقوله: «وقول رجل من طيئ يخاطب عليا وسائر بني هاشم... وذكر البيت». (شرح عمدة الحافظ ٥٨٨، والتّدليس ص ١٥٧)[١].

فليس في هذا السياقات إلا التصديق أو التكذيب، فكل منها إخبار مع وصف، فابن مالك هنا بين حكمين، الصدق والكذب على العرب، فإن قلتَ: إنه كاذب لزمك البرهان القاطع، ولا يعوّل على الشك والاحتمال، وإن قلتَ: إنّه صادق اخترت الأصل، ووافقت جمهور النّحويين الذين عرفوه ووصفوه بالصّدق والأمانة والدّيانة، ولا يلزمك أن تُثبت صدقه. فلماذا خالف الباحث مدلول السّياق في هذه الشّواهد وغيرها وقال بالتّدليس؟ هل يرى التّكذيب في شواهد ابن مالك الـ (٦٨٨)[٢]، كما يراه متبوعه؟ أراه غير مقتنع بفكرة التّدليس، ولكنه أراد بالمصطلح الخروج من عباءة المتبوع والنأي بنفسه عنه، فكان هذا وجها من أوجه التّهذيب الذي تبنّاه، ولكنّه لم يوفّق، وكان العنوان الذي اختاره البدريّ (صناعة الشّاهد) مطابقًا لمراده ومضمون كتابه، وسيأتي الحديث عن بطلان مصطلح التدليس.

---

(١) نبيه على بعض هذه الأبيات رفيع السلمي وإبراهيم الجهني وغيرهما. ولم ينفرد ابن مالك في إشارته إلى جهة الخطاب أو الظرف الذي قيل فيه البيت، ومن ذلك قول السيرافي: «وأنشدنا فيه بيتا يروى لعمرو بن العاص، يخاطب فيه معاوية:» (شرح الكتاب ٤/ ١٣٤ قلعجي) وقوله: «قال رؤبة يخاطب أباه ويعاتبه في قصيدة فيها» (٥/ ٢٣٩) وقول ابن يعيش: «وقال الكُمَيْت يخاطب الأبْرَش الكَلبيّ» (شرح المفصل ١/ ٩٤ الخطيب) ويشبه هذا كثير في مصنفاتهم.

(٢) الصحيح أنها (٦٨٧) كما سيأتي في الكلام على الخطأ العروضي، كما سيأتي.

وأختم هذه الوقفة بالقول: إنّ براءة ابن مالك ظهرت في ثلاثةٍ من أبيات الطائيين، عُزيت لعلماء قبل ابن مالك، سنراها في الشواهد التي ظهرت، وهذه الشواهد الثلاثة تنقض هذه الفرضية وتبطلها، ويكفي لنقضها بيتٌ واحد.

الوقفة الخامسة: أنّ الشّواهد غير المنسوبة التي عُرفت ولا يمكن اتهام ابن مالك بها تقارب ألفي شاهد، كما تقدّم، ولا تصلح للتهمة لأنّها عُرفت في مصدر قبل ابن مالك أو عرف قائلوها، فلو افترضنا أنّها لم تعرف وطَبّق عليها صاحب التّدليس أدلّته فكم شاهدًا سيقطع بأنّه من صنع ابن مالك[1]؟ وأحسبه سيقطع بوضع هذا البيت[2]:

شَهِدْتُ وفاتوني وكنتُ حَسِبْتُني فَقِيـرًا إلى أنْ يَشْهَدوا وتَغِيبي

الذي لم ينسبه ابن مالك، وسيقول: عليه سيمى الوضع، وفيه دليل التّفرّد ودليل النسبة وغثاثة النظم، فهو من موضوعات ابن مالك يقينًا!، هكذا، ولكن البيت نجا من هذا المصير؛ لأنّه من شواهد أبي علي الفارسي[3].

ومثله هذا الشّاهد غير المنسوب الذي ذكره في شرح التّسهيل[4]، وشرح الكافية الشافية[5]، وهو قول الشّاعر:

ولقد شرِبْتُ ثَمانِيًا وثَمانِيا وثمانَ عَشْرَةَ واثْنتَيْنِ وأربَعا

وهو للأعشى، في الشّعر والشّعراء[6]، وترى فيه التكلّف والضعف، فإذا عرفت مناسبته وما معه من أبيات استحسنته.

ومنها هذا البيت الذي نسبه ابن مالك إلى حسّان بن ثابت[1]:

---

(١) أشار إلى هذا الافتراض الصحيح الجهني في تدليس ابن مالك في الميزان ١٤٦.

(٢) شرح التّسهيل ٢/ ٨١.

(٣) والبيت للنمر بن تولب في كتاب الشّعر للفارسي ٢/ ٤٧٤، وديوانه ١٤٥ (نبيل طريفي) ونبّه على هذا الشّاهد

(٤) شرح التّسهيل ١/ ٦٩.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٧٤.

(٦) الشّعر والشّعراء ١/ ٢٥٨.

لأنّ ثوابَ الله كلّ مُوَحَّـــدٍ   جِنانٌ من الفردوس فيها يُخَلَّدُ

ولو لم يكن منسوبًا ولم يجده في مصدر، لرأيته يقول: البيت وضعه ابن مالك بدليل التّفرّد والنسبة والمعنى، ألا ترى المعاني الإسلامية فيه؟ ومثل هذه الأبيات كثير.

***

وبهذا ترى أنّ دليلي السند (التّفرّد والنسبة) لا يتحصّل منهما حكمٌ جازم بالوضع، ولا حتى غلبة الظنّ ولا الشكّ، فالعلماء يقبلون الشّواهد المتّصفة بهاتين الصفتين، إذا كان الراوي صادقًا أمينًا، كما قال البغدادي (١٠٩٣هـ) في نصّه السّابق.

=

(١) شرح عمدة الحافظ ٦٩٤.

الدليل الثّالث: دليل اللفظ

وهذا أوّل الدّليلين من أدلّة المتن، ويعقبه دليل المعنى، وهو من أدلّة البدري، ويدّعي فيصل أنّه رأى «في أبيات ابن مالك دلائل متواردة، وبرهانات واضحة على أنّها لرجل واحد، ثمّ هو رجلٌ إسلاميٌّ متأخّر العصر»(التّدليس ٣٥) وصنّفها صنفين: (الألفاظ المولّدة) و(تكرار الألفاظ) وذكر في الثّاني: الألفاظ الأكثر تكرارًا، والألفاظ المركّبة المكرّرة، والألفاظ الخاملة المكرّرة، وتساوق الألفاظ، واستدلّ في كلّ واحد منها بشواهد لابن مالك، ويزعم أنّه أتى بـ«ـبرهاناتٍ واضحةٍ على أنَّها لرجلٍ واحدٍ، ثمّ هو رجلٌ إسلاميٌّ متأخّر العصر» وهذا الرجل هو ابن مالك.

فأقول: من سمات البراهين بيانُ الحُجّة تامّة وخلوّها من المطاعن والاحتمالات، وهنا سنختبر الدليل، ثم نحكم له أو عليه، وسيأتي الفحص والحكم في وقفاتٍ، فإن وجدنا فيه مطاعن فهو كالدّليلين السّابقين، لا يُعتدّ به في حكم يقيني ولا ظنّ راجح، ولا يتجاوز الشكوك والاحتمالات:

الوقفة الأولى: أنّه جعل من الدلائل المتواردة والبرهانات الواضحة على أنَّ الشعر لرجلٍ واحدٍ، رجل إسلاميّ متأخّر العصر: (الألفاظُ المولّدةُ)، «وهي الألفاظ التي طرأت بعد زمن الاحتجاج. وبها يُستدَلّ على أنّ قائل هذه الأبيات محدَثٌ متأخّر، وليس مِمّن يُحتَجُّ به. وقد وقفنا من ذلكَ على أمثلةٍ، منها قولُه:

عيَّنتْ ليلةً فما زلتُ حتى   نصفِها راجيًا فعدتُّ يؤوسا

أرادَ بـ (عيَّنتْ ليلةً) أنها ذكرتْ عينَها، أي خصَّتْها. ولم أجِد العرب الأوائلَ تستعمِل هذا الفِعلَ متعدِّيًا بهذا المعنى، وإنما يقولون: (عيَّنَ عليه)، فيجعلونه لازمًا»(التّدليس ٣٥، ٣٦)

فأقول: ورد اللفظ بهذا المعنى في بعض المعاجم، ولم يذكروا أنّه مولّد، ونبّه عليه إبراهيم الجهني[1]، وأشار إلى ما جاء منه في الصّحاح والمصباح، قال الجوهري: «تعيين الشئ: تخصيصُه من الجملة»[2]، وأوضح الفيّوميّ مراد الجوهريّ فقال: «وعَيَّنْتُ المالَ لزيدٍ جعلتهُ عَيْنًا مَخْصُوصةً به، قال الجوهريُّ: تعيينُ الشيءِ تَخصيصُهُ من الجُملة، وعَيَّنْتُ النِّيَّةَ في الصَّوْمِ؛ إذا نَوَيْت صَوْمًا مُعَيَّنًا، فهي مُعَيَّنَةٌ، اسمُ مَفْعُولٍ، يُقَالُ نِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ مُبَيَّنَةٌ»[3].

ومن بعد هذا أقول: هل يمتنع أن يكون ابن مالك ممن يتوسّعون في الاستشهاد بشعر المولّدين، وتكون بعض شواهده تلك لمولّدين؟ كبعض النحويين المتأخرين؟ وقد أشرتُ إلى هذا الاحتمال في المبحث الثاني، وإلى تساهل ابن مالك في الاستشهاد بالحديث، فلا يمتنع استشهاده بشعر المولدين، وقلت: إن هذا احتمال، لا يثبت إلا بدليل، والدليل مفقود، ومع ذلك هو أقرب من احتمال الوضع والتدليس، والقول به أدنى إلى الحق من تكذيب ابن مالك واتهامه بالتدليس، على أني لا أقول به إلا بدليل صريح، ولم أجد دليلًا صريحًا.

<u>**الوقفة الثّانية**</u>: أنّه جعل من الأبيات التي يُستدلّ على وضعها بلفظٍ مولّد فيها شاهدَ ابن مالك:

أمّا عَطاؤك يا بن الأكرمينَ فقد ... جَعَلْتَ إيّاه بالتّعميمِ مَبْذولا

فقال: «عمَّمَ الشيءَ تعميمًا، بمعنى شمِله عامَّةً، كلمة مولَّدةٌ فيما أعلمُ. والمعروف الثابتُ: عمَّه عمًّا»(ص ٣٦). فأقول: هذه كالسابقة، واستدلاله باطل، والكلمة عربيّة فصيحة، قال جرير[4]:

أبلغْ رِياحًا مُرْدَها وكُهُولَها ... عنّي وعَمِّمْ فيهُمُ وتخصَّصِ

أنى أهابُ وما أراني فاعلًا ... رَهْطَ ابنِ وَقَّاصٍ ورَهْطَ الأخوصِ

---

(١) تدليس ابن مالك في الميزان ٤١، ٤٢.

(٢) الصحاح (عين) ٦/ ٢١٧١.

(٣) المصباح (ع ي ن) ٤٤١.

(٤) ديوان جرير (نعمان طه) ٢/ ٧٠٤. و٣٢٩ ط الصاوي.

ومعنى (عَمِّمْ) في البيت ظاهر، وهو يشير إلى عامّتِهم في مقابل خاصّتهم، ويؤكده قوله: مردها وكهولها، يعني عمّم البلاغ فيهم، ومصدره التّعميم، لأنّ مصدر الفعل الذي على وزن (فعّل)، بتضيعف العين يأتي على وزن: (تفعيل)، كـ (صدّق تصديقًا، وكسّر تكسيرًا) كما هو معلوم في التصريف.

الوقفة الثّالثة: أنه يستدلّ بتكرار ألفاظ في شواهد ابن مالك على أنّ قائلها شاعر واحد، «لأنَّ الشّاعر الواحد لا يلبَثُ إذا هو أكثَرَ من النظم، واتَّسَع فيه أن تُنزَف مادَّتُه، وتنقطِعَ مواردُه، فيُضطَرّ [إلى] أن يعيدَ ألفاظَه، ويكرِّرَها»(التّدليس ٣٧) «فأمَّا شعر الجماعة من الشّعراء، فإنّه أكثر لفظًا، وأرحبُ مذهبًا، وأبلغُ تصرُّفًا، إذْ كانَ لكلّ واحدٍ منهم ألفاظُه التي استقَاها من بيئتِه وقومِه» وقال إنّه أحصى (٧٠٠) كلمة عشوائيًّا من شواهد سيبويه، ومثلَها من أبياتِ ابنِ مالكٍ من غير الألفاظ الكثيرة الدوَران، كالأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، والحروف، ونحوها، فوجد أن أكثرَ الكلِمِ تكررًا عند سيبويه كلمة (ابن)، إذ وردَت في هذا الإحصاء ١٥ مرّةً، ثمَّ (رأى) ٨ مراتٍ، ثمَّ (قوم)، و(الله) ٧ مرَّاتٍ. وأما أكثرُ الكلّمِ المكرَّرة في شواهد ابنِ مالكٍ، فهي (الهوى)، إذ وردت ٩ مراتٍ، ثم (النفس) ٦ مرّاتٍ. ثم قال: «وهذا يُنبيكَ باختلافِ طبيعةِ هذينِ الضربينِ من الشّواهد، وأنَّ كلّا منهما ينشَقّ عن نمَطٍ لا يُشبِهُ الآخَرَ، ألا ترَى أنّ في كثرةِ تكرارِ كلمة (ابن)، و (قومٍ) خاصَّةً في شواهِد سيبويه دليلاً على حياة العربِ الأوائلِ القائمة على رِعاية الأواصر، والقُربَى، وعلى الاعتزاءِ، والانتماء، وعلى الوَلاء والعِداء»(ص ٣٧).

فأقول: هذا الإحصاء لا يعوّل عليه في إبرام تهمةٍ البتّة، وفيه مطاعن كثيرة، فلا بُدّ للألفاظ أن تختلف، لاختلاف الشّواهد، ولو أعاد التجربة في مجموعتين أخريين من شواهد سيبويه وابن مالك لاختلفت النتيجة، ولو أجرى إحصاءً كهذا على شواهد سيبويه وشواهد الكامل للمبرد لاختلفت النتيجة بينهما، بل لو أجراها على ديوان شاعر واحد مصنفٍ على الأغراض الشّعريّة فقسّمه قسمين متساويين، ثم أحصى الألفاظ لوجد النتيجة بين القسمين

مختلفة، وهو لشاعر واحد، فلكلّ غرضٍ ألفاظه، وألفاظ الشّاعر في مَيْعة الشباب والعنفوان غير ألفاظه في كهولته وشيخوخته.

ثم ما الدلالة في كلمتي (الهوى) و(النفس) في شعر ابن مالك إن كانتا الأكثر تكرارًا في شعره؟ هاتان الكلمتان تتكرّران كثيرًا في شعر القدماء، فكلمة (الهوى) تكرّرت في ديوان امرئ القيس[1] ستّ مرات[2]، وتكرّرت في ديوان الأحوص تسع مرات، وتكررت في ديوان جرير أكثر من سبعين مرة[3]، فليس فيما ذكره في هذا الموضع من تكرار الألفاظ (ص ٣٧، ٣٨) أي قيمة علميّة في شبهة الوضع والتّدليس[4]، فهذا الفرع من هذا الدليل ساقط كما سبقه، ولا يعوّل عليه في بناء دليل قطعيّ ولا ظنّ راجح ولا حتّى شكّ.

الوقفة الرّابعة: مع (الألفاظُ المركَّبةُ المكرَّرةُ) التي يدّعي أنّها «من أصرح الأدلّة، وأصدقها. والمرادُ بها الألفاظُ المركَّبة التي تكرَّرت بأعيانِها في أبيات ابن مالكٍ. وإنَّما كانت من أصرح الأدلّة، وأصدقها علَى أنّ قائلَ هذه الأبياتِ رجلٌ واحدٌ أنَّه لو كانَ قائلُها جماعةً من النَّاس لكانَ من المستبعَدِ، ومن نوادرِ الاتِّفاقاتِ أن تتكرَّرَ أكثرَ من مرَّةٍ في نحو سبعِمئة بيتٍ فقط، لأنَّ احتِمالَ حصولِ هذا التركيبِ بتضامِّ الكلمِ بعضِها إلى بعضٍ، ثمّ إعادته في هذه الأبيات ممَّا لا يكادُ يقعُ إلا أن يكونَ قائلُ هذه الأبيات رجُلاً واحدًا، ويكون هذا التركيبُ من لوازِمِه» (التّدليس ٣٩)

فأقول: هذا الدليل كسابقه، لا يتجاوز الشكوك والاحتمالات، وليس من طَوْقه بناء حكم يقينيّ، فتكرار كلمةٍ أو تركيبٍ إضافي أو وصفيّ مرتين أو ثلاث في ٧٠٠ بيت (نحو ٤٩٠٠ كلمة) لا يعد شيئًا ولا يستغرب، ونسبته جدّ ضئيلة، وقد يتّفق للنّحويّ الذي يبحث عن الشّواهد أن يجد هذا التركيب مكرّرًا في أبيات لشاعر واحد في مصدر من مصادره، أو لشعراء

(١) نسخة الشاملة، بتحقيق عبد الرحمن المصطاوي.

(٢) مع ملاحظة الاختلاف في عدد الأبيات بين الديوان والعيّنة التي اختارها، وهي ٧٠٠ كلمة.

(٣) وإحصائي في هذا من الطبعات المرفوعة على المكتبة الشاملة، وقد تختلف الطبعات.

(٤) وأشار إلى هذا الجهني في تدليس ابن مالك في الميزان ٤٧. وينظر: براءة ابن مالك، للسلمي ١١٣، ١١٤.

مختلفين، وتكرار لفظتي (الروح والجسد)، بهذا التركيب في شواهد ابن مالك في ثلاثة أبيات، ليس بالشيء الكثير، ولا الأمر الخطير، ولا يقطع بأنّه واضعُها، وقد عرفَتِ الشعراءُ هذا التركيب، فتراه في شعر جميل بثينة، في قوله[1]:

تِلْكُمْ بُثَينةُ قد شَفَّتْ مودَّتُها　　قلبي فلم يبقَ إلاّ الرُّوحُ والجسدُ

وتجده في شاهدٍ غير منسوب في الانتصار لابن ولّاد، عن المبرد، عن الخليل، وهو قوله[2]:

أيامَ جُملٍ خَليلاً لو يَخافُ لها　　صُرمًا لَخولِط منه الرُّوحُ والجسدُ

والبيت من شواهد سيبويه ونسبه إلى الأخطل، وروايته: (العقل والجسد)[3]، وليس في ديوانه. ووقع هذا التركيب في شعر الطبقة الرّابعة من الشّعراء، كبشار (١٦٧هـ) (أربع مرات)[4]، وأبي تمّام الطائي (١٨٨هـ)[5]، وأبي نواس الحكمي (١٩٨هـ)[6]، وهم المولّدون المخضرمون وشبه المخضرمين، أهل الحقبة الزمانية (الرّمادية) عند النّحويين، شعراء النصف الثّاني من القرن الثّاني، وشعرهم كثير لا نعلم إلا بعضه، وابن مالك قد يتوسّع، كما تقدّم، ويستشهد بشعرهم، فهل يمتنع أن تكون الأبيات الثلاثة التي في شواهد ابن مالك من شعر ثلاثة من الشعراء أو شاعرين أو شاعر واحد؟ إن قال: يمتنع، فقد خالف العقل، وإن قال: لا يمتنع، بطلت حُجيّة الدليل، لورود الاحتمال عليه.

ثم نقول: إنّ الحكم على الشّعر يقتضي الوقوف عليه كلّه، وهذا متعذّر، فالضائع كثير، فكيف يحكم على الغائب؟ ثم إنه نقل في بعض ردوده ومخاصماته ما رُوي عن بُندار

---

(١) ينظر: منتهى الطلب ٢/ ٣٥٢، وهو ديوان جميل بثينة ٥٤ (دار صادر بتقديم بطرس البستاني) وفي ملحقات الديوان ١٣٦ في طبعة دار مكتبة الهلال ببيروت ١٤٠٨هـ

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ١٥٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٨.

(٤) ديوان بشار (الطاهر بن عاشور) ١/ ٢٦٥، ٣١٧، ٢/ ٢٦، ٦٦. وينظر: تدليس ابن مالك في الميزان ٥٠.

(٥) ديوان أبي تمام ٤/ ٧٤ بشرح التبريزي.

(٦) ديوان أبي نواس ٣/ ١٠٥ تحقيق أيفالد فاغنر.

الأصفهاني أنّه كان «يحفظ مئة قصيدة أول كلّ قصيدة: بانت سعاد»[1]، وقال أيضًا: «ورُوِي أيضًا أيضًا أنّ الواثق (ت٢٣٢هـ) سأل أبا محلِّم السعديّ (ت ٢٤٥هـ) يومًا عن شاهد من الشّعر فيه ذكر المَرْت، فأنشده للعرب مئةَ بيت معروف، لشاعر معروف، في كلّ بيتٍ منها ذِكر المَرْت، وأنّ حازمًا القَرْطاجَنِّي (ت٦٨٤هـ) على تأخّر زمنه عنهم كان في مجلسٍ، فذكر بعضهم أنّه لم يجئ لفظ (كائِن) في الشّعر إلا في بيت واحد، فأنشدهم ألف بيتٍ جاء فيها هذا اللفظ. وأمثال هذا كثير»[2]، وهذه النصوص تصلح ردًا عليه، إذ تدلّ على أنّ تكرار الألفاظ في الشّعر يقع كثيرًا في المفردات والمركبات والجمل، وتدل على أن ما نجهله من ذلك أكثر مما انتهى إلينا، فكيف يقبل مئة قصيدة في أول كل منها (بانت سعاد) وألفَ شاهد في لفظ (كائن) ومئةً في (المرت) ويستكثر ثلاثة أبيات في شواهد ابن مالك جاء فيها تركيبٌ شائع (الروح والجسد)؟ فكيف قَبِلَ من حازم رواية ألف بيت في كائن، وصدّقه، وأنكر على ابن مالك ثلاث كلمات متلازمات؟ وهل يستغرب في نحو (٧٠٠) شاهد (٤٩٠٠ كلمة تقريبًا) أن يتكرر فيها متلازمات لفظية كالروح والجسد، وامتلأ رعبًا، والخلد في سقر، ويورث المجد، ولظى الحرب، واللوعة والغرام، مرتين أو ثلاث؟ فيجعل تكرارها القليل دليلًا على الوضع والتّدليس؟ ولا يلتفِتُ إلى احتمال اجتماعها في مجموع مصادره التي أخذ منها الشّواهد، أو يكون بعضها من ديوان واحد لشاعر واحد؟

ومن التّكرار الذي يراه دليلًا على الوضع وقوعُ كلمتي (هويني وهويت) في شاهدين، فقال: «ومثل هذا لا يقع اتفاقًا من شاعرين»(ص ٤١) وهذا تكرار قليل جدًا، لا يذكر، وتكرار الألفاظ أو التراكيب في الشّعر كثير، لا يحصى، وبعضه مشاع بينهم، وبعضه مما يجري مجرى المثل[3]، وبعضه من المتلازمات اللفظية كالروح والجسد، ولظى الحرب، وامتلأ

(١) طبقات النّحويين واللغويين ٢٠٨.

(٢) قاله في أحد ردوده، ونقلته في تدليس المنتقد ٣٢، ٣٣، وخبر الواثق في نور القبس لليَغموريّ ٢١١، وخبر حازم القَرْطَاجَنّي في: التّذييل والتكميل لأبي حيان ١٠/ ٦١.

(٣) أشار الجهني إلى هذا. تدليس ابن مالك في الميزان ٥١.

رعبًا[1]، وهذه ألفاظ يعرفها الشّعراء، وهي مثل قفا نبك، وبانت سعاد، وعللاني، ولو كان حيٌّ، وليت شعري، و«الشّعر جادة، وربما وقع الحافر على موضع الحافر»[2]، وما أكثر مظاهر التقليد في الشّعر، ومع هذه الأوجه المحتملة تَبطل دعوى الجزم بالوضع، ويبقى له الشك والاحتمال، وقل مثل هذا في باقي ما استدلّ به في هذا الدليل.

وأختم هذه الوقفة بالإشارة إلى شاهد في حديثه عن تكرار (مُلِئتُ رُعبًا) (التدليس ٤٠) وهو:

أخِي حسبتُك إيَّاه وقد مُلِئَتْ أرجاءُ صدرِك بالأضغانِ والإحَنِ

وهذا البيت ليس في مسرد الأبيات لا في التّدليس ولا في مسرد الرسالة، فهل وجده في مصدر وأسقطه أو نسي أن يسقطه من الأدلّة؟ أو نسي إيراده في المسرد؟ وهو من أبيات البدري ورقمه عنده (٤٦) فلعله أخذه منه كعادته، والبدري سلخه من حاشية محققي شرح التسهيل (١/ ١٥١ تحقيق محمد عطا وطارق السيد) وهنالك أبيات استشهد بها في الأدلّة ووُجِدتْ قبل ابن مالك، وستأتي.

الوقفة الخامسة: أنّه يستدلّ بما يسمّيه (الألفاظ الخاملة المكرَّرة). «وهي الألفاظ التي لا تكادُ توجَد في الشّعر الصحيحِ الذي يُحتجُّ به إلا قليلةً مفرَّقةً. وربَّما فلَيتَ الدواوينَ، وتصفَّحتَ القصائدَ الكثيرةَ، ثم لم تَقِف عليها إلا مرَّة، أو مرَّتينِ، ولعلَّك لا تقِف عليها البتةَ»(التّدليس ٤٦)، وذكر منها (ألغَى) وما يشتقّ منها، و(عُنِي) مبنيًّا للمجهول، و(الاعتزاز) وذكر مواضع تكرّرها في شعر ابن مالك.

---

(١) أشار الجهني إلى ما يجري مجرى الأمثال. ينظر: تدليس ابن مالك في الميزان ٥٠.

(٢) العمدة ٢/ ١٠٥٢. وفيه: وسئل أبو عمرو بن العلاء: أرأيت الشّاعرين يتّفقان في المعنى ويتواردان في اللفظ، لم يلق واحد منهما صاحبه، ولم يسمع شعره؟ قال: تلك عقول رجال توافت على ألسنتها.

فأقول: أما الأولى (ألغى) فقليلة الدّور فيما وصل إلينا من الشّعر القديم، ولا نعلم ما في المفقود، ورأيتها في شعر بعض المولّدين كأبي نواس، وأمّا (عُنِيَ) بالبناء لغير الفاعل وتصريفاتها، بهذا المعنى، فجاء منها قول الحارث بن حِلّزة:

وأَتانا عَنِ الأَراقـِمِ أَنبا ءٌ وخَطْبٌ نُعْنَى به ونُسَاءُ

قال أبو جعفر النحّاس في شرحه: «قوله: (نُعْنَى به) فيه قولان: أحدهما: نُتّهَمُ ونُظَنُّ به، أي يعنوننا به. والآخر: أن يكون من العناية، أي نَهتمُّ به كما يقال: عُنيتُ بحاجتك، أُعنى بها، عناية، هذا الفصيح، وحكى ابن الأعرابي: عَنِيتُ بحاجتك، بفتح العين»[1].

وقول عمران بن حِطّان[2]:

أمّا الصّـلاةُ فإنّي لَسْتُ تاركَها كُلُّ امرئٍ في الذي يُعْنَي به ساعي

وجاءت في الشعر بمعنى آخر، وهو القصد في شعر طرفة، ومنه قول نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزّبير القُرشيّ (١٥٥هـ)[3]:

وأمرٍ عُنِيتُ به عُضْلَةٍ سَرَرْتُ بتَفْرِيجِهِ الأقْرَبينا

وأما كلمة (الاعتزاز) فجاءت في قول القطامي (١٠١هـ)[4] في قافية زائيّة:

لَعَمْرُ أَبِيكَ ما جُشَمُ بنُ بَكْرٍ بعِـزٍّ في الحـوادث لاعْتِـزازِ

الوقفة السادسة: في دليله (تساوق الألفاظ) من الدليل الثّالث، ووصفه بأنّه «دليل غامض طريف» (التّدليس ٤٨) والمصطلح له، والفكرة لملهمه البدريّ، وسيأتي في سرقاته. ويريد بهذا أنّ اللفظه تسوق اللفظة في الشّاهد بعد الشّاهد، فيقع التشابه في ألفاظٍ؛ لـ«أنّ من

(١) شرح القصائد المشهورات ٢/ ٥٩، (وقيل إن هذا الكتاب ليس له) وينظر: شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٩٦.

(٢) الكامل ٣/ ١٠٨٧، قال محقّقه الدالي: في أ و ظ و ف: للذي.

(٣) جمهرة نسب قريش وأخبارها ٩٣ تحقيق محمود شاكر. وص ٩٩ بتحقيق الجرّاخ.

(٤) ديوان القطامي ٢٣٢.

طبعِ الإنسَان إذا أقبَلَ على أمرٍ ما، وقدَحَ فيه زِنادَ فكرِه، ثمَّ نزعَ عنه، وأرادَ الانتقالَ إلى غيرِه، فإنَّه لا تزالُ تعتادُه خطَراتٌ منه، ولا يَزالُ متردِّدًا في ذهنِه، ومهيمِنًا على مخيِّلتِه، إلا مَن كابرَ طبعَه، وتكلّفَ غيرَ جِبِلَّتِه» (التّدليس ٤٨) وذكر له أمثلة، منها قولُ ابن مالك:

وليس اليرَى للخِلِّ مثلَ الذي يَرَى له الخِلُّ أهلاً أن يُعَدَّ خليلا

وقد سبقَه بعِدّة أسطُرٍ قولُه:

أما النساءُ فأهوى أيّهن أرى للحبِّ أهلاً فلا أنفكُّ مشغوفا

وجعل ظهور (أهلا) في البيتين بالمعنى نفسه، دليلا على الوضع(ص ٤٩).

وقال (ص ٥١): «ومنه قولُه:

كن للخليلِ نصيرًا جارَ أو عدَلا ولا تشِحَّ عليه جادَ أو بخِلا

وقبلَه بصفحةٍ:

من جادَ لا منَّ يقفو جودَه حُمِدا وذو ندًى منَّ مذمومٌ وإن مجُدا»

وقال: «ومنه قولُه:

من يُعنَ بالحمدِ لم ينطق بما سفَهٌ ولا يحِد عن سبيل الحِلم والكرَم

وقبلَه بصفحتينِ:

إن تُعْنَ نفسُك بالأمر الذي عُنِيت نفوسُ قومٍ سمَوا تظفَر بما ظفِروا

فذكرَ لفظَ (يُعْنَ) مرَّتينِ في بيتين متجاوِرين»(التّدليس ٤٩).

فأقول: كيف يكون قبله بصفحتين ويكونان متجاورين؟ كلامه متناقض كما ترى، والصحيح أنهما غير متجاورين، إذ هما في صفحتين مختلفتين وبينهما ستة شواهد شعرية،

نسب اثنين منهما[1]، وقد رأيتُ بعض الشّواهد التي ادّعى فيها التساوق غير متجاورة ولا متقاربة، إذ بينها صفحات عديدة (ينظر: التّدليس ٤٩، ٥٠).

والتكلّف في بعض ما ذكره في التساوق ظاهر، وأجاد الجهني في نقده وكشف ضعفه[2] فلن أطيل في نقده، وسأكتفي ببعض الملحوظات:

الأولى: أنّ ما ذكره لا يتجاوز الاحتمالات، وبعضها خيالات تخيّلها، وأنزلها على ابن مالك وألزمه بها، وتغافل عن أوجه التأويلِ المحتملة، ومنها أنّ ذلك قد يكون من «تداعي الشّواهد على الذهن»[3] لكثرة المحفوظ وسعة الاطّلاع، فالشّواهد تتزاحم، والكلمات تتداعى، فتذكّر الكلمة بأختها من أبيات الشّواهد، كما يحدث التّداعي لدى حافظ القرآن، وكم يغلط الحافظ فينتقل من آية إلى آية في سورة غير السورة، وبهذا يمكن قلب الدليل، فيكون لابن مالك لا عليه، مفسّرًا انفرادَه عن النّحويين بتلك الشّواهد التي أخذوها عليه وشاهدًا على غزارة حفظه وسعة اطلاعه.

والثّانية: أنّ ما يزعمه دليلا على الوضع عند ابن مالك ويسمّيه تساوقًا، قد يقع في مواضع متباعدة في شواهد ابن مالك، فما تفسيره؟ فمن ذلك قوله في الجزء الأوّل من شرح التّسهيل[4]:

ولستَ وإنْ أعيَا أباك مَجادة إذا لم تَرُمْ ما أسْلَفاه بماجدِ

ثم قال في الجزء الثّالث[5]:

جوابًا به تَنْجو اعتمِدْ فَورَبِّنا لَعَنْ عَمَلٍ أسلفتَ لا غيرُ تسألُ

---

(١) ينظر: شرح التّسهيل ١/ ٢٠٦، ٢٠٨.

(٢) تدليس ابن مالك في الميزان ٥٩- ٦٩.

(٣) تدليس ابن مالك في الميزان ٦٠.

(٤) شرح التّسهيل ١/ ٤٦.

(٥) شرح التّسهيل ٣/ ٢٠٩.

وتامّل (أسلفاه) و(أسلفت)، وهذا يسميّه تكرارًا، فإن كان التشابه في الألفاظ أو المركبات يقع في المتباعد من الشّواهد والمتقارب، فلنلتمس له تفسيرًا آخر، وتفسيره أنّ التشابه يقع في الألفاظ كما تقدّم في الحديث عن التكرار؛ لأن الألفاظ متناهية، ومن هنا تقع السرقات عند الشّعراء، ومنهم مَن يَنقل عنهم ابن مالك شواهده، وهو لا يُعنى بالنقد فيما ينقل، وإنما يُعنى بموضع الاستشهاد، وقد تناول نُقّاد الشّعر باب السرقات الشّعريّة، وفيه شواهد لا تحصى، ومنها: قول الأصمعيّ[1] إنّ معنى بيت زهير:

لدَى أسَدٍ شاكِي السّلاحِ مُقذّف   له لِبَدٌ أظفارُهُ لم تقلّمِ

ومعنى بيت النابغة:

وبَنُو قُعَيْنٍ لا مَحالةَ أنَّهُمْ   آتُوكَ غيرَ مُقَلَّمي الأظفـارِ

مأخوذان من بيت أوس بن حجر:

لعَمْرُكَ إنّا والأحالِيفُ هاؤلا   لفِى حِقْبةٍ أظفارُها لم تقَلّمِ

وذكر أبو هلال العَسكريّ[2] أنّ النابغة أخذ قوله:

بأنكَ شمسٌ والملوكُ كواكب   إذا طلعتْ لم يبدُ منهنَّ كوكبُ

من رجل من كندة يمدح عَمرو بن هند:

هو الشمس وافتْ يومَ دجنٍ فأفضلتْ   على كلّ ضوءٍ والملوكُ كواكبُ

وقول طرفة[3]:

وعَجْزاء دَفَّتْ بالجَناحِ كأنَّها   مع الصُّبح شيخٌ في بجادٍ مُقَنَّعُ

(١) الشّعر والشّعراء ١/ ٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) الصناعتين ١٩٧.

(٣) ديوان طرفة ١٧٠.

مأخوذ من قول امرئ القيس[1]:

كأَنَّ ثَبيرًا في عَرَانينِ وَبْلِهِ كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

وكم في كتب نَقَدة الشّعر -كقدامة وابن طباطبا والقاضي الجرجاني والمرزباني وابن وَكيع التِّنّيسيّ والحاتمي وأبي هِلالٍ العَسكريّ وابن رشيقٍ القيروانيّ- من هذا؟ فإنْ قال: كيف يقع في شواهد متعاقبة أو متقاربة عند ابن مالك؟ ألا يدلّ على أنه هو واضعها؟ قيل: هذا قليل جدًّا، وهو من التّداعي لسعة الاطلاع، كما تقدّم، فاللفظ يبعث اللفظ في التذكّر، والبيت يبعث البيت، وربما كان بعضه من مصدر واحد لشاعر واحد، أو لشاعرين في مجموع من مجاميع الشّعر، كمصنفات دواوين المعاني، والأشباه النظائر، ومنها الزهرة لأبي داؤد، وأصحاب المجاميع يجمعون النظائر، وقد يكون في بيتين متجاورين أو متقاربين الشّاهد الذي يبتغيه ابن مالك، وهذا احتمال غير مدفوع كما ترى، والتهمة كلها احتمالات وظنون.

والثالثة: أنّ بعض ما أورده صاحب التّدليس من شواهد ابن مالك وَرَدَ مع شواهد صحيحة، فلم يكن ابن مالك في موضع احتياج[2] وافتقار إلى شاهد يصنعه ويترك عليه علامات الصنعة، وكيف يغامر بالسمعة والصيت والذكر الحسن ومحبة أهل العلم، وهو في سعة من أمره؟ مع علمه بأن الشاهد المصنوع لا يخفى على أهل العلم، فكيف بنحو ٧٠٠ شاهد؟

والرابعة: أنه استشهد في الرسالة (ص ١١٦ ش ٢٠٩) على تساوق الألفاظ بهذا البيت:

كم قد رأيتُ وليس شيءٌ باقيًا من زائرٍ طُرُقَ الهَوَى ومَزورِ

وحسبك أن تعرف أن ابن مالك بريء منه، فقد ووجدته في (ديوان جرير ٢/ ٨٥٧، والنقائض (حُوَّر) ٣/ ١٠٢٨، ومنتهى الطلب ٥/ ١٠٥). وهذا مما يدلك على ضعف هذا الدليل، وقد أسقطه من التدليس، ولم ينبه عليه، وهو من الأبيات الثمانية والثلاثين، التي أخفى أمرها.

فهذا الدليل لا يُعوّل عليه –أيضًا- في حكم يقينيّ على شواهد ابن مالك.

---

(١) ديوان امرئ القيس ٢٥.

(٢) تدليس ابن مالك في الميزان ٦٥. وسبق الإشارة إليه في نقد المتبوع.

الوقفة السابعة: استدلاله على الوضع بقِلّة بعضِ الظواهر المعروفة في الشّعر الصحيح (التّدليس ٥٤-٥٧) وذكر من هذا: قلة الغريب، وقلّة الأعلام. قال: «فدلَّنا هذا على أنَّ قائلَها ليس من شُعراء العصرِ الأوّل الذينَ يُحتجُّ بشعرِهم» (ص ٥٥). فأمّا قِلّة الغريب –حسب زعمه- فقال عنه: «وقد أحصيتُ في الإحصاءِ الذي أشرتُ إليه آنفًا عِدَّةَ الألفاظ الغريبة في سبعِمئةِ كلمة من شواهِدِه [أي سيبويه]، فوجدتُّها لا تقِلُّ عن ٨٠ لفظًا. وهذا يساوي (١١,٤٪) كما أحصيتُها في سبعِمئةِ كلمة من أبيات ابن مالكٍ، فوجدتُّها لا تزيدُ عن ١٠ ألفاظٍ. وهذا يساوي (١,٤٪) وهذا بونٌ بعيدٌ، وفصْلٌ ظاهرٌ. والغريبُ الذي أردتُّ هو ما لا يعرِفُه عامَّة المتأدِّبين» (التّدليس ٥٥).

فأقول: لا بُدّ أن تختلف نتيجة الإحصاء بينهما، لاختلاف الشّواهد، ويلاحظ في تجربته قلّة الشّواهد، فـ ٧٠٠ كلمة تعادل ١٠٠ شاهد تقريبًا، وهي سُبع الشواهدِ المتهم بوضعها ابن مالك تقريبًا، وأقد أجريت إحصاء مماثلا في المقدار والطّريقة، من شواهد شرح الجزولية الكبير، لأبي عليّ الشَّلوبين الأزديّ (٦٥٤هـ)[1]، وشواهده فصيحة كما تعلم، فوجدت الغريب فيها ٣١ كلمة ونسبتها: (٤,٤٪) وهذه أقرب إلى النسبة التي ذكرها فيصل في شواهد ابن مالك، وأبعد من النسبة التي وجدها في شواهد سيبويه، وبهذا نعلم الاختلاف والتفاوت في نسب الإحصاء عند اختلاف الشّواهد في كلّ عيّنة، وهناك شعراء كثر من عصور الفصاحة يقلّ الغريب في شعرهم قلّة ظاهرة، ويقلّ الغريب في شواهد الإسلاميّين والأمويّين والعبّاسيّين الذين أدركوا عصر الفصاحة وأوائل المولّدين من أصحاب الطّبقة الرّابعة.

ومهما تكن نتيجة الإحصاء فلا دلالة فيها على التّدليس والزّعم أنّ قائلها هو ابن مالك، ولو كان وضّاعًا مدلّسًا لما أعجزه أن يُطرّزها بالغريب، فله مؤلفات عديدة في اللغة، كالمثلثات (إكمال الإعلام بتثليث الكلام) وهي حافلة بالغريب، وكتاب (الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة) في المترادفات، وكان من شأنه أن يُسعفه بمرادفات من الغريب، وله (لامية

---

(١) ١٠٠ شاهد تعادل ٧٠٠ كلّمة تقريبًا عدا الضمائر وما شابهها، من قطعة عشوائية متوالية من فهرس الشّواهد التي صنعها محققه الأستاذ الدكتور تركي بن سهو العتيبي.

الأفعال) و(وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم) و(وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال) و(تحفة المودود في المقصور والممدود) ورسائل في الضاد والظاء، ورأينا -فيما سبق من الخبر الذي ذكره الصفدي- أنّ ابن مالك قرأ معجمي التّهذيب والمحكم، وحصر زيادات المحكم على التّهذيب، «وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللُّغة» قال الصفدي: «وهذا أمر معجز؛ لأنّه يُريد [أنْ] ينقل الكتابين»[1]. فهل يُعْيِيه أن يُطرّز أبياته الموضوعة بالغريب لو كان مدلّسًا؟ وبهذا ينقلب الدليل لابن مالك لا عليه، كما ترى.

وأما الأعلام -وهي ثاني أدلته الفرعيّة في تلك الظّواهر بعد قلّة الغريب- فيقول فيها: «إنَّ أسماء الأعلام في أبيات ابن مالك قليلةٌ نادرةٌ. وقد أحصيتُها من سبعِمئةِ كلمة، فألفيتُ عِدَّتَها (٢١) علَمًا مع التَّكرار. وهذا يعني أنها تمثِّل (٣٪) من جملةِ الألفاظِ. وهي عندَ سيبويهِ (٧٢) مع التَّكرار. وهذا يساوي (١٠٪) وهذا فرقٌ ليس باليسيرِ»(التّدليس ٥٦).

فأقول: لنرجع إلى إحصاء العيّنة المماثلة من شواهد شرح الجزولية الكبير للشلوبين، وهي المئة السابقة، وكلماتها ٧٠٠ كلمة تقريبًا، ففيها من الأعلام: ٢٢ علمًا، ونسبتها: (٣,١٪) من جملة الألفاظ، وهي تشاكل ما في شواهد ابن مالك، وتؤيّد ما ذكرته من اختلاف النتائج عند اختلاف الشّواهد. ويتّضح لك أنّ هذه الألاعيب لا يعوّل عليها في شيء، ولا تصنع حُكمًا ظنّيا راجحًا، فكيف تصنع حكمًا قطعيًّا؟

ومما يصلح للتندّر والتفكّه في المجالس انشغال هذا الباحث بنوع الأسماء التي وردت في شواهد ابن مالك التي يزعم أنّها من وضعه، فالأعلام «عند ابن مالك إنّما هي من الأعلام الشّائعة المألوفة التي اعتادَ الشّعراء ذِكرَها في الغزَلِ، والتي يعرِض لها مَن لم يعرِف ما العشقُ؟ ولم يدرِ ما الهوَى؟ كـ (هند)، و(سلمى)، و(سُعاد)، وبعضٌ منها أعلامٌ دينيةٌ كلفظِ الجلالةِ، وتاريخيةٌ كـ (عاد)، و(ثمود)، و(عرقوب)، و(هرِم)، و(زهير)، و(كعب)، و(بُجير)، و(غَيلان)، و(ميّة)، وما شاكلها، ولست ترى فيها أسماء تحكي تجربة للشاعر أو تُنبي عن

(١) الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦.

علاقة...»(التّدليس ٥٦) وإنما هي أعلام معهودة متداولة، بخلاف شواهد سيبويه التي «تجدّ من أعلامها (سِمعان)، و (مُرَّة)، و (فُكيهة)، وكلّها أعلامٌ غريبةٌ ليس في أبياتِ ابنِ مالكٍ نظيرٌ لها. وظاهرٌ أنها أعلامٌ صحيحةٌ غيرُ مصنوعةٍ، ولا مفتعَلةٍ، إذْ ليست من الأعلامِ الشائعةِ المعهودةِ»(التّدليس ٥٧)

فأقول: زعمه باطل، ففي شواهد سيبويه من غير العيّنة التي اختارها أعلام كأعلام ابن مالك تلك، فنجد في شواهد سيبويه: (سلمى) ١/ ٢٨١، و(هند) ٢/ ٢٣٩ ، ٣/ ٣ و(عاد) ٣/ ٢٥١، و(عرقوب) ١/ ٢٧٢، و(كعب) ٢/ ٧٣، ٣٤٠، و(غيلان) ١/ ١٦٠، و(مَيّة) ١/ ٢٨٠، على أنني لم أجد مثل (سِمعان) و(مُرّة) و(فُكيهة) في الشّواهد المختارة من كتاب الشلوبين، وفيها (كعب) و(هند) و(ليلى) و(سهيل) و(عامر) و(بكر) و(خالد) و(زهير) و(مروان) و(محمد)، وهذا الاسم الأخير إسلامي، كما ترى، فهل تكون علامةً على وضعها؟

وينبغي حين يكون الحديث عن أنواع الأعلام أن تكون الموازنة تامّة، ولا قيمة لاختياره عيّنة عشوائية قليلة من الشّواهد؛ لأنّ تغيير العيّنة تلك كفيل بتغيير النتائج، ولا أرى أي قيمة لهذا الدليل، ولا شكّ أنك أدركتَ ضحالته.

الوقفة الثامنة: في آخر أدلّته المتفرّعة من الدليل الثّالث، وهو ما سمّاه: اجتماع ما لا يجتمع في الغالب إلا صناعةً. كأن يكون في البيت شاهدان أو أكثر، وقال في وصفه بأنه: «دليلٌ مَتينٌ» وكأنَّ الوصف يوحي بإحساسه بضعف أدلّته السابقة.

وأخذ فيه على ابن مالك أبياتًا قليلة، بعد أن ذكر مواضع منه عند المتقدّمين، وأنقله بنصّه لنتعرّف على هذا الدليل المتين، قال: «وقد وقفتُ على أبياتٍ لابن مالكٍ ظهَر فيها موجِبُ هذا الدليلِ، منها قولُه:

إلاكم يا خُناعةُ لا إلانا   عزا الناسُ الضراعةَ والهوانا
فلو بَرَّتْ عقولُكُمُ نُصِرْتُمْ   فإنَّ دَواءَ دائِكُمُ لدانا
وذلكُمُ إذا واثقْتُمُونا   على قَصْرِ اعتمادِكُمُ عَلانا

فتراه كيف ذكر جميعَ ما يُقلَب ياءً إذا أضيف إلى مضمَر ليبيِّن به أن بعض العربِ لا يقلِبونه. وهو (إلانا)، و (لدانا)، و (علانا). ومِثل ذلك لا يتَّفق إلا صناعةً!

ومنه قولُه:

ألا حبّذا عاذري في الهوى ولا حَبَّذا الجاهلُ العاذلُ

فجمع بين (حبذا) و(لا حبذا)، وهو أيسَر من المثال السابق.

ومنه قوله أيضًا:

قهرناكم حتى الكماةَ فإنكم لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا

فجمع بين (حتى) العاطفة إذا كان ما بعدَها غايةً في القوّة، وهو (الكماة)، وإذا كان غايةً في الضعف، وهو: بنين» انتهى (التّدليس ٥٩).

وهذا كلُّ ما هنالك، ثلاثة مواضع جاء فيها خمسة أبيات من نحو سبعمئة شاهد، ويعدّها دليلا متينًا على الوضع والتّدليس، ومع قلتها سنرى حالها هنا:

فأمّا الموضع الأوّل الذي جاء فيه ثلاثة أبيات، في مسألة ترك قلب الألف مع المضمر، في (إلى) و(لدى) و(على)، فدلالته على الوضع لا تتجاوز الشك والاحتمال، لأمور: الأوّل أنّها لغة فاشيةٌ كما قال ابن يعيش[١]، يقولون[٢]: علاكَ دِرْهَمٌ، يعني: عَلَيْك. ويقولون: جَلَسْتُ إلاكَ، يريدونَ: إليْكَ. قال:

طارُوا علاهُن فطرْ عَلاها
واشدُدْ بمثني حَقَبٍ حَقْواها

ولم تزل مسموعة في عالية نجد إلى اليوم: يقولون: السلام علاك، وسيّر علانا، أي، عليك وعلينا، فلا يبعد أن تجتمع عند شاعر من أهل تلك اللغة (إلى ولدى وعلى) فالشاعر لم يخالف

(١) شرح المفصّل ٣/ ٢٨٧ ت الخطيب.

(٢) الإبانة ٣/ ٤٨٨.

لغته، وربّما تحذلق الشاعر وتكلّف لإظهار براعته، كما لا يخفى في أحوال الشعراء، فلا غرابة في اجتماعها، ولكن الغرابة –إن كان هنالك غرابة- في أن يخالف الشّاعر لغته، كأن يأتي بلغتين متضادّتين في شاهد واحد، فذكر النّحويّون لذلك شواهد، منها قول رجل من بني ضبّة:

أَعْـرِفُ منهـا الأَنْـفَ والعَيْنانـا

ومَنْخَـــرَيْنِ أَشـــبَها ظَبْيانـــا

فجمع بين (العينان) و(منخرين) في حالة إعرابية واحدة، وهي النصب، قال ابن جني: «يريد: العينين، ثمّ إنّه جاء بالمنخرين على اللغة الفاشية»[1]. ومثل هذا يقع في شواهد النّحويين، فتجد في البيت الواحد اللغة وضدها، كقول الشّاعر:

أنْ تَقرآنِ على أسماءَ ويحكما   مني السّلامُ وأنْ لا تُشعِرا أحدا

لم يُعمل (أنْ) في صدر البيت، شبّهها بما، وأعملها في عجزه[2]، فكيف يلزم -مع هذا- أن يكون ابن مالك هو واضع الأبيات الثّلاثة؟ وهل يمتنع أن تكون من شعر غيره، ويكون هو راويًا؟ وقد أشار الجهني إلى أنّ في الأبيات (خُناعة) «وهو علم غريب يبعد أن يصنعه ابن مالك»[3]. وأقول: هذا العلم يضارع علم سيبويه (فُكيهة) الذي تغنّى به الباحث قبل صفحتين، وعدّه من علامات الأصالة في شواهد سيبويه.

وأما الموضع الثّاني من أدلّته على الوضع، وهو:

ألا حَبَّذا عاذري في الهَوَى   ولا حَبَّذا الجاهِلُ العاذِلُ

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥، وعلل التثنية ٨٨، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٨٧ ت الخطيب، وضرائر الشّعر ٢١٨. والرواية في نوادر أبي زيد ١٦٨: (ومنخران) وقال المحقق: كُتب بهامش ك: ومنخرين خ.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/ ٤٧ (قلعجي)

(٣) تدليس ابن مالك في الميزان ٧٧.

الذي قال عنه: «فجمع بين (حبذا) و(لا حبذا). وهو أيسَر من المثال السابق» فأقول فيه: نقض وجه الاستشهاد به من أيسر ما يكون، وحسبي فيه أن أقول: إن الجمع بين حبذا ولا حبذا وقع في الشّعر القديم، ومنه ما رواه أبو عليٍّ الهجريّ، وهو قول رجل لزوجته النُّميريّة[١]:

ألا ليتني قبلَ المُرَفّينِ منهُمُ دُفِعتُ على كفّيَّ في لُجّة البحْرِ
فيا حَبّذا أَهلي وبَكْري ومركبي ولا حبّذا الرحّالُ ذو الجُبَبِ الخُضْرِ

وفي عيون الأخبار لابن قتيبة[٢]:

ألا حَبَّذا سَيْفي ورَحْلي ونُمْرُقي ولا حَبَّذا منها الوِشاحانِ والشّذْرُ

وقالت كَنْزة بنت شملة المِنقرية في ميّة صاحبة ذي الرُّمّة[٣]:

ألا حَبّذا أهْلُ الملا غَيْرَ أنّه إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حَبْذا هِيَا

وهذا من شواهد ابن مالك، ذكره مثالا لاستغنائهم عن بئس بـ(لا حبذا)[٤].

ولا يُلتفت للمثال الثّالث الذي ذكره، فالشّعراء قد يجمعون في بيت واحد بين حكمين أو لغتين أو معنيين مختلفين لحرف أو كلمة، ونحو ذلك، وبعضه يعود إلى حاجة الوزن، وبعضه اختيار للشاعر وتحذلق، وهو كثير لمن أراد جمعه ودراسته في رسالة أو بحث، ومن ذلك أنّ نون الوقاية قد تلحق بعض الأسماء المبنية على السكون وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها فى قوله[٥]:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

---

(١) التعليقات والنوادر ٢/ ٩٠٣ (حمد الجاسر).

(٢) عيون الأخبار ٤/ ٣٣.

(٣) الحماسة ٢/ ٢٣٨ (عسيلان).

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ١١١٦، وينظر التّسهيل: ٢/ ١١. ولم ينسبه في الموضعين على عادته. وأشار الجهني إلى هذا الشّاهد. تدليس ابن مالك في الميزان ٧٩.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٧١، وذكر سيبويه أنه ضرورة، وذكر غيره أنهما لغتان.

لَيْسَ أَمِـيرِي بِالشَّـحِيحِ الْمُلْحِـدِ

وجمع الشّاعر بين أمّهات وأمّات في الأناسيّ في قوله[١]:

إذا الأُمَّهاتُ قَبَحْنَ الوُجُوه فَرَجْتَ الظَّلامَ بأُمّاتكا

وجمع الشّاعر سَقَى وأسْقَى، وهما لغتان، فقال:

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وأَسْقَى نُمَيْرًا والقَبائِلَ مِنْ هِلَالِ

وجمع الشّاعر الجاهلي بين مَيِّت ومَيْت، وهما لغتان، فقال[٢]:

ليسَ من مَاتَ واستراح بمَيْتٍ إِنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأحْياءِ

وجمع الفرزدق بين العوض والمعوّض في الفم، فقال[٣]:

هما نَفَثا في فِيَّ من فَمَوَيْهِما على النّابِحِ العاوِي أشَدَّ رجامِ

وهو من شواهد النّحويين المشهورة.

واجتمع الوجهان في شواهد لابن مالك لم ينسبها، وعُرفت قبله، ومنها قوله:

كلاهما حينَ جدّ الجريُ بينهما قد أقلَعا وكلا أنْفَيْهما رابِي

فثنّى الخبر بعد كلا وأفرد، والشاهد للفرزدق في النوادر[٤]، ومثل هذا كثير في كتب اللغة والنحو والأدب ودواوين الشعر، ولعلي أنشط لجمعه في بحث مستقلّ، لكشف أسراره وما فيه من لغات وضرائر ومواضع إغراب من الشعراء.

---

(١) العين (أ م ه) ٨/ ٤٣٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٤، ونقل البغدادي في شرح شواهد الشافية ٣٠٨ عن ابن المستوفى أنّ البيت لمروان بن الحكم.

(٢) وهو عديّ بن رعلاء الغسّاني ١٥٢. وينظر: مجاز القرآن ١/ ١٤٩.

(٣) الكتاب ٣/ ٦٢٢، وديوان الفرزدق ٢/ ٤٠٩. والرواية فيه: هما تفلا في فيّ من فمويهما.

(٤) النوادر لأبي زيد الأنصاري ٤٥٣، وفي غيره من مصادر النحو واللغة القديمة.

وبهذا تعلم أن هذا الدليل الذي وصفه بأنّه «دليل متين» ساقط ولا يعوّل عليه في اتّهام ابن مالك بالوضع والتّدليس.

الدليل الرّابع: دليل المعنى

وذكر فيه تفريعات أولها (شيوع المعاني الدينية) وثانيها (انحصارها في معان محدّدة) وثالثها (رداءة بعض المعاني وغثاثتها) ورابعها (تساوق المعاني) وخامسها (استقلال الأبيات بالمعاني) وسأقف معه وقفات:

الوقفة الأولى: مع دليله (شيوع المعاني الدينية شيوعًا لا نعرفه في الشّعر الجاهليّ ولا الإسلاميّ) (التّدليس٦١- ٦٤). وهذا الدليل ضعيف كغيره، ودفْعُه عن ابن مالك ميسور، وسأتناوله في النّظرات الأتية:

الأولى: أنّه ذكر فيه (٢٩) شاهدًا من شواهد ابن مالك، فأين الشّيوع الذي يزعمه؟ إنّ تسعة وعشرين شاهدًا من (٦٨٨) لا تتجاوز ٤,٢٪ فهل يعد هذا شيوعًا؟

الثّانية: أنّ جميع المعاني الدينية التي حملتها تلك الشّواهد التي ذكرها جاءت في شعر عصور الاستشهاد (الجاهليّ والإسلاميّ والأمويّ ومطلع العباسيّ) بقدر متفاوت بين الشّعراء، وما أكثر الشّعر الوعظيّ، وغلب على بعض الشّعراء المعاني الدّينيّة ومكارم الأخلاق، كالشّعر الوعظيّ في ديوان أُميّة بن أبي الصَّلت، والشّعر المنسوب للشّافعيّ، وكذلك كثير من شعر عبدالله بن رواحة، وشعر حسان بن ثابت، وهنالك قصائد في الوعظ والمعاني الإسلاميّة لشعراء كثر، كالنّعمان بن بشير، والنّابغة الجعديّ وعليّ بن الحسين، وعبدالله بن الزّبير، ومعن بن أوس المزنيّ، وعديّ بن الرّقاع، وعِمران بن حِطّان، والطّرماح بن حكيم، وأبي الأسود الدؤلي، وسابق البربريّ، وأبي جِلْدة اليَشكُري، والنابغة الشيباني، وغلب على بعض الشّعراء التديّن والزُّهد وطلب المغفرة والتطلّع إلى الجنّة والخوف من النار وعذاب القبر، وبثّوا المعاني الدينية في شعرهم ممن عرفناهم أو لم نعرفهم؟ ولو جُمع الشّعر الإسلاميّ وشعر المواعظ لجاء في مجلدات، فكيف يستكثر على ابن مالك ٢٩ بيتًا من نحو (٧٠٠) شاهدٍ ويَصفها بالشيوع؟

الثالثة: أنّ الشعر الإسلامي والأموي والعباسي أكثر في شواهد النحويين، وهذا ما انتهى إليه الدكتور محمد الباتل الحربي؛ إذ ذكر في دراسة له للشاهد الشعري أنّ نصيب الشعر

الجاهلي في الاستشهاد –على الرغم من أهميته في الاستشهاد- أقل من شعراء صدر الإسلام وبني أمية[1]، فلا تُستنكر المعاني الإسلامية في الشواهد.

الرابعة: أنه يستدلّ على وضع بعض الأبيات بأنّ معانيها موافقة لمعانٍ قرآنية، فيزعم أنّ ابن مالك استوحى المعنى من بعض الآيات، وذكر أربعة أبيات (ص ٦٣، ٦٤) وآياتٍ قرآنيةً وزعم أنّ ابن مالك استوحى منها معنى الأبيات تلك، فتكون دليلا على أنّ الأبيات من شعره هو ولا يجوز أن تكون من شعر غيره! هكذا نفهم، وهذا (اكتشاف عظيم ودليل دامغ!) إنْ أقنعنا بأنّ الشّعراء من لدن حسان بن ثابت وعبدالله بن رواحة إلى زمان ابن هَرْمة -وهم مئات الشّعراء- لم يعرفوا تلك الآيات! وما قرأوا القرآن ولا صلّوا، ولا يجوز في العقل أن تكون تلك الأبيات أو بعضها لبعضهم، وليس للقرآن أثر في شعر الاحتجاج في القرنين الأوّل والثاني، ولم يُضمِّن أحدٌ منهم شعرَه شيئًا من معانيه أو ألفاظه، إن فعل قبلنا، فإن فعل قلنا: هذا دليل متين، وإن عجز عن إقناعنا قلنا له: هذا حال أدلتك في التهافت، ومع ضعفها نراك تجزم بالوضع والتّدليس جزم المستيقن! والتهمة ظنية تكتنفها الاحتمالات من جميع أقطارها؟ ومن وراء ذلك تعارضها أدلّة البراءة. وأمّا أثر القرآن فكثير في الشّعر، قال جرير[2]:

فإنّ قريشَ الحقِّ لا تَتْبَع الهوى ولن يقبلوا في اللهِ لومةَ لائمِ

فقوله: (لومة لائم) لفظ قرآني، بل البيت كله يحمل معاني إسلامية، كما ترى، ومن العبث الإطالة في هذه المسألة وإيراد الشواهد التي تبطل زعمه، فهي ظاهرة لكل ذي عقل، ولو جمعتَ هذا لوجدتّه ديوانًا.

الخامسة: أنّ صاحب التدليس أورد في هذا الدليل البيتَ التالي شاهدًا على بعض تلك المعاني:

حَيثما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـ ـهُ نَجاحًا في غابِرِ الأزْمانِ

---

(١) ينظر: الشاهد الشعري ١٣٦.

(٢) ديوان جرير ٢/ ٩٩٧، وشرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة (بيفان) ٢/ ٧٦٤، والشّعر والشّعراء ١/ ٤٦٩.

وزعم أنّ ابن مالك وضعه (التّدليس ٦٦)، ودليله المعاني الإسلامية بزعمه، وقد ظهر صدق ابن مالك، فالبيت في الكامل[1]، كما تقدم في شواهد البدري، فهذا مع ما سبق يجعلك لا تثق بالدليل، فهو كغيره في الضعف، ولا يعوّل عليه في الجزم بالوضع ولا حتى الترجيح، وكلّ ما هنالك احتمالات شكوك، يقابلها موقف علمائنا من شواهد ابن مالك ودلائل صدقه التي رأيناها في المبحث الأول.

الوقفة الثّانية: في استدلاله بما سمّاه: (انحصارها في معانٍ محدَّدةٍ) (التّدليس٦٤- ٦٦) وأنّ ابن مالك «لا يفتأ على قِلّة أغراضِه التي يتناوَلُها يُعيد المعنى نفسَه مِرارًا، ويُطيف به، ولا يمَلُّ من تَردادِه. ومن ذلك الفَخر بالنجدةِ، والقوَّةِ، والشجاعةِ، وإغاثةِ المولى، ووصفِ الخليلِ الحقِّ بذلك»(التّدليس ٦٤).

وأقول: بعد زعمه بشيوع المعاني الإسلامية تراه هنا يحصرها ويقلّلها ولا يذكر منها إلا هذه المعاني الخمسة التي أشار إليها، وهذا الحصر المزعوم باطل، وإنْ قال في مطلعها: (ومن ذلك)، فعموم قوله يفيد أنّ المعاني الخمسة هي أبرز الأغراض التي جاءت في الشّواهد وتكرّرت عنده، فأين ما زعمه في دليله السابق الآنف الذكر الذي سماه: (شيوع المعاني الدينية شيوعًا لا نعرفه في الشّعر الجاهلي ولا الإسلامي) (التّدليس ٦١- ٦٤) والمعاني الدينية كثيرة، فأين ذهبت المعاني الإسلامية (الشائعة كما يقول)؟ وكيف أصبحت أغراضه محدودة قليلة، وقد ذكر من المعاني الإسلامية هناك: الوعظ ص ٦٠، والأمر بالوفاء بالعقود ص٦٠، والتزوّد ليوم القيامة ص٦١، وتذكّر الموت ص٦١، وتخويف المسيء من سوء عاقبته ص٦١، والتحذير من البغي ص٦١، والاستقامة ص ٦١، ٦٢، فأين ذهبت هذه المعاني؟ أليس هذا من التناقض؟ ثم إني نظرت في شواهد ابن مالك فوجدت المعاني الآتية: الغزل والعشق والعتاب والندم والعفو والصفح والتسلّي والمدح والثناء والذم والخوف والرجاء والحلم والصبر والنصح والتأمل والتجربة وذم الهوى والتحسّر على الماضي والوقوف على الطلل، وهذه المعاني التي أشرت إليها مكرّرة كلها في غير بيت، فكيف يدّعي أنّ معاني الشواهد محصورة؟

---

(١) الكامل ١/ ٣٧٩ (تحقيق الدالي)، ونبه عليه أبو محمد الخبراني في أحد المواقع كما تقدّم في نقد كتاب البدريّ، وهناك وهناك تجد توثيقه، وسيأتي في الأبيات الـ ٦٦ التي أخلّت بها أدلّة الباحث. ورأيته رجع عنه حين نُبّه عليه، ورجوعه عنه لا يكفّر الخطأ في الدليل، فاستدلاله بشاهد قديم ليس لابن مالك يوهن دليله.

وممّا يدلّ على فساد دليله أنّه استشهد في الرسالة (ص ١٢٧ الشاهد ٦٠) بهذا البيت:

كلا أخي وخليلي واجدي عضُدًا   في النائبـاتِ وإلمامِ الملمّاتِ

وهو في (شرح أبيات المغني ٤/ ٢٥٧) وعزاه البغدادي إلى أبي الشِّعْر الهلالي، وسيأتي تحقيقه في البيت ذي الرقم ٣. ولما علم أنه ليس لابن مالك نسله خفية من شواهد التدليس ومن الأدلة، ومضى على هذا الإخفاء والتكتم وغش أهل العلم والإصرار على ظلم ابن مالك في هذا البيت والأبيات المشابهة تسع سنوات ولم تكتشف فعلته قبل اليوم.

<u>الوقفة الثّالثة</u>: فيما سمّاه (رداءة بعض المعاني وغثاثتها) (التّدليس ٦٦) قال: «وذلك أنَّك تجِد من هذه الأبياتِ أبياتًا لا رُوح فيها، ولا معنى تحتَها، باردةً غثّةً، وساقطةً مستهجَنةً. وهذا بلا شكٍّ دليلٌ من أدلّة وضعِها، وافتعالِها؛ لأنَّ كثرتَها توحِي بأنّ قائلَها ليس من همِّه توليدُ المعانِي، واختراعُها، وإنما همُّه أن يكونَ في البيتِ حُكمٌ نحويٌّ يجعلُه قابلاً لأن يستشهَد به، والمعانِي ليست عنده إلا وسيلةً إلى هذا الغرضِ. ولهذا تَرى كثيرًا منها كأنَّه من منظومةٍ في الحِكَم، والآداب، وبعضَها كأنّه من منظومةٍ في العقيدةِ، وبعضها من أخرى في التراجِم، والسِّيَر»(التّدليس ٦٦) وذكر ١٧ بيتًا.

وأنا أوافقه على ضعفها، ولا أوافقه على أنها برهان على الوضع؛ لأنّك ترى في شعر المتقدّمين الشّعر الغثّ والأبيات الرديئة[1]، وما أكثره لو جُمع، وكم أخذ النُّقّاد على الشّعراء الفحول من هذا ونحوه! فإن كان ذلك يقع في الشّعر في جميع العصور، ولا يكاد يسلم منه ديوان، فكيف يكون دليلا على أنّ الأبيات الرديئة من شعر ابن مالك؟ وأنّها لم تنحدر إليه من شعرهم؟ وكما تجد الرّديء الغثّ في شواهده تجد الجيّد المستطاب والأوسط المقبول، فلم يكن ابن مالك يصنع مختارات شعريّة وإنّما هو طَلّاب شواهد، يُفتّش عنها في مصادره وفي الدواوين والمجاميع الشّعريّة، وهذا حال الشّواهد النّحوية، في مطوّلات النّحو، وأحسبه لا يُنقّب في الدواوين المشهورة، لعلمه أنّ المشهور مغسول، لاكته الأفواه وتعاورته العقول قبله،

---

(١) قال رياض الخوام في مقاله (اتئد يا فيصل): «هشاشة تركيب البيت لاتدلّ على أنه موضوع، فما أكثر الأبيات التي قالها من يُحتجّ بكلامه، وهي ليست ذات سبك متميز».

ومرسته أيدي النّحاة، فلعلّ كثيرًا من شواهده من شعر المغمورين والمجهولين وأنصاف الشعراء، ويكثر في شعرهم الضعف.

وبارد الشّعر ورديئه وغثيثه في أشعار المتقدّمين كثير مبثوث في الدّواوين ومصادر الأدب، ولم يكن الشّعراء في عصور الفصاحة في مأمن منه، ولم يكونوا على رتبة واحدة، فشاعر وشويعر وشعرور، ولم يكن القصيد في ديوان الشّاعر الواحد على حكم واحد، وكذلك القصيدة الواحدة، فأنت واجد فيها ما هو كقطعة الدِّيباج، وما هو كقطعة المُسَيَّح، وما هو كقطعة النِّطْع[١]، وربما علا الصدرُ في البيت الواحد وانحطّ العجز. ويُروى في أخبار عُروةَ بن الزبير أنه بلغه أنّ ابنه عبدالله يقول الشعر، فدعاه يومًا، فقال أنشدني، فأنشده، فقال له: إنّ العرب تسمي الناقصَ القائمة من الدوابّ التي تمشي على ثلاث قوائم: (الهُزْرُوف) فشعرك هذا يا بنيّ من الهُزْرُوف[٢].

وما نُصبتْ خيام الشّعر في عكاظ؛ وما ظهرت معايير النقد وما صُنّفت المصنّفات فيه إلا لبيان الجيّد من الغثّ، ولو كان الشعر كلّه جيّدًا لما احتيج إلى تلك المصنّفات، وقد سُئِلَ دِعْبِل عن أبي تَمّام، فقال: «ثلث شعره سرقة، وثلثه غثّ -أو قال غُثاء- وثلثه صالح»[٣]، وكم في الشّعراء في العصور كلِّها مثل أبي تمّام، وهو من فحول الشعراء! وكان في قصيد الأعشى شعرٌ غثّ مُتكلّف[٤]، ومنه ما قدّم فيه وأخر فجاء مسخًا لا حياة فيه، كقوله[٥]:

أَنْجَبَ أَيّامَ والِداهُ بِهِ إذْ نَجَلاهُ فنِعْمَ ما نَجَلا

---

(١) العمدة ١/ ١٩٧.

(٢) الموشّح للمرزباني ٤٤٣، ونثر الدُّرّ ٣/ ١٢٨.

(٣) الموشح ٣٧٨.

(٤) عيار الشّعر ١١٠.

(٥) ديوان الأعشى ٣٥ تحقيق محمد محمد حسين.

وهو من شواهد ابن مالك[1]، وندر الاستشهاد به في كتب النّحو قبله؛ لأنّ سيبويه لم يستشهد به، وابن مالك حرٌّ غير مقلّد في شواهده، كما تقدّم.

ولم تخلُ معلّقة عبيد بن الأبرص من المعاني الوعظية الباردة، ومنها هذين البيتين[2]:

والمرءُ ما عاشَ في تَكْذيبٍ طُولُ الحياةِ له تَعْذيبُ

وقوله:

واللهُ ليسَ له شَريكُ عَلّامُ ما أخْفَتِ القُلوبُ

ومن أبيات ابن مالك في شرح العمدة هذا الشاهد غير المنسوب[3]:

جازَ لك اللهُ ما أعطاكَ من حَسَنٍ وحَيثُما يَقْضِ أمـرًا صالِحًا يكُنِ

وذكر محققه عدنان الدوري أن الفراء أنشد في معاني القرآن[4]، والبيت لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه[5]، ولو لم يظهر البيت في حواشي المصدر لاتّهم ابن مالك به.

وفي الشّعر الإسلاميّ والأمويّ الكثير من المواعظ والمعاني الإسلامية، التي تصاغ في قوالب خالية من روح الشّعر وحرارته، وهي من أغراض الشّعراء. ومن هذا الشّعر الركيك البارد قول جُبيهاء الأشجعي[6]:

عَسَى منك خَيرٌ من نَعَم ألفَ مَرَّةٍ من آخرَ غالَ الصدقَ منه غوائله

---

(١) شرح التّسهيل ٣/ ٢٧٤. أراد الشّاعر: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه. ففصل بين أيام وإذ بفاعل أنجب، ولا عمل لأيام فيه.

(٢) ديوان عبيد بن الأبرص ٢٣- ٣٠.

(٣) شرح عمدة الحافظ ٣٦٥.

(٤) معاني القرآن ٢/ ١٠٣، وروايته:

حاز لك الله ما آتاكَ من حَسَنٍ وحيثما يقضِ أمرًا صالحًا تكُنِ

(٥) ديوان زهير برواية الأعلم ٢٨٢. مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٦) شعراء أمويون ١٤٧.

وضعفه ظاهر، وقول النَّمِر بن تَوْلَب[1]:

يــا قــوم إني رجــلٌ عنــدي خــبرْ
اللهُ مِــــنْ آياتِـــه هــــذا القمــــرْ
والشــمسُ والشّـعرى وآيــاتٌ أُخَــرْ

وقول رَبيعة بن مَقْرُوم الضّبّيّ[2]:

فإذا وذاك كأنّه ما لم يكن إلا تذكّـرهُ لمن لم يجهلِ

فتأمل المعنى البارد في الألفاظ المبتذلة (فإذا وذاك) (لمن لم يجهل)، ولو جاء في شواهد ابن مالك، ولم يُعلم قائله ومصدره، لاتهمه به وجزم بالتُّهمة. ومثله قول عَدِيّ بن الرِّقاع العاملي[3]:

وإذا ما أَرادَ رَحمَةَ قَومٍ رَبُّهُم فَهْوَ فاعِلٌ ما يَشاءُ

وما أشبهه ببعض شواهد ابن مالك غير المعزوّة. ومن الشّعر الركيك قول شَبِيب بن عَمرو بن كُرَيب الطائيّ (شاعر إسلامي)[4]:

هَــلْ لَــكَ أَنْ تــدخُل في جَهَــنَّمِ؟
قلــتُ لهــا: لا والجليــلِ الأعظــمِ
مــا ليَ مــن هَــلٍّ ولا تكلّــمِ

ولاحظ نقله (هلْ) من الحرفية إلى الاسمية وتصريفها، (من هلٍّ) وهي شاهد، ولم أره في كتب النحويين والصرفيين، وهو في اللسان والتاج.

---

(١) شعراء إسلاميون ٣٠٢.

(٢) شعراء إسلاميون ٢٧٣.

(٣) ديوان شعر عدي بن الرقاع ١٦٠ نوري القيسي وحاتم الضامن.

(٤) اللسان (هلل) ١١/ ٧٠٩ عن ابن بري في حواشيه على الصحاح.

وقول بُجَير بن عَنَمة البَوْلانِيّ الطائي[1]:

أَصْبَحَ العَجْزُ وأَمْسَى مُقِيماً   بِمَوَالِي ثُعَلٍ أَجْمَعِينَا
ثمَّ جَا شَاعِرُهُمْ بِزَعِيمٍ   لَيْسَ مَوْلاَهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَا
وَقَتَلْتُمْ مِنْ بَنِيهِمْ كَثِيرًا   كَوْكَبَ الصُّبْحِ شِهَاباً مُبِينًا

والنظم بارد جدا، كما ترى.

ومن شواهد النّحويّين غير المنسوبة ما استشهد به سيبويه لمجيء فَعِلٍ متعدّيًا، وهو قول الشّاعر[2]:

حَذِرٌ أُمورًا لا تُخافُ وآمِنٌ   ما ليسَ مُنْجِيَهُ من الأقْدارِ

ومن شواهد سيبويه –أيضا- قول الشاعر[3]:

أَسْتغفِرُ اللهَ ذَنْبًا لستُ مُحْصِيهَ   ربَّ العِبادِ إليهِ الوجْهُ والعَمَلُ

وما أشبههما بشواهد ابن مالك المتهم بها! ومعلوم أنّ البيت الضعيف يتقوّى بأخوته في القصيدة، والأبيات يَحمل بعضها بعضًا، وقد يخفى على غير الناقد ضعف البيت حين يكون مع غيره، فإن أفردته وجرّدته من قصيدته انكشف وظهر عُواره[4]، وشواهد ابن مالك مستلّة من قصائدها، ولا يعنيه من أمرها إلا الشّاهد[5]، ومنها شواهد التّقديم والتّأخير، ومخالفة المألوف من اللغة العالية، ومن هنا تظهر على بعضها الركاكة، ولعلّ بعض شواهده من شعر المغلّبين والمغمورين من الشّعراء، يلجئهم إليه ضعف الطّبع ومضايق الوزن والقافية، ولو كان

---

(١) الوحشيات ٢٣٣ ت الميمني.

(٢) الكتاب ١/ ١١٣. قال أبو حيان (التذييل ١٠/ ٣١٤): وقد طُعن في هذا البيت بما رواه المازني، وهو أنَّ اللاحقي قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدي فَعِلٍ، فعملتُ له هذا البيت. ويُنسب مثل هذا القول أيضًا إلى ابن المقنع. وكونهم اختلفوا في تسمية هذا الواضع دليل على أنها رواية موضوعة. وأيضًا فقد أقرَّ هذا الواضعُ على نفسه بالكذب والوضع على العرب، فلا يُقبل قوله. وأيضًا فلم يكن سيبويه ليروي عن وَضَّاع، وإنما يروي عن ثقة.

(٣) الكتاب ١/ ٣٧.

(٤) ويعترف بنحو هذا صاحب التدليس. ينظر: نقض بحث براءة ابن مالك ٦٢. ومع ذلك فهو عمدته مع دليل المتن.

(٥) ينظر: تدليس ابن مالك في الميزان ٢١٤.

الشّعر لابن مالك لبالغ في تجويده وتحسينه وإخفاء عيوبه، ولن تخذله لغته وقدرته على النظم، كما تقدّم. ولكنه لم يفعل شيئًا من ذلك؛ لأن الشّعر ليس له، وإنما هو ناقل، غرضه الشّاهد، وبهذا يمكن أن ينقلب الدليل لابن مالك لا عليه، كما ترى.

ويلحق بذلك أنّك واجدٌ في شواهد ابن مالك المتّهم بوضعها -في الرسالة أو التّدليس- معانيَ حِسانًا، لا دليل على وضعها، واتهامُ ابن مالك بها يدلّ على فساد دليلي المتن عنده (اللفظ والمعنى) وفساد التذوّق، فمن الشّواهد الحسنة النظم والمعنى في تلك الشواهد تلك:

وأشعثَ نفسَه في مَسْكِ جَفرٍ يقسِّمُ طرفَه بينَ النجـــومِ
ملكتُ له سَراهُ وقد تَمَطَّتْ مُتُونُ الصُّبْحِ في الليلِ البَهِيمِ[1]

***

ومحمرَّةِ الأعطافِ مغبرَّةِ الحَشا خِفافٍ روايَاها بِطاءٍ عمودُها
لقينا شَذاها فانسرَتْ غمَراتُها وغُودِرَ فينا وَشْيُها وبُرُودُها[2]

***

وما زِلتُ سبّاقًا إلى كلّ غايةٍ بها يُقتضَى في النّاسِ مَجدٌ وإجلالُ
وما قَصَّرتْ بي في التَّسامي خُؤُولةٌ ولكنّ عَمِّي الطّيبُ الأَصْلِ والخَالُ

***

سرَينا ونجمٌ قد أضاءَ فمذْ بدا محيّاكِ أخفَى ضوءُه كلّ شارِقِ

***

ولست أبالي بعد فقدي مالكًا أموتيَ ناءٍ أم هو الآنَ واقعُ

---

(١) أورد البيتين في الرسالة ورقمهما ٥٠، ٥١ غ ق، وهما من الشّعر المستجاد كما ترى، واختارهما البصري في الحماسة البصرية ٤/ ١٥٥١، واتهام ابن مالك بهما باطل، ويدلك هذا على فساد التذّوق لدى الباحث.

(٢) رقمهما في الرسالة: ١٧، ١٨، (وغرّه قول محقق شرح التّسهيل ٣/ ١٨٧: لم أقف عليه) ووجدتهما في (معاني الشّعر للأشناندانى ص ٣٠ دار الكتب العلمية. وهما في الحماسة البصرية ٣/ ١٤٥٢) للبصري (٦٥٦هـ) في وصف سَنَة مجدبة.

***

سَمَتْ وزَكَتْ إبنا أُمَيٍّ بغايةٍ من المَجْدِ لم تُدْرَك ولا هي تُدْرَكُ

***

ألِكْني إلى سلمى بآيةِ أوْمأتْ بكفٍّ خَضيبٍ تحتَ كُفّةِ مِدْرَعِ

***

شَمُوسٌ وَدودٌ في حَياءٍ وعِفَّةٍ رَخِيمةُ رَجْعِ الصَّوْتِ طيّبةُ النَّشْرِ

***

ومختلفاتِ النَّجْرِ غُبْرٍ قَفَوتُها وأُمّاتُها شتّى من البِيضِ والسُّمْرِ

فكُنَّ نجومًا في الصباحِ هدَينَنِي إلى مثلِ وَقْبِ العَينِ في مُلتقًى وعْرِ[1]

***

كائنْ دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ فما انبعثتُ بمزؤودٍ ولا وكل

***

كم دونَ ميَّةَ موماةٍ يُهالُ لها إذا تيمَّمها الخرِّيتُ ذو الجلَدِ

***

كلا أخي وخليلي واجدي عضُدًا في النائباتِ وإلمامِ الـمُلِمَّاتِ[2]

***

تركنا في الحضيضِ بناتِ عوجٍ عواكفَ قد خضعنَ إلى النُّسُورِ

***

---

(١) رقمهما في الرسالة: ٣٠، ٣١، غ ق (وغرّه قول محقق شرح التّسهيل ٣/ ١٨٧: لم أقف عليه) ووجدتهما في (الحماسة البصرية ٤/ ١٥٥٥) ولم ينسبهما.

(٢) رقمه في الرسالة: ٦٠. والبيت من قصيدة استحسنها البغدادي نقلها في شواهد المغني ٤/ ٢٥٧- ٢٥٩.

فإن تكُ فقعسٌ بانتْ وبِنّا فنِعمَ ذوو مجاملةِ الخليلِ

***

كأنَّ مجرَّةَ الأبطالِ نسرًا إلى أشبالِه حطبٌ رفيتُ

***

ما بالُ عينِكَ دمعُها لا يرقأُ وحشاكَ من خَفقانِهِ لا يهدأُ

***

لو صُنتَ طرفَك لم تُرَعْ بصفاتِها لما بدَتْ مجلوّةً وجناتِها

***

مـــا برِئـــتْ مـــن ريبـــةٍ وذمِّ
في حربِنـــا إلا بنـــاتُ العـــمِّ

فهذه نماذج من شواهد صاحب التدليس، في الكتاب والرسالة، يتّهم بها ابن مالك، وما أجدرها أن تكون من عصور الاحتجاج، فهي من الشعر الذي لا يُعاب، ومعناها مليح يناسب طباع العرب وأحوالهم وأغراضهم، ومثلها كثير في أشعارهم، ومعنى الرجز الأخير يجري على ألسنتهم في الصبر والمقارعة والفخر والاعتزاز بالمحارم. وتدل هذه الشواهد وأمثالها التي زعم أنها موضوعة على فساد الأدلّة.

الوقفة الرّابعة: فيما سمّاه (تساوق المعاني) (التّدليس ٦٩) وهو نظير تساوق الألفاظ كما قال، ومراده هنا أن ابن مالك «يذكر البيتَ، ثمَّ يأتِي عقِبه ببيتٍ آخرَ بمعناه نفسِه» (ص ٧١). وما قلته في ردّي عليه في تساوق الألفاظ يُغني، ولي هنا ملحوظات:

الأولى: أنّ باب المعاني واسع وأوجه التداعي كثيرة ومتاحة له إن أراد النظم، فما عليه إلا أنْ يمُدّ بصرَه وينظر فيما حوله أو يفتح كتابًا أو ديوانَ شعر، وينظم ما شاء من المعاني والقوافي، لا أن يكرّر معانيه ويفضح نفسه إن كان مزوّرًا مدلسًا، وأما ما ذكره الباحث من

التقارب بين معنى بيتين في صحيفة واحدة فيمكن حمله على أوجه تبطل به الحُجّة والاستدلال على الوضع.

ثم إن التشابه المزعوم الذي ذكره الباحث لا يخلو من التكلّف[1]، قال: «ومنه قولُه:

لا يني الخَبُّ شيمةَ الخَبِّ ما دا   مَ فلا تحسبنّه ذا ارعواءِ

وقالَ بعده في الصفحة نفسِها:

إذا رُمتَ ممَّن لا يَريمُ مُتَيَّمًا   سُلُوًّا فقد أبعدتّ في رومِكَ المرمَى

والمعنى متقارِبٌ، لأن الأوّل فيه أنّ الخَبّ، وهو المخادع، لا ينزِع عن خداعِه، وفي الثّاني أن العاشقَ لا ينزِع عن عشقِه» (ص ٧٠). والتقريب بين البيتين هنا واضح التكلّف. وقد نَبَّهَ الجهنيّ على تكلّفه في غير هذا[2]، فانظره هناك.

الثّانية: أنّ بطلان ما يزعمه يظهر في قوله: «ومنه [أي التساوق] قوله:

ما كان من بَشَرٍ إلا ومِيتَتُه   مَحْتومَةٌ لكن الآجالُ تختلفُ

وقوله:

فإنْ يَكُ شَيْءٌ خالِدا أو مُعَمَّرا   تأَمَّلْ تَجِدْ مِنْ فَوْقِهِ اللّهَ غالِبا

فإنهما وردا في صفحة واحدة وبينهما بيت عدّي بن زيد، وهو قوله:

ولو كان حَيٌّ في الحياة مُخَلّدًا   خَلَدتَّ ولكنْ ليس حيٌّ بخالدِ

وكلّها تؤول إلى معنى تحتّم الموت على الخلائق» (التّدليس ٧١). وهو في هذا المثال يتهمه ببيتين، تساوقًا -بزعمه- مع بيت عديّ بن زيد الذي توسّطهما في الصّفحة، فأقول: التّساوق هنا باطل بدليلين:

---

(١) أشار الجهني إلى تكلفه. ينظر: تدليس ابن مالك في الميزان ٩٢.

(٢) تدليس ابن مالك في الميزان ٩٢، ٩٣.

الدّليل الأوّل: أنّ التّساوق المزعوم في هذا البيت:

فإنْ يَكُ شَيْءٌ خالِدًا أو مُعَمَّرا   تأَمَّلْ تَجِدْ مِنْ فَوْقِهِ اللهَ غالِبا

لا يصحّ، فأيّ تساوق والبيت لأُميّة بن أبي الصلت؟ وهو في شرح أبيات سيبويه[1] ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، وفي ديوانه[2]، وقد أشرت في غير موضع مما سبق إلى أنّ الأدلّة هشة يُغني عنها دليلٌ واحد، وهو دليل التّفرّد، ومع ذلك لا يعوّل عليه في شيء كما تقدّم، وأمّا كلمة الفصل فللمصادر وحدها.

والدليل الثّاني: أنّ البيت الآخر من البيتين وهو:

ما كان من بَشَرٍ إلا ومِيتَتُه   مَحْتومَةٌ لكنِ الآجالُ تختلفُ

قد جاء قبل بيتي عديّ بن زيد وأُميّة بن أبي الصَّلْت بثلاثة أسطر، ولو كان ثمة تساوق لجاء بعدهما لا قبلهما بثلاثة أسطر، هذا هو الوجه في التساوق إن وقع، وفي هذا دليل جديد لابن مالك، وهو أنّه حين جاء بالبيت الأوّل تذكر بيتي عدي وأمية، فما يسمّيه صاحب التدليس تساوقًا يمكن أن يكون دليلًا على تذكير ابن مالك بما يحفظ كما قلت سابقًا، أو (تساوق تذكير) أو (تساوق المحفوظ) فيكون دليلًا له لا عليه، وما أكثر الأدلة التي تنقلب فتكون لابن مالك لا عليه.

والثّالثة: أنّه قال في أدلّة التّساوق ما نصّه: «ومنه قولُه[2]:

فمن يكُ لم يُنجبْ أبوه وأمُّه   فإنّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

وبعده قوله:

---

(١) شرح أبيات سيبويه ٣/ ٣٠٤. ونبّه الباحث في ملتقى أهل اللغة بتاريخ ١٤/ ٦/ ٢٠١٤م أنه وجده في الزهرة ٢/ ٤٩٦، ونبه عليه السلمي في براءة ابن مالك ٩١، والجهني في تدليس ابن مالك في الميزان ٩٤، ٩٥. ونبه على فساد هذا الدليل.

(٢) ديوان أمية بن أبي الصلت ١٥٠. وهو فيه برواية ابن السّيرافيّ. ووجده الباحث نفسه في الزهرة للأصفهاني (الزهرة ٢/ ٤٩٦) بعد أن جزم في الرسالة والتدليس بأنّ ابن مالك وضعه،

وما قَصَّرَتْ بي في التَّسامي خَؤُولةٌ ولكنّ عَمّي الطيِّبُ الأصلِ والخالُ

ففي البيت الأوّل فخَر بأبيه، وأمّه. وفي الثّاني فخَر بعمّه، وخاله»(ص٧١، ٧٢) فأقول: ادّعاء التساوق هنا باطل. وهذا كلام ابن مالك: «مثاله مع لكن قول الآخر:

وما زلتُ سَبَّاقًا إلى كلّ غايةٍ بها يُبتَغى في الناسِ مَجدٌ وإجلالُ

وما قَصَّرتْ بي في التَّسامي خُؤُولةٌ ولكنّ عَمِّي الطّيّبُ الأَصْلِ والخَالُ»[١]

فذكر بيتين، فلماذا أخفى صاحب التّدليس الأوّل منهما في الدليل؟ مع أنه وضعهما معا في المقطوع بوضعه، ورقمهما في كتابه: (٢٨٩، ٢٩٠) ومع ذلك فالبيتان ليسا لابن مالك، وهو بريء منهما، كما تقدّم في الكلام عنهما عند نقد البدريّ، وسيأتي الحديث عنهما في شّواهده.

الرابعة: أنه استشهد في الرسالة (ص ١٣٣ ورقمه ١١٩) على تساوق المعاني بهذا البيت:

ولو كان حيٌّ في الحياةِ مُخلّدًا خَلدتَّ ولكنْ ليس حَيٌّ بخالدِ

وابن مالك بريء منه، فقد وجدته في (شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ت ٥١٦هـ، ٣/ ٧ ونسبه مصطفى جواد لابن عدلان الموصلي ٦٦٦هـ ونسبه د. عبدالرحمن الهليّل إلى زكيّ الدين السعدي ٦٣٩هـ) والبيت منسوب فيه إلى عَدِيّ بن زيد، وصدره في (البيان والتبيين ١/ ٢٦٧) وحماسة البحتري ١١٩. وهذا برهان جديد على فساد أدلته، وهو في الرسالة من الشواهد الثمانية والثلاثين، فسلّه بلطف وخفية من أدلة التدليس من غير تنبّيه عليه، وهو في الرسالة إلى اليوم.

الوقفة الخامسة: فيما سمّاه: (استقلال الأبيات بالمعاني) (ص ٧٣) قال: «وذلكَ أنَّا نرَى كلّ بيتٍ من أبياتِ ابن مالكٍ مستقِلاً بمعنَاه، قائمًا بنفسِه لا يَحتاجُ فهمُه إلى بيتٍ قبلَه غيرِ مذكورٍ. وهذا غريبٌ، لأنَّا نرَى في الأبياتِ الصحيحةِ كأبيات سيبويهِ ما لا يُفهَم معناه إلا ببيتٍ آخَر لم يُذكرْ، وهو كثير.... لأنَّ عامَّة أبياتِه منتزعةٌ من قصائدَ، فهي لا تستغنِي عمَّا قبلَها، وما بعدَها ليستبينَ معناها كلّ الاستبانةِ. فلما وجدنا أبيات ابن مالكٍ على خلافِ ذلك، علِمنا أنَّ كلّ بيتٍ منها وضِع فَرْدًا لا تعلُّقَ له ببيتٍ آخر»(ص ٧٣) .

---

(١) شرح التّسهيل ٢/ ٤٨.

فأقول: في هذا الزعم مجازفة كبيرة، مع قلّة حظٍّ من التحقيق، فالنظر في شواهد سيبويه وغيره من النّحويين، من المنسوب وغير المنسوب، ينفي هذا الزعم ويبطله، فشواهدهم غير مفتقرة في المعاني إلى غيرها، «وكثيرًا ما يرد البيت المفرد، والشّعر الغفل المجرّد»[1]، وبعضها من قصائد ذهبت وبقي البيت، وما أكثر الأبيات في القصائد الطوال، التي تستقلّ عن غيرها وتروى مفردة، تامّة المعنى، ولذا تراهم يقولون: أمدح بيت وأهجى بيت، وسارت أبيات الأمثال المفردة، وقيل لأبي المهوِّش: «لمَ لا تُطيل الهجاء؟ قال: لم أجد المثل النادر إلا بيتًا واحدًا، ولم أجد الشّعر السّائر إلا بيتًا واحدًا»[2].

وتناول الجهني هذا الدليل وأبطله من خمسة أوجه[3]، وتناوله السلمي وأبطله من أوجه[4]، ولن أكرّر ما قالاه، إذ يمكن الرجوع إليهما لمن أراد، ولي تعليقات وجيزة:

الأوّل: أنّ الشّاهد في كتب النحاة نوعان: مفرد وغير مفرد، فالمفرد ما يستقلّ بنفسه وهو الأكثر، في تراثنا النحوي، وغير المفرد ما لا يستقل بنفسه؛ أي: ما لا يُفهم معناه إلا مع غيره، فيُذكر معه بيت أو بيتان، ليظهر المعنى، وهذا هو الأقلّ. ونرى النوعين في شواهد ابن مالك المتّهم بها، ونرى المفردة أكثر من غيرها، فلم يخالف النّحويين في هذا.

والثّاني: أنّك حين تتأمّل أبيات سيبويه التي لم يُعرف قائلوها، ثم تستثني الرّجز منها ترى الكثرة الغالبة منها تامة المعنى أبياتًا مفردة[5]، غير مفتقرة إلى غيرها في المعنى، وليس فيها من الأبيات المزدوجة (الثنائية) إلا ثلاثة، جاء مع كلّ منها بيت آخر. وتأمل شواهد ابن يعيش في شرح المفصل، وأبي علي الشلوبين في شرح الجزولية الكبير، ثم انظر إلى شواهد النّحويين قاطبة، تجد أكثرها مستقلًّا بمعناه غير مفتقر إلى غيره، والأقل منها ما يفتقر إلى غيره فإما يذكر معه أخوه أو يبقى معلّقا بما قبله أو ما بعده بعنصر من عناصر الجملة كخبر أو جواب

---

(١) اللآلي ١/ ٣ (مطبوع باسم: سمط اللآلي)

(٢) البيان والتبيين ١/ ٢٠٧ هارون.

(٣) تدليس ابن مالك في الميزان ٩٧، ٩٨.

(٤) براءة ابن مالك ١١٩، ١٢٠.

(٥) بحوث ومقالات في اللغة ١٣٠- ١٣٩.

شرط ونحو ذلك، وشواهد ابن مالك من هذا، فأكثرها المستقل المستغني بنفسه، وأقلها غير المستقل.

والثّالث: أنّ شواهد ابن مالك غير المنسوبة التي عُرفت هي أكثر مما لم يعرف واتّهم بوضعه، إذ قاربت ألفي شاهد، كما تقدّم، وأكثرها أبيات مفردة، باستثناء الرّجز، وكذلك شواهده المتهم بوضعها، ومما جاء مع غيره مما أخذه عليه صاحب التدليس الشّواهد ذوات الأرقام: ٢٩، ٣٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٢٣، ١٢٤، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ومن غير المقطوع به: ٤، ٥. ولم ألتفِتُ إلى الرجز؛ لأنّ الغالب فيه ألا يكون شطره مفردًا، وهو كذلك عند ابن مالك.

والرابع: أنّ الأصل في البيت عند العروضيين استقلاله بنفسه وتمام معناه في ذاته، فإن افتقر إلى غيره عُدّ عيبًا، وجعلوه من عيوب القافية، وسمّوه التضمين[١]، ويسمّى عند بعضهم: إغرامًا[٢]، وهو نوعان، قبيح ومقبول، ومثال القبيح قول النابغة:

وهُمْ وَرَدُوا الجِفارَ على تميمٍ　　　وهُمْ أصْحابُ يومِ عُكاظَ إنِّي
شَهِدْتُ لهم مَواطِنَ صادِقاتٍ　　　أَتَيْتُهُمُ بِوُدِّ الصَّـدْرِ مِنِّي

ومثال المقبول قول امرئ القيس[٣]:

وتعرفُ فيهِ مِنْ أبيهِ شَمائلا　　　ومن خالِهِ ومن يزيدَ ومن جُحُرْ
سماحةَ ذا وبِرَّ ذا ووفاءَ ذا　　　ونائلَ ذا إذا صَحا وإذا سَكِرْ

فجاء في البيت الأوّل جملٌ غير مفسّرة، وجاء في البيت الثاني تفسيرها، وهذا مقبول.

***

(١) المُعرِب (شرح قوافي الأخفش) لابن جني ٢٩١.
(٢) القوافي للقاضي التنوخي ١٩٣، ١٩٤، والوافي لتبريزي ٢٢٣، ٢٢٤، والوافي في القوافي لابن الفرخان ٩٤، وسمّي التضمين إغارامًا؛ لأن فيه إلزام البيت الثاني بإتمام الحال والمعنى، ولذا سُمّي الغريم غريمًا لملازمته.
(٣) الوافي للتبريزي ٢٢٤.

هذا هو آخرُ أدلّته، وهو في غاية الضعف، كما ترى، فلم يكن أحسن حالًا من أخوته قبله. وهكذا تظهر لك الأدلة في مجموعها عاجزة كل العجز عن إبرام حكم قطعي، أو حكم ظنّي راجح، ولا يبقى لها إلا الشكّ، وهو مُعارض بدلائل صدق ابن مالك التي ذكرتها في المبحث الأوّل، فتستحيل التهمة وهمًا.

فأقول بعد هذا: ما أجدرنا بأن أن نقبل شواهده التي تفرّد بها، كما قبلها علماء النحو قبلنا، ونقول فيما لم نجده قبله: إننا لا نعلم ما في مصادره المفقودة، ولم يتح لنا من التّراث ما يجعلنا نكذّبه أو نرميه بالتّدليس، ولا يصحّ الاعتماد على أدلة أظهر الفحص والنظر ضعفها وعجزها عن توجيه تهمة يقينية أو ظن راجح، ومن وراء ذلك كله فقد كشفت لنا المصادر براءة ابن مالك من ١٠٧ شواهد[1]، كانت أدلة البدري وفيصل تدّعي وضعها.

وأختم الحديث عن أدلّة الاتهام بنصّ نفيس لابن مالك، جدير بالتدبّر، وهو يعين في الحكم في هذه القضية قبل أن يعجل الطائشون باتهامه، قال في شرح التّسهيل[2]: «والذي رآه مسموعٌ في الأب مقيسٌ في الأخ، ومن شواهد السماع قول الراجز:

كان أبِيَّ كَرَمـا وسُـــــودا

يُلقِي على ذي اللَّبَدِ الجَديدا

والاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بقول الآخر:

قَدَرٌ أحَلّك ذا المجازِ وقد أرى ... وأَبِيَّ مالَكَ ذو المجَـــازِ بِدارِ

لاحتمال أن يريد قائل هذا الجمعَ، والذي قبله يتعيّن فيه الإفراد، بيلقي، إذ لو قصد الجمع لقال: يلقون. ولم أجد شاهدًا على أَخِيَّ، لكن أجيزُهُ قياسًا على أَبِيّ».

---

(١) أقرأ الأرقام المكونة من ثلاث خانات فأكثر من اليسار إلى اليمين، مبتدئا بالأكبر، وقد أصدر مجمعنا في المدينة المنورة قرارًا يجيز هذا.

(٢) شرح التّسهيل ٣/ ٢٨٤.

ومع هذا القول الذي تظهر فيه دلائل التحقيق أخذه عليه فيصل، وعدّه من التدليس وعده صاحبه قبله من التزوير والكذب، وزعمتْ أدلّتهما أنّ الشاهد من شعر ابن مالك، ولكنّ الفحص يظهر لنا خطأ الأدلة وصدق ابن مالك في السّماع والقياس معًا، فقد جاء الرجز في مصادر قبله، في شرح ديوان الحماسة[1] للتبريزي، وتأمّل قوله عند شرحه بيت عَمْرَة بنت مِرداس:

وما كُنْتُ أخشى أنْ أكونَ كأنني بَعيـرٌ إذا يُنْـعَى أُخَيَّ تحسّـرا

قال: «ولك أنْ تَروي: (أُخَيي) وهو الأصل، و(أُخَيّ) فتحذف الياء استثقالا، لاجتماع الياءات، وتبنيه على الفتح؛ لأنّه أخفّ الحركات، ورواه بعضهم: (أَخِيَّ) بكسر الخاء، يضيف الأخ إلى الياء على لغة من قال: أخوك، ثم يجيء بها مع الإضافة إلى الياء، فتنقلب كما انقلبت في قولك: هؤلاء بَنِيَّ وعِشْرِيّ، ويكون كقول الراجز:

كانَ أبيَّ كَرَمـا وسُـــــودا

يُلقِي على ذي اللَّبَدِ الحديدا»

ويستفاد من هذا أمور مهمة:

الأوّل: أنّ من شواهد ابن مالك النادرة ما كان معروفًا عند بعض النحاة قبله، ولكنه فُقد مع التّراث النّحويّ المفقود.

الثّاني: أنّ الرواية الأخرى التي ذكرها التبريزي (أَخِيّ) توافق ما أجازه ابن مالك قياسًا، وقال: إنه لم يجد له شاهدًا.

الثّالث: أنّ ابن مالك لم يطّلع على هذه الرواية التي أشار إليها التبريزي.

---

(١) شرح ديوان الحماسة ٣/ ٦٩ بولاق، و١/ ٦٨١ دار الكتب العلمية.

الرّابع: أنّ ابن مالك صادق حين قال: إنه مسموع في أبيّ، وأورد شاهد (الرجز)، الذي عدّه الباحثان من شعره، فأثبت هذا المصدر صدقه، فلله دَرّ ابن مالك صدق في السّماع وصدق في القياس.

الخامس: أنّ قوله: «ولم أجد شاهدًا على أَخِيَّ، لكن أجيزُهُ قياسًا على أبيّ» يدلّ على أمانته وصدقه، ويدل على طيش التهمة، فلو كان وضّاعًا لوضع شاهدًا لـ(أخِيّ) خاصّة أنه أجازه بالقياس، كما وضع شاهدًا لـ (أبِيّ) على زعم الزاعم ووهم الواهم، فما منعه إلا أمانته.

عجز الأدلّة وسقوطها

سقطت الأدلّة الأربعة، كما سقطت أدلّة البدري الثلاثة من قبلُ، ولم يسلم منها دليل واحد، وثبت أنّها عاجزة عن الحكم على شواهد ابن مالك بحكم قطعيّ أو ظنّيّ راجح، ولم يبق لها إلا الشكّ، وهو الحلقة الوسطى بين الظنّ والوهم، فتعارضها الأدلّة العشرة[1] التي جَعَلتْ علماءَ النّحو يثقون في ابن مالك، فيستحيل الشكّ وهمًا. وهنا ندرك حكمة علمائنا في موقفهم من شواهد ابن مالك، ولعلّ بعض الأوهام والوَساوس التي نفخ فيها صاحب التدليس وسمّاها أدلّة قد خطرت لهم، إذ كانوا يحارون في شواهد ابن مالك من أين يأتي بها، كما قال الذهبي، ولكنهم نظروا فلم يجدوا برهانًا، فغلّبوا الأصل في ابن مالك، وحفظوا ألسنتهم، ولم يلتفتوا إلى الشُّكوك والاحتمالات. وقد عاش بعضهم سنواتٍ طوالًا مع التّسهيل وشرحه وشواهده، كأبي حيّان في التّذييل والتكميل، وابن عقيل في المساعد والدماميني في تعليق الفرائد. وأكثر الشّواهد المتّهم بها ابن مالك كانت من شرح التّسهيل، وكان أبو حيّان نبيهًا حريصًا على الشواهد من يشوبها ما يكدّرها، وانظر إلى قوله «وقد وجدت مجيء لمّا بغير واو في الجملة الحالية في شعر بعض الفصحاء إلا أنه يغلب على ظنّي أنّه مولّد، فلا يكون فيه حُجّة... »[2]، وكان يتصيّد على ابن مالك الهفوات والزلّات الصغيرة، ولا يغفر شيئًا، كما تقدّم، وأمضى البدر العينيّ سنواتٍ كثيرة مع شواهد ابن مالك في كتابه المقاصد النّحويّة، وكذلك المراديّ، وابن هشام، والأشموني، وناظر الجيش، وخالد الأزهريّ، والسّيوطيّ، والبغدادي، وغيرهم. وانتهى الباحثون الذين تناولوا هذا الموضوع كالخوّام والحربي والسُّلميّ والجهنيّ إلى سقوط الأدلّة، وانتفاء البرهان الذي يُعوّل عليه، وذكروا أنّه لا برهان على صحة ما نُسب إلى ابن مالك من الوضع أو التّدليس، «والبرهان لا يُماري فيه العقلاء» وإنما هي شكّيّات وظنون اقتنع بها أصحابها، «وفي النّاس من يقتنع بأدنى سبب»[3]، ولو كان حَدْسًا وتخمينًا.

---

(١) تقدّمت في المبحث الأوّل.

(٢) التذييل والتكميل ٩/ ١٨٤.

(٣) من مقال منشور في موقع مجمع اللغة العربيّة الشبكي، في ٣/ ٢٤/ ٢٠١٤م بعنوان: معركة ابن مالك.

ولهذا السّقوط علامات ظاهرة، ومن أبرزها:

١- أخفقت الأدلّة في (٦٦ شاهدًا) في الرّسالة والتّدليس، كما أخفقت أدلّة البدري في (٧٨ شاهدًا)، ومجموع الشّواهد التى أخلّت بها أدلتهما بعد استبعاد المكرر (١٠٧ شواهد)، وستأتي في المسرد في نهاية هذا البحث. وهذا العدد الكثير يُوجب الاعتذار لابن مالك وللنّحويّين كافّة، ويوجب الاعتراف بالتسرّع وسوء الظنّ. و(دِيةُ الذنبِ عِندنا الاعتذَارُ) مع إصلاح ما أفسد.

٢- أنّ هذه الشّواهد الكثيرة التي أخلّت بها الأدلّة ووجدناها في بعض مصادرنا المطبوعة، هي دليل على غيرها، ولا نعلم ما في المخطوطات الكثيرة المتناثرة في مكتبات العالم، ولا ما في المفقود من تراثنا، ومنه مصادر ابن مالك، وأنّ المفقود سيبقى سِرًا مجهولًا لا يعلمه إلا الله، وأيُّ حكمٍ بالوضع يصفه صاحبه بالقطعيّ واليقينيّ هو حكمٌ باطل.

٣- استدلاله بأبيات في الأدلّة ظهرت براءة ابن مالك منها، إذ وُجدت في مصادر قبله، وهذا الاستدلال ينقلب دليلًا لابن مالك، وينقض عُرى الأدلّة.

٤- حيرته في تصنيف الأبيات واضطرابه، فثمّة أبيات وضعها في الرّسالة في المقطوع به، ثم نقض حكمه فنقلها في التّدليس إلى غير المقطوع به، وسيأتي ذكرها. والنقض والتنقّل يدلّان على هشاشة الأدلّة وخَوَرها، وأنّها تذوّقية تخمينية[1]، وذوق اليوم غير ذوق الأمس، وقد عوّل في تصنيف الشواهد على التذوّق ومعه دليل السند.

٥- أنّ مجموع الأبيات التي فحصها في الأدلّة وحكم عليها أقلّ من ربع الشّواهد المتّهم بها ابن مالك، إذ هي نحو (١٧٠) شاهدًا (عند استبعاد مرّات التكرار التي جاءت في بعضها) وبقي نحو (٥١٨) شاهدًا يُستبعد منها (٧٣) لأنّه قال إنه لم يدخلها في بحث الأدلّة، فيبقى ٤٤٥ شاهدًا لم يتطرّق لها البتّة، وهي نحو الثلثين، فحكم بالقليل على الكثير، وهذا نهج فاسد. وتراه يقول عن الشّواهد: «إنّ واضعها هو ابن مالك يقينًا،

(١) يبدو أنه أدرك ذلك متأخّرًا بعد نشر كتابه، إذ قال في الرد على السُّلمي ص ٦١: «فإن التذوّق والتفرّس وإن كان صحيحًا صادقًا فليس بمأمن من طروء الخطأ عليه أ حيانًا». وكان التذوّق أحد أدلّته في الرسالة، وحتى بعد إسقاطه لم يفارقه.

بدليل التّفرّد والنسبة واللفظ والمعنى، وإنّ هذه الأدلّة وإن كان كلّ دليل منها قد يوجب بانفراده مجرد الظن، فإنها باجتماعها تبلغ اليقين»(التدليس ١٨١) وهذا هو التّدليس بعينه، فهو يوهمنا بأنّه اختبر الشّواهد كلّها، فوجد الأدلّة الأربعة مجتمعة فيها كلها، وهذا باطل، فلم يعرض في الأدلّة إلا للأقلّ منها، وهو (١٧٠) شاهدًا، وسكتْ عن الأكثر، وهو (٤٤٥) شاهدًا، واكتفَى فيها بدليلي السّند (التّفرّد والنسبة)، وحتى هذا الأقلّ لا تجتمع الأدلّة الأربعة إلا في بعضه. وهذا ملخصّها:

شواهد الأدلّة التي هدته إلى الحكم القاطع بالتّدليس	
عدد الشّواهد وتفصيلاتها	ملحوظات
١٣٧ شاهدًا ورد كلّ منها مرة واحدة	
٢٧ شاهدًا ورد كلّ منها مرتين	
٥ شواهد ورد كلّ منها ثلاث مرات	
شاهد واحد ورد أربع مرات	
المجموع: ١٧٠ شاهدا	ويلاحظ أنه سكت عن ٥١٨ شاهدًا ولم يُدخل غير المقطوع به في بحث الأدلّة، فهي: ٥١٨- ٧٣= ٤٤٥ شاهدًا لم يتطرق لها.

وهو ينتقي من الشّواهد ويعمّم النتائج، ويدّعي صحة الحكم القطعي على الشواهد كلها باجتماع الأدلة في مجموع الشواهد لا في كلّ شاهد، وهذا منهج فاسد لا يخلو من التدليس، فالواجب أنّ يفحص الأبيات بيتًا بيتًا، ويُرينا ما تجتمع فيه الأدلّة الأربعة، وما يكون فيه ثلاثة أدلّة، وما يكون فيه دليلان فحسب، ثم يُصنّفها على هذا، بدل تصنيفه الفاسد في القسمين، وتكون الأصناف كلها ضمن صنف واحد وهو الأبيات غير المقطوع بوضعها، إذ ليس لأحد من الناس أن يقطع ببيت واحد من أبيات ابن مالك إلا من يدّعي علم الغيب والتنجيم.

من مظاهر عجز الأدلّة: الحيرة والاضطراب في الحكم:

وظهرت حيرتُهُ في تصنيف الأبيات، فحين خارت الأدلّة ولم تسعفه اضطرب في حكمه، فثَمّة أبيات وضعها في الرسالة في المقطوع به، ثم نقض الحكم في التّدليس فنقلها إلى غير المقطوع به، وثمة بيت وضعه في غير المقطوع به ثم بدا له في ردّه على السُّلميّ أن ينقله إلى المقطوع به، ويبدو أنّ الأمر عنده موكول إلى التذوّق والمزاج، كما أسلفت.

وهنا الأبيات في الرسالة والتّدليس، والرقم الأيمن للرسالة (في الأبيات المنسوبة إلى الوضع) وقطع بها، والأيسر من التّدليس (في الأبيات غير المقطوع بوضعها):

١١١	نجاةٌ أصابَتْهُمْ وأمرُ غوَاهُمُ	سَفاهًا وهل تدعو الغُواةُ إلى الرُّشْدِ	١٢
١٥٢	بَلْوَى مِنَ اللهِ واختبارُ	ما يفعَلُ الليلُ والنَّهارُ	٢٠
٢١٠	من اليومِ زوراها خليليَّ إنها	ستأتي عليها حِقبةٌ لا نزورُها	٢٨
٢٣٨	إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمِّ سامَني	بأطرافِ أنفَيه استمرَّ مُقارِعا[1]	٣٣
٢٤٥	ولستُ أبالي بعد فقديَ مالكًا	أموتيَ ناءٍ أم هو الآنَ واقِعُ	٣٤
٢٨١	شهِدتْ دلائلَ جمَّةً لم أحصِها	أنّ المفضَّلَ لن يزالَ عتيقُ	٣٧
٢٨٥	سَمَتْ وزكَتْ إبنا أُميَّ بغايةٍ	من المجدِ لم تُدرَك ولا هي تُدرَكُ	٣٨
٣٧٣	فإنْ تكُ فقعسٌ بانتْ وبِنّا	فنِعمَ ذوو مجاملةِ الخليلِ	٤٤
٣٩٣	ساعة قُدِّرَ احتجابُك فيها	سنةً دامَ ضرّها جمعاءُ[2]	٤٥
٤٠٢	كأنّ مُدحرَج الأبطالِ منّا	رؤوسَهمُ أداحيُّ النَّعامِ	٤٧
٤٢١	ألا تسألون الناسَ أيِّي وأيُّكم	غداةَ التقينا كانَ خيرًا وأكرَما	٤٨
٥٠غ	وسلمى أكملُ الثَّقلين حُسْنًا	وفي أثوابِها قمرٌ وريمُ	--

(١) في التدليس ص ١٧٣ ش٣٣: فأسرعا.

(٢) في شرح التسهيل ٣/ ٢٩٧:

ساعة قُدِّر احتجابُك فيها سنةً دام ضرّها جمعا دام

وكذا في صناعة الشاهد الشعري ١٦٦ ورقمه ٥٦٨، ومثله في التدليس ١٧٤، وصوّبه حسن هنداوي في التذييل ١٢/ ٢٠٤.

وهذا ظاهر ولا يحتاج إلى تعليق. وأمّا البيت الأخير في القائمة فبدا له أن ينقله من غير المقطوع إلى المقطوع بوضعه. ينظر: نقض بحث براءة ابن مالك ص ٥٥.

الشواهد التي كشفتْ زيف الأدلّة وعجزها عن بناء تهمةٍ صحيحة:

قلت في ما سبق: إنّ كتاب التّدليس هو الرسالة التي أخذ فكرتها من البدريّ وأعدّها بعنوان (وضع ابن مالك للشواهد النّحوية بين النفي والإثبات) ثم نشرها بعنوان التّدليس، وما يعنيني هنا هو سقوط الأدلّة وخطؤها في (٦٦) شاهدًا، وأنّ منها (٣٨) شاهدًا في الرسالة، أخفاها عمدًا حين طبعها باسم التّدليس؛ لأنّه وجدها في تلك المصادر التي رأيتُها فيها، وأنّه اكتشف أمرها بعد مناقشة الرسالة وإيداع نسختها الرسمية في مكتبات الجامعة، فكان أمام أمرين: الإعلان عنها لتنبيه الباحثين وتبرئة ابن مالك أو السكوت، فاختار الثّاني، وطوى أمرها وتكتّم عليها، ولم أر -فيما قرأته من ردوده- أيَّ إشارة إليها، ولم يشر إليها في كتابه التّدليس، وهو مظنة الإشارة والتنبيه والاعتذار لابن مالك، ثم إنك تراه يردّد في بعض استدراكاته أنّه وجد ٣ أبيات، ثم قال: وجدت خمسة، وهو يعني ما في التّدليس، وهكذا يقلّل المستدرك ويُهوّن أمره مع السكوت المريب عن (٣٨) شاهدًا أخطأتها أدلته، ولعلّك تسأل: لماذا أخفى أمرها؟ وما الذي دعاه إلى مخالفة الأعراف العلمية وأخلاقيات البحث العلمي في هذا؟ ألا تقتضي الأمانة العلمية وحقّ ابن مالك أن يذكرها ويعتذر له بعد ظهور البراءة؟ أوليس الرجوع إلى الحقّ والاعتراف بضعف الأدلّة وعجزها أكرم له وأهون من الإصرار على الخطأ وظلم ابن مالك وخداع الباحثين؟ لا شكّ أنّه يعلم ذلك كلّه ولا يجهله، ويعلم أنّ الرسالة مودعة في جامعة أكاديمية رسمية تتبادل الرسائل مع جهات علمية، ومكتبات محوسبة كالمكتبة الرقمية السعودية ودار المنظومة، وتُتيحها للباحثين في المكتبة المركزية، ومع ذلك فعل وأخفى وكتم. وهذا من علامات الغشّ والعجز عن اتّباع الحقّ حين يظهر.

وفيما يأتي الشّواهد التي كشفت زيف الأدلّة في الرسالة وفي التّدليس، ومصادر كلّ شاهد:

الشواهد المقطوع بوضعها

١- فعلِمتُ أن مَن تثقفوه فإنه   جزَرٌ لخامعةٍ وفرخ عُقابِ

رقمه في الرسالة ١٨، ووجدته في (المحبّر ٤٩٧ لابن حبيبَ). فما أدلة الوضع التي وجدها فيصل في هذا الشاهد؟

٢- ألا إنْ سَـرَى ليلي فبتُّ كَئِيبا   أحاذِرُ أنْ تَنْأَى النّوَى بغَضُوبا

رقمة في الرسالة ٤٩ ووجدته في (الأضداد للأنباري١٩٠، والإبانة للصُّحاري ٢/ ١١٨). فما أدلة الوضع التي وجدها في هذا الشاهد؟

٣- كلا أخي وخليلي واجدي عضُدًا   في النائبـاتِ وإلمامِ الملمّاتِ

رقمه في الرسالة ٦٠، ووجدته في (شرح أبيات المغني ٤/ ٢٥٧) قال البغدادي: البيت من قصيدة لأبي الشِّعْر الهلالي، وهي:

جَدَّ الرّحيلُ وما قَضَّيتُ حاجاتي   وما التَّخابُرُ إلَّا في الملمَّات

وذكر ستة وعشرين بيتًا، وقال: بعدها: «وكتبت هذه القصيدة كاملة لحسنها، ولندرة ذكرها في كتب الأدب، فإني لم أرها إلاَّ بخط ابن أسدٍ الكاتب الخطَّاط، تلميذ وشيخ وأستاذ ابن البوّاب، في مجموع قصائد وأشعار، وروايات وأخبار. قال في آخره: نقلت جميعه من أصل أبي عبد الله بن مقلة بخطّه في شهر رمضان سنة سبعين وثلاثمئة، وقابلت به وصحّ، انتهى. وخطّ ابن أسد المذكور في نهاية الجودة وصحة الضبط والإتقان»(شرح أبيات المغني ٤/ ٢٥٩) ثم قال: «وأبو الشِّعر بكسر الشين المعجمة، ونسبته إلى هلال بن عامر بن صعصعة، ولم أقف له على ترجمة، والظاهر أنه إسلاميّ من شعراء بني أُميّة، والله أعلم»(٤/ ٢٦٠) فهل يستطيع صاحب التدليس أن يقول: إنّ البغدادي واهم؟ كما وهّمه في الشاهد الذي سيأتي ذي الرقم ٦٠ من بحثي هذا؟ ومن عادته الجرأة في توهيم العلماء والاستخفاف بهم. وقد استشهد في الرسالة (ص ١٢٧ دليل المعنى) بهذا الشاهد على انحصار أبيات ابن مالك الموضوعة في معانٍ محدَّدةٍ.

٤- ولو كان حيٌّ في الحياةِ مُخلّدًا   خَلدتَّ ولكنْ ليس حَيٌّ بخالدِ

رقمه في الرسالة ١١٩، ووجدته في (شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ت ٥١٦هـ، ٣/ ٧) ونسبه مصطفى جواد لابن عدلان الموصلي ٦٦٦هـ ونسبه د. عبدالرحمن الهليّل إلى زكيّ الدين السعدي ٦٣٩هـ) والبيت منسوب فيه إلى عَدِيّ بن زيد، وصدره في (البيان والتبيين ١/ ٢٦٧) وحماسة البحتري ١١٩، وهو منسوب فيهما للبيد. واستشهد صاحب التدليس في الرسالة (ص ١٣٣) بهذا البيت على تساوق المعاني، وهو استشهاد باطل.

٥- سرَينا إليهم في جموعٍ كأنها جبالُ شَرَوْرَى لو نُعانُ فنَنْهَدا

رقمه في الرسالة ١٣٠، ووجدته في (ديوان أعشى همدان ١٠٢، وتاريخ الطبري ٦/ ٣٧٦ ط دار التّراث ١٣٨٧هـ) وروايتهما:

دَلَفْنَا إليهِ في صُفُوفٍ كأنّها جِبالُ شَرَوْرَى لو تُعانُ فتَنْهَدّا

فما أدلة الوضع التي وجدها في هذا الشاهد؟

٦- كم قد رأيتُ وليس شيءٌ باقيًا من زائرٍ طُرُقَ الهَوَى ومَزورِ

رقمه في الرسالة ٢٠٩، ووجدته في (ديوان جرير ٢/ ٨٥٧، والنقائض (حُوَّر) ٣/ ١٠٢٨، ومنتهى الطلب ٥/ ١٠٥). فما أدلة الوضع التي وجدها في هذا الشاهد؟ ولك أن تكرّر هذا السؤال مع كل شاهد، وتعفيني من تكراره.

٧- متى ينالُ الفتى اليقظانُ حاجتَه إذا المقامُ بأرضِ اللّهوِ والغَزَلِ

رقمه في الرسالة ٣٢٧، ووجدته في (أمالي القالي ١/ ٢٥٩) من إنشاد نفطويه، والبيت لأبى سعيد المخزومي.

٨- وجدتُّهُمُ أهلَ الغِنَى فاقتنيتُهُمْ وأعْفَفْتُ عنهم مُستزادي ومَطعَمي

رقمه في الرسالة ٤٣١، ووجدته في (ديوان الهذليين ٢/ ٢٢٨ طبعة دار الكتب والوثائق المصرية ١٤٣٣هـ) لأبي المُثلّم الهذلي.

٩- يا عَجَبًا لعُمانِ الأزدِ إذْ هلكُوا وقد رأوا عِبَرًا في سالفِ الأُمَمِ

رقمه في الرسالة ٤٤١، ووجدته في (ديوان الفرزدق في ديوانه ٢/ ٤٧٠ ط إيليا الحاوي، من قصيدة يهجو بها يزيد بن المهلّب ويمدح مسلمة. وفيه: الأسْد مكان الأزْد).

١٠- وإنّ زمانًا فرّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنا وبَيْنَكُمُ فيـهِ لحَـقُّ مَشُـومُ

رقمه في الرسالة: ٤٥٣، ووجدته في (ديوان كُثيّر ١٢٩) و(في منتهى الطلب ٤/ ١٢٩، ومعجم البلدان ٣/ ٣١٧) من قصيدة لكثيّر.

١١- ويَحْمَدُ بَذْلِي لهُ مُعْتَفٍ إذا ذَمَّ مَنْ يَعتَفِيهِ اللَّئيمَا

رقمه في الرسالة ٤٥٥، وجاء به فيها محرّفًا فاسدًا، هكذا:

ومحمـدٌ بذلي له معتـفٍ كما ذمَّ من يعتقبه اللئيما

وصوابه ما ذكرته، وهو في (المفضليات ١٨٣)، من قصيدة لربيعة بن مقروم.

١٢- يلقَى غريمُكُمُ من غَيْرِ عُسْرَتِكم بالبذلِ بخلًا وبالإحْسَـانِ حِرْمانا

رقمه في الرسالة: ٤٨٥، ووجدته في (ديوان جرير ١/ ١٦٢)[١].

١٣- نجَّيتَ يا ربِّ نوحًا واستجبتَ له في فُلُكٍ ماخرٍ في اليمِّ مشحونا

١٤- وعاشَ يدعـو بآياتٍ مبيّنـةٍ في قومِه ألفَ عامٍ غير خمسينا

رقمهما في الرسالة: ٥١٧، ٥١٨، ووجدتهما في (المذكر والمؤنث للأنباري ١/ ٢٨٠ ت عضيمة و٢٢٧ تحقيق طارق الجنابي) منسوبين لعِمران بن حِطّان.

١٥- لا يُضِيعُ الأمينُ سرًّا ولكن ربّما يُحسَب الخؤون أمينا

رقمه في الرسالة ٥٤٢: ووجدته في (العُزلة للخطّابيّ ٦٥) قال: أنشَدَنا الزُّبَيرُ بن بَكّار:

لا يُضِيعُ الْأَمِينُ سِرًّا وَلَكِنْ رُبَّمَا يُحْسَـبُ الْمُضِيعُ أَمِينَا

ولم ينسبه.

---

(١) وأشار إليه حسن هنداوي في التّذييل والتكميل ١١/ ١٩٥.

١٦- لـكَ اللّهُ علـى ذاكَ لـكَ اللّهُ لـكَ اللّهُ

رقمه في الرسالة: ٥٤٧، ووجدته في (كتاب بغداد ٨٣ لابن طيفور المتوفى: ٢٨٠هـ) و(تاريخ الطبري ٨/ ٦١٥) و(العقد الفريد ٢/ ٢٠٥) تحقيق أحمد أمين وآخرين، و(الصداقة والصديق لأبي حيّان التوحيدي ١١٧)، و(تجارب الأمم لمسكويه ٤/ ١٦٤) و(المنتظم لابن الجوزي ١٠/ ٢١٨) ومع البيت ثلاثة أبيات قبله في رواياتهم، وأما في رواية ابن مالك فمعه بيت واحد قبله، لم أره في المصادر.

الشواهد غير المقطوع بوضعها

١٧- لما اتّقى بيَدٍ عظيـمٍ جُرْمُها فتركتُ ضاحيَ جلدِها يتذبذبُ

رقمه في الرسالة: ٧، ووجدته في (سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٩) ونسبه لحاتم، قال: أخبرنا به علي بن محمد يرفعه بإسناده إلى قطرب، وهو في (الأزهية ٢٤٨) بلا نسبة.

١٨- فجاءَت به وَهْوَ في غُربةٍ فلولا تُجاذبُه قد غُلِبْ

رقمه في الرسالة: ٩، ووجدت عجزه في (كتاب الشّعر للفارسي ٢/ ٤٩٧)[1]، ونسبه لأبي دؤاد، وفيه: هَرَب مكان غُلِب، قال محققه الطناحي: (هو في ديوانه ٢٩٣، ولم يرد فيه سوى هذا العجز؛ لأن مصدره كتابنا هذا، ووضعه جامع الديوان آخر قصيدة من ثمانية عشر بيتا)، والشاهد في العجز.

١٩- وحتى تركنَ العائداتِ يَعُدْنَنِي وقلن: فلا تبعَد، فقلتُ: ألا ابعَدِ

رقمه في الرسالة: ١٢، ووجدته في (ديوان حاتم الطائي ٢١٥) وفيه: تركتُ.... يَعُدْنَه يُنادي، وفي (الأخبار الموفّقيّات للزبير بن بكّار ٣٧٥) وفي (سرّ صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٢٦٩ عن قطرب ونسبه إلى حاتم) وفي (الأزهية ٢٤٧) و(البديع في علم العربيّة ٢/ ٢٦٩)، وفي المصادر الأربعة: يَعُدْنَه يَقُلْنَ.

٢٠- ومحمرَّةِ الأعطافِ مغبرَّةِ الحَشا خِفافٍ رواياها بِطاءٍ عمودُها

٢١- لقينا شَذاها فانسرَت غمَراتُها وغُودِرَ فينا وَشْيُها وبُرُودُها

رقمهما في الرسالة: ١٧، ١٨، (سرقه من قول محقق شرح التّسهيل ٣/ ١٨٧: لم أقف عليه) ووجدتهما في (معاني الشّعر للأشناندانى ٢٥٦هـ ص ٣٠ دار الكتب العلمية) غير منسوبين، في وصف سَنَة مُجدبة،

---

(١) وأشار إليه حسن هنداوي (التذييل ٣/ ١٧٣).

عن ابن دريد عن أبي عثمان [الأشنانداني]. وهما في (الحماسة البصرية ٣/ ١٥٣٦ للبصري ٦٥٦هـ) وقال المحقق: لم أجدهما. ولم يتهم البصري بالوضع أو التّدليس. وفيهما: عهودها مكان عمودها، وكفينا مكان لقينا.

٢٢- متى تُؤخذوا قَسْرًا بظِنّة خالدٍ ولا يَنْجُ إلا في الصّفادِ يَزيدُ

رقمه في الرسالة: ١٩، ووجدت البيت في الغرة في شرح اللمع لابن الدهّان ١/ ١٣٠ (رسالة دكتوراه لإبراهيم الجهني ورقمه في المخطوط: ٩٢ أ)، وفي (البديع في علم العربيّة ١/ ٦٤٨) وقال المحقق: لم أقف عليه. ولم يتّهم ابن الأثير بالوضع.

٢٣- يموتُ أناسٌ أو يشيبُ فتاهُمُ ويحدُثُ ناشٍ والصغيرُ فيكبُرُ

رقمه في الرسالة: ٢٤، ووجدته في (الغرة في شرح اللمع لابن الدهّان ٢/ ٨٩٦ تحقيق فريد الزامل) وفي (ضرائر الشّعر لابن عصفور ٧٣) غير منسوب، وفيهما: ويحدث ناسٌ. وهو مرويّ عن الأخفش في (تذكرة النحاة لأبي حيّان ٤٦).

٢٤- إنّ الخِلافة بَعْدَهم لذَمِيمةٌ وخلائفٌ ظُرُفٌ لممَّا أحقِرُ

رقمه في الرسالة: ٢٩، ووجدته في (معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٥ عن الكسائي) وفي (تفسير الطبري ٢٢/ ٦٠)، و(الزاهر للأنباري ٢/ ٢٣١) و(الإبانة للعَوتبي الصُّحاري ٣/ ٥٢) و(النكت في معاني القرآن لابن فضّال المُجاشعيّ القيرواني ٤٤٧)، و(إعراب القرآن للأصبهاني ٣٧٦)، ولم ينسبوه. ولا أدري ما علامات الوضع التي وجدها فيه غير دليل السند؟

٢٥- ومختلفاتِ النَّجْرِ غُبْرٍ قَفَوتُها وأمّاتُها شتّى من البِيضِ والسُّمْرِ

٢٦- فكنَّ نجومًا في الصباح هدَينَنِي إلى مثلِ وقبِ العينِ في ملتقًى وعْرِ

رقمهما في الرسالة: ٣٠، ٣١، ووجدتهما في (الحماسة البصرية ٤/ ١٥٥٥) ولم ينسبهما، وفيه: غُبرٍ مُتُونُها.. ومكان في الصباح: في السماء، ومكان ملتقى: مرتقى. وما علامات الوضع التي وجدها فيصل فيه غير دليل السند؟ وهذا وما قبله وما بعده يدل على أن الأبيات متفاوتة جدًّا في الأدلة، ومع ذلك أخذها على ابن مالك بالإجمال والتعميم.!

٢٧- ومن قَبْلٍ نادَى كلّ مَولًى قرابةً فما عَطَفَتْ مَولًى عليه العَواطفُ

رقمه في الرسالة ٣٨: ووجدته في (الزاهر للأنباري ٢/ ٣٥٠ والإبانة للعَوْتَبيّ الصُّحاريّ ٢/ ٩٤) ولم ينسباه.

٢٨- فأبلغِ الحارثَ بنَ نَضْلةَ والـ ـمَرْءُ مُعَنًّى بلَوْمِ مَن يثِقُ

رقمه في الرسالة: ٣٩، ووجدته في (ضرائر الشّعر لابن عصفور ١٧٦ وشرح جمل الزجاجي له ١/ ١٨٥، وأشار إلى الأول منهما حسن هنداوي في التّذييل ٣/ ٨٠).

٢٩- لهم سلَفٌ شُمٌّ طِوالٌ رِماحُهُمْ يَسِيرون لا مِيلَ الرّكوبِ ولا عُزْلا

رقمه في الرسالة: ٤٣، ووجدته في (ديوان ابن مقبل ١٥٧ تحقيق عزة حسن، وهو في ص٢٠٤ من طبعة دمشق لهذا الديوان).

٣٠- فإن قريشَ الحقِّ لا تتْبَعُ الهوى ولن يَقْبلوا في اللهِ لومةَ لائمِ

رقمه في الرسالة ٤٦، ووجدته في (ديوان جرير ٢/ ٩٩٧، وشرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة (بيفان) ٢/ ٧٦٤، والشّعر والشّعراء ١/ ٤٦٩).

٣١- ولا يملِكُ الإنسانُ شَيئًا لنَفْسِهِ ولا لأخيهِ من حَديثٍ وقادِمِ

رقمه في الرسالة: ٤٨، ووجدته في (شرح أشعار الهذليين تحقيق عبدالستار فراج ٢/ ٦٠١) من شعر قيس بن عَيزارة. وسلخه فيصل إما من متبوعه البدري أو من حاشية عدنان الدوري في شرح عمدة الحافظ ٧٠٤ من قوله: (ولم أقف على اسم قائله ومُخرجه).

٣٢- وأشعثَ نفسَه في مَسْكِ جَفرٍ يقسِّمُ طرفَه بينَ النجومِ

٣٣- ملكتُ له سَراه وقد تَمَطَّتْ مُتُونُ الصُّبْحِ في الليلِ البَهيمِ

رقمهما في الرسالة ٥٠، ٥١، (سلخهما من قول محقق التّسهيل ٣/ ١٨٧ لم أقف عليه) وهما من الشّعر المستجاد، ووجدتُهما في (الحماسة البصرية ٤/ ١٥٥١) ولم ينسبهما، وذكر المحقّق عادل سليمان أنّ البيتين في (معاني الشّعر للأشنانداني ٢١) وهي في نسخة دار الكتب العلمية (في ص ١٧) واطلعتُ عليها.

٣٤- ولقد لهوتُ إلى كواعبَ كالدُّمى بيضِ الوجوهِ حديثُهنّ رَخِيـمُ

رقمه في الرسالة: ٥٢، ووجدته في (أمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٦٠٩ ونسبه لكُثيّر، وقال محققه الطناحي: لم أجده في ديوانه المطبوع، وهو في الأزهية ٢٨٥) وهو كما قال.

٣٥- وأغبرَ ولَّيتُ الحقائبَ شطرَه وسائرُه في غاربٍ وجِرانِ

٣٦- تبدّتْ بجبّي النفسُ فيه كأنّهُ أخو ظِنةٍ تُرْمَى بها الرَّجَوَانِ

رقمهما في الرسالة: ٥٤، ٥٥، ووجدتهما في (معاني الشّعر للأشنانداني ٢٧ دار الكتب العلمية، لرجل من طيّئ) ولم ينسبه ابن مالك، كعادته في الأكثر من الشواهد، وأحسبه لو نسبه لقال: رجل من طيّئ.

٣٧- فاخترتَ أسماءَ الجوادَ فلم تخِبْ يَدُ راغبٍ عَلِقَتْ أبا حسَّانا

رقمه في الرسالة: ٥٦، ووجدته في (ديوان القطامي ٢٢٤ تحقيق د. محمود الربيعي).

٣٨- وأنت الغريمُ لا أظنُّ قضاءَهُ ولا العَنَزيُّ القارظُ الدهرَ جائيا

رقمه في الرسالة: ٦٠، ووجدته في (ديوان ذي الرمة ٢/ ١٣٠٧، وضرائر الشّعر لابن عصفور ٢١١)[1].

شواهد وُجدت بعد نشر كتاب التّدليس

على الرغم من حرصه الشديد على المراجعة والبحث قبل طبع الرسالة باسم التدليس، ومع تجديد المراجعة بعد المراجعة، خوفًا من تكرُّر فضيحة الأبيات الثمانية والثلاثين التي أخفاها حتى عن نفسه، إلا أنّ المصادر المطبوعة المتاحة لم تزل تبوح للباحثين ببعض أسرارها من الشواهد.

وسأجعل الشواهد التي وُجدت في التدليس قسمين، قسم وُجد في مصادر قبل ابن مالك، وقسم في مصادر بعد ابن مالك، نُسب فيها الشاهد أو عزي إلى متقدّمين قبل ابن مالك.

(١) وأشار إليهما حسن هنداوي في التّذييل والتكميل ٣/ ١٤٧.

القسم الأول: شواهد وُجدت في مصادر قبل ابن مالك

٣٩- ترهَبُ السّوطَ في اليمينِ، وتنجو كاليمانيِّ طارَ عنه العِفاءُ

رقمه ٢، من غير المقطوع بها، وهو في (اللامع العزيزي لأبي العلاء المعري ٢/ ١٤٤٧ تحقيق د. عبدالله الفلاح وذكر أنه في الموضّح ٣/ق ١٤٠ للتبريزي) ونسبه لأبي زبيد الطائي، وجاء برواية ابن مالك، إلا في كلمة (اليمين) جاءت فيه: (اليدين)، وهو في غيرهما[1].

٤٠- بَيْنَ البَرامِكةِ الذين مِنَ النَّدَى خُلِقُوا وإن دُعْيُوا إليه أجابُوا

رقمه ٦ من غير المقطوع بها، ووجدتُهُ في (الإبانة في اللغة العربيّة ١/ ٢٥٩ للعَوْتبي الصُّحاري، من علماء القرن الخامس)، ولم ينسبه، وفيه: (من) مكان (بين)، وضبط المحقق موضع الاستشهاد هكذا: دُعُووا، بواوين وضمّ العين، والصّواب رواية ابن مالك: دُعْيُوا، قال ابن مالك: الكسرة ساقطة لفظًا ثابتة قصدًا.

٤١- فإنْ يَكُ شَيْءٌ خالِدًا أو مُعَمَّرا تأمَّلْ تَجِدْ مِنْ فَوْقِهِ اللهَ غالِبا

رقمه ٤١، من المقطوع بها، وهو لأميّة بن أبي الصّلت في (شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي٣/ ٣٠٤) و(في ديوانه ١٥٠)، وروايته:

وإن يك شيءٌ خالدًا أو معمّرًا تأمَّلْ تجِدْ من فوقِهِ اللهَ باقيا

وبهذه الرواية في تنقيح الألباب[2] لابن خروف (٦٠٩هـ)، غير منسوب، وفي غيرها[3].

٤٢- كانَ أَبِيَّ كرما وسُودا

٤٣- يلُقِي على ذي اللِّبدِ الجديدا

---

(١) بعد طبع الكتاب ذكر صاحب التّدليس في ملتقى أهل اللغة أنه وجده في (شرح ديوان أبي حصينة لأبي العلاء المعرّي ٢/ ١٩٣) وهو كما قال.

(٢) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ٣٦٨ (رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى تحقيق صالح أحمد الغامدي) و٣٩٥ من تحقيق خليفة محمد خليفة بريري.

(٣) بعد طبع التدليس ذكر صاحبه في ملتقى أهل اللغة أنّه وجده في الزهرة ٢/ ٤٩٦، وهو كما قال. ونبه عليه السلمي في براءة ابن مالك ٩١، والجهني في تدليس ابن مالك في الميزان ٩٤، ٩٥. كما تقدم في شواهد البدري.

رقمهما ٦٠، ٦١، من غير المقطوع بها، وهما في (شرح ديوان الحماسة[١] للتبريزي (ت ٥٠٢هـ) وفي (شرح ديوان أبي حصينة لأبي العلاء المعرّي ٢/ ٢١٩) غير منسوبين[٢].

٤٤- من اليومِ زُوراها خَلِيلَيّ إنّها ستأتي عليها حِقْبةٌ لا نَزُورُها

رقمه ٢٨، من غير المقطوع بها، والبيت منسوب لكُثيّر في (أمالي ابن الشّجريّ ٦/١)، و ليس في ديوانه، كما قال محققه محمود الطناحي[٣].

٤٥- إذا أوْقَـدُوا نارًا لحَـرْبِ عَدُوِّهِمْ فقد خابَ من يَصْلَى بها وسَعِيرِها

رقمه ٢٠٩، من المقطوع بها، ووجدت الشّاهد في الدرة الفريدة[٤] لابن النجيبين الهمذاني (٦٤٣هـ)، وهو أيضا في إبراز المعاني من حرز الأماني[٥]، ولا أدري ما أدلة الوضع التي وجدها صاحب التدليس في هذا الشاهد وفي غيره؟

٤٦- ألا حبّذا غُنمٌ وحُسنُ حديثِها لقد تركتْ قلبي بها هائمًا دَنِفْ

رقمه: ٢٥٢، من المقطوع بها، وهو في (شرح الملوكي لابن يعيش ٢٣٥)[٦]. فما أدلة الوضع التي وجدها في هذا الشاهد؟ أربعة أو ثلاثة أو اثنان؟ وكرّر هذا مع كل شاهد.

٤٧- تذكر ما تذكَّرَ من سُلَيْمى على حين التراجعُ غيرُ دانِ

---

(١) شرح الحماسة (بولاق ٣/ ٦٩ وبيضون ١/ ٦٨١).

(٢) بعد طباعة التدليس نبّه صاحبه على المصدر الثاني منهما (شرح ديوان أبي حصينة) في ملتقى أهل اللغة.

(٣) بعد طباعة التدليس نبّه عليه صاحبه في ملتقى أهل اللغة.

(٤) الدرّة الفريدة في شرح القصيدة ٣/ ٣٠١.

(٥) إبراز المعاني من حرز الأماني ٤١١ (دار الكتب العلمية). أشار إليه أبو محمد الخبراني في موضوع له في ملتقى أهل اللغة بعنوان (أبيات ليست لابن مالك في كتاب تدليس ابن مالك) ثم ذكر فيصل أنه وجده في فتح الوصيد ٣/ ٨١٩، للسخاويّ (٦٤٣هـ).

(٦) استدركه فيصل على نفسه في ملتقى أهل اللغة بتاريخ ٢١/ ٥/ ٢٠١٤م في موضوع كتبه أبو محمد الخبراني بعنوان: أبيات ليست لابن مالك في كتاب (تدليس ابن مالك)، ونبّه عليه السُّلميّ في براءة ابن مالك ٩٧.

رقمه ٥٢، من غير المقطوع، ووجدتُ البيت في تنقيح الألباب[١] لابن خروف (٦٠٩هت) وفي حواشي المفصّل[٢] لأبي علي الشلوبين (٦٥٤هـ)، من إنشاد الفراء، ولم ينسبه، وهو أيضًا في معاني معاني القرآن لقطرب[٣].

٤٨- حَيثما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـ ـهُ نَجاحًا في غابِرِ الأزْمانِ

رقمه ٤٦٢، من المقطوع بها، وهو في الكامل للمبرد (تحقيق الدالي) ١/ ٣٧٩، ولم ينسبه، ونبه عليه محقق عبدالله الشلّال محقق التحفة الوردية[٤]، ونبّه عليه أبو محمد الخبراني في ملتقى أهل اللغة، ونقله أبو حيّان في التذكرة ٧٣٦، عن كتاب المحلّى في النّحو لأبي غانم المظفّر بن أحمد بن حمدان النّحوي (٣٣٣هـ) ونبه على هذا المصدر إبراهيم الجهني[٥]، وأخبرني تركي المعبّديّ بأنّه وجد البيت في إصلاح الخلل الواقع في الجمل٣٤٨ لابن السِّيد البَطليوسيّ (ت ٥٢١هـ)، وهو كما قال.

القسم الثاني: شواهد نُسبت أو عُزيت إلى متقدّمين في مصادر بعد ابن مالك

وثّقها نحويّون جاءوا بعد ابن مالك، إمّا بعزوها إلى قائليها أو منشديها وإمّا بالإشارة إلى المصدر الذي وجدوها فيه أو وجدها من نقلوا عنه، وبعض المصادر مفقود وبعضها معلوم، ولم نجدها نحن في المصادر القديمة المتاحة لنا، فيرد عليها احتمالان:

الأوّل: أن يكون العالم صادقًا، وهذا هو الأصل الذي لا يجوز العدول عنه إلا بثبت، ولا يُلتفت للاحتمالات؛ لأنّها ترد على كثير من الشعر المنسوب عند أوّل من ينسبه، ويكون

(١) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ٧٨ (رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى تحقيق صالح أحمد الغامدي) و٢٠٩ من تحقيق خليفة محمد خليفة بريري.

(٢) حواشي المفصّل للشلوبين ٣٤٠ (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، للباحث حمّاد الثمالي).

(٣) معاني القرآن لقطرب ص ٦٧٤، بتحقيق محمد لقريز، رسالة دكتوراه، من جامعة الحاج لخضر في باتنة بالجزائر. وذكر صاحب التّدليس في ملتقى أهل الحديث أنّ البيت في معاني القرآن لقطرب ل ٧٦٦١.

(٤) شرح التحفة الوردية ٣٦٦، ٣٨٩.

(٥) تدليس ابن مالك في الميزان ٣٧.

تفسيرها إمّا بفقد المصادر التي لم تصل إلينا، وإمّا باختلاف النسخ والروايات للمصادر التي وصلت إلينا، وما أكثر اختلاف النسخ والروايات في المصادر القديمة.

والثاني أنْ يكون العالِم ساهيًا أو واهمًا، حين نجد علامةً صريحة، تُرجّح سهوه أو وهمه أو خطأه، ومع هذا الاحتمال يمتنع الحكم على البيت بأنه من وضع ابن مالك، لبقاء احتمالات الصّواب وانتفاء الوهم، مع احتمالات أن يكون البيت في مصادر لم تصل إليهم ولا لمن بعدهم. ولهذا فصَلتُ هذه الشواهد عمّا وُجد في مصادر قبل ابن مالك، ولم أورد إلا ما ترجّح لي صدقهم، أما ترجّح لي فيه الوهم فأهملته ولم أورده.

ورأيتُ صاحب التدليس يتكلّف الرّدّ على السلمي، ويقطع في بعضها بوهم العلماء، (والعجيب أنه هو الواهم) ويستخفّ ببعضهم، كابن هانئ اللخمي (٧٧١هـ) والبدر العيني (٨٥٥هـ)، لأنّ ما ظهر في كتابيهما يوهن تهمته في شعر الطائيين، فلم يجد حُجّة سوى الطعن في العلماء وتسفيه روايتهم.

وأعرض هنا ما لم أجد فيه مطعنًا ظاهرًا أو قرينة توهن النسبة أو العزو:

قال ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٢٧٣) في بيان مذهب الأخفش: «وأمّا أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنًا، ويدلّ على صحّة استعماله قول الشّاعر:

٤٩- خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغيا مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ»

وقال في موضع آخر من شرح التسهيل (٢/ ١٧): «وقد تقدّم تنبيهي في باب المبتدأ على أنّ نحو هذا يستقبحه سيبويه ويستحسنه الأخفش، واستشهد على جوازه بقول الشاعر...». وذكر البيت، ونسبه في شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٣) إلى بعض الطائيين، ولم ينسبه في شرح العمدة (ص ١٥٧). ورقم البيت في التدليس ٦١، من المقطوع بوضعه، واستدركه عليه السلمي (البراءة ٩٢) ونقل نصّ ابن هانئ اللخمي فيه، وهو قوله: «وأجاز الأخفش ذلك، فيجوز عنده: قائم أخوك، وإخوتك، وما أشبه ذلك، ومما استشهد به قوله:

خَبيرٌ بَنُو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغيا وَصاتَكَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

هكذا أنشده أبو عليّ، وغير أبي عليّ (مقالة لِهِبِيّ) وما أنشده أبو عليّ أقعد في المعنى». (شرح ألفية ابن مالك لابن هانئ ١/ ١٦٥) والشاهد غير منسوب في ثلاثة مواضع ومنسوب إلى بعض الطائيين في شرح الكافية الشافية كما أشرت، وثبوت هذا البيت ينقض فرضية الطائيين، وهي عمدة صاحب التدليس، ولذا استمات في ردّه على السلمي (ص٤٩) وتكلّف، وزعم أنّ في البيت قرائن تدلّ على وضعه منها نسبته إلى الطائي وكلمة (مُلغيًا). وهي قرائن ظنية لا يثبت مع قول ابن هانئ «هكذا أنشده أبو عليّ، وغيرُ أبي عليّ (مقالة لِهِبِيّ) وما أنشده أبو عليّ أقعد في المعنى»، وما يوحيه السياق من تثبّته من البيت وعنايته بالموازنة بين رواية أبي علي (وَصايةَ لهبي) ورواية غيره وفيهم ابن مالك: (مَقالةَ لهبيّ)، ومن العجائب أن يقول صاحب التدليس: إنّ ابن هانئ «إنْ كان يريد أبا علي الفارسي فهو واهم بلا شك! فهذا البيت مع ظهور آيات الوضع فيه لا يُعرف في شيء من مصنّفات أبي علي الفارسي، وقد انتهى ألينا معظمها...» (ص ٥٠). وزعمه هذا عجيب، ومردود من وجهين:

الأوّل: أنّ قوله: (مع ظهور آيات الوضع) لا حجّة فيه بعد سقوط الآيات (الأدلة) التي انكشف ضعفها وبان عوارها، بعد ظهور عشرات الأبيات التي زعم أنها من وضع ابن مالك بحجة (آيات الوضع) تلك، وجزم بصحّة حكمه.

والثاني أنّ احتجاجه بأن البيت «لا يُعرف في شيء من مصنّفات أبي علي الفارسي، وقد انتهى ألينا معظمها» بيّنُ البطلان، وحجّة واهية جدًّا، ولا يقولها باحث محقّق مدقّق، يعرف أن بعض مصنّفات أبي عليّ مفقود، إلا أن يكون هذا الباحث من غير جنس البشر فيدعي أنه اطلع على المخطوط منها والمفقود، ومن المفقود التذكرة، قال عنه الحاج خليفة: وهو كبير في مجلّدات، ومن المفقود أيضًا: المسائل الدمشقية، والكرمانية، والذهبيات، والمجلسيات،

والأهوازيات، والهيثيات، ونصّ ابن مالك على نقله من الجامع والتذكرة[1]، فلعل هذا الباحث قرأها وتفحّصها وفتّشها في (ترنيقات النوم) فحكم على ابن هانئ بأنه (واهم بلا شك)؟!!

ثم قال: إنّ «ما ذكره ابن هانئ من أنّ الأخفش استشهد به فأرى أنه يجوز ضبطها: ومما استُشهِد به»، فأقول: هذا -وإن لم يكن ممتنعًا- فليس الظاهر، وليس ظاهرَ فهم ابن هشام، حين قال: «وذهب الأَخْفَشُ إلى أنه يعمل، وإن لم يعتمد على شَيْء من ذلك، واستدلّ بقوله: خَبِير بَنو لَهَب» (شرح قطر الندى ٢٧٢) ومثله في التصريح (٣/ ٢٧٦) لخالد الأزهري، والظاهر في سياقهما أنه مبني للمعلوم. وقول ابن مالك نفسه: «على أنّ نحو هذا يستقبحه سيبويه ويستحسنه الأخفش، واستشهد على جوازه بقول الشاعر...» فالظاهر أنّ الفعل مبني للفاعل، لأنّه جاء بعد الأخفش، ولو أراد البناء للمجهول لرفع اللبس بذكر الفاعل إن كان غير الأخفش، أو أن يقول مثلا: «... ويستحسنه الأخفش. واستشهدوا على جوازه» أو واستشهد بعض النحويين، فيُعلم أنّه غير الأخفش، لأنّ ظاهر النصّ مقدّم على غيره إلا بدليل يمنع الظاهر، والعلماء يفطنّون إلى هذا ويرفعون اللبس، غالبًا.

ويبدو أنّ صاحب التدليس لم يقتنع بما قاله فيه، فلجأ إلى حيلته المفضّلة، وهي الطعن في العلماء، فقال: «على أنّ ابن هانئ نفسه ظنين في روايته [يعني متّهم] كابن مالك، فهو يروي في كتبه أبياتًا كثيرة لا تُعرف، وظاهرها التوليد» (النقض ٥٠) ونحمد الله أنّه قال التوليد ولم يقل: إنها من شعر ابن هانئ. وسيأتي طعنه في العيني، وقوله إنه لا يثق بما يتفرّد به إلا بثبت، وأظنه سيتمادى في هذا النهج، وسيطعن في كثير من العلماء!.

أمّا البيت فلا يمكن اتهام ابن مالك به، والجزم بالتهمة، مع قول ابن هانئ، وعزوه الصريح، إلا من يرى تكذيبهما معا، وأمّا قول ابن مالك في الموضوعين من شرح التسهيل اللذينِ أشرت إليهما مع البيت فيدلّان على أنه استدلال صريح عنده، يرجّحه ما في شرح قطر

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٠، ٣/ ١٣٧٠، وينظر: تدليس ابن مالك في الميزان ٢٠٦.

الندى لابن هشام وما في االتصريح لخالد الأزهري، ولكن صاحب التدليس غض الطرفَ عن هذين السياقين.

٥٠- جَفَونِي ولم أَجفُ الأخِلَّاءَ إنَّنِي   لغَيرِ جَمِيـلٍ مِـن خَلِيـلِيَ مُهْمِلُ

رقمه ٣٤٣، من المقطوع بها، ونسبه ابن مالك إلى رجل من فصحاء طيّئ[١]، وعزاه ابن الناظم لبعض الطائيين[٢]، وقال العيني: «أنشده الفرّاء وغيرُه، ولم يعزُه إلى أحد»[٣]. واستخفّ به صاحب التدليس ووهّمه، وهذا ثاني الأبيات المعزوة إلى الطائيين[٤]، وثبوتها ينقض عليه رأيه وزعمه أنّ كلّ المنسوب إلى الطائيين مما لم يعرف قبله هو من شعر ابن مالك، وجزم بذلك، ووضع أبيات الطائيين كلها في القسم الأوّل المقطوع بوضعه، وبنى على فرضيّة الطائيين المسروقة من البدري فرضيةَ التدليس، وسيأتي هذا.

وأمّا العيني فخبير بالشّواهد، أفنى سنينَ طوالًا من عمره يحقّق شواهد شروح الألفية التي بلغت (١٢٨٢) شاهدًا، وينقّب في مصادر اللغة والأدب والدواوين وغيرها من كتب التّراث، وقدّم لنا موسوعة كبيرة في دراسة الشّواهد، اجتهد في النسبة والعزو، وعضّلت به شواهد كثيرة، فلم ينسبها، ولم يقف على مصدر لها، وتراه لا يركن إلى عزو المصادر حين يمكنه التثبّت بنفسه، يشهد له قوله: «قائله هو رؤبة بن العجاج؛ كذا ذكروه، ولم أجده في ديوانه»(١/ ١٦٩)، وقوله: «ولم أجده في القصيدة المذكورة ولا في ديوانه»(٢/ ٩٣٦) وقوله: «ومنهم من نسبه إلى رؤبة فلم أجده في ديوانه»(٢/ ٩٧٧) وقوله: «قائله رؤبة، وقيل: العجاج والد رؤبة، ولم أجده في ديوانه»(٣/ ١٢٧٤) وقوله: «أقول: قيل إن قائله هو الفرزدق من قصيدته التي نذكرها في البيت الذي يأتي، ولم أجده فيها في ديوانه»(٣/ ١٣١١) وقوله: «أقول: قيل إن قائله هو حسّان بن ثابت -رضي الله عنه- ولم أجده في ديوانه»(٤/ ١٨٩١) وقوله: «أقول: قائله هو أبو النّجم، قاله الجوهري، ويقال: هو رؤبة بن العجاج وليس في ديوانه»(١/ ١٩٠) وقوله: «هذا من

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٥.

(٢) شرح ابن الناظم ١٨٧ (ت محمد باسل عيون السود)

(٣) المقاصد النّحوية ٢/ ٢٨١ (الشّاهد ٤٣٢) ونبّه عليه السلمي في براءة ابن مالك ٩٨.

(٤) أبيات الطائيين التي ظهرت براءة ابن مالك منها هي الأبيات ذوات الأرقام: ٤٩، ٥٠، ٦٦.

أبيات الحماسة، ولم ينسب فيه إلى أحد، ولم يوجد في أكثر نسخ الحماسة» (١/ ٢٨٥) وهو كما قال فالبيت المشار إليه ليس في الحماسة بتحقيق عسيلان وهو في شرح الأعلم، وتقدم الحديث عنه[١]، ونحو هذه الأقوال الصريحة في كتابه، وهي تدلّ على حرصه وأمانته وأنّه لا يكتفي بعزو المصـادر، بل يراجع بنفسه. ورجع العيني إلى مصادر كثيرة ودواوين عديدة لشعراء، ذكرها في خاتمة كتابه، بعضها مفقود، ومما رجع إليه: نوادر الأصمعي والمنظّم لكراع والتذكرة لأبي علي الفارسي والهيتيات له، وبعض الدواوين المفقودة.

ولو تتبعنا عزو العيني وما صدّقته المصادر التي بأيدينا لوجدناه الأعم الغالب في كتابه، ومما صَدَق فيه من أبيات ابن مالك المتهم بها بيتان عزاهما إلى الفرّاء، وزعم البدري أنهما من موضوعات ابن مالك، (وهما البيتان: ١١، ٢٥، من كلامي على شواهد البدري)، فوجدناهما في كتب الفراء، كما قال.

ورأيت صاحب التدليس (ص ١٠١ ح١) يحطّ من قدر العيني؛ لأنه نسب بيتًا إلى سيبويه فلم يجده في الكتاب المطبوع، فقال: «وهذا وهم منه، فليس البيت في كتابه، بل لا يعرف قبل ابن مالك، وهذا مما يُسقط الثقة المطلقة بعزوه» (التدليس ١١٦ ح١)، وقال في موضع آخر: «ولستُ أثق بما يتفرّد بنسبته العيني إلا بثبت» (التّدليس ١٧٧ ح١)[٢]، وهذا تجاسر بغيض، لا يبيحه خطأ العيني في شاهد أو بضع شواهد، وكم شاهدٍ معزوّ إلى سيبويه أو إلى كتب نعرفها بأعيانها لنحويين متقدّمين كالفرّاء والأخفش والمبرد وثعلب والزجاج وابن السراج والفارسي وابن جني ولا نجدها في كتبهم، فإن كان هذا هو المعيار عنده فإنّه يقود إلى توهيم كل من رَوَى شيئًا لا يجده في المطبوع من كتبهم، كما وهّم ابن هانئ اللخمي والبغدادي، وسيأتي، وهذا منهج فاسد، لا يراعي اختلاف النسخ القديمة وتفاوتها، ونسخ سيبويه مختلفة، وقد أشار السيرافي والرّماني إلى اختلاف النسخ التي كانت بين يَدَي ابن السراج[٣]، ودرس

---

(١) في الشاهد رقم ١٣بترقيمي في الشواهد المتعقَّب بها على البدري.

(٢) ونبه عليه الجهني في تدليس ابن مالك في الميزان ٥.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق الأصول في النّحو ١٨.

عبدالمجيد الجارالله نسختي الزّجاج وبيّن ما بينهما من اختلاف وزيادات، ووازن بينهما وبين المطبوع.

ومما يثبت اختلاف نسخ سيبويه وفقد بعض الشواهد هذان الشاهدان المنقولان من نسخة مَبْرَمان، قال أبو سعيد السيرافي: «وفي نسخة أبي بكر مَبْرَمان زيادة على كثير من النسخ وذلك قولك: بلعنبر وبلحارث وعَلْماءِ بنو فلان، وقال الشاعر:

فما سُبِقَ القيسيُّ من ضَعفِ حيلةٍ ولكنْ طفَتْ عَلْماءِ غُرْلَةُ قُنْبُرِ

وقال:

فما أصْبَحَتْ عَلَّرْضِ نَفْسٌ فَقِيرةُ ولا غيرُها إلا سُليمانُ نَالَها»[1]

وهذه الزيادة والشاهدان ليست في طبعات الكتاب الأربع. وأمّا البيت الأوّل فرآه المازني في نسخة قديمة من نسخ كتاب سيبويه، قال أبو علي الفارسي: «قال أبو بكر: قال أبو العباس: أخبرني المازني قال: رأيت بخط سيبويه في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن جعفر...»[2] وذكر البيت، وقال الأعلم (٤٧٦هـ) في تحصيل عين الذهب: «هذا آخر ما اجتمع عليه حَمَلة الكتاب من الشواهد فيه، وفي بعض النسخ في آخر الكتاب: مما يُحمل عن المازني أنه ألفاه مثبتًا فيه، قول الفرزدق...»[3]، وذكر البيت البيت الأول منهما. وقال الزنجاني (٦٥٥هـ) بعد أن ذكر البيت: «قال المازني: رأيت هذا البيت في كتابٍ بخط سيبويه في باب الإدغام»[4]، يعني نسخة، وقال الدكتور سيف العريفي: «رواية المازني عظيمة الخطر؛ لأنّ فيها دليلًا على أن للكتاب نسخةً بخط سيبويه، لم يقف عليها المازني إلا عند الرجل الهاشمي، وهذا ينقض ما اشتهر عند الناس من أن الكتاب لم يعرف إلا عن طريق الجرمي والمازني عن

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١٧/ ١٥٦.

(٢) التعليقة ٥/ ٢١٩.

(٣) تحصيل عين الذهب ٥٩٨، ٥٩٩.

(٤) الكافي في شرح الهادي ٥/ ٢٩١٣.

الأخفش» [1]، فبأي حقّ يوهّم فيصلُ العينيَّ؟ هل اطلع على نسخة العيني من الكتاب أو اطلع على مصدره؟ أيمتنع أن يكون الشاهد في بعض نسخ الكتاب؟ أو في حاشية عليها من حواشي بعض العلماء (وما أكثرها) فظنها من الكتاب نفسه؟ إن كان هذا غير ممتنع فتوهيم العينيّ لا يقوله باحث يحترم نفسه.

وترى نسخ الحماسة مختلفة بالزيادة أو النقص، في الأبيات وفي قطع الحماسيّات، وأشار إليها العيني نفسه وصدق في عزوه ووصف حال الشاهد في نسخها. وترى لبعض الكتب إخراجتين مختلفتين في مضمونهما زيادة ونقصًا وتغييرًا، كالشّعر والشّعراء، لابن قتيبة، وإخراجته الثّانية أوسع وأدقّ، وكان الأصفهاني في الأغاني ينقل عن الإخراجة الثانية، ونقل البغدادي في الخزانة عن الإخراجة الأولى[2]، ومن لا يعرف هذا ربما تجاسر على البغدادي ووهّمه وطعن في أمانته. وللجمهرة لابن دريد إخراجات، فاختلفت نسخها، ورأيت شيئًا عجيبًا من هذا في بعض نسخ التهذيب حين كتبتُ بحثي (أبو تراب وكتابه الاعتقاب) أشار إلى طرفٍ منه ياقوتُ الحموي، وليس هذا مكان بسطه.

فينبغي ألا يُردّ عزو عالم قديم إلى كتاب نحويٍّ أو ديوان شاعر أو مصدر قديم بدعوى خلو المطبوع منه، وإنما يردّ ببرهان، ويكفي في هذا أن يقال: ليس في المطبوع، وإن عزاه إلى عالم ولم يسمّ الكتاب فهذا أبعد ما يكون من الردّ والتوهيم؛ لاحتمال أن يكون في كتبه المفقودة، ما لم يظهر لنا وهمه في ذلك الموضع بدليل صريح، ثم هبه وَهِمَ أو أخطأ ثلاث مرات أو عشر مرات في ١٢٨٢ شاهدًا، فهل يقدح هذا في أمانته؟ وهل يُسقط عدالته؟ ومَن المعصومُ من الوهم والخطأ والسهو؟ وأمّا الاستخفاف بهم وظلمهم والطعن في عدالتهم فمسلك قبيح.

فإن كان هذا هو معيار صاحب التدليس وحكمه على العيني فما يقول في رجل أخطأ في (٦٦) شاهدًا واضطرب وتناقض وكذّب نفسَه بنفسه، وسَرَق وسَلَخ وخان الأمانة، في

---

(١)كتاب الادّغام من شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٥ ح١.

(٢) مقدمة (دي خويه) لتحقيقه الشعر والشعراء لابن قتيبة ص٤٢، ٤٤، ونقلته عن محمد صلاح فرحات من بحث له بعنوان: الحقائق الغائبة حول كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة ص٢١١.

مواضع عديدة، وأخفى البراءة التي ثبتت عنده في ٣٨ شاهدًا، وغشّ الباحثين في بحث صغير لم يصل إلى مئتي صفحة؟ هل يراه أمينًا أهلا للثقة؟ وليت شعري كيف تكون حالُ هذا الرجل لو كتب أربعة مجلدات في الشواهد؟ كم ستكون أوهامه وتناقضاته وسرقاته؟

٥١- وما زلتُ سَبَّاقًا إلى كلّ غايةٍ بها يُبتَغى في الناسِ مَجدٌ وإجلالُ

٥٢- وما قَصَّرتْ بي في التَّسامي خُؤُولةٌ ولكنّ عَمِّي الطّيّبُ الأَصْلِ والخَالُ

رقمهما ٢٨٩، و٢٩٠، من المقطوع بها، قال العيني في الشّاهد منهما، وهو الثّاني: «أقول: هذا أنشده أبو الفتح، ولم يعزه إلى قائله، وقبله...»[1]، وذكر البيت الأوّل منهما.

وأما البيت الأوّل فوجدتُ صدره في (الأغاني ٩/ ٢٥٠) منسوبًا لكُثيّر في قصيدة ميمية جاءت في عشرين بيتًا، يمدح عمر بن عبدالعزيز، وفيه: (وما زلتَ...) وهو في (الحماسة البصرية ٢/ ٥٩٠) لكُثيّر بن أبي جمعة يمدح عمر بن عبدالعزيز برواية الأغاني، وفي (الشّعر والشّعراء ٥٠٦/١)، وروايته: وما زلتَ توّاقًا.... ولم أقف عليه في كتب ابن جني، ولعله في المفقود منها، وقول العيني: (ولم يَعزُهُ إلى قائله) يشير إلى تثبّته. ولو تأملت البيتين لرأيتهما من الشّعر الحسن، في أبواب الفخر والحميّة.

٥٣- وِفاقُ -كَعْبُ- بُجَيرٍ منْقِذٌ لكَ مِنْ تَعْجيلِ تَهْلُكَةٍ والخُلْدِ فِي سَقَرا

رقمه في التدليس ١٨٨، من المقطوع بها، لم ينسبه ابن مالك، وهو منسوب لبُجير بن زهير بن أبي سُلمى، في التّذييل والتكميل[2]، لأبي حيّان، وفي المساعد[3]، لابن عقيل، والمقاصد

(١) المقاصد النّحوية في شرح شواهد شروح الألفية (ت محمد باسل عيون السود) ٢/ ٩٢ الشّاهد رقم ٣٠٣.

(٢) التّذييل والتكميل ١٢/ ١٤٦.

(٣) المساعد ٢/ ٣٧١.

النّحوية[1]، للعيني، ونبّه عليه السلمي[2]، والجهني[3]، ورأيته في رده على السلمي يطعن في رواية أبي حيان وابن عقيل والعيني ويصفهم بأنهم مستظهرون فيه لا محققون، ويجزم جزم المستيقن بأنه لابن مالك، ودليله التذوّق وبعض الألفاظ الخاملة كـ (وِفاق) و(الخلد في سقر) وأن هذا لا يعرف في شعر القدماء، وكأنه فتّش شعرهم كله المعروف والمفقود، وكأنّه لم ينقل عن بعضهم أنه يحفظ ألف بيت فيها لفظ (كائن) وأن بعضهم يحفظ مئة قصيدة كلها فيها (بنات سعاد)، وآخر يحفظ مئة قصيدة فيها لفظ (المَرْت)، والعجيب أنه يقبل الروايات والمبالغات مع أنّه لم يشاهد تلك القصائد، ثم تراه يستخفّ بالعلماء الثلاثة الذين نسبوا بيتًا إلى بجير بن زهير، وهذا تناقض وخلل في أصول البحث والبناء المعرفي. وأمّا الاستدلال بالألفاظ الخاملة أو النادرة أو الغريبة فباطل، فلا يخلو منها شعرنا القديم كما تقدم في نقد الأدلة، وكلمة (وفاق) كلمة قرآنية {جَزَاءً وِفاقًا}، ولا يمتنع ورودها في الشعر، والخلد في سقر أو الخلد في النار أو الخلد في الجحيم، أو الخلد في النعيم، معاني صالحة تخدم سياقاتها في الشعر والنثر، وقلة ورودها لا يقضي بامتناعها في الشعر، ونفيها يتطلب الإحاطة التامة بالشعر العربي.

وهذا الشاهد الذي رواه ابن مالك ليس بعيدًا -في المعاضلة- عن بيت الفرزدق (ديوانه ١٥٣) الذي ذكره ابن مالك عقيبه:

إذا ما -أبا حفصٍ- أتتْكَ رأيتَها   على شُعراءِ الناس يعلو قَصيدُها

وقول ذي الرُّمّة:

كأَنَّ أَصْـــوَاتَ مِـنْ إِيغَالِهِنَّ بِنا   أَواخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفَواريجِ

وهو من شواهد سيبويه.

٥٤- فمن يَكُ لم يُنجِبْ أَبُوهَ وأُمُّهُ   فإنَّ لنا الأمَّ النَّجِيبةَ والأَبُ

---

(١) المقاصد النّحوية ٢/ ٥٨٧ (الشّاهد ٦٩٩).

(٢) براءة ابن مالك ٩٦.

(٣) تدليس ابن مالك في الميزان ١٢٨، ١٢٩.

رقمه في التدليس ١٨ في الشواهد المقطوع بوضعها، وذكره ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٤٨ وشرح الكافية الشافية ١/ ٥١١ ولم ينسبه، واستدركه السلمي (البراءة ٩١) وذكر أنه في شواهد العيني، في قوله: «أقول: هذا أنشده أبو عليّ وغيره ولم يعزه إلى أحد»(المقاصد النحوية ٢/ ٦٣)، ولعله في كتبه المفقودة.

٥٥- لا تَرْكَنَنَّ إلى الأمرِ الذي رَكَنَتْ أبناءُ يَعصُرَ حِينَ اضْطَرَّها القَدَرُ

رقمه في التّدليس ١٥٣، من الشّواهد المقطوع بوضعها، استشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية (١/ ٢٩٣) ولم ينسبه، واستدركه السُّلمي (البراءة ٩٤) وذكر أنّه في شواهد العيني وفي تصريح الأزهري، قال العيني: «قيل: إنّ قائله هو كعب بن زهير بن أبي سلمى»(المقاصد النحوية ١/ ٢٦٨) وقال خالد الأزهري: «هو كعب بن زهير» (التصريح ١/ ٤٧٨). ولم أجده في ديوانه المطبوع، والجزم بوضعه -مع قول العيني والأزهري ومع خلوّه من برهان يدل على وضعه وخلو البيت من عيب- طيش وخفّة ومجافاة لأدبيات البحث العلمي.

٥٦- إذا صَحَّ عَوْنُ الخالِقِ المَرْءَ لم يَجِدْ عَسيرًا مِنَ الآمالِ إلّا مُيَسَّرا

رقمه في التدليس ١٧٢، من الشواهد المقطوع بوضعها، واستشهد به ابن مالك (٣/ ١٢٣) ولم ينسبه، واستدركه السُّلمي (البراءة ٩٥) وذكر قول العيني: «أنشده الأصمعيّ، ولم يعزه إلى قائله» (المقاصد النحوية ٣/ ٢٢) وفيه: (عون الله) مكان (عون الخالق)، والجزم بوضعه مع قول العيني ينافي آداب البحث العلمي.

٥٧- كلا الضيفَنِ المشْنوءِ والضيفِ نائلٌ لديَّ المُنى والأمْنَ في اليُسْرِ والعُسْرِ

رقمه في التدليس ١٧٤، من الشواهد المقطوع بوضعها، وهو في شرح التسهيل (٣/ ٢٤١) دون نسبه، واستدركه السُّلمي (البراءة ٩٥) وذكر قول العيني: «احتج به ابن الأنباري، ولم يعزه إلى قائله» (المقاصد النحوية ٢/ ٥٤٤) ولا ندري مَن الأنباري المرادُ، ولعله القاسم (٣٠٤هـ) أو ابنه أبو بكر (٣٢٨هـ) أو أبو البركات (٥٧٧هـ). والجزم بوضعه مع قول العيني ومع خلوّه من برهان

صحيح يدل على وضعه أو وهم العيني سلوك لا يليق بالبحث العلمي الرصين، وأقلّ ما فيه تكذيب ابن مالك والعيني وتسفيه العلماء الذين احتجّوا به.

٥٨- سقى الأرضين الغيثُ سَهْلَ وحَزْنَها فنِيطتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرعِ والضَّرعِ

رقمه في التدليس ٢٢٩، من الشواهد المقطوع بوضعها، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٣٣٢) وشواهد التوضيح (ص٤٠) وأشار محققه أنّه في شواهد العيني، واستدركه السُّلمي (البراءة ٩٦) وذكر قول العيني: «أنشده ابن الأنباري، ولم يعزه إلى قائله»(المقاصد النحوية ٢/ ٥٨٣، ٥٨٤). ولا وجه للجزم بوضعه مع عزو العيني.

٥٩- بكاللّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ فلم أكُنْ لأولعَ إلّا بالكَمِيِّ المُقَنّعِ

رقمه في التدليس ٢٤١ من الشواهد المقطوع بوضعها، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ١٧٠) وشرح الكافية الشافية (٢/ ٨١٣) واستدركه السُّلمي (البراءة ٩٧) وذكر قول العيني: «أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله» (المقاصد النحوية ٢/ ٤٦٢) ويلزم مَن يجزم بالوضع تكذيب العيني والادعاء بالإحاطة بكتب ثعلب وبرواياته الشعرية.

٦٠- لا طيبَ للعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغّصَةً لذّاتُهُ بادّكارِ الموتِ والهَرَمِ

رقمه في التدليس ٤٠٧، من الشواهد المقطوع بوضعها، وذكره ابن مالك في (شرح التسهيل ١/ ٣٤٩ وشرح العمدة ٢٠٤) واستدركه السُّلمي (البراءة ٩٨) ونقل نصًا نفيسًا للبغدادي في شرحه على ألفية ابن معطي، وأنا أنقله هنا لأهميته، قال البغدادي: «قال ابن الخبّاز في شرحه: ما رأيت أحدًا من المتقدمين ولا من المتأخرين وافق هذا المصنّف. ويردّه السماع والقياس؛ وأمّا السماع، فقول الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت مُنَغّصةً .... البيت

وأما القياس فهو أنّ (ما دام) أقوى من (ليس) بدليل أنّ عدم تصرف (دام) إنما هو عند اقترانها بما، فإذا فصلتها منها عادت متصرّفة، و(ليس) لا تتصرف بوجه، فإذا كانت (ليس) لا

يُمنع من تقديم خبرها على اسمها كانت (ما دام) أولى بذلك. انتهى»(شرح شواهد التحفة الوردية ١/ ١٦٣).

والبغدادي معروف بالتحقيق والتدقيق، ومع ذلك طعن فيصل المنصور في روايته، بأن البيت ليس في شرح ألفية ابن معطي لابن الخباز، وقال: «شرح ابن معطي لابن الخباز قد وصل إلينا بحمد الله، وهذا نصه: .... وليس فيه هذا البيت. والظنّ أنّ البغدادي نقل كلام ابن الخباز بمعناه فزاد هذا البيت وهمًا بدليل أنه لم يلتزم بلفظ المؤلف»(النقض ٥٣، ٥٤).

فأقول: لم يَهِم البغدادي كما يزعم، بل الواهم المتعجل المستخفّ بالعلماء هو هذا المدّعي صاحب التدليس، ولو نظر ودقق وحقق لعلم الحق، ولكنه عجول وتكذيب العلماء وتوهيمهم كشرب الماء عنده، ألا فليعلم أنّ لابن الخباز شرحين على ألفية ابن معطي، لا شرحًا واحدًا، ذكر ذلك الرُّعَيني (٧٧٩هـ)، ونقله د. عبدالله عمر الحاج محقق توجيه اللمع (ص٢٨، ٢٩)، وأنقل كلام عبدالله عمر لأهميته، قال وهو يتحدّث عن الغرّة المخفية في شرح الدرة الألفيّة: «ولابن الخبّاز –رحمه الله- على هذه الألفية شرحان، هذا أحدهما، واشتُهر بهذا الاسم، وذكره ابن الشَّعّار باسم (الغرّة المخفية من المسائل الألفية من علوم شتى) ولم أتبيّن مراده، هل قصد هذا الشرح أو الشرح الآخر. والدليل على أن لابن الخباز شرحين على ألفية ابن معطٍ قول الإمام أبي جعفر الرعيني المتوفّى سنة (٧٧٩هـ) في مقدمة شرحه على ألفية ابن معط: وهذه الألفية قد اعتُني قديمًا وحديثًا بشرحها، وكُشِف لأفهامهم عن نور صُبحها، فأوّل من شقّ الصدَف عن دُرّتها، وبَرقت له أسارير مسيرتها، الإمام العلّامة شمس الدين أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور الموصلي، المعروف بابن الخبّاز، رحمه الله، شرحها شرحين، ولم يقتنع بالواحد حتى صيّره اثنين، إلا أنه تعقّب على صاحبها، وهمّ بتكدير الصافي من مشاربها»[1].

(١) شرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ١/ ٤ (رسالة دكتوراه) نقلا عن محقق توجيه اللمع (عبدالله عمر الحاج إبراهيم) ص ص ٢٨، ٢٩.

وبهذا تعلم أنّ البغدادي نقل من الشرح الآخر الذي لم يصل إلينا، كما نقل من الإخراجة الأولى للشعر والشعراء، وبهذا تتحقق براءة ابن مالك من وضع هذا البيت.

٦١- لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاك عَزَّ وإن يَهُنْ فأنت لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائنُ

رقمه في التدليس ٤٤٦، من الشواهد المقطوع بوضعها، ذكره ابن مالك في شرح التسهيل، في قوله: «ويدلّ على أنّ تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه: أحدها: أنّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، كقول الشاعر» وذكر البيت ثم قال بعده: «ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولي: وربما اجتمعا لفظًا» (شرح التسهيل ١/ ٣١٧) فسياق البيت في كلامه يقضي بأنه شاهد منقول عن العرب، واستدركه السُّلمي (البراءة ١٠٠) ونقل نصّين لابن المرابط الدلائي في عزوه، وردّه صاحب التدليس بقوله: «سبقه السيوطي إلى هذه الدعوى، وكلاهما متأخر جدًّا» (نقض بحث براءة ابن مالك ٥٥) وتكلّف في رده.

فأقول: أما السيوطي (٩١١هـ) فقال في (الهمع ٣/ ١١٦): «وجوّز ابن جنّي إظهار المُتَعَلّق في الخبَر واستدلّ بقوله:

فأنتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الهُون كائِنُ»

وقال ابن المرابط الدلائي (١٠٨٩هـ) في (نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ٣/ ١٠٧٩): «وقد أخلّ المصنّف [يعني ابن مالك] بثامن، واضح الدلالة على مُدَّعاه، وهو ظهور هذا المقدار المرفوع ناصبًا للظرف المذكور، فيما أنشده أبو الفتح من قوله:

لك العز إنْ مَوْلاك عَزَّ وإنْ يَهُن فأنتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الهُون كائِنُ»

ثم قال في تعقيبٍ على الدّمامينيّ: «إنما قدّره فعلا تبعًا للوارد حيث عدم وجوب الإضمار.... ولم يُصرّحوا به حيث المعمول ظرف إلا في قوله:

فأنت لدى بحبوحةِ الهونِ كائنُ

أنشده أبو الفتح، ونُوزع في كونه استقراريًّا» (نتائج التحصيل ٣/ ١١٠٠).

وأقول: لا وجه للجزم بأنّ ابن مالك وضعه مع عزو السيوطي والدلائي، فالسيوطي صاحب مكتبة كبيرة شهيرة، وحفظت لنا مصنفاته الكبيرة كالمزهر والإتقان وبغية الوعاة والأشباه والنظائر والاقتراح وحسن المحاضرة كثيرًا من النصوص من مصنفات مفقودة اليوم، وأمّا الاستخفاف بالسيوطي والدلائي لتأخّر زمانهما -كما يقول- فنهج غير علمي، ويقضي برد ما ينفرد به عبدالقادر البغدادي (١٠٩٣هـ) في الخزانة وشواهد المغني، والمرتضى الزَّبيدي (١٢٠٦هـ) في تاج العروس، لتأخر زمانهما، وهذا لا يقوله باحث، ورُبّ متأخر أوعى من متقدم وأكثر تحقيقًا وتدقيقًا.

٦٢- نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ فبُوِّئتَ حِصْنًا بالكُماة حَصِينا

رقمه في التدليس ٥٠٦، من الشواهد المقطوع بوضعها، وهو في شرح التسهيل (١/ ٣٧٦) لابن مالك، ولم ينسبه، واستدركه السُّلمي (البراءة ١٠١) وذكر قول العيني: «أنشده أبو الفتح ولم يعزه إلى أحد»(المقاصد النحوية ١/ ٤٧٦). ومن لم يطلع على كتب ابن جني كلها مطبوعها ومخطوطها ومفقودها يلزمه أن يصدّق العيني، أو يأتينا ببرهان على كذبه أو وهمه.

٦٣- مـــا برِئـــتْ مـــن ريبـــةٍ وذمِّ

٦٤- في حربِنـــا إلا بنـــاتُ العـــمِّ

ورقمها في التدليس ٥٩٦، ٥٩٧، في الشواهد المقطوع بها، وهما في شرح التسهيل (لابن مالك، وذكره في موضعين، قال في الأوّل: «وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا في الشعر كقول الراجز...»(٢/ ١١٤) وذكر الشطرين، وقال في الثاني: «وكما جاز للفصل حضر القاضيَ امرأةٌ، يجوز للفصل يحضر القاضي امرأةٌ. وكما ضعف.

مـــا برِئـــتْ مـــن ريبـــةٍ وذمِّ

في حربِنـــا إلا بنـــاتُ العـــمِّ

ضَعُف نحو لا تُرى إلا مساكنُهم»(شرح التسهيل ٢/ ١١٥) فهو يضعّف لغة الشّاهد كما ترى، وهذه قرينة مهمة. واستدركهما السُّلمي (البراءة ١٠١، ١٠٢) ونقل نصين أحدهما لابن هشام

والآخر لخالد الأزهري، قال ابن هشام (٧٦٩هـ) في (أوضح المسالك ٢/ ١١٣): «... فالتأنيث خاص بالشعر، نص عليه الأخفش، وأنشد على التأنيث: ما برئت ....» وذكر البيت، وقال الأزهري (٩٠٥هـ): «وأنشد الأخفش على التأنيث في الشعر: ما برئت....»(التصريح ٢/ ٢٧٨)، وهذا صريح لا يحتمل البناء لغير الفاعل. ومعنى الرجز يجري على ألسنتهم في الصبر والمقارعة والفخر والاعتزاز بالمحارم، قال الأصمعي: «قال بنو عبسٍ: ما صبر معنا، في حربنا إلا بناتُ العمّ، ومن الخيل إلا الكُمْت، ومن الإبل إلا الحُمر»[1]. وما أحرى هذا المعنى أن يكون في أشعارهم. ويضاف إلى هذا أن تضعيف ابن مالك لغة الشاهد قرينة تؤيد أنّ الرجز ليس من شعره، وأنه لغيره كما جاء في سياق نصي ابن هشام وخالد الأزهر.

٦٥- أشاءُ ما شِئْتِ حَتّى لا أزالَ لما   لا أَنْتِ شائيةٌ مِنْ شأنِنا شاني

ورقمه ٤٥٤ من المقطوع به، وقال العيني: «هذا البيت أنشده الفراء وابن كيسان، ولم يعزواه إلى قائله»[2]. وهذا عزو صريح كما ترى، لا سبيل إلى ردّه. وأمّا البيت فله نظائر في الصنعة، في الشّعر القديم والإسلامي والعبّاسي، وهو يذكّرنا بقول الأعشى[3]:

وقَدْ غَدَوْتُ إلى الحَانُوتِ يَتْبَعُني   شَاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ

وبقول أبي الغُول الطُّهَويّ يصف سحابًا[4]:

وقَـرَى كلّ قَرْيـةٍ كانَ يَقْـرُو   ها قِرًى لا يَجِفُّ منه القَرِيُّ

٦٦- كَرَبَ القلبُ من جَواهُ يَذُوبُ   حين قال الوُشاةُ هِندٌ غَضُوبُ

ورقمه في التدليس ٤٨ من المقطوع به، استدركه عليه السُّلمي (براءة ابن مالك ٩١، ٩٢) وذكر مصادره، ويحتاج الكلام في هذا الشاهد إلى بسط، فأقول: نرى في هذا البيت ثلاثة أقوال:

---

(١) الاختيارين ١٦.

(٢) المقاصد النّحوية ٢/ ٩٧، ٩٨، الشّاهد: ٣٠٧.

(٣) ديوان الأعشى ١٠٩.

(٤) شرح المقامات للشريشي ٢/ ١٨٧، ويروى البيت لأبي تمّام في البديع في نقد الشّعر ١٤٥، ولأبي الغمر الجبلي في أمالي القالي ١/ ١٧٩.

الأول: أنّه لرجل من طيء (شرح العمدة ٨١٤) ، وهو قول ابن مالك، وأحد قولي العيني (المقاصد النحوية ٢/ ٢٠).

والثاني: أنه لـ(كَلْحَبة اليربوعي) واسمه هُبيرة بن عبد مناف، وهو القول الثاني للعيني، وقال به خالد الأزهري في (التصريح ١/ ٦٩٠) والشنقيطي في (الدرر ١/١٠٥).

والثالث: أنه لشاعر جاهلي، وهو قول البغدادي[1].

وزعم صاحب التدليس في رده على السّلميّ أنّ العيني واهم، قال: «وسبب هذا الوهم أنّ ثمّة بيتًا يُذكر كثيرًا مع هذا البيت، وهو:

إذا المرُ لم يغْشَ الكريهةَ أوشكَتْ   حبـــالُ الهوينى بالفتى أن تقطّـعا

وهذا البيت معروف النسبة إلى الكلحبة اليربوعي، بلا ريب وهو من أبيات له في المفضّليات، والأوّل شاهدٌ لكرب وهذا شاهد لأوشك، وكلاهما يساقان مقترنين في باب أفعال المقاربة، فالتبس الأمر على العيني أو المنقول عنه فنسب بيت ابن مالك إلى الكلحبة، ولا يجوز أن يكون البيتان كلاهما للكلحبة، فإنه لا يعرف هذا البيت في شعره، ومنشأ الوهم واضح، ويكاد يستحيل أيضا أن يجيء شاهدان من مقول شاعر مغمور في مسألتين متجاورتين، فهذه مصادفة قلما تتفق». (٤٦، ٤٧)

فأقول: بيْنَ ابنِ مالك والعيني أقلُّ من قرنين، والبيت لم يُعرف قبل ابن مالك حسب المصادر المتاحة لنا، ويزعم فيصل أنه من شعر ابن مالك، فحين نفتش لنختبر قوله: إن البيتين (يساقان معا كثيرًا) نجد قوله غير دقيق بل غير صحيح، فلم أقف عليهما متجاورين في المصادر التي رجعت إليها ممن ألف بين ٦٧٢ و٨٥٥، إلا في مصدر واحد جاءا متقاربين، لا متجاورين، ولم يُنسبا، وهذا الجدول يكشف بطلان ما يزعمه:

---

(١) شرح شواهد التحفة الوردية ١٩١. وأشار السلمي إلى تنبيه محقق الشرح (د. عبدالله الشلّال) إلى أن البغدادي نصّ نصّ على أنه لشاعر جاهلي جاء في النسخ الخطية كلها عدا نسخة (أ).

المصادر التي وقفتُ عليها في القرنين الفاصلين بين ابن مالك والعيني			
كرب القلب من جواه يذوبُ حين قال الوشاة: هندٌ غضوبُ		إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكتْ حبالُ الهوينى بالفتى أن تقطّعا	
اسم الكتاب	الصفحة	اسم الكتاب	الصفحة
التهذيب الوسيط للصنعاني ٦٨٠هـ	-	التهذيب الوسيط للصنعاني ٦٨٠هـ	-
قواعد المطارحة لابن إياز ٦٨١هـ	-	قواعد المطارحة لابن إياز ٦٨١هـ	-
البسيط لابن أبي الربيع ٦٨٨هـ	-	البسيط لابن أبي الربيع ٦٨٨هـ	١/ ٥٦٣
شرح المقرّب لابن النحّاس ٦٩٨هـ	-	شرح المقرّب لابن النحّاس ٦٩٨هـ	-
الإقليد في شرح المفصل للجَنَدي ٧٠هـ	-	الإقليد في شرح المفصل للجَنَدي ٧٠هـ	-
اللمحة في شرح الملحة للصائغ ٧٢٠هـ	-	اللمحة في شرح الملحة للصائغ ٧٢٠هـ	-
التذييل والتكميل لأبي حيّان ٧٤٥هـ	٤/ ٣٣٩	التذييل والتكميل لأبي حيّان ٧٤٥هـ	٤/ ٣٣٩
الارتشاف لأبي حيّان ٧٤٥هـ	-	الارتشاف لأبي حيّان ٧٤٥هـ	-
توضيح المقاصد للمرادي ٧٤٩هـ	-	توضيح المقاصد للمرادي ٧٤٩هـ	-
شرح التحفة الوردية لابن الوردي ٧٤٩هـ	١٨٧	شرح التحفة الوردي لابن الوردي ٧٤٩هـ	-
مغني اللبيب لابن هشام ٧٦١هـ	-	مغني اللبيب لابن هشام ٧٦١هـ	-
تخليص الشواهد لابن هشام ٧٦١هـ	٣٣٠	تخليص الشواهد لابن هشام ٧٦١هـ	٣٢٢
شرح شذور الذهب لابن هشام ٧٦١هـ	-	شرح شذور الذهب لابن هشام ٧٦١هـ	-
إرشاد السالك لإبراهيم بن القيّم ٧٦٧هـ	١/ ٢٧٦	إرشاد السالك لإبراهيم بن القيّم ٧٦٧هـ	-
شرح المقدّمة المحسبة للزبيري ٧٦٨هـ	-	شرح المقدّمة المحسبة للزبيري ٧٦٨هـ	-
شرح الألفية لابن عقيل ٧٦٩هـ	١/ ٣٣٥	شرح الألفية لابن عقيل ٧٦٩هـ	-
شفاء العليل للسلسيلي ٧٧٠هـ	-	شفاء العليل للسلسيلي ٧٧٠هـ	-
الجامع الصغير للزبيري ٧٧٧هـ	-	الجامع الصغير للزبيري ٧٧٧هـ	-
عمدة ذوي الهمم لابن هُطيل ٨١٢هـ	-	عمدة ذوي الهمم لابن هُطيل ٨١٢هـ	-

ويظهر لك من هذا الجدول أنّ البيتين في مصدرين فحسب، هما: التذييل لأبي حيّان والتخليص لابن هشام، فأما التذييل ففي صفحة واحدة وبينهما ثلاثة أسطر، ولم ينسبهما، ولم يرد فيه اسم الكلحبة، وأمّا التلخيص فبيْنَ الشاهدين فيه ثماني صفحات تامّات، ولم ينسبهما، أيضًا، فأين الكثرة التي يزعمها؟ وأين سبب وهم العيني المزعوم؟ وحين نتدبّر نجد أن الواهم هو فيصل نفسه، وسبب وهمه أنّه رأى في المصادر مع بيت ابن مالك هذا البيت:

سَقاها ذَوُو الأحْلامِ سَجْلاً عَلَى الظَّما وقد كَرَبَتْ أعْنَاقُها أنْ تُقَطَّعا

وهو لأبي زيد الأسلميّ، وقافيته كقافية بيت الكلحبة المشار إليه، وهو يتكرر في المصادر قريبًا من بيت ابن مالك، وحتى ابن مالك ذكره في شرح التسهيل عَقِيب البيت المتهم به (كرب القلب) فلو كان ثمة وهم كما يزعم لنسبه العيني إلى أبي زيد الأسلمي، فتعرف بهذا أنّ الواهم هو صاحب التدليس وليس العيني.

ويبقى في المسألة قول مهم، وخطير، وهو عزو البغدادي في شرح شواهد التحفة الوردية الذي ذكره السلمي، وهو أن «البيت لشاعر جاهلي»، فأما صاحب التدليس فهرب من هذا العزو الصريح، ولم ينبس فيه ببنت شفة، والبغدادي محقّق ومدقّق، وخبير بالشواهد، والبيت كما ترى عربي خالص لا مطعن فيه، وقوله حجة، وهذه صورة من بعض نسخه الخطّيّة:

صورة لإحدى النسخ لشرح البغدادي، ويظهر فيها عزوه:

فالبيت لشاعر قديم، كما يظهر من أقوالهم، واختلفوا فيه، فهو رجل من طيّئ عند ابن مالك، والطائي أو الكلحبة عند العيني وخالد الأزهري والشنقيطي، وشاعر جاهلي لم يسمّ عند البغدادي. والاختلاف في نسبة الشعر مألوف في مصادرنا القديمة، فكيف يجزم صاحب التدليس بوضعه؟ وقد رأيته يستميت مرة أخرى في دفعه، حتى لو كان الثمن تكذيب العلماء وتسفيههم أو غض الطرف عن عزو البغدادي؛ لأن ابن مالك نسبه إلى (رجل من طيّئ) وبراءته منه تنقض فرضية الطائيين، كما فعل في بيتين سابقين.

***

فهذه ستة وستون شاهدًا -ثمانية وأربعون في مصادر قبل ابن مالك وثمانية عشر شاهدًا وثّقها علماء متأخرون بعزوها إلى قائليها أو منشديها- اتّهم بها صاحب التدليس ابنَ

مالك وزعم أنّه واضعُها من شعره تدليسًا، وأوجب إسقاطها كلها كما قال في غير موضع من كتابه، وبعض هذه الأبيات مما جزم بوضعه، على أنّه لا فرق بين شواهد النوعين؛ لأنه يُوجب إسقاطها كلها.

وظهور هذا العدد من الأبيات يدلّ على خَوَر الأدلّة وبطلان دعوى الوضع، وهي شاهد صدق لابن مالك، رحمه الله. وهنا أسأل صاحب التدليس: ما الأدلة التي وجدتَّها في كل بيت من هذه الأبيات؟ وجوابه لن يخرج عن أحد قولين:

الأوّل: أنّ المتحقّق في هذه الشّواهد الـ ٦٦ بعضُ الأدلّة وليس كلّها، ولذا وُجدت هذه الشّواهد.

والثّاني: أنّ كلّ الأدلّة متحقّقة فيها، ومع ذلك وُجدت.

وأيَّ ذَينِ كانَ فالفسادُ ظاهر، فعلى الافتراض الأوّل يكون حكمه على (٦١٥) شاهدًا بالوضع القطعيّ باطلًا، ولذا قلت: إنّ الأدلّة لا تتحقق في كلّ الشّواهد، وإنّما يتحقّق بعضها، وقلت: إنّ الشّواهد في القسم الأوّل يجب أنّ تتفاوت في الحكم، في قسم واحد ظنّيّ كله، وقلت: إنّه ينبغي فحص كلّ شاهد على ضوء الأدلّة، ثم يُحكم عليه، ولكنه غفل عن هذا، فجاء بالطّمّ والرّمّ حين عمّم الحكم. وأمّا الافتراض الثّاني فهو أدهى وأطمّ، فكيف تتحقق الأدلّة كلّها في القسم الأوّل ثم ينتقض عليه عشرات الشّواهد؟ فيكون هذا الانتقاض برهانًا على ضعف الأدلّة وعجزها حتى عند اجتماعها في الشاهد.

ونستنتج من هذين الافتراضين أنّ حُكمه على الشّواهد في القسم الأوّل –وهو الأخطر في بحثه والأكثر شواهدَ- لا يتجاوز الاحتمال والظّنّ والارتجال، ومع ذلك يجزم بالوضع والتدليس، وهنا يظهر لك فساد هذا الكتاب، وجنايته على ابن مالك وعلى النحو والنحويين، مع ما فيه من التشويش على طلبة العلم في شواهد غدت من لُحمة النحو وسداه، ولا يكاد يخلو منها كتاب نحو أو تفسيرٍ مطوّل بعد عصر ابن مالك.

ثم يستفاد من تلك الشّواهد ومن مصادرها المتنوعة أنّ ابن مالك لم يكن ظِلا للنحويّين في شواهدهم، بل كان باحثًا نقّابًا عن الشّاهد أينما كان، وبعض مصادره لا تكاد تخطر على بالٍ للنحويين، ولولا المكتبات المحوسبة ما وصلنا إليها ولا عرفناها، وأوّل ما يقع عليه النظر أنّ أكثرها ليس من شواهد النّحويين المتداولة في كتبهم، منذ أشرع بابها إمام النحويين سيبويه، فكان ابن مالك مجدّدًا أعاد للنحو هيبته وجِدّته في البحث والخلاف، وكان للشاهد عنده مكانة خاصة، يلتقطه من مصادر غير نحوية، وكأنّه في الاستقراء يفلي المصادر المختلفة في اللغة والأدب والدواوين فليًا، وكأنّه يستبرئ بطونها من بقايا الشّواهد، ويضع كلّ شاهد في موضعه، ولذا تكثر عنده الشّواهد للمسألة الواحدة، فالصياد ضنين بصيده، ووقوفه عليها بنفسه يجعله حريصًا على توظيفها، مع أمر آخر وهو رغبته في إقناع المخالفين، إذ كان متوجّسا منهم، ولا يحتمل شغبَهم كما قال أبو حيّان[1]، فكأنّه أراد إسكاتهم، وها هو يقول في بعض المواضع: «وإنّما كثّرتُ الشّواهد في هذه المسألة؛ لأنّ المخالفين كثيرون»[2]، فهو يستحضر عنادهم وشغبهم كما ترى، وكان من طبعه أنّه «لا يحتمل أن يُنازع ولا يُجادل ولا يُباحث»[3]، فليت شعري كيف يصنع شواهدَ من شعره من غير ما حاجةٍ ولا اضطرار، فيضع رقبته في أيديهم؟ وقد قال ابن مالك هذا العبارة بعد أبيات زعم صاحب التدليس أنّها من وضعه.

وكان ابن مالك –رحمه الله- يعوّل على الاستقراء، وتأمّل قوله: «وزعم الزّمخشريّ أنّ باتَ قد تُستعمل بمعنى صار، وليس بصحيح، لعدم شاهدٍ على ذلك، مع التتبع والاستقراء»[4]، وقوله: «فإنّ الاستقراء قد أطلعنا على...»[5]، وقوله: «ومضارع التي بمعنى حاول: يروم، ومضارع التي بمعنى تحوّل: يريم، وهكذا مضارع المرادفة زال، وهي ووَنَى بمعنى زال غريبتان،

---

(١) نقله عنه ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٩/ ٤٤٠٩، كما تقدّم في المبحث الأول.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٤٢٨. وأشار إليه الجهني في تدليس ابن مالك في الميزان ٢٩.

(٣) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٩/ ٤٤٠٩، ونبه على هذا النص الجهنيُّ في تدليس ابن مالك في الميزان ٢٧.

(٤) شرح التّسهيل ١/ ٣٤٦، وأشار إليه الجهني في (تدليس ابن مالك في الميزان) ٢٤.

(٥) شرح التّسهيل ٢/ ٥٢.

ولا يكاد النّحويّون يعرفونهما، إلا من عُنِيَ باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالها قول الشّاعر:

لايَني الخِبُّ شِيمةَ الخَبِّ ما دا   م فلا تحسبنَّه ذا ارعواءِ»[1]

وكرّر عبارة الاستقراء في مواضع، وما قصتُهُ التي ذكرتْها كتبُ التراجم[2]؛ -حين كان مع أصحابه للفُرجة بدمشق وغفلوا عنه بسويعة فطلبوه فإذا هو منكبٌّ على أوراق يقلّبها وينعم النظر فيها- إلا مظهرٌ من مظاهر الاستقراء، الذي يجيده، ويشير إليه في كتبه، وتدلّ عليه شواهده التي ينفرد بها، حتى غلبه حبُّ الاستقراء في يوم فسحته وفرجته، فجعل الاطّلاع والتنقيب عن الشّواهد والشوارد ولغات العرب سلوته. ولو تتبعتَ الشّعر الذي احتجّ به ولم ينسبه وعُرِف لمن قبله -وهو يقارب ألفَي شاهد- لوجدتَ فيه الكثير مما ليس في كتب النّحويين، وتراه حتى في الشّعر المنسوب ينفرد عنهم، ورأيتُ من ذلك عشرات الشّواهد من غير قصد للتّتبع، ومنها شواهد لشعراء معروفين استشهد بشعرهم ذاكرًا أسماءَهم، كما تقدّم في نقد الدليل الأوّل، ثمّ إنَّ تأمّلَ شواهدِ ابن مالك في الاحتجاج والاستدلال يَهدي إلى التعرّف على منهجه، وأنّه كان طلّاب نصوص وحاشد شواهد، يُفرِغ ما في جعبته منها، ولا يبالي بالإسراف، ولو ساق للرأي الواحد عشرة شواهد أو أكثر، ولا يوافق أو يخالف أو يحتجّ أو يردّ إلا بدليل من شاهد أو قياس، وتأمل قوله «وذلك منتفٍ بإجماعٍ في غير محلِّ النزاع، فلا يُصار إليه بلا دليل عليه»[3]، وتأمل نقده الزّمخشريّ في مسألة من المسائل الخلافيّة بقوله: «ومن العجائب اعترافه بنصرهم وتنبيهه على بعض حججهم، بعد أن خالفهم بلا دليل»[4]، والشّاهد سيّد الأدلّة.

---

(١) شرح التّسهيل ١/ ٣٣٤.

(٢) نفح الطيب ٢/ ٤٣٢ (البقاعي).

(٣) شرح التّسهيل ٣/ ١١.

(٤) شرح التّسهيل ٣/ ٤٢.

وبعض المصادر التي رجع إليها ابن مالك مفقود، من كتب النحو واللغة والأدب ودواوين الشعر والتاريخ والمعارف وغير هذا، وهو في أغلب الأحيان لا يصرّح بمصادره، ومما علمناه من مصادره المفقودة: (الأوسط) و(المسائل الصغرى) للأخفش، و(المهذّب) لابن كيسان، و(شرح كتاب سيبويه) للجرمي، و(الإرشاد) لابن درستويه، و(الجامع) و(المبسوط) و(التذكرة) لأبي علي الفارسي، و(منية الألباب) و(الحماسة) لابن أفلح، وغيرها كثير لا نعرفه، وهذا غير ما يحفظه وينقله رواية، ولذا فإن القول بالتّفرّد متعذّر دون الاطلاع على مصادره[1]، ومن عادة ابن مالك ألا يصرّح بمصادره كعادته في ترك نسبة الشّواهد.

وإذا كان فيصل المنصور وقبله متبوعه نعيم البدري لم يستطيعا الوقوف على كتب كثيرة مطبوعة ومشهورة ومتداولة أثبتت صدق ابن مالك، في أكثر من مئة شاهد وكشفت عن ضعف منهجهما البحثي، فما نقول عن تراثنا المخطوط القابع في خزائن الكتب في بلاد متفرقة، التي لا يصل إلى بعض ما فيه إلا المحققون المدققون الصابرون، وهذا كله مؤذن بسقوط هذا النهج المندفع وسقوط التهمة.

***

وفي ختام حديثي عن الأدلة والشواهد التي وُجدت أقول: **إنّ أعدل الأحكام وأنصفها في أمر ابن مالك** أن نقبل شواهده التي تفرّد بها، كما قبلها علماء النحو قبلنا، ونقول فيما لم نجده قبله: إننا لا نعلم ما في مصادره المفقودة، ولم يتح لنا من التّراث ما يجعلنا نكذّبه أو نرميه بالتّدليس، وبهذا نسلم من ظلم رجلٍ لا يستطيع الدفاع عن نفسه، ونسلم من ظلم أجيال من علماء النّحو، ونسلم من وصف بعض كلام العرب بأنّه ليس من كلام العرب، وليس لدينا معتمد سوى الشكّ والاحتمال الذي تقابله دلائل الصدق والأمانة. ولا يصحّ الاعتماد على أدلة أظهر الفحص والنظر ضعفها وعجزها عن توجيه تهمة يقينية أو ظن

(١) ينظر: تدليس ابن مالك في الميزان ١٥٦.

راجح، ومن وراء ذلك كله فقد كشفت لنا المصادر براءة ابن مالك من ١٠٧ شواهد، كانت أدلة البدري وفيصل تدّعي وضعها.

بطلان مصطلح التّدليس

تحدث فيصل المنصور عن هذا المصطلح في ص ٧٧- ٨٧ فبنى الحكم على افتراض صحّة الأدلّة التي جاء بها، وزعم أنّها قادرة على الحكم القطعيّ بأنّ تلك الشّواهد هي من كلام ابن مالك، وليست من كلام غيره، وأراد وصف الحكم بمصطلح يناسب حاله ولا يخطئه، وألزمك اختيار حكمٍ من ثلاثة؛ إمّا القول بأنّه وضعها للتمثيل لا الاستشهاد، وإمّا القول بأنّه وضعها للاستشهاد فكذب على العرب، وإمّا القول بأنّه وضعها للتدليس، وهذا الثّالث عنده هو «الرأي السديد الذي لا يجوز العدول عنه»(ص ٧٧) وإلزامه هذا ظاهر البطلان؛ لعجز أدلته عن إبرام حكم يقيني أو ترجيح ظنّ، وهي في أحسن أحوالها لا تتجاوز الشّكّ، وعلى الرغم من ذلك حسم أمر الصناعة والوضع في الشّواهد تلك، حسما لا شكّ فيه عنده، وسار في يقينه هذا على نهج البدريّ، الذي لم يترك أي احتمال للتبرئة، والفرق بينهما في الشكل لا المضمون، إذ تظاهر فيصل بعدم الرضا عن مصطلح (صناعة الشّاهد)، فجاء بـ (التّدليس) من مصطلحات الجرح والتّعديل في علوم الحديث، لينأى بنفسه في الظاهر عن المتبوع، وليخدع النّاس بأنّه لا يُكذّب ابن مالك، وسوّق للتدليس وتكلّف، ولكنه لم يصنع شيئًا، فصناعة الشاهد والتدليس فيه اسمان لشيء واحد، هو وضع شواهد من شعره، تحمل على شواهد الاحتجاج. ومحصول الصناعة والتدليس واحد، وهو أنّ الاحتجاج بتلك الأبيات التي تقارب السبعمئة ساقطٌ، كما يقول هو بنفسه، «فلا مرية من وجوب اطّراحها جميعًا» (ص ٨٥) وتسقط معها «جميعُ الأحكام، والآراء، والترجيحات التي انبنَت عليها»(ص٨٧) هكذا، والثمرة هذه تغنينا عن الاسم والوسم والقشرة والطنطنة الفارغة، فلا فرق بين مصطلحات الصناعة والوضع والتّدليس والتزوير والكذب، وقد جرى (التزوير) على لسانه وصفًا لحال ابن مالك، حين قال: «ما كان أغناه عن ركوب سبيل التزوير والتدليس والخروج عن سنن العلماء الثقات»[1]، كما أسلفت، فانظر كيف قَرَن التّدليس بالتزوير، وهذا ما يقوله صاحبه البدري حين وصف ابن مالك بالكذاب المزوّر، لكن العجيب أن تراه مع هذا يتصنّع الفضيلة

(١) ملتقى أهل اللغة، في تعليق له في موضوع بعنوان: الكتب المطبوعة في اللغة عام ١٤٣٢هـ

والدفاع عن ابن مالك فيقول «فأمَّا الاحتِمالُ الثّاني، وهو الحكمُ عليه بالكذب، فحكمٌ باطلٌ جائرٌ. وذلكَ أنَّ الكذبَ هو مخالفةُ الخبرِ للواقع» (ص٨٣) فإن كان الحكم عليه بالكذب باطلًا وجائرًا فهو صادق إذن في شواهده التي تقارب سبعمئة، فكيف يفتينا بوجوب اطّراحها، واطّراح «جميع الأحكام، والآراء، والترجيحات التي انبنَتْ عليها» (ص٨٧)، و«كلّ ما تفرَّدَ به مما لم يعزُه إلى أحدٍ باسمِه، حتى وإن لم تتبيَّن لنا فيه سيمَى الوضعِ. **وذلك أنَّ من يدلِّس أحيانًا فغيرُ مأمونٍ أن تكونَ كلّ رواياته تدليسًا حيثُ يؤاتيهِ ذلك**»(ص ٨٥). أليس هذا هو الجور بعينه؟ ثم هل يُوصف من يضع نحو ٧٠٠ شاهد من شعره بوَصفٍ غير الصناعة والكذب على العرب؟ وما الفرق بين التزوير الذي قاله والكذب؟ وما الفرق بين التّدليس الذي أراده والكذب؟ أليست ثمرتهما واحدة؟ ألا يُفضي التّدليس إلى القول بوضع الشاهد من شعره؟ وألا يفضي الوضع إلى ما يفضي إليه الكذب على العرب؟ وهو أنَّ قائلَ تلك الشّواهد وصانعها هو ابن مالك؟ وكيف تكون تدليسًا ويمتنع وصفه فيها بالكذب على العرب إن كان هو قائلها المستدلّ بها على حكم نحويّ كاستدلاله بغيرها من الشّواهد؟ فالشاهد كذب على العرب، وكيف تكون تزويرًا كما قال ولا تكون كذبًا، وما الفرق بين التزوير والصناعة والكذب؟ وكيف يكون الحكمُ عليه بالكذبِ (حكمًا باطلا جائرًا) ويكون الحكم عليه بالتدليس حكمًا غير جائر؟ لا أراه إلا تورّط في هذا المصطلح فحار وتخبّط وتاه.

وأمّا قوله: «ولو كانَ كذابًا كما زعمَ بعضُهم، لكان خليقًا ألّا يدعَ أبياتَه أغفالاً، ولرأيناه ينسُبها إلى شعراءَ بأعيانهم» فمنقوض بمنهج ابن مالك في أكثر الشّواهد، فقد رأيناه لا ينسبها، وهي لشعراء معروفين أو في مصادر قبله، وأحصيتُ في مصنفاته (٢٦٦٧) شاهدًا لم يعزها إلى شاعر من الشّعراء، وجاءت شواهده المتهم بوضعها غير معزوة لشاعر، وليس فيها شيء يميزها عن غيرها من سائر الشواهد في كتبه، وبهذا ينقطع الخيط الواهي الذي يتمسّك به صاحب التّدليس، ويؤول الأمر إلى أحد وجهين: إما صدق ابن مالك في الشواهد وإما كذبه، فينبغي تسمية الأشياء بأسمائها.

وحين نعود إلى مصطلح التدليس[1] عند المحدّثين نراهم يذكرون أنّ هذا المصطلح يتعلّق بالسند، ولا يقع في المتن[2]، وهو في اصطلاحهم: أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه بلفظ يوهم السماع (كعن، وقال، وأن).

وأقسام التدليس في مصطلح المحدّثين ثلاثة[3]:

١- تدليس الإسناد، وهو «أن يحذف اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقي إلى شيخ شيخه بلفظ يوهم السماع كعن أو واحدة من أختيها، أو يسقط أداة الرواية بالكلية ويسمِّي الشيخ فقط فيقول: فلان».

٢- وتدليس الشيوخ، وهو «أن يصف شيخه الذي سمع منه بوصف لا يعرف به من اسم أو كنية أو لقب أو نسب إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو نحو ذلك».

٣- وتدليس التسوية، وهو «أن يروي حديثًا عن شيخ ثقة غير مدلس، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلّس الذي سمع من الثقة الأوّل غير المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كلّه ثقات، وهذا شرّ أقسام التدليس، قادح فيمن تعمد فعله» [4].

والمدلّس –كما ترى- لا يضع الحديث بل يوهم بأنه سمعه من الراوي، وأما شاهد ابن مالك عند متهميه فموضوعٌ، والشاهد متن وليس سندًا، فكيف يُسمّى تدليسًا؟ هذا «هو الوضع والكذب عند المحدّثين وغيرهم»[5]، وليس في شواهد ابن مالك شيء من الأنواع

(١) كَتَبَ في نقض هذا المصطلح رفيع السلمي (براءة ابن مالك ٧٨-٨٢) وإبراهيم الجهني (تدليس ابن مالك في الميزان ١٠٨، ١٠٩)، والعمريالواساطة العمرية ٦٨).

(٢) تدليس ابن مالك في الميزان ١٠٨

(٣) التدليس والمدلسون، للشيخ حمّاد بن محمد الأنصاري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٢ ص ٩٣، ٩٤.

(٤) التدليس والمدلسون ٩٣، ٩٤.

(٥) تدليس ابن مالك في الميزان ١٠٩.

الثلاثة التي يدل عليها مصطلح المحدّثين، فلا هي تدليس إسناد ولا تدليس شيوخ ولا تدليس تسوية، ومن يقول: (وقد ظفرت بشاهد له غريب) أو: (ومن حجج البصريين) ثم يأتي ببيت صنعه هو فلا يوصف بأنه مدلس[1]، بل يوصف بأنه وضّاع كذّاب على العرب، ومن يقول: قال رجل من طيئ فيعني نفسه، فهو كذاب على العرب، لأنّه قاله في موضع استشهاد ولا يفهمه نحويٌّ على وجه الأرض إلا فَهْم الشاهد، وليس له معنى بعيد ومعنى قريب، كما يزعم الزاعم، وسيأتي تفنيد ذلك بالسياقات المصاحبة للشواهد، وهي أوضح الأدلة وأصدقها.

وهذا النوع الجديد من التّدليس المزعوم في الشواهد هو أقبح من الكذب، لاحتياله في إخفاء السّوء وتسويقه، وأمّا الكذب فيسهل كشفه، لأنه ظاهر يخالف الواقع واختباره ميسور، وأشار الشّمسان إلى هذا المعنى، فقال: «وحاول المؤلف التفرقة بين الكذب والتّدليس؛ ولكنها محاولة غير مقنعة عندي؛ إذ العبرة بما يؤول إليه الأمر بعدُ، إذ صاحب التّدليس عندي أكبر ذنبًا من الكاذب؛ لأن المدلّس لم يصدقني القول، ثم صرفني عن التحقّق من أمر قوله»[2].

وأمّا زعم الباحث أنّ في طريقة ابن مالك تلك -التي يسمّيها تدليسًا- معنيين، قريبًا وبعيدًا، يحتملهما الشاهد، فيفهم المخاطَبُ القريبَ ويريد ابن مالك البعيدَ، وأنه لو سئل عنها لأمكنه أن يجيب بأنّه أراد التمثيل[3] وأنها ليست شواهد عن العرب، فافتراض مردود من وجهين:

<u>الأول</u> أنّ أغلب الشواهد المتهم بها ابن مالك لم ينسبها، وعدّتها في كتاب التدليس (٦٤٣) شاهدًا وأنّ ما نسبه إلى رجل من طيئ أو بعض الطائيين (٤٢) شاهدًا فحسب، وشاهد واحد عن بعض العرب وشاهد آخر عن بعض الفصحاء[4]، وترى صاحب التدليس حين يُفسّر معنى التدليس في رده على السلمي يقول: إن تدليس الأسماء «هو الذي وقع فيه ابن

(١) تدليس ابن مالك في الميزان ١٠٩.

(٢) مقال بعنوان تدليس ابن مالك نشره في صحيفة الجزيرة بتاريخ ٢٩-٠٣-٢٠١٤م.

(٣) التدليس ٩١.

(٤) وهذا حسابها: (٦٨٧- ٤٢ -١-١= ٦٤٣) شاهدًا.

مالك»[1]، «لأنّه لا يمكن التدليس إلا بما يحتمل معنيين»[2]، فأين الأسماء التي دلّس فيها ابن ابن مالك في ٦٤٣ شاهدًا؟ وهي أكثر من ٩٣٪ من شواهده تلك؟

والثاني أنّ نهج ابن مالك في الشّواهد يدفع القول بالتّدليس، فهو يسوقها مساق الشّواهد المرويّة عن العرب، فتراها تجري في طريقته مجرى أبيات الاحتجاج، لا تختلف عنها في شيء، وأنت حين تنظر إلى الشّواهد غير المنسوبة التي عرفناها، وهي تقارب ألفي شاهد، ثم تنظر إلى الشّواهد غير المنسوبة التي لم نعرفها قبله تجد النوعين متماثلين في الطريقة، وهذا جدولٌ يوجزهما:

طريقة ابن مالك في الشّواهد	
الشّواهد غير المنسوبة التي عرفناها	الشّواهد غير المنسوبة التي لم نعرفها
قال الشّاعر أو قول الشّاعر	قال الشّاعر أو قول الشّاعر
كقول الآخر أو قول الآخر	كقول الآخر أو قول الآخر
قال رجل من سعد مناة	قال رجل من طيئ
قال الأنصاري	قال الطائي
قال بعض العرب	قال بعض الطائيين
قال الراجز	قال الراجز
كقوله	كقوله
ومثله	ومثله
ومنه	ومنه

ولعلك تستنتج من هذه الموازنة التّماثل شبه التّامّ بين النّوعين، فابن مالك يسلك مسلكًا واحدًا، ويَسُوق الشواهد مَساق شعر الاحتجاج، ويريدها شواهد، ومما يقطع بأنه لا يريد بها إلا الاستشهاد السياقاتُ المصاحبة لجملة من شّواهده، بعضها مما نسبه إلى الطائيين وبعضها لم ينسبه إلى أحد، ولو سألته عن شيء منها لما استطاع أن يقول لك: (إنما أردت التمثيل) فإن

(١) نقض بحث براءة ابن مالك ٢٥.

(٢) نقض بحث براءة ابن مالك ٣٩.

كانت تلك الشواهد من شعره فهو وضّاع كذّاب بلا ريب، ووصفه بالتدليس وصف مخادع وباطل، ولا يصح في حال ابن مالك مع ما سبق ومع ما سيأتي من نصوص عديده من كلامه.

وهنا أعرضُ طائفة منها، وهي كلّها مما زعم صاحب التدليس أنّ ابن مالك وضعها تدليسًا:

١- قال ابن مالك في شرح التّسهيل[١]: «وقد تُوصَل بجملة اسمية، كقول الشّاعر:

واصِلْ خليلَك ما التوصلُ ممكنٌ فلأنتَ أو هـو عن قَريبٍ ذاهِـبُ

وقال آخر:

فعُسْهُم أبا حسَّانَ ما أنت عائِسُ»

ثم قال: «هذا على تقدير عدم ذلك مسموعًا، فكيف وقد ظَفِرتُ به في البيتين السابق ذكرهما: أعني: واصلْ خليلك.... و: فعُسْهُمْ أبا حسان....؟»[٢]. وأخذ عليه صاحب التدليس البيت الأوّل؛ وزعم أنّ ابن مالك وضعه تدليسًا، وليس من التّدليس في شيء، فلم ينسبه ابن مالك لأحد، وظفره به يعني أنه شاهد صريح، ومن يتهمه فيه فهو يُكذّبه، هذا ما يقوله السّياق والمعنى الصريح لكلام ابن مالك. ومما يدلّ على صدق ابن مالك في البيتين أنّنا وجدنا البيت الثّاني في الجيم للشيباني[٣]، ونسبه لخُفاف، وهو بتمامه:

رَأَيْتُ رِجـالًا يَأْلَهُـونَ هَوانَهمْ فعُسْهُم أَبا حَسّان ما أَنْتَ عائسُ

وأمّا البيت الأوّل فلم تسعفنا به المصادر التي تحت أيدينا.

٢- وقال في شرح التّسهيل[٤]: «وقد أشار الزمخشري في المفصّل إلى توكيد الحرف الذي ليس من حروف الجواب بإعادته وحده، نحو: إنّ إنّ زيدًا منطلق، وقوله مردود؛ لعدم إمام يُسنَد إليه، وسماع يعوّل عليه، ولا حُجّة في قول الشّاعر:

---

(١) شرح التّسهيل ١/ ٢٢٨.

(٢) شرح التّسهيل ١/ ٢٢٨. ونبّه عليه باحثون قبلي.

(٣) الجيم ٢/ ٢٤٧.

(٤) شرح التّسهيل ٣/ ٣٠٣، ٣٠٤.

إنّ إنّ الكريمَ يحلُم مالم يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قد ضيما

فإنه من الضّرورات، وكذا قول الآخر:

فلا واللهِ لا يُلْفَى لما بي ولا للمابِهِمْ أبدًا دواءُ

وإلى هذا أشرت بقولي: لم يُعَد في غير ضرورة إلا معمودًا بمثل عامده أوّلًا أو مفصولًا».
وأخذ عليه البيت الأوّل، وهو عنده برقم ٤٣٧، وسكت عن الثّاني، ولا تصحّ في هذا دعوى التّدليس، إلا أن يُدّعى أنّ ابن مالك كان معتوهًا يصنع شاهدًا يؤيّد حُجّة خصومه، ثم يتكلّف نقضها وإبطالها؟ ولا يفعل هذا سوِيٌّ، فكيف نصف من يدعي التّدليس فيه ويجزم بأنّ هذا الشّاهد من وضع ابن مالك، ويقول إنني لا أتهمه بالكذب ولكن بالتدليس؟

٣- ومن ذلك أنّه قال في شرح التّسهيل[1]: «والذي رآه مسموعٌ في الأب مقيس في الأخ، ومن شواهد السماع قول الراجز:

كان أَبِيَّ كَرَمـا وسُــــــودا

يُلقِي على ذي اللَّبَدِ الجَديدا

والاستشهاد بهذا أقوى من الاستشهاد بقول الآخر:

قَدَرٌ أحَلّك ذا المجازِ وقد أرى وأَبِيَّ مالَكَ ذو المجَــــــازِ بِدارِ

لاحتمال أن يريد قائل هذا الجمعَ، والذي قبله يتعيّن فيه الإفراد، بيُلقي، إذ لو قصد الجمع لقال: يلقون. ولم أجد شاهدًا على أَخِيَّ، لكن أجيزُهُ قياسًا على أبِيّ».

وهذا الموضع لا وجه فيه لادعاء التّدليس، وقد أخذ عليه هذا متابعًا صاحبه البدري، من غير هدى، وزَعَما أنّ الشاهد من موضوعات ابن مالك، وصدق ابن مالك في السماع والقياس معا، كما تقدم، وقول ابن مالك: «ولم أجد شاهدًا على أَخِيَّ، لكن

(١) شرح التّسهيل ٣/ ٢٨٤. وينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٨، ١٠١٠.

أجيزُهُ قياسًا على أبيّ» وقوله: إنه مسموع في أبيّ، وإيراده شاهد (الرجز)، يمنع القول بالتدليس، وما هو إلا صدق أو كذب، وهنا ثبت الصدق، لظهور المصدر.

٤- وقال في شرح التّسهيل[1]: «ومن حجج البصريين قول الشّاعر:

خيرًا المبتغيهِ حازَ وإن لّم يُقضَ فالسّعيُ بالرّشادِ رشادُ»

فكيف يُسمّى تدليسًا وهو يدّعي أنّ الشّاهد من حجج البصريين؟ فهذا تصديق أو تكذيب في نقله عن العرب.

٥- وقال في شرح التّسهيل[2]: «أمّا أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حَسَنًا، ويدلّ على صحّة استعماله قول الشّاعر:

خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تك مُلْغيا مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ»

فهو -كما ترى- يعلن الاستشهاد بالبيت ويجعله دليلا يُحكم به، وإخبار كما ترى، يحتمل التّصديق والتّكذيب في النقل عن العرب، ولا وجه فيه لدعوى التّدليس.

٦- وقال في شرح التسهيل[3]: «وأيضا فإنّ وقوع الخبر مفردًا طلبيًّا نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب، كقول رجل من طيئ:

قلتُ مَنْ عِيلَ صبرُه كيف يَسْلو صـــاليا نارَ لَوْعــةٍ وغــرام»

انتهى كلامه، وقد وصف الشاهد بأنه مسموع، يعني في عصور الاحتجاج، وأورد البيت المنسوب لرجل من طيئ، فإن كان البيت من شعره كما يزعم الزاعم فهو كذاب

(١) شرح التّسهيل ١/ ٣٠٣. وينظر: ٢/ ١٧.
(٢) شرح التّسهيل ١/ ٢٧٣.
(٣) شرح التسهيل ١/ ٣١٠.

لا مدلّس. ولذا فهمه أبو حيّان فَهْم الشاهد، حين قال: «والحُجّة عليهم السماع؛ قال الشاعر، وهو رجل من طيئ»[1]، وذكر البيت.

٧- وقال في شرح التّسهيل[2]: «فلجوازه في باب مسائل التنازع أسوةٌ بتلك المواضع قياسًا لو لم يثبت به سماع، فكيف وقد سُمِع في الكلام الفصيح، كقول الشّاعر:

جَفوني ولم أجْفُ الأخِلّاءَ إنَّني   لغيرِ جميلٍ مِن خليليَ مُهْمِلُ»

وهو هنا يدّعي السماع، وتحتمل دعواه الصدق والكذب، ولا وجه لادّعاء التّدليس.

٨- وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية[3]:«وإنما يُستشهد بقول الشّاعر:

ومَنْ يَقْتَرِبْ منا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ   ولا يَخْشَ ظُلْمًا ما أقامَ ولا هَضْما»

وفي هذا نصُّ صريح على أنّه استشهاد، فلا يحتمل إلا وجهين: الصّدق أو الكذب على العرب. ولا وجه فيه للتّدليس.

٩- وقال ابن مالك في شرح كافية ابن الحاجب[4]: «أجود شاهد على هذا مما لا يقبل تأويلا قول الشّاعر:

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأَرْضِ باقيا   ولا وَزَرٌ مما قَضَى اللهُ واقيا»

فقوله: (أجود شاهد على هذا مما لا يَقبل تأويلا) لا يحتمل إلا التصديق أو التكذيب، ولا وجه فيه للتدليس.

١٠- وقال في شرح التّسهيل[5]: «وبقولهم أقول، لورود ذلك في كلام العرب، كقول الشّاعر:

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٢٧. وأشار الجهني إلى أن ابن عقيل حمله على أنه شاهد واحتجّ به. تدليس ابن مالك في الميزان ١٠٥، ١٠٦.

(٢) شرح التّسهيل ١/ ١٦٣.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٠٧.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١١٨ (ت محمد داود) وأشار إليه الجهني في تدليس ابن مالك في الميزان ١١٥.

(٥) شرح التّسهيل ١/ ٣٠٨.

قومي ذُرا المجد بانُوها وقد علمت   بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطان

.... ومثله قول الشّاعر أيضا:

إن الذي لهواكِ آسَفَ رهطَه   لجديرةٌ أن تَصْطَفيهِ خَليلا

ومثله أيضا قول الآخر:

تَرَى أرْباقَهُمْ مُتَقَلِّدِيها   إذا حَمِيَ الحديدُ على الكُماةِ

وتكلّف بعض المتعصبين فقال: تقدير البيت الأوّل: قومي بانو ذُرا المجد بانوها، وتقدير البيت الثّاني: لأنتِ جديرة أن تصطفيه، وتقدير البيت الثّالث: ترى أصحابَ أرباقهم متقلديها. والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها، دون تكلّف ما يتم المعنى بعدمه». وإذا تجاوزنا قوله «وبقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب» لظهور دلالته مثل ما سبق، فمن هم المتعصّبون الذين سمعوا البيت الذي صنعه ابن مالك فتكلّفوا تأويله وتقديره وسَخِرَ منهم؟ ثم تأمل قوله: «والصّحيح حمل الأبيات على ظاهرها، دون تكلّف ما يتمّ المعنى بعدمه» فهذه السياقات الثلاثة، التي تكانفت هذا البيت، لا يقال معها إلا تصديق أو تكذيب للرواية عن العرب، والزعم أنّه من وضع ابن مالك تدليسًا باطل.

١١- وقال في شرح التّسهيل[1]: بعد أنْ أورد ثمانية أبيات: «والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك في الأبيات المتقدّمة الذكر». فهو يَدّعي ثبوت السّماع في الأبيات التي يشير إليها، وجعل صاحب التدليس أربعة منها في المجزوم بوضعه، وأرقامها (١١٣، ١٢٣، ١٢٤، ٣٤٣) فهذا تكذيب صريح منه، وإن أظهر وصفه بالتّدليس فيها.

١٢- وقال في شرح التّسهيل[2]: «من شواهد أيّ الشرطية قول الشّاعر:

أيَّ حين تلمّ بي تَلْقَ ما شِئْـ   ـــتَ من الخير فاتخذني خليلا»

(١) شرح التّسهيل ٢/ ١٧٢.

(٢) شرح التّسهيل ١/ ٢٢٠.

وقوله «من شواهد...» يقتضي التصديق أو التكذيب.

١٣-وقال ابن مالك في شرح التّسهيل[1]: «وقَيْدُ: وَنَى ورام، الملحقتان بهن بمرادفاتهما لهن، احتراز من وَنَى بمعنى فَتَرَ، ومن رام بمعنى حاول، وبمعنى تحوّل، ومضارِع التي بمعنى حاول: يروم، ومضارع التي بمعنى تحوّل: يريم، وهكذا مضارع المرادفة زال، وهي ووَنَى بمعنى زال غريبتان، ولا يكاد النّحويّون يعرفونهما، إلا من عُنِيَ باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالها قول الشّاعر:

لايَني الخِبُّ شِيمةَ الخَبِّ ما دا   م فلا تحسبنَّه ذا ارعواءِ»

فقوله: «وهي ووَنَى بمعنى زال غريبتان، ولا يكاد النّحويون يعرفونهما، إلا من عُنِيَ باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالها قول الشّاعر:..»، يشير بجلاء إلى استقرائه الغريبَ وظفره بشاهد، فإمّا تصديق أو تكذيب للرواية عن العرب، ولا وجه فيه لوصفه بالتّدليس.

١٤-وقال في شرح التّسهيل ٣/ ٢٢١: «وقد أغفل النّحويّون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح» ثم استشهد بعدّة شواهد من القرآن والحديث والشّعر، ومنها هذا البيت الذي أخذه عليه صاحب التدليس، وهو[2]:

وما كنا عَشِيّة ذي طُليحٍ   لئامَ الرَّوْعِ إذ أَزَمَتْ أزامِ

وعجزه ثابت قبل ابن مالك، وهو للنابغة الجعديّ[3]، والسياق يحصره في التصديق والتكذيب، ولا وجه فيه لادّعاء التّدليس.

---

(١) شرح التّسهيل ١/ ٣٣٤.

(٢) شرح التّسهيل ٣/ ٢٢٢.

(٣) ديوان النابغة الجعدي ٢٠٠، وهو في مقاييس اللغة (أ ز م) ١/ ٩٨، وروايته:

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُضِعْهُ   غَـدَاةَ الرَّوْعِ إِذْ أَزَمَـتْ أَزَامِ

١٥-وقال في شرح التّسهيل[١]: «ومما يختصّ به تالي الصريح جواز عطفه على ما قبله نحو: ضربت القوم حتى زيدًا، وجواز استئنافه نحو ضربتهم حتى زيدٌ، فزيد مبتدأ محذوف الخبر. ويروى بالأوجه الثلاثة قول الشّاعر:

عَمَمْتُهُمْ بالنَّدَى حَتّى غُواتُهُمُ فكُنْتَ مالكَ ذي غيٍّ وذي رَشَدِ»

فكيف يُروى بالأوجه الثلاثة إن كان من نظمه؟ ألا يفهم من هذا أنّ البيت معروف قبل ابن مالك؟ وما معنى: يُروى؟ وهذا لا يكون فيه إلا تصديق الرواية أو تكذيبها، ولا وجه لادعاء التّدليس فيه.

١٦- وقال في شرح عمدة الحافظ[٢]: «فلو كان الأمر كذلك لكان معنى: ما زيد قائمًا بل قاعدٌ بل ما هو قاعدًا. ولو صح ذلك لتعيّن النّصب وامتنع الرّفع في لغة أهل الحجاز، لكن الأمر بالعكس، فصحّ أنّ (بل) لا تنقل عدم الثبوت إلى ما بعدها، وإن ما بعدها محقّق الثبوت، ومن شواهد ذلك قول الشّاعر:

لو اعْتصَمْتَ بنا لم تَعْتَصِمْ بعِدًى بل أولياءَ كُفاةٍ غير أوغادِ

ومثله:

لا تَلْقَ ضَيفًا إذا أَمْلَقْتَ مُعْتَذِرًا بعُسْرَةٍ بل غَنِيَّ النَّفْسِ جَذلانا»

والسياق هنا يأبى دعوى التّدليس ويوجب تصديق الرواية أو تكذيبها، لأنه نصّ على أنهما شواهد.

١٧-واستشهد ابن مالك للضمير الذي يتقدّم قليلًا بستة أبيات ثلاثة مما عُرف أصحابُها، وثلاثة مما اتّهم بها ابن مالك (وهي مما جاء لدى البدريّ ومتابعه) فقال عقيبها: «والنّحويون -إلا أبا الفتح- يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه لوروده عن

(١) شرح التّسهيل ٣/ ١٦٧. ونبّه عليه السلمي في براءة ابن مالك ٨١.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٦٣١، ٦٣٢.

العرب في الأبيات المذكورة وغيرها»[1]. وهذا موضع لا يصلح فيه ادعاء التّدليس، لادعائه أنها شواهد وردت عن العرب، فإمّا تصديق لرواية ابن مالك وإما تكذيب.

١٨-وقال في شرح التّسهيل[2]: «ومن أظهر الشّواهد على صحة الاستعمال المشار إليه قول الشّاعر:

ما جاد رأيًا ولا أجْدى محاولةً إلا امرُؤٌ لم يضع دُنيا ولا دينا»

وهذا صريح الدلالة، ومع ذلك أخذه عليه، وهذا يدلّ على أنه يكذّبه، وما مصطلح التّدليس إلا هروب من مصطلح متبوعه البدري، وادعاء أنّه لا يكذّبه ادّعاء باطل.

ولو سئل ابن مالك عن هذا الشاهد هل يستطيع أن يقول: إنما أردتُ به التمثيل؟

١٩-وقال في شرح التّسهيل[3]: «ومن شواهد تقديم حال المنصوب قول الشّاعر:

وصلتُ ولم أَصْرِم مُسِيئينَ أسْرتي وأعْتَبْتُهم حتى يُلاقوا وَلائيا

أراد وصلت أسرتي مسيئين. ومثله قول الحارث بن ظالم:

وقطّع وصلها سَيْفي وإنّي فجَعْتُ بخالدٍ طُرًّا كلّابا»

وسياق البيتين ينفي التّدليس في البيت الأول، ويحصره بين تصديق الرواية وتكذيبها، والبيت الثاني في المفضليات، وكلاهما شاهد صريح عند ابن مالك.

٢٠- وقال في شرح الكافية الشافية[4]: «ومن شواهد استعمال ذلك قول بعض الطائيين:

خبيرٌ بَنُو لهبٍ فلا تَكُ مُلغيًا مَقالةً لِهْبِيٍّ إذا الطّيرُ مَرَّتِ»

والسياق يحصر البيت بين التّصديق والتّكذيب، كما ترى، وذكر ابن هانئ اللخمي أنه من إنشاد أبي عليّ، كما تقدم.

---

(١) شرح التّسهيل ١/ ١٦١.

(٢) شرح التّسهيل ٢/ ١٧٥.

(٣) شرح التّسهيل ٢/ ٣٤٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٣.

٢١- وقال في شواهد التّوضيح[1]: «ومن الشّواهد الشّعريّة في هذه المسألة قول الشّاعر:

أَبَيْتُمْ قَبُول السِّلْمِ منّا فكِدْتُمُ لَدَى الحَرْبِ أنْ تُغْنُوا السُّيوفَ عن السَّلِّ

وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة، لتمكن مستعمله من أن يقول:

أَبَيْتُمْ قَبُول السِّلْمِ منّا فكِدْتُمُ لَدَى الحَرْبِ تُغْنُون السُّيوفَ عن السَّلِّ»

وهذا كسابقه، فقد عدّه من الشّواهد، وسياقه يحصره بين التصديق والتكذيب.

٢٢-وقال في شرح التّسهيل[2]: «وأجاز الفراء زيادة تكون بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما يكون أطولَ هذا الغلام، ويشهد لقوله قول رجل من طيّئ:

صَدّقتَ قائلَ ما يكون أحقَّ ذا طفلا يَبُذُّ ذوي السيادة يافعا»

وهذا محصور بين التّصديق والتّكذيب، لأنه نصّ على أنه شاهدٌ لرجل من طيّئ، ولا وجه فيه لادعاء التّدليس، فإن عَنَى نفسه -كما يزعمون- ووصف بيته بأنّه شاهد لكلام الفراء فهو كاذب في روايته عن العرب.

٢٣-وقال في شرح التّسهيل[3]: «والمنفي بلمّا كالمنفيّ بلم في القياس، إلا أنّي لم أجده مستعملا إلا بالواو كقوله تعالى (ولمّا يأتِكُم مَثَلُ الذين خَلَوا مِن قبلكم) وكقول الشّاعر:

بانتْ قَطامِ ولمّا يَحْظَ ذو مِقَة منها بوصْل ولا إنجازِ مِيعادِ»

وإجراؤه مُجرى الشّاهد كما ترى يحصره بين تصديق الرواية وتكذيبها، ولا محلّ فيه للتدليس.

---

(١) شواهد التوضيح ١٠١ (فؤاد عبدالباقي).

(٢) شرح التّسهيل س ١/ ٣٦٢.

(٣) شرح التّسهيل س ٢/ ٣٧٠.

٢٤-وقال في شرح التّسهيل[١]: «ومن شواهد خروج (ما) بعد حتى مع صلاحيته للدخول قول الشّاعر:

سَقَى الحيا الأرضَ حتّى أمْكُنٍ عُزِيَتْ لهم فلا زالَ عنها الخيرُ مجدودا»

وهذا محصور بين التّصديق والتّكذيب، ولا مكان لدعوى التّدليس فيه.

٢٥-وقال في شرح التّسهيل[٢] : «ويدلّ على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعةُ أوجه: أحدها: أنّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، كقول الشّاعر:

لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاك عَزَّ وإن يَهُنْ فأنتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائنُ

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به». وهذا كسابقه لا يحتمل إلّا تصديق الرواية أو تكذيبها، ولا وجه فيه لدعوى التّدليس.

٢٦- وقال في شرح الكافية الشافية[٣]: «كقول الشّاعر:

ومن قبلِ نادى كلّ مولًى قرابةً فما عطفتْ موْلًى عليه العواطفُ

هكذا روته الثقات بالخفض، كأنه قال: ومن قبلِ ذلك». وهذا سياق ظاهر، فإمّا تصديق وإما تكذيب، ولا وجه فيه لادعاء التّدليس، وقد صدق ابن مالك[٤] وبطل زعم الزاعم.

٢٧-وقال في شرح التسهيل[٥]: «المصدر المتعدّي على الوجوه المذكورة وارد على أربعة أقسام: بمعنى الأمر كبَذْلًا المالَ، وبمعنى المضارع الحاضر، نحو: أعلاقةً أمَّ الوليد، وبمعنى المضارع المستقبل نحو: وبلوغًا بُغيةً ومُنًى- وبمعنى الماضي كقول الشاعر:

---

(١) شرح التّسهيل ٣/ ١٦٧.

(٢) شرح التّسهيل ١/ ٣١٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٣. وينظر: شرح التّسهيل ٣/ ٢٤٨.

(٤) فالبيت في الزاهر للأنباري ٢/ ٣٥٠ والإبانة للعوتبي الصُّحاري ٢/ ٩٤، كما تقدّم.

(٥) شرح التسهيل ٣/ ١٢٨.

عَهْدي بها الحيَّ لم تَخْفُفْ نعامَتُهُمْ

ولم يرد اسم الفعل المتعدي إلا بمعنى الأمر فدل ذلك على رجحان عناية العرب بإقامة المصدر مقام الفعل على عنايتهم بإقامة اسم الفعل مقامه. والقياس على الراجح العناية أولى من القياس على المرجوحها». والسّياق الكامل هنا يريك أنّ ابن مالك جاء بهذا الشطر شاهدًا على المعنى الرابع الذي ذكره، فإن كان الشطر من شعره فهو يكذب على العرب.

٢٨- وقوله في شرح العمدة[1]: «والصحيح جواز ذلك لثبوته بالقياس وبالشواهد الكثيرة.... وأما الشواهد فمنها قول الشاعر:

تسلّيتُ طُرًّا عنكمُ بعدَ بينِكُمْ   بذِكراكُمُ حتّى كأنّكُمُ عندي»

وذكر بعده أربعة أبيات. وهذا البيت مما أخذه عليه صاحب التدليس، وسياقه كالشمس في إرادة الاستشهاد به، فهل يعقل أن يبدأ به وهو من صنعته، وعنده غيره من كلام العرب؟ فإن كان من شعره كما يزعم الزاعم فهو كَذِبٌ على العرب ولا يسمّى تدليسًا.

٢٩-ومن الشواهد التي يحصرها السياق والعزو بين التصديق والتكذيب ما نسبه ابن مالك إلى (رجل من طيّئ) أو (بعض الطائيين)[2] أو رجل من العرب فهذا عزو صحيح، ومنهج في الشّواهد قديم شقّه سيبويه، ومثله ما ينسبه ابن مالك لقبائل غير طيّئ، أو (لبعض مُدّاح رسول الله صلى الله عليه وسلم) أو (بعض الأنصار) [3]، فكلّ ما جاء من هذا فعزوه إلى عصور الاحتجاج صريح، وليس له إلا معنى واحدٌ، وهو أنّه شعر احتجاج لا غير، فإن كان ذلك من شعره فهو كذّاب وليس مدلسًا، فالمخاطب لا يفهم من هذا إلا أنّه شاهد، وليس له فهم بعيد وفهم قريب كما يدعي صاحب التدليس، ولو صحّ تكلّفه وأراد ابن مالك التدليس لما ترك (٦٤٣) شاهدًا هملًا دون نسبة إلى

(١) شرح عمدة الحافظ ٤٢٦.

(٢) جاء المنسوب للطائي في ٤٢ موضعا مما وصل إلينا من مصنفات ابن مالك.

(٣) شرح التّسهيل ٣/ ٤٣، ١/ ٢٢١.

الطائيين أو رجل من العرب، وابن مالك من العرب، ويصح التدليس بهذا، إن أردنا مجاراه صاحب التدليس في زعمه، والتعميم (رجل من العرب) أبعد في الشبهة لكثرة العرب، فما الذي منعه من ذلك؟ ألا يدلّ امتناعه عن ذلك في ٦٤٣ شاهدًا -مع إمكانِه- على صدقه وأمانته؟ وقد نبّه على هذا المعنى غير واحد ممن كتبوا في نقد هذا الموضع قبلي.

٣٠-ولا يخفى على نحويّ فذّ كابن مالك خطر الشّاهد الشّعريّ وقيمته في الصنعة النّحوية، وحين تتأمل منهجه في الاحتجاج والاستدلال تجده طَلّابَ نصٍّ من كلام العرب، كثير التّنقيب والتّنقير عن الشّواهد، كما قلتُ سابقًا، ولا يوافق أو يخالف أو يحتجّ أو يردّ إلا بدليل من شاهد أو قياس، وتأمل قوله «وذلك منتفٍ بإجماع في غير محلّ النزاع، فلا يُصار إليه بلا دليل عليه»[1]، وتأمّل نقده الزمخشريَّ في مسألة من المسائل الخلافية، وقوله: «ومن العجائب اعترافه بنصرهم وتنبيهه على بعض حججهم بعد أن خالفهم بلا دليل»[2]. وتقدمت الإشارة إليه.

***

ولصدق ابن مالك وبعده عن صناعة الشاهد والتّدليس دلائلُ ذكرتُ بعضها في المبحث الأوّل في تعليل الثّقة بعلمه وشواهده، ومنها ما يناسب ما نحن فيه، وهي ثلاثة أدلّة، ذكرتها في المبحث الأول، وحشدت فيها النصوص، ويحسن الرجوع إليها هناك لأهميتها، وهي:

- وعيه بخطر الرواية عن العرب وأثرها في إقامة الدليل (وهو الدليل الخامس).
- اعترافُهُ بالعجز عن تحصيل الشّاهد. (وهو الدليل السادس).
- إعلانه الابتهاج حين يجد الشّاهد. (وهو الدليل السابع).

***

(١) شرح التّسهيل ٣/ ١١.

(٢) شرح التّسهيل ٣/ ٤٢.

وبهذه النصوص الكثيرة والسياقات الظاهرة كالشمس، والدلائل الواضحة يبطل مصطلح التّدليس ويَفِيل رأيُ القائل به، ويبطل أيضًا القول بالتمثيل، وقد أريتُك قبل إيراد النصوص أنّه يريد بمصطلحه هذا تدليسَ الأسماء عند المحدّثين؛ «لأنّه لا يمكن التدليس إلا بما يحتمل معنيين»[1]، كما يقول، وهذا بيّن الغلط في منهجه؛ لأنّ (٦٤٣) شاهدًا من شواهده وردت غُفلا من العزو، وهي أكثر من ٩٣٪. فإن قال: إني نظرت في المصطلح إلى ما نسبه إلى رجل من طيّئ وهو (٤٢) شاهدًا، ويحتمل معنيين، فكان هذا مدخلي إلى القول به، قيل له في الجواب:

أ ـ يلزمك التفريق بين النوعين، فتعطي الكثير –وهو الأهم لكثرته- وصفًا يستحقه، وليس فيه شيء من التدليس، وهو موضوع مصنوع عندك فيلزمك تسميته بالصناعة أو الوضع أو التزوير، (وهذا الأخير أليق بك إذ جرى به قلمك في بعض أقوالك) ثم يلزمك وصف ابن مالك بالصانع أو الوضّاع أو المزوّر والكذّاب كما فعل البدري؛ لأنك تجزم بأن شواهد ابن مالك تلك من صنعه وليست لغيره، وأوجبت إسقاطها، لثبوت وضعها عندك، لا من أجل سندها.

ب ـ وأما القليل المنسوب إلى الطائيين، ففيه أمور: أحدها أنّه قليل جدًّا مع غيره من شواهد الوضع، وثانيها أنّه مسوق مساق الشواهد، وثالثها: -وهو الأخطر- أنّ الشاهد نفسه (الذي هو المتن) موضوع بزعمك، فكيف يكون تدليسًا ولا يكون وضعًا وصناعة وكذبًا على العرب؟ هذه مخالفة صريحة لمدلول المصطلح المستقر عند المحدّثين، وقد جعلته المرجع في فهم المصطلح؛ لأن المتن عند المدلس غير موضوع.

***

وقد حاول صاحب التدليس الدفاع عن مصطلحه في الرد على السلمي فتكلّف ولم يوفّق. وإنما التدليس بمفهومه الصحيح عند المحدّثين هو ما قيل إنه وقع للمبرد، والعجيب

---

(١) نقض بحث براءة ابن مالك ٣٩.

أنه ذكره في الرّدّ على السلمي (ص٢١) ولم يحسن توظيفه. وإليك نصّ المبرّد وتعليق الأخفش الأصغر عليه، لترى أنّه حجّة عليه لا له[1]. قال المبرد في الكامل (٢/ ٩٤٤): «وقال آخر في صفة مصلوب، وهو الأخطل:

كأَنَّهُ عاشِقٌ قَدْ مَدَّ صَفْحَتَهُ   يَوْمَ الفِراقِ إلى تَوْديع مُرْتَحِلِ

أو قائِمٌ مِنْ نُعاسٍ فيهِ لُوثَتُهُ   مُواصِلٌ لتَمَطِّيهِ مِنَ الكَسَلِ»

قوله (وهو الأخطل) يعني الشاعر لا المصلوب، فكتب أبو الحسن الأخفش الأصغر (٣١٥هـ) زيادة في هذا الموضع قال فيها: «الأخطل الذي يعنيه رجل مُحدث بصريّ، ويعرف بالأخيطل، وهو يُعرف ببرقوقا»، وجاء في بعض نسخ الكامل هذه الزيادة: «وذكر أبو الحسن [الأخفش الأصغر] أن أبا العبّاس كان يدلّس به»(الكامل ٢/ ٩٤٤) فأقول: هذا هو تدليس المحدّثين بعينه، فالمبرد لم يصنع الشعر كما ترى، وإنما دلّس الاسم، حين أطلق الأخطل على الأخيطل، ليُظنّ أنه الأخطل الكبير الشاعر المشهور، والشعر صحيح ثابت للأخيطل، غير مصنوع، والتدليس في الاسم فحسب، خلافًا لمسألة ابن مالك، فالشعر مصنوع بزعمه، والشعر هو المتن، فيكون موضوعًا وابن مالك هو واضعه، كما يزعم الباحث، والواضع كذّاب على العرب، كمن يضع متن الحديث فيكون وضّاعًا كذابًا على رسول الله صلى الله عليه وسلام، وحتى لو دلّس مع الوضع في السند فيُسمّى وضاعًا كذابًا؛ لأنّ المتن مكذوب، والسند وسيلة من وسائل معرفة المتن، فإذ عُرف أنّ المتن مصنوع استحقّ صفة الوضّاع الكذاب.

فلو كان ابن مالك يروي شعرًا لأحد المولّدين مثلًا فيغيّر اسمه أو لقبه أو كنيته ليظنّ المخاطب أنّه شاعر جاهلي عُرف بهذا الاسم أو اللقب أو الكنية، لكان تدليسًا بالمفهوم الصحيح للتدليس، وليس فيه صناعة بيت، لأن البيت لغيره، فأوهم بالتدليس أن الشاعر من عصر الاحتجاج، وهو مولّد. وأضرب لهذا مثالًا، فلنفترض أن ابن مالك قال: «قال رجل من طيّئ (أو قال بعض الطائيين):

---

(١) تدليس ابن مالك في الميزان ١٩٥.

حَياتُكَ أنْ يَلقاكَ بالجُـودِ رَاضِـيًا وَمَوْتُكَ أنْ يَلقَاكَ بالبأسِ مُغضَبَا»

والطائي هذا شاعر مولّد مغمور، أو هب أنّه البحتري (والبيت هنا للبحتري) فيكون ابن مالك مدلسًا لا وضّاعًا؛ لأنّه لم يصنع البيت، ولكنه دلّس النسبة، وهو صادق حين قال: رجل من طيّئ لأن هذا الشاعر المولد الذي افترضناه طائي، وللسياق معنيان قريب وبعيد، فيخاله المخاطب شاعرًا قديمًا في عصر الاحتجاج لا مولّدًا؛ إذ جاء به في سياق شاهد يحتج به، هذا هو التدليس بعينه، وأمّا أن يكون هو واضع البيت فلا يسمى تدليسًا، بل يسمى وضعًا وكذبًا على العرب؛ لأنه وضع الشاهد، والشاهد متن لغوي، وبهذا ينقلب مثال المبرّد حجّة عليه وليس له.

وننتهي من هذا كله إلى أنّ القول بالتدليس ممتنع في ٩٣٪ من شواهد ابن مالك المتهم بوضعها، ويلحق بها شواهد الطائيين، للعلة التي ذكرتها، فيلزم الناظر في شواهد ابن مالك التي تفرد بها تصديقه أو تكذيبه، ولا ثالث لهما، واختار علماء الأمة المتعاقبون في سبعة قرون تصديقه، ويلزم فيصلا أن يغيّر عنوان كتابه ويسميه: صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك، وهو عنوان صاحبه، أو: وضع الشواهد الشعرية عند ابن مالك، أو كذب ابن مالك في الشاهد الشعري، أو تزوير الشواهد الشعرية عند ابن مالك.. أو نحو هذا؛ ليطابق العنوان المضمون.

تناقضاته واضطرابه

وبعد أن رأينا عجز أدلّته عن إبرام حكم يقينيّ، ورأينا سقوطها في (٦٦) شاهدًا، وتنقّل الشّواهد بين القطعيّ والظّنّيّ عنده، مما يدلّ على اضطرابه واختلال نتائجه، ورأينا بطلان مصطلحه (التّدليس) نأتي على تناقضاته، وسبقني إلى التنبيه على بعضها الدكتور إبراهيم الجهني[١]، فمنها:

١- أنّه قسّم الشّواهد صنفين: الأوّل المقطوع بوضعه، وعِدّته (٦١٥) شاهدًا، والثّاني غير المقطوع بوضعه، وعِدّته (٧٣) شاهدًا، وقدّر أنّ نصف القسم الثاني ليس لابن مالك، وبرّأه من وضعه، (ص ١٨١) ولكننا نجده في المقدّمة والخاتمة يقرّر أنّ الأبيات في القسمين كلها من وضع ابن مالك، ولم يستثن شيئًا، قال: «فهذا الكتاب في إثبات أنّ ابن مالك.... وضع نحوًا من سبعمئة بيت من الشّعر، وأدخلها في كتبه»(التّدليس ٧)، وقال «وهي قريبٌ من سبعِمئةٍ كلّها ساقطةٌ، ولا حجَّة في شيءٍ منها»(ص ٣١)، وانتهى في الخاتمة الدعوة إلى إسقاط النوعين، قال: «ينبغي إسقاطُ جميع الأبيات التي تفرَّد بها، المقطوعِ بوضعِها، والأخرَى التي لم يُقطَع بوضعِها، والتي ذكرتُ أنَّها ٦٨٨ بيتٍ»(التّدليس ١٨٢) فانظر كيف يحكم عليها كلّها بأنّها من وضع ابن مالك، ويدعو إلى إسقاطها كلّها، ما ثبت عنده وضعه وما قدّر فيه البراءة، وهذا التناقض دليل على أنّ التقسيم كان صوريًّا لمباينة المتبوع[٢]، فهو يُضمر في نفسه أنّها كلّها من وضع ابن مالك، فجرى القلم بما في الضمير. فإن قال إنّي أوجبت إسقاطها كلها لأننا لا نعلم ما لابن مالك وما لغيره من القسم الثاني، ولا نعلم الأبيات بأعيانها لاختلاطها، فوجب اطّراحها جميعًا، فأقول: يقتضي التقسيم الاختلاف في الحكم عليها من جهة قائلها هل هو ابن مالك أو غيره وكذلك الحكم على الأثر من جهة النحو، وقد حكم بأن القسم الثاني غير مقطوع بوضعه، وحكم ببراءة ابن مالك من نصف ما فيه،

---

(١) تدليس ابن مالك في الميزان ١١- ٢٠.

(٢) ينظر في مثل هذا المعنى: تدليس ابن مالك في الميزان١٤، ١٥٢.

والدعوة إلى إسقاطه كله مع تقدير البراءة دعوة ظالمة لابن مالك ولشواهد العرب. (وانظر الفقرة الآتية من تناقضه لصلتها بهذا)

٢- ومن تناقضه واضطرابه في الحكم على هذا البيت:

تذكَّرَ ما تذكَّرَ من سُليمَى على حينَ التراجعُ غيرُ دانِ

وهو من شواهد القسم الثاني ورقمه ٥٢، فلمّا وجده بعد نشر الكتاب وظهرت براءة ابن مالك منه، بدا له أن يتفلّص ويتخلّص، فقال: «ولم أجده حين جمعتُ الأبياتَ التي تفرّد بها في كتاب قبله، على أنّ صدره مطابق لصدر بيت سوّار بن المضرَّب الذي أنشده الأصمعي في (اختياره ٢٤٠) من كلمة له. وقد رجّحتُ أنه بيتٌ قديمٌ صحيحٌ فأثبتُّه في القسم الثّاني من مَسْرد الأبيات، وهو الحاوي للأبيات غير المقطوع بوضعها. وكنت بيّنتُ في حاشيتها أنه من الممكن أن توجَد في بعض المصادر التي غابت عني. ثم وقفتُ قبل أشهُر على هذا البيت في "معاني قطرب ل ٧٦٦١»[1].

فأقول: كيف يدّعي أنّه رجّح أنه بيت قديم صحيح ليس لابن مالك مع اتهامِهِ ابنَ مالك به، وقد وضعه في مسرد الأبيات؟ ومع قوله عن الأبيات في قسمه: «وشرطها شرط الأبيات المنسوبة إلى الوضع»[2]، ولم يقل عنه في الكتاب: إنه يرجّح أنه (قديم صحيح) أو نحو هذا، ولم يقل إنّه يرجّح أنّه ليس لابن مالك، ولو رجّح البراءة لتركه، ثم ما حكم الشّواهد في القسم الثّاني الذي جاء فيه هذا البيت؟ هل رجّح براءة ابن مالك منها أو رجّح وضعها؟ لقد رجّح وضعها جميعها، على الرغم من أنه قدّر أن نصفها ليس لابن مالك، فغلب عنده ترجيح الوضع والتدليس، ولم يستثن شاهدًا واحدًا، ولم يفرّق بينها، وأشار في الحاشية إلى أنها لم تصل عنده إلى درجة اليقين الذي وجده في القسم الأوّل، فيجوز أن يكون بعضها ليس لابن مالك، وهذا الاحتمال هو ما جعله

---

(١) نُشر هذا الاستدراك في تويتر والفيسبوك في ٢/ ٧/ ١٤٣٧هـ. ثم نشره في مدوّنته، والبيت في معاني القرآن لقطرب ص ٦٧٤، تحقيق محمد لقريز.

(٢) التدليس ١٦٩ الحاشية.

يفصلها عن الأبيات المقطوع بوضعها، والراجح فيها عنده التّهمة وليس البراءة، ويقطع بهذا قوله: «ينبغي إسقاطُ جميع الأبيات التي تفرَّد بها، المقطوع بوضعها، والأخرَى التي لم يُقطَع بوضعِها، والتي ذكرتُ أنَّها ٦٨٨ بيتٍ» (التّدليس ٧)، ومنها النصوص التي ذكرتها في الفقرة السابقة، فالأبيات الـ ٦٨٨ «كلّها ساقطةٌ، ولا حجَّة في شيءٍ منها» (التّدليس ٣١) وهي كلها موضوعه من شعر ابن مالك (ص ٧)، ويصفها بالسّقوط (جميعا)، فكيف يدّعي أنّه رجّح أنه بيت قديم صحيح؟

٣- ومن تناقضاته أنه جزم بوضع الشّواهد المنسوبة إلى الوضع، في القسم الأول، وكرّر ذلك في غير موضع[١]، وجزم في النتائج بـ«أنّ واضعَها هو ابنُ مالكٍ يقينًا»(التّدليس ١٨١) ثم تراه يتنصّل من ذلك حين يقول: «ويخطئ في الحدس الفتى ويصيب» (ص ١٠١ ح١)[٢]، فهل هي يقين أو حدس؟ ويقول في موضع آخر: «إن التذوّق في الأبيات الكثيرة والقصيدة الطّويلة أصدق وأجدر بالإصابة منه في البيت والبيتين، فإنّ البيت والبيتين لقصرهما قد تستبهم فيها أحيانًا آيات الصنعة ودلائل التّوليد»[٣]، ويؤكّد هذا في موضع آخر حين يقول: «فإن التذوّق والتفرّس وإن كان صحيحًا صادقًا فليس بمأمن من طروء الخطأ عليه أحيانًا»[٤]، وهذا إقرار منه بمكانة التّذوّق والظّنّ في قسمه الأول، الذي جزم بوضعه وبأنّ قائل الشواهد الوارده فيه هو ابن مالك يقينًا، فهل يفضي التذوق والحدس إلى يقين؟

٤- ويلحق بهذا أنّه يزعم أنّ ما يتفرّد به ابن مالك هو من وَضْعه، وأنّه «وضع نحوًا من سبعمئة بيت من الشّعر، وأدخلها في كتبه» (التّدليس ٧)، وأنّها «قريبٌ من سبعِمئةٍ كلّها ساقطةٌ، ولا حجَّة في شيءٍ منها»(ص ٣١). ثم تراه ينسلّ من هذا الحكم فيقول في

(١) تدليس ابن مالك في الميزان ١٤، ١٥.

(٢) لم ترد هاتان العبارتان في الرسالة، زادها عند نشر الكتاب حين انتقضت عليه الأبيات الثمانية والثلاثين التي أخفاها كما تقدم، ولعلها فَجَأتْه وأرتْه أنّ أدلّته منتقضه فزاد العبارتين في الحاشية، جعلها كنافقاء اليربوع.

(٣) نقض بحث براءة ابن مالك من التّدليس ٦١.

(٤) نقض بحث براءة ابن مالك من التّدليس ٦١.

موضع آخر: «من المعلوم أنه ليس كل ما تفرّد به من الشعر فإنه يجب أن يكون من وضعه، فوجدت من الأبيات ما يستيقن المرء أنه موضوع مولّد وأنه متأخّر الميلاد، وأنه لابن مالك، ومنها ما يستيقن المرء أنه موضوع مولّد متأخر الميلاد وحسبُ، دون أن يظهر فيه من العلامات ما يدلّ على أنه لابن مالك.... ومن الأبيات ما لا يزال قارئها مميلا الرأي فيها، فتارة يميلُ إلى وضعها وحينًا يميل إلى أنها من قديم الشعر»[1]. فأين ذهب جزمه وتبجّحه بأنّها كلها من وضع ابن مالك؟ وأنه وضعها يقينًا؟ وأنها ساقطة جميها؟ وأشار الجهني[2] إلى هذا التناقض.

٥- ومن اضطرابه وتردّده أنك تراه ينكر تفسير أبيات ابن مالك بالتمثيل (التدليس ٧٧)، ويصف رأي القائلين به بأنه باطل (ص ١٠ ح١) ويذكر في الحكم على ابن مالك أن القول بالتمثيل كالقول بتكذيب ابن مالك، كلاهما لا يصحّ، وأن الصواب الذي لا يجوز العدول عنه هو الحكم عليه بالتدليس، وانتهى في نتائجه إلى رفض القول بالتمثيل إذ قال: «إن الصحيح في الحكم عليه هو وصفه بالتدليس، وإنه لا يجوز أن يرمَى بالكذبِ، ولا أن يُبرَّأ البتةَ بدعوَى أنه أراد بوضعِ الأبيات التمثيلِ، والاستئناس، وحسبُ»(ص ١٨١) ثم قال في الرد على السلمي: «.... فهو [أي ابن مالك] يعتدّ ذلك بمنزلة التمثيل، وإن أخفى أنه قائله ....»(النقض ١٠) وذكر أن المسائل التي وضع فيها ابن مالك أبياتًا على ضربين، فقال في الأوّل منهما: «أراه إعمالُ القياس فيها رأيًا، ولكن أعوزه الشاهد من السماع عن العرب، فوضع بيتًا أو أبياتًا لتكون كالتمثيل لما يراه في هذه المسألة من حكم مبني على مجرد القياس ثم دلّس التمثيل»(نقض بحث براءة ابن مالك ٢٦) ولا يستقيم له هذا الرأي، وأقل ما فيه التناقض، فكان ينكر التمثيل، ثم قال به، وحاول أن يجمع بينه وبين التدليس، فالشاهد تمثيل لكنه تدليس!! يريد أن ابن مالك يمثّل ولكنه يخفي مراده عن المخاطب، فيدلّسه، وهذا لا

(١) نقض بحث براء ابن مالك ٦٠.

(٢) تدليس ابن مالك في الميزان ٢٠٩، ٢١٣.

يستقيم، كيف ينويه تمثيلا ثم يجعله شاهدًا؟ هذان غرضان متباينان لا يجتمعان، فإما تمثيل صريح وإما استشهاد صريح، ونحن نرى شواهده صريحة في الدلالة على الاستشهاد، كما تقدم في نقض مصطلح التدليس، يجريها مجرى الشواهد، وكذا تلقّاها العلماء قاطبة، فإن ثبت أنها من شعره فهو كذاب على العرب.

٦- ومن تناقضاته حكمه المتعارض على الأثر الذي تركته الشّواهد تلك في النّحو[١]، فقال: إنّ «هذه القضية عميقة الأثر في النّحو؛ لأنّه ينبني عليها تبدُّل بعض الأحكام القائمة عليها، من الجواز إلى المنع أو العكس»(التّدليس ٧) وقال: «ليس بالسَّهلِ أن نحيطَ بأثر أبيات ابنِ مالكٍ في النّحو، ولا أن نقيسَ مِقدارَ ما أحدَثَتْه من ضَعضعةٍ لقواعده، وتبديل لأحكامه، لأنَّ العلماء الذين جاؤوا بعده كانوا طوائفَ كثيرةً، أكثرُهم استفادَ منها، وعوَّلَ عليها في كتبه، وهو لا يَرى إلا أنَّها من الشّعر الذي يُحتجّ به، والذي لا يسع الإنسان ردُّه»(التّدليس ٩٣)، «ومتَى سقطَ الاحتجاجُ به، سقطَت معه جميعُ الأحكامِ، والآراء، والترجيحاتِ التي انبنتْ عليها»(ص ٨٧). وبعد هذا الزعم المتضمن إقرار الأثر العميق لشواهد ابن مالك الذي يصعب الإحاطة به نراه يغيّر حكمه فيقول: «والحقّ أنّ هذا الأثر لا يعدو أن يكون أثرًا يسيرًا؛ لأنّ هذه الأبيات وُضعت بعد أن تمّ تمام النّحو، واستوت أركانه»(ص ٩٤) هكذا إذن، فما أشبهه بأمّ رَيْطَة بنت كعب[٢] حين نقضت غزلها، ثمّ إنك تراه يواصل نقض الغزل في الرّدّ على السلمي فيحكم بأنّ شواهد ابن مالك لم تترك أثرًا في النحو وأنها إما لتقوية قياس وإما للتكثّر حين تأتي مع شواهد ثابتة غيرها[٣]، فأنكر أثرها في النحو، ثم لا يلبث أن ينقلب من جديد، فيقول: «إن ضرر هذه الأبيات -إن كانت موضوعةً- ضررٌ متعدٍّ مخلٌّ بالعلم»[٤]، وهكذا

(١) ونبه على هذا الجُهني في (تدليس ابن مالك في الميزان ١٢) والعُمري في (الوساطة العمرية ٧٨).

(٢) وهي التي كانت تغزل وتأمر جَواريَها أن يَغزِلْنَ، ثم تنقضُ، وتأمرهن أنْ ينقضن ما فَتَلْنَ وأَمْرَرْنَ، فضُرب بها المثل، وهي التي قيل لها: «خرقاء وجدت صوفًا».

(٣) نقض بحث براءة ابن مالك ٢٦، ٢٧.

(٤) نقض بحث براءة ابن مالك ٤٢.

يتلوّن ويتخبّط، ولا يثبت على حال. ولا أرى سببًا لهذه التناقضات الفجّة إلا الحيرة والتردّد والاضطراب.

٧- ومن تناقضه أنّه ذكر في دليل المعنى (شيوع المعاني الدينية في شواهد ابن مالك، شيوعًا لا نعرفه في الشّعر الجاهلي ولا الإسلامي أيضا)(التّدليس ٦٠)، والمعاني الدينية كثيرة كما هو معلوم، وذكر هو منها: الوعظ ص ٦٠، والأمر بالوفاء بالعقود ص٦٠، والتزوّد ليوم القيامة ص٦١، وتذكّر الموت ص٦١، وتخويف المسيء من سوء عاقبته ص٦١، والتحذير من البغي ص٦١، والاستقامة ص ٦١، ٦٢، ثم جاء بدليل عَقيب دليله السابق سمّاه: (انحصارها في معانٍ محدَّدةٍ)(ص ٦٤- ٦٦) وقال إنّ ابن مالك: «لا يفتأ على قِلّة أغراضِه التي يتناوَلُها يُعيد المعنَى نفسَه مِرارًا، ويُطيف به، ولا يمَلُّ من تَردادِه. ومن ذلك الفَخر بالنجدةِ، والقوَّةِ، والشجاعةِ، وإغاثةِ المولى، ووصفِ الخليلِ الحقِّ بذلك»(ص ٦٤). وهكذا تراه يحصرها ويُقلّلها ولا يذكر منها إلا هذه المعاني الخمسة التي ذكرها، وهذا الحصر المزعوم باطل، وإن قال في مطلعها: (ومن ذلك) فعموم قوله يفيد أنّ المعاني الخمسة هي أبرز الأغراض التي جاءت في الشّواهد وتكررت عنده، فأين ما زعمه في دليله الذي سبق هذا وسماه: (شيوع المعاني الدينية شيوعًا لا نعرفه في الشّعر الجاهلي ولا الإسلامي أيضًا) والمعاني الدينية كثيرة، فأين ذهبت المعاني الإسلامية (الشائعة كما يقول)؟ وكيف أصبحت أغراضه محدودة قليلة؟ أليس هذا من التناقض؟

٨- ومنها قوله عن ابن مالك: «إنه لا يجوز أن يُرمَى بالكذبِ»(التدليس ١٨١) وأنّ الحكم عليه بالكذب والتزوير حكم جائر (الرسالة ٨، وينظر: التدليس ٨). وتراه ينقض هذا في بعض افتراضاته ليقنعك بالتدليس، فيقول: إنه لا يجوز «أن تقولَ إنه [أي ابن مالك] لم يضَع هذه الأبياتَ إلا إرادةَ الاستئناسِ، والتمثيلِ، ولم يذهبْ بها مذهبَ الاحتِجاجِ، ولا زعمَ أنَّها من الشِّعر الذي يُحتَجُّ به، فتُبرئَ بذلكَ ذِمَّتَه، وتَرفعَ عنه

وصمةَ الافتِعال، وشَينَ الكذبِ، والتدليسِ»(التدليس ٧٧) ويدّعي أنّ تبرئة ابن مالك من الكذب والتدليس باطلة (التدليس ١٠ ح١)، ويقول في غير هذا الكتاب: إنّ ابن مالك ركب سبيل التزوير والتّدليس، وخرج عن سنن العلماء الثقات[1]. والتناقض ظاهر.

(١) ملتقى أهل اللغة، في تعليق له في موضوع بعنوان: الكتب المطبوعة في اللغة عام ١٤٣٢هـ

سرقاته واختلاساته

يكشف النظر الفاحص في كتاب التّدليس جملة من سرقات مؤلّفه واختلاساته، وخيانته الأمانة العلمية، ولعلّك تعجب من أمره حين تراه في مواضع يتصنّع الورع والفضيلة، ولا تدري كيف يجمع بين النقيضين؟ وسرقاته متنوّعة بعضها ظاهر وبعضها خفيّ، وأجملها فيما يأتي:

١- سرقاته في الشّواهد من البدريّ ومن محقّقي كتب ابن مالك.

٢- سرقاته في الأدلّة.

٣- سرقته فرضيّة أبيات الطائيين.

وهذا تفصيلها:

أولا: سرقاته في الشّواهد:

بلغت شواهد ابن مالك في كتبه المطبوعة مما أحصيته نحو (٣٣٧١) شاهدًا، والمنسوب منها (٧٠٤) شواهد، وغير المنسوب (٢٦٦٧) شاهدًا، وأكثر هذه الشّواهد من: شرح التّسهيل[١] وشرح الكافية الشافية[٢] وشرح عمدة الحافظ[٣] وشواهد التّوضيح والتّصحيح[٤] وشرح كافية ابن الحاجب[٥] المنسوب لابن جماعة غلطًا، وقد أمضى محقّقوها في توثيقها وعزوها سنوات عديدة، وأفرغوا فيها جهدهم، وتَحَمّلوا منها رَهَقًا. وشواهد ابن مالك المتّهم بها عند صاحب التدليس ومتبوعه البدري مفرّقة في مصنّفات ابن مالك، تلابس غيرها من الشّواهد غير المنسوبة الكثيرة، وإحصاؤها كلّها واختبارها شاهدًا شاهدًا يحتاج إلى جهد عريض في فسحة

(١) حققه الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد البدوي المختون.

(٢) حققه الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي.

(٣) حققه الدكتور عدنان الدوري.

(٤) حققه الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي ثم الدكتور طه محسن ثم عبدالله ناصير.

(٥) حققه الدكتور محمد عبدالنبي عبدالمجيد ثم الدكتور محمد داود ثم محمد حسن محمد حسن إسماعيل. ولم يرجع البدريّ إلى شرح كافية ابن الحاجب؛ لأنه رآه منسوبًا لابن جماعة فانصرف عنه.

من الوقت تكون ثمرته استخراج نحو ٧٠٠ شاهد من شواهد التهمة، وترك نحو (٢٠٠٠) شاهد غير منسوب، فكانت شواهد البدريّ المسروقة من حواشي أولئك المحقّقين مائدة بين يديه، ليخطفها ويمضي دون أن يقول لصاحب المائدة: شكرًا، وشكرها الإحالها والتنبيه. لقد خطفها صاحب التدليس، ثم راجعها وتحقق منها وترك ما وجده في مصادر قبل ابن مالك وهو قليل، وزاد عليها من حواشي المحققين، فالحكم بالتّفرّد وعدم النسبة لهم في كثير من الشّواهد، أخذه البدري منهم، وأخذه هو من البدري ومنهم، فإن كان من حقّ اللاحق أن يستفيد من السابق؛ لأن العلم تراكميّ كما هو معلوم، فإنّ من واجبه عزو الفضل إلى أهله والإشارة إلى نتائج توثيقهم في الشّاهد، تفصيلا أو إجمالا، ثم يشير إلى مَن جمعها في كتاب واحد قبله، وهو البدري، ويخبرنا عن مقدار ما أخذه منه وما أخذه من الحواشي. وهذا من أدبيات البحث العلمي التي يعرفها صغار الطلبة في الجامعة، ولكنه أخذ وأخفى، ولم يشر إلى البدري الذي أخذ منه (٦٣١) شاهدًا، ولم يشر إلى المحقّقين، ولو بقول مجمل، أو حتى إشارة عابرة، أخذ من البدري ومنهم وادّعى جمعها، وجحد فضلهم، وطريقته في السلخ أن يلتقط الشّاهد من البدريّ أو من حواشي المحقّقين، فيختبره بعدهم للتثبت من صحة حكمهم عليه بالتّفرّد وعدم النسبة، وأمّا ما عرفوه ووثّقوه من مصادر قديمة فقد كفوه مؤونة التنقيب عنه، وهكذا اتخذهم سُلّمًا للصعود، فلم يذكر ولم يشكر. والشواهد عند البدري (٦٩٦) شاهدًا، سلخها من حواشي المحققين، فسلّط الله عليه من يسلخ منه.

وتُعرف الشّواهد غير المنسوبة التي لم ترد في مصدر قبل ابن مالك من حواشي المحقّقين بطرق ثلاث:

الأوّلى: قولهم في الحواشي: لم نقف عليه، أو نحو ذلك.

الثّانية: أن يُوثّقوه من مصادر بعد ابن مالك، فيُعلم أنّهم لم يجدوه قبله، مع نصّهم في بعضها على أنّه غير منسوب.

الثّالثة: أنّ يسكتوا عن توثيقه، فيكون سكوتهم علامةً على عجزهم عن الوصول إليه، وهذا قليل.

وهذه نماذج من السلخ في المئة الأولى من شواهده:

نماذج من سلخه الشّواهد من البدريّ ومن محقّقي كتب ابن مالك وهي الـ ١٠٠ شاهد الأولى بحسب ترتيبه			
رقمه في التّدليس	رقمه عند البدريّ	المصدر	حكم المحقق
١	١٧٢	ش التسهيل وغيره	وثقه من مصادر متأخّرة وأشار إلى أنه غيرمنسوب
٢	١٩٩	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة وأشار إلى أنه غيرمنسوب
٣	٦٦٦	ش العمدة	وثقه من مصادر متأخّرة وأشار إلى أنه غيرمنسوب
٤	٩٧	ش التّسهيل	وثقه من مصدر متأخّر وأشار إلى أنه لم يَعرف قائله
٥	٣٣١	ش التّسهيل	وثقه من مصدر متأخّر
٦	٣٥٥	شواهد التوضيح	وثقه من مصدر متأخّر
٧	١٨٠	ش التّسهيل	لم يوثقه
٨	٥٦	ش التّسهيل	لم يوثّقه ولم يَعرف قائله
٩	١٤٤	ش التّسهيل	وثقه من مصدر متأخّر وأشار إلى أنه غيرمنسوب
١٠	٣٤٠	ش العمدة	لم يقف على اسم قائله ومخرجه
١١	٢٣٨	شواهد التوضيح	لم يقف عليه في كتابٍ
١٢	٦٧٦	ش العمدة	لم يقف على اسم قائله ومخرجه
١٣	٤٧٦	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة وأشار إلى أنه غيرمنسوب
١٤	-	ش التّسهيل	وثقه من مصدر متأخّر ولم يَعرف قائله
١٥	٢٩٠	ش التّسهيل	لم يجده في شرح ديوانه
١٦	٥٤٥	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة ولم يعثر على قائله
١٧	١٧٧	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة وأشار إلى أنه غيرمنسوب
١٨	٢١١	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة وأشار إلى أنه غيرمنسوب
١٩	٦٥٧	شواهد التوضيح	وثقه من مصدر متأخّر ولم يَعرف قائله
٢٠	-	ش الكافية الشافية	لم يجده قبل ابن مالك ولم يَعرف قائله
٢١	٤٧٢	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة
٢٢	٤٥٤	شواهد التوضيح	لم يقف عليه
٢٣	٦٣٧	ش الكافية الشافية	وثقه من العيني وذكر أنه لم يجد أحدا ينسبه
٢٤	١٩٧	ش التّسهيل	وثقه من مصدر متأخر ولم يَعرف قائله

٢٥	٦٤٢	ش الكافية الشافية	لم يوثّقه من مصدر ولم يَعرف قائله
٢٦	٤٤٦	ش التّسهيل	لم يَقف عليه
٢٧	-	ش الكافية الشافية	لم يوثّقه
٢٨	٣١٨	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة عن ابن مالك
٢٩	٢١	ش التّسهيل	لم يَعرف قائله
٣٠	٢٢	ش التّسهيل	لم يَعرف قائله
٣١	٦١٣	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة عن ابن مالك
٣٢	٤١	ش التّسهيل	وثقه من مصدر متأخّر ولم يَعرف قائله
٣٣	٤١٣	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة عن ابن مالك
٣٤	٥٠٩	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة عن ابن مالك
٣٥	٤٧٤	ش التّسهيل	لم يقف عليه
٣٦	٢٦٦	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة عن ابن مالك
٣٧	٣٢٩	ش التّسهيل	وثقه من مصدر متأخّر عن ابن مالك
٣٨	٢٤٠	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة وأشار إلى أنه غيرمنسوب فيها
٣٩	-	ش العمدة	لم يوثّقه من مصدر ولم يَعرف قائله
٤٠	٥	ش التّسهيل	لم يَعرف مصدره ولا قائله
٤١	١٥٨	ش التّسهيل	لم يَعرف مصدره ولا قائله
٤٢	١٦٢	شواهد التوضيح	لم يَقف عليه في كتاب
٤٣	٣١٦	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة عن ابن مالك ولم ينسبه
٤٤	٩٥	ش التّسهيل	لم يَعرف مصدره ولا قائله
٤٥	٢٥٥	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة عن ابن مالك ولم ينسبه
٤٦	٣٩٥	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة عن ابن مالك ولم ينسبه
٤٧	٢٠٣	شواهد التوضيح	لم يَقف عليه
٤٨	١٨٦	ش العمدة	وثقه من مصادر متأخّرة عن ابن مالك ولم ينسبه
٤٩	٤٠٢	شواهد التوضيح	لم يَعرف قائله
٥٠	٧	ش التّسهيل	لم يَعرف قائله
٥١	٦٦٣	ش الكافية الشافية	لم يَعثر على من نسبه
٥٢	-	ش الكافية الشافية	وثقه من مصادر متأخّرة عن ابن مالك ولم ينسبه
٥٣	٤٤٥	ش التّسهيل	لم يقف على قائله
٥٤	٥٧٣	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة وأشار إلى أنه غيرمنسوب فيها
٥٥	٢١٨	ش العمدة	لم يقف على اسم الشّاعر ووثقه من مصادر متأخّرة
٥٦	٢٢٦	ش العمدة	لم يقف على اسم الشّاعر ووثقه من مصادر متأخّرة
٥٧	٣١٥	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه

٥٨	٤٢٢	ش التّسهيل	وثقه من مصادر متأخّرة ونسبه لعمر بن لجأ
٥٩	١٤٨	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
٦٠	-	ش الكافية الشافية	لم يَعثر على قائله
٦١	١١٣	ش العمدة	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
٦٢	٤٧٠	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم ينسبه
٦٣	٥٦٥	ش العمدة	من الشّواهد مجهولة القائل
٦٤	٦١٥	ش الكافية الشافية	وثّقه من مصدر متأخّر ولم ينسبه
٦٥	٢	ش التّسهيل	لم يَعرف قائله
٦٦	٦٠٤	شواهد التوضيح	لم يَقف عليه
٦٧	٥٢٢	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
٦٨	١	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم يَعرف قائله
٦٩	١١٧	شواهد التوضيح	لم يَقف عليه في كتاب
٧٠	٥٤٦	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم ينسبه
٧١	٩٩	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم يَعرف قائله
٧٢	١٩٨	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم يَعثر على قائله
٧٣	٢٨٧	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
٧٤	٩١	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
٧٥	٦٠١	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم ينسبه
٧٦	١٢٦	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم يَنسبه
٧٧	٩٢	ش التّسهيل	لم يوثّقه ولم ينسبه
٧٨	٤٣٠	ش التّسهيل	لم يقف عليه
٧٩	١٨٩	ش التّسهيل	لم يوثّقه
٨٠	١٦٠	ش العمدة	وثّقه من مصدر متأخّر ونسبه لابن رواحة
٨١	٦٢٠	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم ينسبه
٨٢	٤٤٩	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم ينسبه
٨٣	٥٢	ش التّسهيل	لم يَعرف قائله
٨٤	١٧	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم يَعرف قائله
٨٥	٥٤	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم ينسبه
٨٦	٢٨٠	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
٨٧	٣٣٧	ش التّسهيل	لم يقف عليه
٨٨	١٤٧	ش الكافية الشافية	وثّقه من مصدر متأخّر ولم يقف على اسم قائله
٨٩	٤٢٦	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم ينسبه
٩٠	١٤	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم يقف على قائله

٩١	٢٥٠	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
٩٢	٢٣٢	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
٩٣	٢٢٨	ش الكافية الشافية	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم يقف على قائله
٩٤	٦٠٢	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
٩٥	٤٣٦	ش التّسهيل	وثّقه من مصدر متأخّر ولم ينسبه
٩٦	٤٤٧	ش التّسهيل	لم يقف عليه
٩٧	٤٩٩	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
٩٨	٤٢١	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
٩٩	٢٣١	ش التّسهيل	وثّقه من مصادر متأخّرة ولم ينسبه
١٠٠	٦٨٨	ش الكافية الشافية	وثّقه من مصدر متأخّر ولم يعثر على قائله

وهذا نموذج آخر غير ما سبق:

نماذج عشوائية مما قال فيه محققو بعض كتب ابن مالك : (لم أقف عليه) أو نحوها			
رقمه في التّدليس	رقمه عند البدريّ	المصدر	حكم المحقق
٤٦٧	٣٤١	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٤٣٢	٣٤٢	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٣٢٢	٣٤٣	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
١٨١	٣٤٦	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٣٤٤	-	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
١٣٨	٣٩١	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٢٥٨	٣٩٠	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٥٢٢	٤١٠	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٧٢ غ ق(١)	٤٣٢	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٧٣ غ ق	٤٣٢	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
١٦١	٤٣٥	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
١١ غ ق	٤٤١	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٥٦٠	٤٤٣	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
١٣٦	٤٤٧	شرح التّسهيل	لم أقف عليه

(١) هذا الرمز (غ ق) يعني الشواهد غير المقطوع بوضعها.

٥٩ غ ق	٣٥١	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٢٧ غ ق	٤٥٦	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٤٥١	٤٥٨	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٤١٢	٤٦٤	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
١٥٦	٤٦٥	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٣٦٥	٤٦٦	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٣٩٠	٤٦٧	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٤٢٢	-	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٥١ غ ق	-	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٣١٤	٤٧٧	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٤٣٩	٤٧٨	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٤٣٩	٤٨٢	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٤٤٤	٥٠٢	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٣٩٢	٥٠٦	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
١٦١	٤٣٥	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٤٢ غ ق	-	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
١٢٨	٤٢٦	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٢٢٣	٥٣٥	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٢٤٤	٥٤٠	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٩ غ ق	٥٤٢	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٣٦٦	٥٤٤	شرح التّسهيل	لم أقف عليه
٥٧٢	٦١١	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٥٧٣	٦١١	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٢١٤	٦٥٩	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٤٥٦	٦٤٠	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٣٤٦	٤٨	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٣٠٣	٤٩	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٣٧٨	١٥	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٢٦٦	٥٠	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٤٠ غ ق	٥٣٧	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٥٣٤	٢٠٣	شواهد التوضيح	لم أقف عليه

٣٥٤	٢٠٢	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٤١٥	٢٠١	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
١٢٧	٦٠٦	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٥٦٨	٥٥٥	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٥٦٩	٥٥٥	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
١٥٧	١١٨	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٤٧٧	٢٣٣	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٣٧٩	٤٥٢	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٣١١	٤٥٣	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٣١٩	٦٥٥	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٤٧٨	١٥٠	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٥٢٦	١٦٤	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٢١٦	١٥٧	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٥٨٦	١٩٠	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٥٨٧	١٩٠	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٣٧٢	٥١٢	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٣٠٠	٥٠٣	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٥٠١	٥١٣	شواهد التوضيح	لم أقف عليه
٢٢٨	١٧٠	شرح العمدة	لم أقف على اسمه[1]
٣	٦٦٦	شرح العمدة	لم أقف على اسمه
٤٠٩	٢٢٤	شرح العمدة	لم أقف على اسمه
٢٧٨	٢٢٥	شرح العمدة	لم أقف على اسمه
٣٨٩	٦٣٨	شرح العمدة	لم أقف على اسمه
٤١١	٦٣٩	شرح العمدة	لم اقف على اسمه
١٤٣	٦٧٢	شرح العمدة	لم اقف على اسمه
٥٣٥	٢٨٤	شرح العمدة	لم اقف على اسمه
٥٣٦	٢٨٤	شرح العمدة	لم اقف على اسمه
٥٧٠	٢٨٥	شرح العمدة	لم اقف على اسمه
٥٧١	٢٨٥	شرح العمدة	لم اقف على اسمه

(١) ويوثقه من مصادر بعد ابن مالك، وكذا ما بعد هذا.

٣٢٦	١٧٦	شرح العمدة	لم اقف على اسمه
٦١٠	٣٢٢	شرح العمدة	لم اقف على اسمه
٦١١	٣٢٢	شرح العمدة	لم اقف على اسمه
٤٢٥	٣٣٤	شرح العمدة	لم اقف على اسمه
٣٢٣	٦٧٤	شرح العمدة	لم اقف على اسمه
٢٠٩	٦٠٥	شرح العمدة	لم اقف على اسمه

وتأمل التوافق بينه وبين البدري في الشواهد، وهو فاضح!:

التوافق بينه وبين ملهمه البدري (رقم الشاهد عندهما)							
فيصل	البدري	فيصل	البدري	فيصل	البدري	فيصل	البدري
١	١٧٢	١٦٩	١٩٤	٣٤٢	٣٥	٥١٥	٢٠٧
٢	١٩٩	١٧٠	٤٠٥	٣٤٣	٥٩	٥١٦	٤٤٢
٣	٦٦٦	١٧١	١٣٧	٣٤٤	–	٥١٧	٥٥٤
٤	٩٧	١٧٢	٤٣٨	٣٤٥	٦٥٨	٥١٨	٣٣٣
٥	٣٣١	١٧٣	٣٦٠	٣٤٦	٤٨	٥١٩	٦٠٣
٦	٣٥٥	١٧٤	٥٢٩	٣٤٧	١٩٦	٥٢٠	٦٣٦
٧	١٨٠	١٧٥	٣٥١	٣٤٨	٤٢٥	٥٢١	٥٣٤
٨	٥٦	١٧٦	٤١٢	٣٤٩	٥٩٧	٥٢٢	٤١٠
٩	١٤٤	١٧٧	٣٠١	٣٥٠	٦١٢	٥٢٣	٣٢٧
١٠	٣٤٠	١٧٨	٤٨١	٣٥١	٢٨٢	٥٢٤	٤٩٤
١١	٢٣٨	١٧٩	٥٥	٣٥٢	٣٢٦	٥٢٥	١٢٤
١٢	٦٧٦	١٨٠	٣٧٢	٣٥٣	٦٠٩	٥٢٦	١٦٤
١٣	٤٧٦	١٨١	٣٤٦	٣٥٤	٢٠٢	٥٢٧	١٨٣
١٤	–	١٨٢	٦٦٤	٣٥٥	٣٧٧	٥٢٨	١٨
١٥	٢٩٠	١٨٣	٢٨	٣٥٦	٤٨٧	٥٢٩	–
١٦	٥٤٥	١٨٤	٢٨٥	٣٥٧	٨٠	٥٣٠	١٧٠
١٧	١٧٧	١٨٥	٢٣٥	٣٥٨	٢٦٧	٥٣١	٣٨٢
١٨	٢١١	١٨٦	٨٦	٣٥٩	٣٩٦	٥٣٢	١٦٦
١٩	٦٥٧	١٨٧	٦٣	٣٦٠	١٢٧	٥٣٣	٦٧٧
٢٠	–	١٨٨	٥٦٠	٣٦١	٥٢٣	٥٣٤	٢٠٤
٢١	٤٧٢	١٨٩	٢٥٦	٣٦٢	١٣٠	٥٣٥	٦٨
٢٢	٤٥٤	١٩٠	٣٤١	٣٦٣	٩٣	٥٣٦	٢٨٤
٢٣	٦٣٧	١٩١	–	٣٦٤	٨٤	٥٣٧	٢٨٤

٢٤	١٩٧	١٩٢	٢٢٣	٣٦٥	٢٤٨	٥٣٨	٥٥٩
٢٥	٦٤٢	١٩٣	٢٣٠	٤٦٦	٥٤٤	٥٣٩	٥٥٩
٢٦	٤٤٦	١٩٤	–	٤٦٧	٩٦	٥٤٠	–
٢٧	–	١٩٥	٣٩	٣٦٨	٥٠٨	٥٤١	–
٢٨	٣١٨	١٩٦	٣٤٩	٣٦٩	٣٥٣	٥٤٢	٢٥٣
٢٩	٢١	١٩٧	٦٠٧	٣٧٠	٥٧٥	٥٤٣	٢٥٣
٣٠	٢٢	١٩٨	٤٩٨	٣٧١	٥١٧	٥٤٤	–
٣١	٦١٣	١٩٩	٤٠٨	٣٧٢	٥١٢	٥٤٥	–
٣٢	٤١	٢٠٠	٦٢٤	٣٧٣	٤٤٨	٥٤٦	٣٦٤
٣٣	٤١٣	٢٠١	٢٥٧	٣٧٤	٥٠٥	٥٤٧	٣٦٤
٣٤	٥٠٩	٢٠٢	٥٢٠	٣٧٥	١٩٥	٥٤٨	٤١٤
٣٥	٤٧٤	٢٠٣	١٨١	٣٧٦	٥١١	٥٤٩	٤١٤
٣٦	٢٦٦	٢٠٤	٣١١	٣٧٧	٣٩٤	٥٥٠	٣٨٤
٣٧	٣٢٩	٢٠٥	١٤٦	٣٧٨	١٥	٥٥١	٣٨٤
٣٨	٢٤٠	٢٠٦	٣٤١	٣٧٩	٤٥٢	٥٥٢	٤٢٨
٣٩	–	٢٠٧	١٧٩	٣٨٠	٢٣٤	٥٥٣	٤٢٨
٤٠	٥	٢٠٨	٣٧٠	٣٨١	٢٠٥	٥٥٤	٥٣٩
٤١	١٥٨	٢٠٩	٦٠٥	٣٨٢	٦٦٣	٥٥٥	٥٣٩
٤٢	١٦٢	٢١٠	٦٢٨	٣٨٣	١٣١	٥٥٦	٣٧٤
٤٣	٣١٦	٢١١	٥٢٧	٣٨٤	٦٩	٥٥٧	٣٧٤
٤٤	٩٥	٢١٢	٧٠	٣٨٥	٤٦٧	٥٥٨	–
٤٥	٢٥٥	٢١٣	٢٤٩	٣٨٦	١٧٨	٥٥٩	–
٤٦	٣٩٥	٢١٤	٦٥٩	٣٨٧	٦٥٣	٥٦٠	٦٩٣
٤٧	٢٠٣	٢١٥	٢٩	٣٨٨	٩٨	٥٦١	٦٩٣
٤٨	١٨٦	٢١٦	١٥٧	٣٨٩	٦٣٨	٥٦٢	٢٥٤
٤٩	٤٠٢	٢١٧	–	٣٩٠	٤٠٤	٥٦٣	٢٥٤
٥٠	٧	٢١٨	٢٩٢	٣٩١	٦٥٦	٥٦٤	٤٣٧
٥١	٦٦٣	٢١٩	٢٦٨	٣٩٢	٥٠٦	٥٦٥	٤٣٧
٥٢	–	٢٢٠	٢٦٩	٣٩٣	٣٦	٥٦٦	٤٧٩
٥٣	٤٤٥	٢٢١	٦١٩	٣٩٤	٣٧	٥٦٧	٤٧٩
٥٤	٥٧٣	٢٢٢	١٣٢	٣٩٥	٤٦٦	٥٦٨	٥٥٥
٥٥	٢١٨	٢٢٣	٥٣٥	٣٩٦	٢٧٧	٥٦٩	٥٥٥
٥٦	٢٢٦	٢٢٤	٣١٧	٣٩٧	٣١٣	٥٧٠	٢٨٥
٥٧	٣١٥	٢٢٥	٦١٠	٣٩٨	٦٣٥	٥٧١	٢٨٥
٥٨	٤٢٢	٢٢٦	٣٦٥	٣٩٩	–	٥٧٢	٦١١
٥٩	١٤٨	٢٢٧	٢٩٩	٤٠٠	٤١٩	٥٧٣	٦١١

٦٠	–	٢٢٨	١٧٠	٤٠١	٦٨٢	٥٧٤	٥١٩
٦١	١١٣	٢٢٩	٥٣٣	٤٠٢	٦٢٩	٥٧٥	٥١٩
٦٢	٤٧٠	٢٣٠	١٤٠	٤٠٣	٦٦٠	٥٧٦	٢٥٢
٦٣	٥٦٥	٢٣١	١٤١	٤٠٤	١١٠	٥٧٧	٢٥٢
٦٤	٦١٥	٢٣٢	١٨	٤٠٥	٨٩	٥٧٨	٥٥٠
٦٥	٢	٢٣٣	١٣٩	٤٠٦	١٤٥	٥٧٩	٥٥٠
٦٦	٦٠٤	٢٣٤	١٥٩	٤٠٧	١٥١	٥٨٠	٥٧٨
٦٧	٥٢٢	٢٣٥	٣٠٦	٤٠٨	–	٥٨١	٥٧٨
٦٨	١	٢٣٦	٣٩٧	٤٠٩	٢٢٤	٥٨٢	٤٧٣
٦٩	١١٧	٢٣٧	١١٩	٤١٠	٥٥٨	٥٨٣	٤٧٣
٧٠	٥٤٦	٢٣٨	٦٣٤	٤١١	٦٣٩	٥٨٤	٨٢
٧١	٩٩	٢٣٩	٥٠٠	٤١٢	٤٦٤	٥٨٥	٨٢
٧٢	١٩٨	٢٤٠	–	٤١٣	١٤٩	٥٨٦	١٩٠
٧٣	٢٨٧	٢٤١	٤٧١	٤١٤	٢٠	٥٨٧	١٩٠
٧٤	٩١	٢٤٢	١٤٣	٤١٥	٢٠١	٥٨٨	٦٧٣
٧٥	٦٠١	٢٤٣	١٣٦	٤١٦	٦٦٥	٥٨٩	٦٧٣
٧٦	١٢٦	٢٤٤	٥٤٠	٤١٧	٢٧٩	٥٩٠	–
٧٧	٩٢	٢٤٥	٤٣	٤١٨	١١٤	٥٩١	–
٧٨	٤٣٠	٢٤٦	٨	٤١٩	٥١٠	٥٩٢	١٦٧
٧٩	١٨٩	٢٤٧	٩	٤٢٠	٦٦٧	٥٩٣	١٦٧
٨٠	١٦٠	٢٤٨	٤٨٦	٤٢١	١٠٣	٥٩٤	٣٢٣
٨١	٦٢٠	٢٤٩	٢٨٩	٤٢٢	–	٥٩٥	٣٢٣
٨٢	٤٤٩	٢٥٠	٧٢	٤٢٣	٣٨	٥٩٦	٢٤٦
٨٣	٥٢	٢٥١	١٥٣	٤٢٤	–	٥٩٧	٢٤٦
٨٤	١٧	٢٥٢	٦٩٢	٤٢٥	٣٣٤	٥٩٨	–
٨٥	٥٤	٢٥٣	٢٨٦	٤٢٦	–	٥٩٩	–
٨٦	٢٨٠	٢٥٤	٧٧	٤٢٧	١٦٥	٦٠٠	٥٣١
٨٧	٣٣٧	٢٥٥	٣٤٩	٤٢٨	١٢٨	٦٠١	٥٣١
٨٨	١٤٧	٢٥٦	٣٦٧	٤٢٩	٢٣٧	٦٠٢	٥٣٦
٨٩	٤٢٦	٢٥٧	٣٨٣	٤٣٠	١٨٢	٦٠٣	٥٣٦
٩٠	١٤	٢٥٨	٢٥٨	٤٣١	٥٨٢	٦٠٤	١٣٣
٩١	٢٥٠	٢٥٩	٤٦	٤٣٢	٣٤٢	٦٠٥	١٣٣
٩٢	٢٣٢	٢٦٠	٥٨٩	٤٣٣	١٧٣	٦٠٦	–
٩٣	٢٢٨	٢٦١	١٢١	٤٣٤	٥٩٩	٦٠٧	–
٩٤	٦٠٢	٢٦٢	٥٠١	٤٣٥	٣	٦٠٨	٣٨٠
٩٥	٤٣٦	٢٦٣	٢٤٥	٤٣٦	٦٥١	٦٠٩	٣٨٠

٩٦	٤٤٧	٢٦٤	٣١٤	٤٣٧	٥٧٢	٦١٠	٣٢٢
٩٧	٤٩٩	٢٦٥	٢٦٢	٤٣٨	٥٤١	٦١١	٣٢٢
٩٨	٤٢١	٢٦٦	٥٠	٤٣٩	٤٧٨	٦١٢	٥٨٨
٩٩	٢٣١	٢٦٧	٦	٤٤٠	–	٦١٣	٥٨٨
١٠٠	٢٨٨	٢٦٨	١٨٤	٤٤١	٣٣٨	٦١٤	٦٨٧
١٠١	٣٦٨	٢٦٩	–	٤٤٢	٣٩٣	٦١٥	٦٨٧
١٠٢	–	٢٧٠	٢١٩	٤٤٣	٤٩٣	١غ	٦٤٥
١٠٣	–	٢٧١	–	٤٤٤	٥٠٢	٢غ	٦٩١
١٠٤	١٢	٢٧٢	١٥٥	٤٤٥	٤٥٩	٣غ	٦٧
١٠٥	١٣	٢٧٣	٢٧٨	٤٤٦	١٣٥	٤غ	٢٤٣
١٠٦	٢٦	٢٧٤	١٩٣	٤٤٧	–	٥غ	٢٤٤
١٠٧	١١	٢٧٥	٦٣٠	٤٤٨	٢٣٩	٦غ	٦٩٦
١٠٨	٥٥٣	٢٧٦	١٨٨	٤٤٩	١١٥	٧غ	٣٢٨
١٠٩	٣٣٦	٢٧٧	٦٧٨	٤٥٠	٢٧٦	٨غ	٢٩١
١١٠	٧٩	٢٧٨	٢٢٥	٤٥١	٤٥٨	٩غ	٥٤٢
١١١	–	٢٧٩	٢١٧	٤٥٢	٦٢٦	١٠غ	٣٥٦
١١٢	٤١١	٢٨٠	٥١٤	٤٥٣	٥٥٧	١١غ	٤٤١
١١٣	٢٧١	٢٨١	–	٤٥٤	٢٢١	١٢غ	٦٩٥
١١٤	٥١٨	٢٨٢	٤	٤٥٥	١٢٩	١٣غ	٣٥٩
١١٥	٥١	٢٨٣	٥٠٧	٤٥٦	٦٤٠	١٤غ	٦٨٣
١١٦	٥٧٦	٢٨٤	٩٠	٤٥٧	٤٤٠	١٥غ	٢٩٣
١١٧	١٩٢	٢٨٥	٢٠٩	٤٥٨	٥٩٦	١٦غ	٥١٥
١١٨	١٣٤	٢٨٦	١٣٨	٤٥٩	٣٧٥	١٧غ	–
١١٩	٥٨٧	٢٨٧	٣٧٣	٤٦٠	٢٦٠	١٨غ	–
١٢٠	٢٠٠	٢٨٨	٥٩٥	٤٦١	٢٩٤	١٩غ	٦٨٩
١٢١	٣٢٤	٢٨٩	٢١٢	٤٦٢	٦٥٠	٢٠غ	٥٩٢
١٢٢	٣٦١	٢٩٠	٢١٣	٤٦٣	٣٩٢	٢١غ	٣٨١
١٢٣	٢٦٩	٢٩١	٢٦٦	٤٦٤	٥٢٨	٢٢غ	٥٢٤
١٢٤	٢٧٠	٢٩٢	٢٥٩	٤٦٥	٦٢٣	٢٣غ	٣٤٨
١٢٥	–	٢٩٣	٣٠٠	٤٦٦	٦٦	٢٤غ	٢٥١
١٢٦	٤٩٠	٢٩٤	١١٦	٤٦٧	٣٤١	٢٥غ	٤٦٣
١٢٧	٦٠٦	٢٩٥	–	٤٦٨	٦١	٢٦غ	٤٦٢
١٢٨	٥٢٦	٢٩٦	٩٤	٤٦٩	٢٩٥	٢٧غ	٤٥٦
١٢٩	٤٥٩	٢٩٧	٤٠٦	٤٧٠	٢٩٦	٢٨غ	٥٧٤
١٣٠	٣٥٤	٢٩٨	١٦٣	٤٧١	٢٩٧	٢٩غ	٣٠٧
١٣١	٣٥٨	٢٩٩	١٠	٤٧٢	٤٧٥	٣٠غ	٣٠٨

١٣٢	٥٦٧	٣٠٠	٥٠٣	٤٧٣	٦٢٢	٣١غ	٧٤
١٣٣	٦٧٩	٣٠١	٣٠٤	٤٧٤	٧٦	٣٢غ	–
١٣٤	٤١٨	٣٠٢	٥٩٨	٤٧٥	١٠٢	٣٣غ	٢٦٣
١٣٥	١٢٢	٣٠٣	٤٩	٤٧٦	٣٦٣	٣٤غ	١٥٦
١٣٦	٦٣٢	٣٠٤	٤٤٤	٤٧٧	٢٣٣	٣٥غ	٣٤٤
١٣٧	٢٢٩	٣٠٥	٦٢	٤٧٨	١٥٠	٣٦غ	٢٦٣
١٣٨	٣٩١	٣٠٦	٣٣٩	٤٧٩	٢٧٢	٣٧غ	١٥٦
١٣٩	–	٣٠٧	٥٦٣	٤٨٠	٣٧٦	٣٨غ	٦٢٥
١٤٠	١٦	٣٠٨	٥٦٤	٤٨١	١١١	٣٩غ	٦١٤
١٤١	٣١٢	٣٠٩	٣٦٩	٤٨٢	٣٠٢	٤٠غ	٥٣٧
١٤٢	٤٨٣	٣١٠	٤٥٣	٤٨٣	١٢٠	٤١غ	–
١٤٣	٦٧٢	٣١١	١٦٩	٤٨٤	٤٠٣	٤٢غ	–
١٤٤	٣٤٧	٣١٢	٣٤٣	٤٨٥	٥٥٦	٤٣غ	٣٦٠
١٤٥	٣٥٢	٣١٣	٤٠	٤٨٦	١٠٥	٤٤غ	٣٦٢
١٤٦	٦٣١	٣١٤	٤٧٧	٤٨٧	٥٤٨	٤٥غ	٥٦٨
١٤٧	٥٧٩	٣١٥	٢٨٣	٤٨٨	٦٣٣	٤٦غ	٥٢١
١٤٨	٥٣	٣١٦	–	٤٨٩	٤٨٩	٤٧غ	٦٨٠
١٤٩	٤٧	٣١٧	٦٤٧	٤٩٠	٣٠٥	٤٨غ	–
١٥٠	١٧٤	٣١٨	٣٥٠	٤٩١	٤٨٠	٤٩غ	٢٠٨
١٥١	٢٢٠	٣١٩	٦٥٥	٤٩٢	٢١٦	٥٠غ	–
١٥٢	٧٨	٣٢٠	٤٠٠	٤٩٣	٤٨٢	٥١غ	–
١٥٣	–	٣٢١	٤٠١	٤٩٤	٣٩٩	٥٢غ	٥٤٣
١٥٤	٨٨	٣٢٢	٥٠٤	٤٩٥	٤٥	٥٣غ	٥٥١
١٥٥	٥٢٥	٣٢٣	٦٧٤	٤٩٦	٢٦٤	٥٤غ	٥٥٢
١٥٦	٤٦٥	٣٢٤	٤٣٤	٤٩٧	١٠٤	٥٥غ	٢٧
١٥٧	٢٦١	٣٢٥	١٥٢	٤٩٨	١٤٢	٥٦غ	٣٨٥
١٥٨	١١٨	٣٢٦	١٧٦	٤٩٩	٥٨٦	٥٧غ	–
١٥٩	٦٤٩	٣٢٧	٦٨١	٥٠٠	٢٧٥	٥٨غ	٦٠
١٦٠	٥٣٢	٣٢٨	٣٩٨	٥٠١	٥١٣	٥٩غ	٤٥١
١٦١	٤٣٥	٣٢٩	١٨٥	٥٠٢	٦٢١	٦٠غ	٥٦٦
١٦٢	–	٣٣٠	٣٨٩	٥٠٣	١٢٥	٦١غ	٥٦٦
١٦٣	١٦٣	٣٣١	٢٢٢	٥٠٤	٦٠٠	٦٢غ	١٨٧
١٦٤	١٧٥	٣٣٢	٤٢٧	٥٠٥	٤٨٨	٦٣غ	١٨٧
١٦٥	٨٣	٣٣٣	٢١٠	٥٠٦	١٧١	٦٤غ	٣٨٨
١٦٦	–	٣٣٤	٣٢١	٥٠٧	٢٧٣	٦٥غ	٣٨٨
١٦٧	٤٠٧	٣٣٥	٣٧٨	٥٠٨	٤٢	٦٦غ	٣٠٩

١٦٨	٥٨	٣٣٦	٤٥٠	٥٠٩	٤٢٩	٦٧غ	٣٠٩
		٣٣٧	٢٢٧	٥١٠	٤٤٣	٦٨غ	٣١٠
		٣٣٨	٢٨١	٥١١	٢٧٤	٦٩غ	٣١٠
		٣٣٩	٦٧٠	٥١٢	٥٧٧	٧٠غ	–
		٣٤٠	–	٥١٣	٣٧١	٧١غ	–
		٣٤١	٤٩١	٥١٤	٢٣٦	٧٢غ	٤٣٢
						٧٣غ	٤٣٢
وخلاصة هذا: أن التوافق وقع بينهما في ٦٣١ شاهدًا بنسبة ٩١.٩٪							

وهذه الجداول الثلاثة تفضح السرقة التي كان يخفيها، وأمّا الجدول الأخير فيُظهر التوافق شبه التام بينه وبين متبوعه البدري، إذ بلغ ما أخذه من البدري (٦٣١) شاهدًا، من (٦٨٧)[1] شاهدًا، وبلغت نسبة التوافق بينهما: ٩١.٩٪، ثم زاد على شواهد البدري ما وجده من حواشي المحققين أو استخرجه بنفسه، وعدّته: (٥٦) شاهدًا.

لقد كان كتاب البدري بين يديه قبل تسجيل الرسالة، كما تقدم[2]، فإن قال: إنني أحلت إلى مصدري في كلّ شاهد وَرَدَ في كتابي، وهذا يكفي. قيل له: توثيق الشواهد من كتب ابن مالك، لا يبيح الاستيلاء على جهدهم من غير إشارة إليهم، وأمانة العلم تقتضي الإشارة إلى ما استفدته منهم، قلّ أو كثر، وقد رأينا التوافق بينكما في ٦٣١ شاهدًا، فضلا عما في حواشي المحققين، ويقتضي المنهج العلمي السويّ أن يستفيد اللاحق من السابق، ويفحص بعده ويتثبّت من حكمه، ولا يجحد فضله في حصر شواهد التفرد من ركامٍ كبيرٍ من شواهد ابن مالك بلغ (٣٣٧١) شاهدًا.

(١) ذكر في بحثه أنها ٦٨٨ والصحيح أنها ٦٨٧ كما سيأتي في الكلام على الخطأ العروضي.

(٢) أخذ منه فكرة البحث، وأخذ الشواهد ومعها عمود الأدلة (التفرّد)، ثم وصفه -بعد أن مصّه ولفظه كما تُمصّ النواةُ وتلفظ- بأنه «رجل اسمه نعيمٌ البدري» (التدليس ٩) وكاد أن يقول: (رُجيل) وأخبرنا بأنّه فوجئ بصدور كتابه في عام ٢٠١٠م فعجل إليه وطالعه وتأمّله فرآه «قصّر وأخطأ وأخلّ كثيرًا» (التدليس ٩)، وهو صادق في تقصير البدري وإخلاله في الاستدلال والأحكام، وما كتابه التدليس إلا تنقيح لكتاب البدري بعد السطو على الشواهد والأدلة، ثم تراه يتذكّره في حاشية في آخر الكتاب ص ١٧٩ ليستغلّها في الإشارة إلى أنّه أخطأ في ٨٩ شاهدًا، ولم يشر إلى أنّه أفاد منه أو أخذ عنه شيئًا، ورأيته في قول له في ملتقى أهل اللغة، في: ٢١ / ٠٥ / ٢٠١٤م ينكر الاستفادة من شواهد البدري، وليس غريبًا عليه النكران، فقد جحد الجامعة التي منحته الدرجة والقسم والكلية، وغشّ طلبة العلم في ٣٨ شاهدًا، والسرقة ونكران الفضل والغش من مشكاة واحدة.

فإن أنكر وعاند قيل له: من الأدلّة الكثيرة على السرقة هذا الشّاهد غير المنسوب، في شرح التّسهيل[1]:

وأغْناهُما أَرْضاهُما بنَصِيبِهِ   وكلّ له رِزْقٌ مِـنَ اللهِ واجِـبُ

<u>فلو كان الأمر تحقيقًا يعود إليك وحدك دون الاستعانة بالبدري ومحقّقي كتب ابن مالك لكان هذا الشّاهد ضمن الشّواهد التي أخذتها على ابن مالك وزعمتَ أنه صنعها، فهو غير منسوب، وفيه سيمى الشواهد التي أخذتها على ابن مالك، فلماذا تركته؟</u>

الجواب: أنّك اغتررتَ بقول محققَي شرح التّسهيل (عبدالرحمن السيد ومحمد البدوي المختون): «البيت من الطويل. مجالس ثعلب ١/ ٨٥»[2]، وهي –أي طبعة شرح التّسهيل- هي الطبعة التي ترجع إليها، وهذا التوثيق نفسه في طبعة دار الكتب العلمية (تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد) قال المحققان: «البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٨٥»[3]، وهي الطبعة التي رجع إليها البدريّ، فصرفك هذا عن اتهام ابن مالك، كما صرف البدريّ قبلك، والمحقّقان (السيد والمختون) واهمان، إذ رجعا لفهرس الشّعر للمجالس فرأيا قافية (واجب) ٢/ ٦٤٤ من بحر الطويل، فظنّاه هو، ولم يرجعا إليه في موضعه، وأحال الفهرسُ إلى ص ٨٥ وهي صفحات الطبعة الأولى، والبيت غير البيت، وليس فيه شيء من شاهد ابن مالك إلا كلمة القافية (واجب) فحسب، وهذا البيت كما في المجالس[4]:

على كلّ مَنْ حَلّ اللّوَى لكَرَوّس   مِنَ الناسِ حقٌّ في النّزالةِ واجبُ

---

(١) شرح التّسهيل ١/ ٢٩٧. الحاشية ١.

(٢) شرح التّسهيل (السيد والمختون) ١/ ٢٩٧، ونقل هذا العزو الباطل محمد داود محقق شرح كافية ابن الحاجب (منسوب لابن جماعة خطأ، وهو لابن مالك) ص ١٠٦، (دار المنار ٢٠٠٠م) وذكر ابن مالك في هذا الكتاب بيتا قبله، وهو:

ترى الناسَ شَتَّى في المَعيشةِ: ذو غِنًى   ومُفْتَـقِرٌ مـا عاشَ فـي النـاسِ دائِبُ

وهي الطبعة التي يرجع إليها صاحب التدليس.

(٣) شرح التّسهيل (تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد) ١/ ٢٨٤. (دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ٢٠٠١م)

(٤) مجالس ثعلب ١/ ٦٩ الطبعة السادسة، و ١/ ٨٥ الطبعة الأولى، وأرقام صفحات الفهارس هي أرقام الطبعة الأولى، كما قال عبدالسلام هارون، رحمه الله.

فأين هذا من شاهد ابن مالك[1]؟ وهو غير منسوب، ولم يرد في مصدر قبله فيما أعلم، فهو من شرطه ومن شرط ملهمه البدري قبله، وما صرفهما عنه إلا الحاشية التي تكرّرت، وسُرقت من السيّد والمختون في الطبعة الأخرى لشرح التّسهيل وفي شرح كافية ابن الحاجب، ينقلها اللاحق من السابق، دون رجوع للمجالس، وفي هذا دليل على الإغارة على الحواشي والسلخ منها، دون إشارة.

ومن سرقات الحواشي قول صاحب التدليس في الشّاهد ٤٧ ص ١٠٧: «وفي نسخةٍ: (غير توديع) مكان (غير مكذوب)» وهذه المقابلة مسروقة من تعليق محقّق شواهد التوضيح محمد فؤاد عبدالباقي على الشّاهد، إذ قال في توثيقه: «من شواهد المغني.... وغير توديع استثناء منقطع. وفي نسخة: غير مكذوب»[2]، ولم يشر الباحث إلى المحقق مع أنه عمدته في هذا الكتاب، ولو رجع إلى المخطوط بنفسه لذكر ذلك، ولذكر المخطوط في فهرس مراجعه.

وذكر في البيت ٤٣ (التدليس ص ١٠٥) أن الشنقيطي نسبه في درر اللوامع إلى ذي الرُّمّة، وأن البيت ليس في ديوانه. وهذا مسلوخ من حاشة محققي (السيّد والمختون) شرح التسهيل ١/ ١٤٩ ح٢، وزاد هو على ذلك أنه رجع إلى نسخة غير نسختهما للتأكد.

وسرق هذين البيتين:

وأشعثَ نفسَه في مَسْكِ جَفرٍ ... يقسِّمُ طرفَه بينَ النجومِ
ملكتُ له سَراه وقد تَمَطَّتْ ... مُتُونُ الصُّبْحِ في الليلِ البَهِيمِ

رقمهما في رسالته التي هي أصل التدليس: ٥٠، ٥١، (ص ٨٥) وهما من الشّعر المستجاد كما ترى، ولكنه سلخهما من قول محقق التّسهيل في الحاشية «من الوافر، لم أقف عليه»[3]. وهما من غير مسروقاته من البدري. ووجدتُ البيتين في مصادر قبل ابن مالك، كم تقدم في الشاهدين: ٣٢، ٣٣.

---

(١) لم أقف عليه مع طول بحث في المصادر التي أتيح لي الاطلاع عليها، وقد يكون في غير ما اطلعت عليه.

(٢) شواهد التوضيح ٥٢ الحاشية:٦٢.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٨٧ح٣.

وسرق هذين البيتين:

وأغبرَ ولَّيتُ الحقائبَ شطرَه   وسائرُه في غاربٍ وجِرانِ
تبدّتْ بحبّي النفسُ فيه كأنّهُ   أخو ظِنةٍ تُرْمَى بها الرَّجَوَانِ

رقمهما في رسالته: ٥٤، ٥٥ (ص ٨٦) وهما مسلوخان من قول المحقق: «من الطويل. لم أقف عليه»[١]، ووجدت البيتين في معاني الشّعر للأشنانداني، كما تقدم[٢]. وهما من غير مسروقاته من البدري.

وسرق هذا البيت:

فاخترتَ أسماءَ الجوادَ فلم تخِبْ   يَدُ راغبٍ عَلِقَتْ أبا حسَّانا

رقمه في الرسالة: ٥٦ (ص ٨٦) وهو مسلوخ من قول محقق العمدة عدنان الدوري «البيت من الكامل ولم أقف على اسم قائله ومخرجه»[٣] ولولا السرقة لوجده في (ديوان القطامي ٢٢٤ تحقيق د. محمود الربيعي). وهذا من غير مسروقاته من البدري.

وسرق هذا البيت:

بَيْنَ البَرامِكةِ الذين مِنَ النَّدَى   خُلِقُوا وإن دُعْيُوا إليه أجابُوا

رقمه في التدليس ٦ غ ق، وهو مسلوخ من البدري أو من قول محقق شرح الكافية الشافية: «لم أعثر له على قائل، ولا أعلم أحدًا استشهد به غير المصنّف»[٤]. فغرّهما قوله. ووجدتُه في الإبانة في اللغة العربيّة ١/ ٢٥٩ للعَوْتبي الصُّحاري، وهو مطبوع عام ١٤٢٠هـ في أربعة مجلدات، ومرفوع على المكتبة الشاملة، فلو كان الأمر تحقيقًا لا سلخًا لوجداه في مصدره.

وسرق هذا البيت:

حَيثما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـ   ـهُ نَجاحًا في غابِرِ الأزْمانِ

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٨٧ الحاشية ٤.

(٢) معاني الشّعر للأشنانداني، وذكر أنهما من إنشاد ابن دريد، عن أبي عثمان، لرجل من طيّئ.

(٣) شرح عمدة الحافظ ٨٦٦ حاشية البيت ذي الرقم ٤٩٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٤٩.

رقمه في التدليس ٤٦٢، وهو مسلوخ من البدري (الشاهد ٦٥٠) أو من حاشيتين من حواشي المحققين: **الأولى** حاشية عدنان الدوري في قوله: «لم أعثر على اسم قائله»[١]، ووثقه الدوري من مصادر بعد زمن ابن مالك، **والثانية** حاشية محمد داود، في قوله: «قائله مجهول»[٢]، ووثّقه داود من مصادر متأخّرة عن ابن مالك، وتقتضي أدبيات البحث العلمي الإشارة إليهما، فهما من بحث ونقّب وحكم على البيت. وبحثهما ناقص، ومن يعتمد على جهد غيره يقع، فابن مالك بريء من وضع البيت، كما تقدم في الشاهد ذي الرقم ٤٨ من الشواهد التي وُجدت.

وهذه نماذج تكفي لبيان هذا النوع من سرقات فيصل المنصور وإغاراته، ولو أردت التتبع لجئت بالكثير، وأطلتُ وأمللت[٣]، وهي مع غيرها من سراقاته فضيحة علمية اقترفها هذا السارق في الرسالة والتدليس.

ثانيًا: سرقاته في الأدلّة:

سَلَخَ أدلّة التّفرّد والنسبة والألفاظ المولّدة واستقلال المعاني وفكرة التساوق، وأعاد تهذيبها:

فأما **التّفرّد والنسبة** –وهما دليلاه الأوّلان- فسبقه إليهما محمد خليل الزَّرُّوق[٤]، وسبقه البدريّ إلى دليل التّفرّد[٥]، وتوسّع هو في الدليلين وفصّل فيهما ما لم يفصّله الزَّرُّوق والبدريّ، ومع ذلك يلزمه أن يشير إلى سبقهما، وإفادته منهما.

وقال في هذا الدليل: «وليس يصِحّ أيضًا أن يكونَ استخرجَها من بطونِ الدواوينِ، لأنه ليس في كلّ قصيدةٍ يوجَد شاهدٌ. وذلك أنّ أكثرَ الشّواهد إنّما هي على مسائلَ نادرةٍ قليلةِ

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٣٦٤ ح ١٠٨، والبيت في ص ٣٦٥.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب (منسوب لابن جماعة) ٢٨٧ في الحاشية ذات الرقم ٤.

(٣) لعلي أجد فسحة من الوقت، وأستقصي سرقاته كلها، وإفردها في بحث مستقل، ليحذر الباحثون منه ويعرفوا طريقته في الاختلاس والسَّلْخ.

(٤) أقائم الزيدان ٨٢، ٨٣. (ضمن مجلة جذور السنة السادسة ١٢ محرم ١٤٢٤هـ)

(٥) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٨، ٢٥. ونبّه على السرقة منهما إبراهيم الجهني في تدليس ابن مالك في الميزان ٢١.

الوقوعِ. وإذا قلنا: إنّ في كلّ قصيدةٍ شاهدًا على مسألةٍ غيرِ مكرَّرةٍ، وقلنا: إنَّ متوسِّط أبيات القصيدةِ الواحدةِ عشرونَ بيتًا، فمقتضَى هذا أن يكون ابنُ مالكٍ قد اطَّلعَ على أكثرَ من ستِّمئةِ قصيدةٍ، أو على أكثرَ من اثني عشرَ ألفَ بيتٍ، كلّها لم يطَّلع عليها أحدٌ من أهلِ عصرِه، ولا مِن سواهم. وفيهم من هو أمسُّ منه رحمًا بالشّعر، وأوعَبُ له. وهذا غيرُ سائغٍ، ولا محتمَلٍ!» انتهى. (التّدليس ٢٥).

وهذا مسلوخ من قول البدريّ: «وقد نتساءل ألا يمكن أن تكون تلك الشّواهد الشّعريّة التي لم ترد في أي مصدر من مصادر النّحو أو اللغة أو التّراث التي سبقت ابن مالك استقاها من مصادر لم تصل إلينا؟ وأنّه وصل إليه من الشّعر ما لم يصل إلى غيره؟ والرأي أنّ هذا الفرض بعيد غاية في البعد، ذلك أن وصول هذه الشّواهد إليه يلزم منه أن يكون ابن مالك قد استخرج تلك الشّواهد من آلاف القصائد التي وصلت إليه وحده، ولم تصل إلى أحد قبله أو بعده، فالشّاهد الشّعريّ يستخرج عادة من بين عدد كبير من النصوص الشّعريّة، مع ملاحظة أن أكثر من ٩٥٪ من هذه الشّواهد الشّعريّة المصنوعة هي أبيات مفردات لم تنسب إلى قائليها»[١]. ولم يشر إلى هذا، وكتاب البدري عمدته.

وأما **الألفاظ المولّدة** فأفرد لها الفرع الأوّل من دليل اللفظ (التّدليس ٣٦) وهي الألفاظ التي طرأت بعد زمن الاحتجاج، وذكر أنّها دليل على أنّ قائل هذه الشّواهد محدث متأخّر، وليس ممن يُحتجّ به، وذكر أمثلة من تلك الألفاظ. وهذا دليل البدريّ، الذي أفرده ووضع له مسردًا بالألفاظ، وذكر أنّه وجد « ٥٩٧ لفظة من ألفاظ هذه الشّواهد لم ترد في شعر عصور الاحتجاج، وأن ٤٢٨ لفظة منها وردت في أشعار قيلت بعد عصور الاحتجاج، وذكرها»[٢]. وترى جملة من ألفاظ البدريّ التي مثّل بها في مسرده حاضرة في كتاب التّدليس، ولم يشر إلى سبق البدريّ إلى هذا الدليل، بل إنّه حين ذكر البدري في أوّل الكتاب ذكره في

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٢٤، ٢٥.

(٢) صناعة الشّاهد الشّعريّ ١٨، ١٩.

سياق النقد والذمّ للإيهام بالاستقلال والبعد عنه، وما هو إلا صورة منقّحة منه كما تقدّم، وأشار الجهني إلى هذه السرقة[١].

وأما **دليل استقلال المعاني** -وهو من أدلّته في المتن- فسبقه إليه محمد خليل الزَّرُّوق[٢].

وأمّا **دليل التّساوق** (تساوق الألفاظ وتساوق المعاني) فأخذ فكرته من البدريّ، الذي أشار إليه في حديثه عن الشّاهد ذي الرقم: ٢٥١[٣]، ويلزمه التنبيه على السّبق إلى الفكرة، ومَن أخذ معنًى بلفظِهِ فهو سارق، ومن غيّر بعض اللفظ فهو سالخ، كما قال ابن رشيق[٤].

ثالثا: سرقته فرضيّة أبيات الطائيين:

من عادته في سرقاته التلطّف والاحتيال لكَفْر المسروق، وينجح أحيانًا، ولكنّ السرقة هنا ظهرت عارية، فتأمل قوله: «ودليلٌ آخَرُ واضحُ البُرهان، ناصِعُ الدّلالة، وهو أنَّ جميعَ المنسوب من الأبيات المتَّهَمِ بوضعها إنَّما هو منسوبٌ إلى (الطائيِّ)، أو إلى (رجلٍ من طيِّئ). وليس فيها بيتٌ واحدٌ منسوبٌ إلى شاعرٍ باسمِه، أو قبيلةٍ أخرى غيرِ طيِّئٍ، كتميمٍ، وهُذيلٍ، وأسدٍ، وبَكرٍ، وغيرِهم، فأينَ ذهبَ شعرُهم؟ ولِمَ لا يكونُ حظُّهم من هذه الأبياتِ كحظِّ طيِّئٍ؟ ليس لهذا تفسيرٌ إلا أنَّ ابنَ مالكٍ هو واضعُها، فلذلكَ تركَها أغفالاً غيرَ منسوبةٍ، ونسبَ بعضَها إلى (الطائيِّ) يريدُ بذلك نفسَه، لأنه طائيُّ النَّسَب كما هو معلومٌ.»(التّدليس ٣٢، ٣٣). وقوله: «وابنُ مالكٍ وإن كان من طيِّئ، فلم يكن ينادَى بذلك عند الناسِ، ولا كانَ هو أعرفَ نعوتِه، وألقابِه. ولسنا نجِد عِلّة شافيةً لاختيارِه هذا اللفظَ دونَ غيرِه إلا أنه أرادَ بذلك أن يوهِمَ المخاطَب أنَّ قائل هذه الأبيات رجلٌ قديمٌ من طيِّئ»(التّدليس ٨٠).

وهذا التفسيرُ مسروق من قول البدريّ: «ومن الطريف أنّ ابن مالك عمد إلى صناعة طائفة من الشّواهد، ونسبها إلى رجل من طيّئ أو إلى بعض الطائيين، وكان مجموع تلك

(١) تدليس ابن مالك في الميزان ٥٨.

(٢) أقائم الزيدان ٨٢. (ضمن مجلة جذور السنة السادسة ١٢ محرم ١٤٢٤هـ)

(٣) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٨٧.

(٤) العمدة ٢/ ١٠٣٩.

الشّواهد أربعة وعشرين شاهدًا، لم نجد لأي منها ذكرًا قبله، والغريب في الأمر أنه لم ينسب أيّا من شواهده إلى رجل من ربيعة أو رجل من أسد أو إلى بعض الربعيين أو بعض الأسديين أو غير ذلك من قبائل العرب، والمضحك هنا أنه كان صادقًا في زعمه حين نسب تلك الأبيات إلى رجل من طيّئ أو بعض الطائيين إذ كان يعني بذلك نفسه، فهو من طيئ، وكان يخدعنا ويستخفّ بعقولنا متوهما أن الزمن غير كفيل بكشف تزويره وكذبه»[١].

والبدريّ أيضًا مسبوق بالدكتور تركي العتيبي، فهذا تعليله منذ عام ١٤٢٠هـذكره في مناسبات علمية عديدة ومناقشاتِ رسائلٍ علمية، وسمعتُهُ منه، كما تقدّم عند الحديث عنه في المبحث الثّالث، وأشار إليه الدكتور عبدالرحمن الشّهري في ملتقى التفسير في ٧/ ٧/ ٢٠١١م، وحين ذكر الدكتور يحيى الشريف هذه الفرضيّة عزاها إلى صاحبها الدكتور تركي العتيبي، ولم ينتحلها، ولو عزاها صاحب التّدليس إلى البدريّ -مع أنّه مسبوق- لكفاه، ولكنّ الطبع غلّاب.

وأختم الحديث عن سرقاته وخيانته الأمانة العلمية بسؤالين:

١- ما الواجب فعله بعد كشف هذه السرقات؟ والكتاب المنشور هو الرسالة، كما تقدم.
٢- وما الواجب عمله بعد كشف تكتّمه على نحو أربعين شاهدًا في الرسالة ثبتت براءة ابن مالك منها؟ هل يكفي الاعتذار للجامعة ولطلبة العلم؟

(١) صناعة الشّاهد الشّعريّ ٢٤.

خطأ عروضي زاد في عدد الأبيات:

وضع في مسرد الرجز هذين الشطرين (التدليس ١٦٨):

ما حُمَّ من موتٍ حِمًى واقيا

ولا ترى مـــن أحـــدٍ باقيا

وجعلهما من مشطوري السريع(١)، وهذا وهمٌ، فالبيت من السريع التامّ(٢)، من الضرب الثّاني من من العروض الأولى، وضربها كعروضها، مطويّ مكشوف (فاعلن) ووزن هذا الضرب(٣):

مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن

ومثاله من المصرّع بيتُنا هذا:

ما حُمَّ من موتٍ حِمًى واقيا ولا ترى مِـــنْ أحـــدٍ باقيا

ومن غير المصرّع:

هاجَ الهَوَى رَسْمٌ بذاتِ الغَضا مُخْـلَوْلِقٌ مُستَعْجِـمٌ مُحْـــوِلُ

وانبنى على هذا الخطأ العروضي خطأ آخر في عدد الأبيات، إذ أعطى كلّ شطر رقما، (٦١٠، ٦١١) وهو بيت واحد. وأما مشطور السريع فله وزنان، وهما:

العروض الثالثة من هذا البحر، وهي موقوفة مشطورة، ووزنها مفعولانْ، والعروض هي الضرب(٤)، ووزن الشطر:

---

(١) قال في فهرس الرجز: «ويدخل فيها مشطور السريع». ينظر: التدليس ١٦١ ح ١.

(٢) السريع هو أبو الدائرة الرابعة، (الوافي للتبريزي ١٢٥، والبارع لابن القطّاع ١٦٥ والوافي للرندي ٦١٦) ووزنه في الدائرة:

مستفعلن مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن مستفعلن مفعولاتُ

(٣) ينظر: صناعة الشعر منسوب للسيرافي ١٣٩، وكتاب العروض لابن مضاء القرطبي ١٣٤،والوافي ١٢٧، والبارع ١٦٦.

(٤) ينظر: صناعة الشعر ١٣٩، والوافي ١٢٩، والبارع ١٦٨ والعيون الغامزة ١٩٦.

مستفعلن مستفعلن مفعولانْ

ومثاله عند العروضيين:

يَنْضَحْنَ مِـنْ حافاتِهِ بالأَبْوَالْ

والعروض الرابعة مكشوفة مشطورة، ووزنها مفعولن، ولها ضرب واحد مثلها[1]، ووزن الشطر:

مستفعلن مستفعلن مفعولن

ومثاله قول الشاعر:

عَجِبْتُ مِنْ دَهْماءَ إذْ تَشْكُونا

ومِـن أبي دَهْمـــاءَ إذْ يُوصِينا

وقد غرّه التّصريعُ في البيت التّامّ من الضرب الثاني، فخاله من المشطور، وهو موضع يخطئ فيه بعض الباحثين. ويلزمه على هذا أن يُنقص أبياتَه رقمًا واحدًا، لتكون: ٦٨٧.

---

(١) الوافي ١٢٧، والبارع ١٦٨.

مسرد الأبيات التي اتُّهم بوضعها ابن مالك فوُجدتْ

مما وَرَد عند البدريّ وفيصل

١ ترهب السوط في اليمين وتنجو كاليماني طـار عنـه العفـاء
(البدريّ ٦٩١/ فيصل: التّدليس ٢ غ ق)

٢ (جَزَى اللهُ خيرًا كلّما ذَرَّ شارقٌ) وما أوّبَ الليلُ الهمومَ مآبَها
(البدريّ ٦٨٥)

٣ بَيْنَ البَرامِكةِ الذين مِنَ النَّدَى خُلِقُوا وإن دُعْيُوا إليه أجابُوا
(البدريّ ٦٩٦ / فيصل: التّدليس ٦ غ ق)

٤ فمن يَكُ لم يُنجِبْ أَبُوهَ وأمُّهُ فإنَّ لنا الأمَّ النَّجِيبةَ والأَبُ
(البدري ٢١١/ فيصل: الرسالة ٢٠، التدليس ١٨)

٥ فعَلِمْتُ أنْ مَن تَثْقَفُوهُ فإنّه جَزَرٌ لخامِعةٍ وفَرْخُ عُقابِ
(البدريّ ٢٠٦ /فيصل: الرسالة ١٨)

٦ يا رُبَّ ذي لُقُح ببابِك فاحشٍ هاعٍ إذ ما الناسُ جاعُ وأجْدَبُوا
(البدريّ ٣١)

٧ لما اتّقى بيدٍ عظيمٍ جُرْمُها فتركتُ ضاحيَ جلدِها يتذبذبُ
(فيصل/ الرسالة: ٧ غ ق)

٨ واهٍ رَأبت وشيكا صَدْع أعظمِه ورُبّه عَطِبًا أنقذتُ من عَطَبِهْ
(البدريّ ٥٧)

٩ يحابِي بها الجلدُ الذي هو حازِمٌ بضَرْبة كفّيه المَلا نفسَ راكبِ
(البدريّ ٤٢٤)

١٠ فإنْ يَكُ شَيْءٌ خالِدا أو مُعَمَّرا تأمَّلْ تَجِدْ مِنْ فَوْقِهِ اللّهَ غالِبا
(البدريّ ١٥٨ / فيصل: التّدليس ٤١)

١١ فجاءَت به وهْو في غُربةٍ فلولا تُجاذبُه قد غُلِبْ

(فيصل/ الرسالة ٩ غ ق)

١٢ ألا إن سرى ليلي فبتُّ كئيبا أحاذِرُ أن تنأى النّوى بغضوبا

(فيصل/ الرسالة ٤٩)

١٣ كَرَبَ القلبُ من جَواهُ يَذُوبُ حين قال الوُشاةُ هِندٌ غَضُوبُ

(البدري ١٨٦ /فيصل: الرسالة ٥٠ التدليس ٤٨)

١٤ مـــن اللـواتي والـتي والـلاتي

١٥ يَـــزْعُمْنَ أنّي كَـــبِرَتْ لِداتي

(البدريّ ١٠٠)

١٦ كلا أخي وخليلي واجدي عضُدًا في النائبـاتِ وإلمامِ الملمّاتِ

(البدري٥٣٠/ فيصل: الرسالة ٦٠)

١٧ خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغيا مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

(البدري ١١٣/فيصل الرسالة ٦٤ التدليس ٦١)

١٨ ولو كان حيٌّ في الحياةِ مُخلّدًا خَلدتَّ ولكنْ ليس حَيٌّ بخالدِ

(فيصل/ الرسالة ١١٩)

١٩ إن النجاةَ إذا ما كنت ذا بَصَرٍ من جانب الغَيِّ إبعادٌ وإبعاد

(البدريّ ١٩)

٢٠ وليس يظلمُني في وَصْل غانيةٍ إلا كعمرٍو وما عمرٌو من الأحدِ

(البدريّ ٣٥٧)

٢١ إذا اسْوَدّ جُنْحُ الليلِ فلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطاكَ خِفافًا إنّ حُرّاسَنا أُسْدَا

(البدريّ ١٩١)

٢٢ وحتى تركنَ العائداتِ يعُدنني وقلن فلا تبعَد فقلتُ ألا ابعَدِ

(فيصل: الرسالة: ١٢ غ ق)

٢٣ مِنَ القومِ الرسُولُ اللهِ منهم لهم دانَتْ رِقـابُ بني مَعَـدّ

(البدريّ ٨١)

٢٤ فما تَتَغَيّرْ مِن بلادٍ وأهلِها فما غيّرَ الأيامُ ودَّكُمُ عِندِي

(البدريّ ٦٧١)

٢٥ شَهيدِي سُوَيدٌ والفَوارِسُ حَوْلَهُ وما يَنْبَغِي بَعْدَ ابْنِ قَيْسٍ بشاهِدِ

(البدريّ ٤٦١)

٢٦ سرَينا إليهم في جموعٍ كأنها جبالُ شَرَوْرَى لو نعانُ فننهدا

(فيصل: الرسالة ١٣٠)

٢٧ ومحمرَّةِ الأعطافِ مغبرَّةِ الحشا خفافٍ رواياها بِطاءٍ عمودُها

(فيصل: الرسالة: ١٧ غ ق)

٢٨ لقينا شذاها فانسرَت غمَراتُها وغُودِرَ فينا وشيُها وبرودُها

(فيصل: الرسالة: ١٨ غ ق)

٢٩ كانَ أبيَّ كَرَمـــا وسُـــــودا

٣٠ يُلــقِي على ذي اللَّبَــدِ الجَديــدا

(البدريّ ٥٦٦ /فيصل: الرسالة ٦٣، ٦٤ غ ق والتدليس ٦٠، ٦١ غ ق)

٣١ مَتَى تُؤخَذُوا قَسْرًا بظِنّةِ عامِرٍ ولا يَنْجُ إلا في الصِّفادِ يَزِيدُ

(البدريّ ٦٤١ / فيصل: الرسالة: ١٩ غ ق)

٣٢ ألا طَرَقَتْ رِحالَ القَوْمِ لَيلى فأبْعدْ دارَ مرتحــلٍ مَزارا

(البدريّ ٣٧٩)

٣٣ يَمُوتُ أُناسٌ أو يَشِيبُ فَتاهُمُ ويَحْدثُ ناشٍ والصَّغيرُ فَيَكْبُرُ

(البدريّ ٥٨٤ / فيصل: الرسالة: ٢٤ غ ق)

٣٤ أنارُ أَبِينا غيرَ أنّ ضِيافَهُ قليلٌ وقد يُؤوَى إليها فتكثُرُ

(البدريّ ٦٩٠)

٣٥ لا تَرْكَنَنَّ إلى الأمرِ الذي رَكَنَتْ أبناءُ يَعصُرَ حِينَ اضْطَرَّها القَدَرُ

(فيصل: الرسالة ١٦٠، التدليس ١٥٣)

٣٦ حَواسِرُ ممّا قد رَأَتْ بعُيُونِها تفيضُ بماءٍ لا قَليلٍ ولا نَزْرِ

(البدريّ ٥٩٠)

٣٧ كلا الضيفَنِ المشْنوءِ والضيفِ نائلٌ لديَّ المُنى والأمْنَ في اليُسْرِ والعُسْرِ

(البدري ١١٣/ فيصل: الرسالة ١٨١ التدليس ١٧٤)

٣٨ إذا صَحَّ عَوْنُ الخالِقِ المَرْءَ لم يَجِدْ عَسيرًا مِنَ الآمالِ إلّا مُيَسَّرا

(البدري ٤٣٨/ فيصل: الرسالة ١٦٩ التدليس ١٧٢)

٣٩ إنَّ ابن الَاحْوَصَ معروفٌ فبَلِّغْهُ في ساعديهِ إذا رامَ العُلا قِصَرُ

(البدريّ ٣٢)

٤٠ وِفاقُ -كَعْبُ- بُجَيرٍ منْقِذٌ لكَ مِنْ تَعْجيلِ تَهْلكَةٍ والخُلْدِ فِي سَقَرا

(البدريّ ٥٦٠، /فيصل: الرسالة ١٩٥ التّدليس ١٨٨)

٤١ إنّ الخِلافةَ بَعْدَهُمْ لذَميمةٌ وخِلائفٌ ظُرُفٌ لمَّا أحقِرُ

(فيصل: الرسالة: ٢٩)

٤٢ وبالبَدْوِ منا أُسْرَةٌ يَحْفَظُونَنا سِراعٌ إلى الدَّاعي عِظامٌ كراكِرُهْ

(البدريّ ٣٣)

٤٣ ومختلفاتِ النَّجْرِ غُبْرٍ قَفَوتُها وأمّاتُها شتّى من البِيضِ والسُّمْرِ

(فيصل: الرسالة: ٣٠ غ ق)

٤٤ فكنَّ نجومًا في الصباحِ هدَينَني إلى مِثْلِ وَقْبِ العَينِ في مُلتقًى وعْرِ

(فيصل: الرسالة: ٣١ غ ق)

٤٥ فِراقُ أخٍ لن يَبرحَ الدَّهْرَ ذكرُهُ يُهَيِّمني ما عِشْتُ أو يَنْفدَ العُمْرُ

(البدريّ ٦٦٩)

٤٦ فما آباؤُنا بأمَـنَّ مِنْـهُ عَلينا اللاءِ قد مَهَدوا الحُجُورا

(البدريّ ٧١)

٤٧ كم قد رأيتُ وليس شيءٌ باقيًا من زائرٍ طُرُقَ الهوى ومَزورِ

(فيصل: الرسالة ٢٠٩)

٤٨ من اليومِ زُوراها خَلِيليّ إنّها ستأتي عليها حِقْبةٌ لا نَزُورُها

(البدريّ ٥٧٤ /فيصل: التّدليس ٢٨، غ ق)

٤٩ إذا أوْقَـدُوا نارًا لحَـرْبِ عَدُوِّهِمْ فقد خابَ من يَصْلَى بها وسَعِيرِها

(البدريّ ٦٠٥)

٥٠ فإنِّي اللَّيْثُ مَرْهُوبًا حِماهُ وعِنْدِي زاجِرٌ دُونَ افْتِراسِي

(البدريّ ٣٣٠)

٥١ ألا يا قتيلا ما قَتِيلَ بَنِي حِلْسٍ إذا افْتَلَّ أطرافُ الرّماحِ مِنَ الدَّعْسِ

(البدريّ ٦١٨)

٥٢ وأمّـات إطـلاءٍ صـغارٍ كأنها دمالـجُ يجلــوها لينفق بائـع

(البدريّ ٥١٨)

٥٣ سقى الأرضين الغيثُ سَهْلَ وحَزْنَها فنِيطتْ عُرَى الآمالِ بالزَّرعِ والضَّرعِ

(البدري ٥٣٣/ فيصل: الرسالة ٢٣٩ التدليس ٢٢٩)

٥٤ فطِرْ خالدًا إنْ كُنْتَ تَسْطِيعُ طِيْرةً ولا تَقَعَنْ إلّا وقَلْبُـكَ واقِـعُ

(البدريّ ٦١٧)

٥٥ بكاللّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ فلم أكُنْ لأولعَ إلّا بالكَمِـيِّ المُقَنّـعِ

(البدري ٤٧١/ فيصل: الرسالة ٢٥٢ التدليس ٢٤١)

٥٦ ومن قبلِ نادَى كلّ مولًى قرابةً فما عَطَفتْ مولًى عليه العَواطفُ

(فيصل: الرسالة ٣٨ غ ق)

٥٧ ألا حَبّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها لقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بها هائمًا دَنِفْ

(البدريّ ٦٩٢ /فيصل: التّدليس ٢٥٢)

٥٨ ولها مَبْسِـمٌ يُشبّهه بالإغــ ــريضِ بعدَ الهُدُوِّ عَذْبُ المذاقِ

(البدريّ ٢٦٢)

٥٩ فأبلغ الحارث بن نضلةَ والـ ــمرءُ معنًّى بلومِ مَـن يثِقُ

(البدريّ ٨٧ فيصل/ الرسالة ٣٩ غ ق)

٦٠ وليس بمُعْيِيني وفي الناس مَمْتَع صديقٌ إذا أَعيا عَلَيّ صديقُ

(البدريّ ٣٤)

٦١ وإنّمــا الهــالِكُ ثــم التــالكُ

٦٢ ذو حَـيْرةٍ ضــاقتْ بـه المســالكُ

٦٣ كيــف يكــون النــوْك إلا ذلــكُ

(البدريّ ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩)

٦٤ تُعَيِّــــرُنا أنَّنــا عالــةٌ ونحنُ صَعاليكَ أنتُمْ مُلوكا

(البدريّ ٣٣٢)

٦٥ وما زلتُ سَبَّاقًا إلى كلّ غايةٍ بها يُبتَغى في الناسِ مَجدٌ وإجلالُ

(البدريّ ٢١٢/ فيصل: التّدليس ٢٨٩)

٦٦ وما قَصَّرتْ بي في التَّسامي خُؤُولةٌ ولكنّ عَمِّي الطّيبُ الأَصْلِ والخَالُ

(البدريّ ٢١٣ / فيصل: التّدليس ٢٩٠)

٦٧ لهم سلَفٌ شُمٌّ طِوالٌ رِماحُهم يسيرون لا مِيلَ الرّكوب ولا عُزْلا

(فيصل: الرسالة: ٤٣)

٦٨ فأطعَمَنا مِـنْ لَحْمِها وسَدِيفِها شِواءً وخَيرُ الخيرِ ما كانَ عاجِلُهْ

(البدريّ ١٥٤)

٦٩ مَتَى يَنالُ الفَتَى اليَقْظانُ حاجتَه إذِ المُقامُ بأرضِ اللَّهْو والغَزَلِ

(البدريّ ٢٨٨/ فيصل: الرسالة ٣٢٧)

٧٠ فهل لك أو من والدٍ لك قَبْلَها يُرَسِّحُ أولادَ العِشارِ ويَفْصِلُ

(البدريّ ٥٩١)

٧١ جَفَونِي ولم أَجفُ الأخِلَّاءَ إِنَّنِي لغَيرِ جَمِيـلٍ مِـن خَلِيـلِيَ مُهْمِلُ

(البدريّ ٥٩، /فيصل: الرسالة ٣٥٨ التّدليس ٣٤٣)

٧٢ فإنّ قريشَ الحقِّ لا تتْبَعُ الهَوَى ولن يَقْبَلُوا في اللهِ لومةَ لائمِ

(فيصل: الرسالة ٤٦ غ ق)

٧٣ فما أَعْلَمَ الواشِينَ بالسِّرِّ بَيْنَنا ونَحْنُ كِلّانا للمَحَبّةِ كاتِمُ

(البدريّ ٥٦٩)

٧٤ ولا يملِكُ الإنسانُ شيئًا لنَفْسِهِ ولا لأخيهِ مِنْ حَديثٍ وقادِمِ

(البدريّ ٤٢٠ /فيصل: الرسالة: ٤٨ غ ق)

٧٥ لا طيبَ للعَيْشِ ما دامت مُنَغّصَةً لذّاتُه بادّكـار المـوتِ والهَـرَم

(البدري ١٥١/ فيصل: الرسالة ٤٢٦ التدليس ٤٠٧)

٧٦ إذا ما خَرَجْنا من دِمَشْقَ فلا نَعُدْ بها أبدًا ما دامَ فيها الجُراضِمُ

(البدريّ ٦٤٤)

٧٧ مـــا برِئـــتْ مـــن ريبـــةٍ وذمِّ

٧٨ في حربِنـــا إلا بنـــاتُ العـــمِّ

(البدري ٢٤٦/ فيصل/ الرسالة ٦٢٧ التدليس ٥٩٦، ٥٩٧)

٧٩ وجدتُّهُمُ أهلَ الغِنى فاقتنيتُهم وأعفَفْتُ عنهم مستزادي ومطعَمي

(فيصل: الرسالة ٤٣١)

٨٠ وقالوا أخانا لا تَخَشَّعْ لظالِمٍ عَزِيزٍ ولا ذا حَقِّ قَومِكَ تَظْلِمِ

(البدريّ ٦٤٣)

٨١ يا عَجَبًا لعُمانِ الأزدِ إذْ هلكُوا وقد رأوا عِبَرًا في سالفِ الأُمَمِ

(فيصل: الرسالة ٤٤١)

٨٢ وكلّ حُسامٍ أَخْلَصَتْهُ قُيُونُهُ تُخيّرْنَ من أزْمانِ عادٍ وجُرْهُمِ

(البدريّ ٤٥٥)

٨٣ وأشعثَ نفسه في مَسك جَفرٍ يقسِّمُ طرفَه بينَ النجومِ

(فيصل: الرسالة ٥٠ غ ق)

٨٤ ملكتُ له سراه وقد تمطَّت متونُ الصّبحِ في الليلِ البهيمِ

(فيصل: الرسالة ٥١ غ ق)

٨٥ ولقد لهوتُ إلى كواعبَ كالدُّمى بيضِ الوجوهِ حديثُهنّ رخيمُ

(فيصل: الرسالة: ٥٢)

٨٦ وإنَّ زَمانًا فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنا وبَيْنَكُمُ فيهِ لحقُّ مَشُومُ

(البدريّ ٥٣٨/ فيصل: الرسالة ٤٥٣)

٨٧ نُصلِّي للذي صَلَّتْ قُرَيشٌ ونعبُدُهُ وإنْ جَحَدَ العُمُومُ

(البدريّ ٨٥)

٨٨ ويَحْمَدُ بَذْلِي لهُ مُعْتَفٍ إِذَا ذَمَّ مَنْ يعتَفِيهِ اللَّئيمَا

(فيصل: الرسالة ٤٥٥)

٨٩ تولَّى قتال المارِقين بنفسِه وقد أسْلماه مُبْعَدٌ وحَميمُ

(البدريّ ٢٤٧)

٩٠ لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاك عَزَّ وإن يَهُن فأنت لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائن

(البدري ١٣٥/ فيصل: الرسالة ٤٢٦ التدليس ٤٠٧)

٩١ تذكر ما تذكَّرَ من سُلَيْمى على حين التراجعُ غيرُ دانِ

(البدريّ ٥٤٣ /فيصل: التّدليس٥٢ غ ق)

٩٢ وأغبرَ ولَّيتُ الحقائبَ شطرَه وسائرُه في غاربٍ وجِرانِ

(فيصل: الرسالة: ٥٤ غ ق)

٩٣ تَبَدَّتْ بحُبّي النَّفْسُ فيه كأنَّهُ أخو ظِنةٍ تُرمَى بها الرَّجَوَانِ

(فيصل: الرسالة: ٥٥ غ ق)

٩٤ فاخترتَ أسماءَ الجوادَ فلم تخِبْ يدُ راغبٍ علِقتْ أبا حسَّانا

(فيصل: الرسالة: ٥٦ غ ق)

٩٥ أشاءُ ما شِئْتِ حَتّى لا أزالَ لما لا أَنْتِ شائيةٌ من شأننا شاني

(البدري ٢٢١/ فيصل: رسالة ٤٧٧ التدليس٤٥٤)

٩٦ خَلِيلِيَّ هَلْ طِبٌّ فإنِّي وأَنْتُمَا وإنْ لم تَبُوحَا بالهَوَى دَنِفَانِ

(البدري ٢١٤)

٩٧ حَيثما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـ ـهُ نَجاحًا في غابِرِ الأزْمانِ

(البدريّ ٦٥٠/ فيصل: التّدليس ٤٦٢)

٩٨ يلقَى غريمُكمُ من غيرِ عُسرتِكُمْ بالبذلِ بخلاً وبالإحسان حِرمانا

(فيصل: الرسالة: ٤٨٥)

٩٩ نجَّيتَ يا ربِّ نوحًا واستجبتَ له في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونا

(البدريّ ٣١٩ / فيصل: الرسالة: ٥١٧)

١٠٠ وعاشَ يَدْعُو بآياتٍ مبيّنةٍ في قَوْمِهِ ألفَ عامٍ غَيْرَ خَمْسِينا

(البدريّ ٣٢٠ / فيصل: الرسالة ٥١٨)

١٠١ وأنت الغَريمُ لا أظُنُّ قَضاءَهُ ولا العنزيُّ القارظُ الدهرَ جائيا

(فيصل: الرسالة ٦٠ غ ق)

١٠٢ ويوم الحزن إذ حُشرتْ معدٌّ وكان النـاسِ إلا نحـن دينا

(البدريّ ٣٠٣)

١٠٣ نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فبُوِّئت حصنا بالكُماة حصينا

(البدري ١٧١/ فيصل: الرسالة ٥٣٢ والتدليس ٥٠٦)

١٠٤ ماذا عليك إذا أُخْبِرتني دَنِفًا وغاب بعلُك يوما أن تَعُوديني

(البدريّ ٢٤٢)

١٠٥ لَئِن كان حُبِّيـكِ لي كاذبًا فقد كان حُبِّيـكِ حقّا يقينا

(البدريّ ٤٤)

١٠٦ لا يُضيعُ الأمينُ سرًّا ولكن ربّما يُحسَب الخؤون أمينا

(فيصل: الرسالة ٥٤٢)

١٠٧ لكَ اللهُ على ذاكَ لكَ اللهُ لكَ اللهُ

(فيصل: الرسالة: ٥٤٧)

من نتائج البحث

لا تغني النتائج عن قراءة البحث، وهنا أبرز ما جاء فيه:

١- توسّع ابن مالك في باب الاستشهاد كثيرًا، وبلغت شواهده الشّعريّة في مصنفاته المتنوّعة المطبوعة مما أحصيته: ٣٣٧١ شاهدًا، نسب منها ٧٠٤ ولم ينسب ٢٦٦٧، وعرف النّحويون بعده والباحثون المعاصرون ١٩٩٤ شاهدًا، ولم يعرفوا ٦٧٣ شاهدًا، وهي ربع شواهده غير المنسوبة.

٢- لم يكن ابن مالك ظِلّا للنحويين في شواهدهم، بل كان نقّابًا عن الشّاهد في كتب اللغة والأدب والدواوين والمجاميع الشّعريّة، وبعض مصادره لا تكاد تخطر على بالٍ للنحويين، ولولا المكتبات المحوسبة ما وصلنا إليها ولا عرفناها، وأوّل ما يقع عليه النظر أنّ كثيرًا منها ليس من شواهد النّحويين قبله.

٣- تتلخّص مواقف أهل العلم والباحثين من شواهد ابن مالك غير المنسوبة منذ تلقّوها عنه في زمانه إلى زماننا في أربعة أصناف: الأوّل: قبول الرواية على ظاهرها وتصديق ابن مالك. الثّاني: حمل الشواهد على شعر المولّدين. الثّالث: الحمل على التمثيل بشعره. الرّابع: الاتهام بالوضع والتّدليس، والجزم بهما.

ويتّفق الأوّل والثّاني في أنّ الشّواهد ليست من صنع ابن مالك، ويختلفان في زمانها وحجّيتها، ويتفق الثّالث والرّابع في أنّها من صنع ابن مالك، ويختلفان في تفسيرها، ففريق يرى أنّها جاءت للتمثيل، كتمثيل النّحويين بنثر من صنعهم، والغرض منها تقريب المثال وحفظه، ولم يتّهموا ابن مالك في أمانته، وفريق اتّهمه ورماه بالتزوير والكذب والوضع والتّدليس وخيانة العلم وطعنوا في أخلاقه.

٤- حمل النّحويّون رواية ابن مالك على ظاهرها أخذًا بالأصل الذي عرفوه عنه، وهو الأمانة، ولا ينتقض هذا الأصل إلا ببرهان قاطع، فلم يتّهموه حين رأوا غزارة الشّواهد في مصنّفاته وانفراده ببعضها عمّن سبقه، بل اكتفوا بالتعجّب من سعة حفظه، ولو وجدوا دليلا واحدًا يدينه لما سكتوا، وفيهم علماء أفنوا أعمارهم في هذا العلم، وهم أقدر على تمييز الحقّ من الباطل في الشّواهد وغيرها، وكان بعضهم مولعًا بمخالفته، يتعقّبه ويرّدّ عليه، كأبي حيّان الأندلسي، الذي شرح التّسهيل، ورأى تلك الشّواهد وفلاها فَلي الرأس، ولم يرَ ريبة فيها، وهو الذي شنّع عليه لكثرة استشهاده بالحديث النبوي. وكان هذا شأنهم في الوثوق به وبشواهده. ولثقتهم به وقبولهم الشّواهد التي تفرّد بها دلائل وأسباب عديدة، منها:

- ثبوت أمانته وعدالته وتديّنه عندهم.
- صدقه في الأكثر المعلوم يدلّ على صدقه في الأقلّ المجهول.
- سعة اطلاعه وحفظه للغة والنوادر.
- العقل الاستدراكيّ لديه.
- وعيه بخطر الرواية عن العرب وأثرها في إقامة الدليل.
- إشاراته إلى أنّ الرواية أمانة.
- اعترافه بالعجز عن تحصيل الشّاهد حين لا يسعفه حفظ أو مصدر.
- إعلانه الابتهاج حين يجد الشّاهد.
- سلامة شواهده النثرية.
- أنه لم يكن بدعًا في الانفراد والتهاون بنسبة الشّاهد.
- انتفاء الغرض من الوضع والتّدليس في كثير من شواهده.

٥- أثبت البحث ضعف أدلّة الاتهام وضعفها وتهافتها، فليس فيها دليل واحد صحيح يمكنه إثبات التهمة، وإنما هي تخرّصات وظنون اعتراها الخلل والضعف، ولم يسلم منها دليل واحد من الطعن والنقض، مع ظهور البراءة في (١٠٧ شواهد) شاهدًا اتُّهم

ابن مالك بوضعها، وكانت أدلّتهم متحقّقة فيها تقضي بوضعها، وهذا دليل محسوس يكفي لبهرجة أدلتهم. وتدلّ هذه الشواهد الكثيرة التي وجدت على غيرها، مما في المصادر المفقودة، أو المخطوطة التي لم تطبع بعد.

٦- انكشف الضعف الشديد في كتاب نعيم البدري (صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك) وجاءت أدلته الثلاثة غاية في التهافت والركاكة، ولم يثبت شيء منها عند النقد، ونبّهت على أوهامه في أحكامه، وسرقاته وتعجّله واندفاعه باتهام ابن مالك بصناعة الشواهد والكذب والتزوير واختراع أحكام نحوية بشواهدها، وأظهرتِ المصادرُ المطبوعة المتاحة براءة ابن مالك في (٧٨) شاهدًا زعم البدري أن ابن مالك صنعها.

٧- جاء كتاب فيصل المنصور (تدليس ابن مالك في شواهد النّحو) صورة منقحة لكتاب نعيم البدري (صناعة الشّاهد الشّعريّ) ولم يخلُ من الضعف والتناقض والسرقات، ككتاب البدري. ورأينا أنّه:

أ- أخفى (٣٨) شاهدًا ظهرت له براءة ابن مالك منها، وكان يزعم في الرسالة أنّها من وضع ابن مالك، وحين رأى براءة ابن مالك منها بعد مناقشة الرسالة وإيداعها في مكتبات الجامعة كتم أمرها، ولم ينبه الباحثين عليها في التدليس أو في مقال، ولم يرفع التهمة الباطلة الظالمة عن ابن مالك، ورسالته متاحة للباحثين في الجامعة ومنصّات البحث العلمي. وفي هذا السلوك الشائن خيانة للأمانة والأعراف العلمية والأخلاقيات.

ب- وأن أدلته أخفقتْ وخذلته، وظهرت عاجزة عن توجيه التهمة.

ت- ورأينا كيف اضطرب ونقل شواهد من حكم إلى حكم.

ث- وأنّه استدلّ بشواهد ظهرت فيها براءة ابن مالك.

ج- وأنّه ظلمه في ٦٦ شاهدًا ظهرت البراءة فيها، وأفسدت يقينه وجزمه بأن ابن مالك واضعها.

ح- ورأينا سقوط فرضيّة التّدليس التي يقول بها.

خ- ورأينا تناقضه واضطربه.

د- ورأينا خيانته الأمانة العلمية بالسَّرَق والسلخ.

ذ- ورأينا خطأه في العروض، وما ترتّب عليه في عدد الأبيات.

٨- أظهر البحث سقوط الأدلّة التي جعلها فيصل المنصور حجّة الاتهام بالوضع والتّدليس، وهي التي قادته إلى القول بوضع (٦١٥) شاهدًا، حكم عليها بالوضع حكم المستيقن، ثم دعا إلى إسقاطها كلّها، «التي انفرد بها، المقطوع بوضعها، والأخرى التي لم يُقطع بوضعها» وعدّتها (٦٨٨)، ودعواه باطلة، ويلزمه الاعتذار لابن مالك.

وكان لسقوط أدلته دلائل، بسطت القول فيها، وأوجزها هنا في نقاطٍ رئيسة:

أ- براءة ابن مالك من ٦٦ شاهدًا قادته أدلّته في الرسالة والتّدليس إلى الحكم بوضعها. وانتقاض هذا العدد دليل صريح على ضعف الأدلّة وعجزها.

ب-حيرته في تصنيف الأبيات واضطرابه، فثمّ أبيات وضعها في الرسالة في المقطوع به، ثم نقلها في التّدليس إلى غير المقطوع به، وهذا التنقّل يدلّ على هشاشة الأدلّة، وأنّ نتائجها لا تتجاوز التخرُّص والتخمين، وأنها لا تقوى على إبرام حكم يقيني.

ت-أنّ الشّواهد الكثيرة التي أخلّت بها الأدلّة ووُجِدت في بعض مصادرنا المطبوعة، هي دليل على غيرها، ولا نعلم ما في المخطوطات الكثيرة المتناثرة في مكتبات العالم، ولا ما في المفقود من تراثنا، ومنه مصادر ابن مالك، وأن المفقود سيبقى سرًا مجهولا لا يعلمه إلا الله، ولن يستطيع أحد أنْ يقطع بالوضع والتّدليس في شواهد ابن مالك.

ث-استدلاله بأبيات في الأدلّة ظهرت براءة ابن مالك منها، إذ وُجدت في مصادر قبله، وهذا الاستدلال ينقلب دليلا لابن مالك، وينقُض عُرى الأدلّة.

ج- أنّ مجموع الأبيات التي فحصها في الأدلّة وحكم عليها أقل من ربع الشّواهد المتهم بها، إذ هي نحو (١٧٠) شاهدًا (عند استبعاد مرات التكرار التي جاءت في بعضها) ولم يتطرّق لنحو (٤٤٥) شاهدًا، فحكم بالقليل على الكثير.

ح- أن الأدلّة الأربعة لم تتحقّق كلّها في كلّ شاهد من الشّواهد التي قطع بوضعها وعدّتها (٦١٥)، فالشّواهد متفاوتة في الأدلّة، ومع ذلك جعلها على حكم واحد، والخلل في هذا ظاهر.

٩- كشف النظر الفاحص في كتاب التّدليس جملة من سرقات مؤلفه فيصل المنصور واختلاساته، وخيانته الأمانة العلمية، ولعلك تعجب حين تراه في مواضع يتصنّع الورع والفضيلة، ولا تدري كيف يطيق جمعَ النقيضين؟ وأمّا سرقاته فمتنوّعة، وأجملتُها فيما يأتي:

أ- سرقاته في الشّواهد من البدريّ، ومن محقّقي كتب ابن مالك.

ب-سرقاته في الأدلّة.

ت-سرقته فرضيّة أبيات الطائيين.

١٠- كان موقف علمائنا من شواهد ابن مالك سديدًا وموفّقًا حين حملوها على الأصل فيه، وهم أقرب إلى عصره وأكثر دراية وتمرّسًا بالشّواهد، فلو كانت موضوعة لما أعياهم كشفها، فينبغي ألا نخالفهم في ذلك إلا بدليل صحيح صريح، لا باحتمالات وظنون وشكوك تنقضها المصادر كلّما باحتْ لنا بشاهد منها.

١١- أنّ أعدل الأحكام وأنصفها في أمر ابن مالك أن نقبل شواهده التي تفرّد بها، كما قبلها علماء النحو قبلنا، ونقول فيما لم نجده قبله: إننا لا نعلم ما في مصادره المفقودة، ولم يتح لنا من التّراث ما يجعلنا نكذّبه أو نرميه بالتّدليس، وبهذا نسلم من ظلم رجلٍ لا يستطيع الدفاع عن نفسه، ونسلم من ظلم أجيال من علماء النّحو، ونسلم من

وصف بعض كلام العرب بأنّه ليس من كلام العرب، ولا معتمد لدينا سوى الشكّ والاحتمال، ولا يعتدّ بهما مع فقد المصادر.

١٢-ومن مآلات هذه الأحدوثة الطعن في تراثنا النّحوي وزعزعته والتشكيك في كتب النّحويين والمفسّرين بعد القرن السابع، وقد قالها نعيم البدري صريحة، وسخر من تدريس شرح ابن عقيل وأمثاله في الجامعات العربيّة، وما هذه التهمة التي تزعّمها إلا عاصفة ستمضي كما مضت عاصفة الشّعر الجاهلي، ذهبت وذهب من قالها وبقي الشّعر الجاهلي، وستبقى شواهد ابن مالك ومسائله النّحوية في كتبه وكتب الخالفين من بعده إلى أنْ يرث الله الأرض ومن عليها، والله غالبٌ على أمرِه ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

١٣-وفي الختام أهمسُ في أذن فيصل المنصور بنصيحة أقول له فيها: تأدّب مع العلماء وأحسن الظنّ بهم واحملهم على ما يسعهم من المحامل الحسان التي توجبها أخلاقيات البحث العلمي، ثم عليك أن تطرق باب الجامعة الإسلامية، التي منحتك الدرجة، وتعتذر عمّا فعلت، وتطلب تعديل نسخ الرسالة المودعة في مكتبات الجامعة، وتصفيتها من الشواهد التي برئ منها ابن مالك، وتُصلح مواضع الإخلال بالأمانة العلمية. ولا يكون ذلك إلا بقرار من المجالس العلمية بالجامعة. وأرجو لك التوفيق.

***

تم البحث والحمد لله

عبدالرّزّاق الصّاعديّ

ذو القعدة ١٤٤١هـ - المدينة المنوّرة

فهرس المصادر والمراجع

١- آثار الشيخ عبدالرحمن المعلمي، اعتنى به: مجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ١٤٣٤هـ

٢- الإبانة في اللغة العربية، لسلمة بن مسلم العَوْتبي الصُّحاري، تحقيق عبدالكريم خليفة وآخرين، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ١٩٩٩م.

٣- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة، تحقيق إبراهيم عطوة، دار الكتب العلمية، بيروت

٤- ابن مالك بين التقديس والتّدليس، مقال لفريد الزامل السليم، في صحيفة الجزيرة السبت ٢٨/ ١١/ ٢٠١٥)

٥- اتّئد يا فيصل، مقال لرياض الخوّام، نشره في منتدى مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العنكبوتيّة بتاريخ ٠٣-٠٦-٢٠١٤م)

٦- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.

٧- الأخبار الموفّقيّات، للزبير بن بكّار (٢٥٦هـ)، تحقيق سامي مكّي العاني، عالم الكتب، بيرونت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ١٩٩٦م.

٨- الاختيارين، للأخفش الأصغر، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

٩- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبدالمعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

١٠- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

١١- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليمني، تحقيق عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل، الرياض ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

١٢- الإصباح في شرح الاقتراح، لمحمود فجّال، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

١٣- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لابن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض ١٣٩٩هـ١٩٧٩م

١٤- الأصمعيات (اختيار الأصمعي) تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، بيروت، الطبعة الخامسة.
١٥- الأصول في النحو، لابن السرّاج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ
١٦- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
١٧- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، لابن مالك، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٣هـ١٩٨٤م.
١٨- إعراب القرآن للأصبهاني، لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ) تحقيق فائزة بنت عمر المؤيد، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٩- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، تونس١٩٨٣م.
٢٠- أقائمٌ الزيدان، بحث منشور في مجلة جذور العدد ١٢ مج ٧ محرم ١٤٢٤هـ ومارس ٢٠٠٣م ص ٨٢.
٢١- الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق محمود فجّال، ١٤٠٩هـ.
٢٢- الإقليد في شرح المفصّل، لتاج الدين الجندي، تحقيق محمد أحمد علي الدراويش، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.
٢٣- أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ١٩٩٢م
٢٤- أمالي القالي، تحقيق، محمد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ١٩٢٦هـ
٢٥- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولّاد التميمي، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٦هـ١٩٩٦م.
٢٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة ١٣٩٤هـ١٩٧٤م.
٢٧- إيضاح الوقف والابتداء، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)ـ تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٢٨- البارع في علم العروض، لابن القطّاع، تحقيق أحمد محمد عبدالدايم، الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.
٢٩- البحر المحيط، لأبي حيان أبو حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م
٣٠- بحوث ومقالات في اللغة، لرمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.
٣١- والبداية والنهاية، لابن كثير، طبعة القاهرة ١٣٥٨هـ.
٣٢- البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير الجزري (المتوفى: ٦٠٦ هـ) تحقيق فتحي أحمد عليّ الدين، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٠هـ.
٣٣- البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير الجزري (المتوفى: ٦٠٦ هـ) تحقيق صالح بن حسين العايد، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٠هـ.
٣٤- البديع في نقد الشّعر، لأسامة بن منقذ (المتوفى: ٥٨٤هـ) تحقيق أحمد أحمد بدوي، الدكتور حامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.
٣٥- براءة ابن مالك من التّدليس وصناعة الشّواهد الشّعريّة، بحث لرفيع السلمي، نشر في مجلة مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالمية، العدد السابع، رجب ١٤٣٦هـ إبريل ٢٠١٥م).
٣٦- بريقةٌ محمودية في شرح طريقةٍ محمدية وشريعةٍ نبوية في سيرةٍ أحمدية، لمحمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، أبو سعيد الخادمى الحنفي (المتوفى: ١١٥٦هـ) مطبعة الحلبي، ١٣٤٨هـ.
٣٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، دار الفكر ١٣٩٩- ١٩٧٩م الطبعة الثانية.
٣٨- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، الطبعة الرابعة.
٣٩- تاريخ ابن الوردي، لزين الدين ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى: ٧٤٩هـ) دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
٤٠- تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م.
٤١- تجارب الأمم وتعاقب الهمم، لأبي علي أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه (المتوفى: ٤٢١هـ) تحقيق أبو القاسم إمامي، سروش، طهران، الطبعة: الثانية ٢٠٠٠م.

٤٢- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، لابن الوردي، تحقيق عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٤٣- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدل في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٤- تدليس ابن مالك، مقال للدكتور إبراهيم الشمسان، صحيفة الجزيرة، العدد ١٥١٥٧ السبت ٢٨ جمادى الأوّل ١٤٣٥ العدد ٢٩/ ٣/ ٢٠١٤م.

٤٥- تدليس ابن مالك بين المنصور والشمسان، لمحمد مبخوت، نشر في صحيفة الجزيرة في العدد Issue٤٣٤ في ٢٠١٤/٠٤/١٢م

٤٦- تدليس ابن مالك في شواهد النحو: عرض واحتجاج، لفيصل المنصور، دار الألوكة للنشر، الرياض ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.

٤٧- تدليس ابن مالك في الميزان، لإبراهيم بن سالم الجهني، ١٤٣٧م ٢٠١٦م.

٤٨- التدليس والمدلسون، للشيخ حمّاد بن محمد الأنصاري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٢.

٤٩- التذكرية الحمدونية، لابن حمدون البغدادي (المتوفى: ٥٦٢هـ) دار صادر، بيروت ١٤١٧هـ.

٥٠- تذكرة النحاة، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة١٤٠٦هـ ١٩٨٦هـ.

٥١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق١٤١٨ وصدرت باقي الأجزاء في سنوات مختلفة، ولم يكتم بعد.

٥٢- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٤١٣هـ

٥٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

٥٤- التعليقات والنوادر، لأبي علي الهجري، تحقيق حمد الجاسر، ١٤١٣هـ١٩٩٣م.

٥٥- التمام في شرح أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكّري، لابن جني، تحقيق أحمد محمد عبدالعزيز علام، ١٤٣٦هـ

٥٦- التمثيل بالشّعر عند ابن مالك، ليحيى بن عبدالله الشريف، بحث منشور مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٨ عض (المحرّم –ربيع الأول ١٤٣٧ه اكتوبر – ديسمبر ٢٠١٥م هكذا ولعله: ٢٠١٦م.

٥٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ١٤٢٨ه.

٥٨- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى تحقيق صالح أحمد الغامدي.

٥٩- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف الحضرمي الإشبيلي، دراسة وتحقيق خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، ليبيا.

٦٠- تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا النووي، دار الكتب العلمية، دون تاريخ.

٦١- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٣٨٤ه

٦٢- توجيه اللمع، لابن الخبّاز، تحقيق عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، مطبوعات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بالظهران، ومكتبة المتنبي، الدمام، ١٤٣٨٢٠١٧م.

٦٣- التوطئة لأبي علي الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوّع، مطابع سجلّ العرب القاهرة ١٤٠١ه

٦٤- جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (المتوفى: ٣١٠ه) تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمود شاكر، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ه - ٢٠٠٠م.

٦٥- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تحقيق محمد علي الهاشمي، مطبوعات الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٠١ه١٩٨١م.

٦٦- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧ه

٦٧- جمهرة نسب قريش وأخبارها ، للزبير بن بكّار القرشي المدني، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، ١٣٨١م.

٦٨- جمهرة نسب قريش وأخبارها ، للزبير بن بكّار القرشي المدني، تحقيق عباس الجرّاخ، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠١٠م.

٦٩- الجيم لأبي عمرو الشيباني، تحقيق إبراهيم الإبياري وعبدالحليم الطحاوي وعبدالكريم العزباوي، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٤- ١٣٩٥هـ

٧٠- حاشية بانت سعاد، للبغدادي، تحقيق نظيف محرّم خواجة، وزارة الأبحاث والتكنولوجية، ألمانيا الاتحادية، دار صادر، بيروت.

٧١- حُجّة القراءات، لأبي زرعة زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٧٢- الحقائق الغائبة حول كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة وإصلاح طبعة الشيخ احمد شاكر، بحث لمحمد صلاح فرحات، منشور في مجلة تراثيات مج ١٨.

٧٣- حلية المحاضرة في صناعة الشعر، لابن ظفر، تحقيق جعفر الكتاني، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام ١٩٧٩م.

٧٤- الحماسة، لأبي تمّام، تحقيق عبدالله عسيلان، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠١هـ ١٩٨١٠م.

٧٥- الحماسة، للبحتري، ضبطها وعلأق حواشيها كما مصطفى، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٢٩هـ.

٧٦- الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٢٠هـ.

٧٧- حواشي ابن هشام على التّسهيل، صورة لبعض اللوحات منه، زودني بها د. أحمد عبدالعزيز علام، وهو يعمل على تحقيقها.

٧٨- حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين، رسالة ماجستير لحمّاد الثمالي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ والمشرف د. يوسف عبدالرحمن الضبع.

٧٩- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ

٨٠- الخَزَل والدَّأل بين الدّور والدّارات والدِّيَرة، لياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) (القسم الأول) تحقيق يحي زكريا عبادة ومحمد أديب جمران، وزارة الثقافة السورية، دمشق ١٩٩٨م.

٨١- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجّار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الثانية.

٨٢- الخلاصة في معرفة الحديث، للطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ) تحقيق أبي عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٨٣- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة.

٨٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد الأمين الشنقيطي، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.

٨٥- الدلائل في غريب الحديث، لقاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي (المتوفى: ٣٠٢هـ) تحقيق محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٨٦- ديوان ابن مقبل، تحقيق عزّة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٨١هـ١٩٦٢م.

٨٧- ديوان ابن مقبل، تحقيق عزّة حسن، دار الشرق العربي، حلب ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٨٨- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.

٨٩- ديوان أعشى همدان وأخباره، تحقيق حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

٩٠- ديوان الأفوه الأودي، شرح وتحقيق محمد التونجي، دار صادر، بيروت ١٩٩٨م.

٩١- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

٩٢- ديوان امرئ القيس، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٩٣- ديوان أميّة بن أبي الصلت، تحقيق سجيح جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت ١٩٩٨م.

٩٤- ديوان بشار بن بُرْد، تقديم وشرح وتكميل محمد الطاهر بن عاشور، علّق عليه ووقف على طبعه محمد رفعت فتح الله ومحمد شوقي أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة ١٣٦٩هـ١٩٥٠م.

٩٥- ديوان جرير، بشرح ابن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٩٦- ديوان جميل بثينة، دار صادر بتقديم بطرس البستاني.

٩٧- ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى مُدرك الطائي، رواية هشام الكلبي، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة١٤١١هـ١٩٩٠م.

٩٨- ديوان حسّان بن ثابت، ضبطه وصححه عبدالرحمن البرقوقي، دار الأندلس، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م.

٩٩- ديوان ذي الرُّمّة، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

١٠٠- ديوان زهير = شعر زهير.

١٠١- ديوان السموأل بن عادياء، روايه أبي عبدالله نفطويه، تحقيق الأب لويس شيخو، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٣٠م.

١٠٢- ديوان طرفة بن العبد، بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق رحاب خضر عكّاوي، دار الفكر العربي، بيروت١٩٩٣م.

١٠٣- ديوان الطرمّاح الطائي، تحقيق عزّة حسن، دار الشروق العربي، بيرون، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ١٩٩٤م.

١٠٤- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق كرم البستاني، دار بيروت، ١٤٠٤هـ١٩٨٣م.

١٠٥- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيّات، تحقيق يوسف نجم، دار صادر.

١٠٦- ديوان عدي بن الرقاع العاملي، بشرح ثعلب، تحقيق نوري القيسي وحاتم الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

١٠٧- ديوان العرجي، تحقيق سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت ١٩٩٨م.

١٠٨- ديوان الفرزدق، تحقيق إيليّا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت ١٩٨٣م.

١٠٩- ديوان القطامي، تحقيق محمود الربيعي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ٢٠٠١.

١١٠- ديوان كثيّر عزّة، جمعه وشرحه إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١م

١١١- ديوان كعب بن زهير، صنعة السكري، تحقيق مفيد قميحة، دار الشواف للطباعة والنشر، الرياض ١٤١٠هـ

١١٢- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، شرحه وضبط نصّه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٤هـ١٩٩٤م.

١١٣- ديوان النمر بن تولب العكلي، جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت ٢٠٠٠م.

١١٤- الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره، للحاتمي، تحقيق يوسف نجم ، دار صادر، بيروت ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

١١٥- رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، للحسين بن علي بن طلحة الرجراجي ثم الشوشاوي السِّمْلالي (المتوفى: ٨٩٩هـ) تحقيق أَحْمَد بن محمَّد السراح، د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١١٦- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، لأبي القاسم السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١٢هـ.

١١٧- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ) مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١١٨- زاد الرِّفاق، لأبي المظفّر الأَبِيْوَرْدي (٥٠٧هـ) تحقيق عمر الأسعد، منشورات مركز جمعة الماجد، الإمارات.

١١٩- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٢هـ١٩٩٢م.

١٢٠- الزهرة، لأبي بكر محمد بن داود الأصبهاني، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ١٩٨٥م.

١٢١- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

١٢٢- سفر السعادة وسفير الإفادة، لأبي الحسن السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

١٢٣- السلوك لمعرفة دول الملوك، لتقي الدين المقريزي (المتوفى: ٨٤٥هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

١٢٤- السيرة النبوية لابن هشام (المتوفى: ٢١٣هـ) تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.

١٢٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرناؤوط، خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت ١٤٠٦ﻫ ١٩٨٦م.

١٢٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ ﻫ) تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٠ﻫ - ٢٠٠٠م.

١٢٧- شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن السيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني، دار المأمون، دمشق – بيروت ١٩٧٩م.

١٢٨- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٧ﻫ ١٩٨٧م.

١٢٩- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السكّري، تحقيق عبدالستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة ١٣٨٤ﻫ.

١٣٠- شرح التحفة الورديةن لابن الوردي، تحقيق عبدالله الشلال، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٩ﻫ ١٩٨٩م.

١٣١- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر ١٤١٠ﻫ١٩٩٠م.

١٣٢- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢ﻫ٢٠٠١م.

١٣٣- شرح جمل الزجّاجي، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤٠٠خ١٩٨٠م.

١٣٤- شرح حماسة أبي تمّام، للأعلم الشنتمري، تحقيق علي المفضّل، دار الفكر المعاصر، بيروت، بالتعاون مع مركز جمعة الماجد ١٤١٣ﻫ

١٣٥- شرح الحماسة للتبريزي، طبعة بولاق، القاهرة ١٢٩٠ﻫ

١٣٦- شرح ديوان ابن أبي حصينة لأبي العلاء المعرّي، تحقيق محمد أسعد طلس، دار صادر – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩ﻫ - ١٩٩٩م.

١٣٧- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ

١٣٨- شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري (لعله لزكي الدين السعدي ت ٦٣٩هـ) تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.

١٣٩- شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٤٠- شرح شواهد الشافية، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

١٤١- شرح الشّواهد النّحوية في أمّات الكتب النّحوية، لمحمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.

١٤٢- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧م.

١٤٣- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠م.

١٤٤- شرح القصائد العشر، للتبريزي، تحقيق عبدالسلام الحوفي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٤٥- شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلّقات، لأبي جعفر النحّاس، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٤٦- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الحادية عشرة ١٣٨٣هـ

١٤٧- شرح الكافية، طبع منسوبا لابن جماعة وهو لابن مالك، تحقيق محمد عبدالنبي عبدالمجيد، مطبعة دار البيان، مصر ١٤٠٨هـ١٩٨٧م

١٤٨- شرح كافية ابن الحاجب، طبع منسوبا لابن جماعة وهو لابن مالك، تحقيق محمد داود، دار المنار، القاهرة ٢٠٠٠م.

١٤٩- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة ودار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

١٥٠- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، شركة القدس، القاهرة ٢٠١٦م.

١٥١- شرح كتاب سيبويه، للقاسم بن عليّ الصفّار، تحقيق معيض العوفي، دار المآثر، المدينة المنورة ١٤١٩هـ

١٥٢- شرح المعلقات السبع، للزَّوْزَني (٤٨٦هـ) دار احياء التراث العربي ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٥٣- شرح المفصّل لابن يعيش، تحقيق عبداللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، ١٤٣٥هـ ١٠١٤م.

١٥٤- شرح المفضليات، لأبي محمد القاسم الأنباري، كارلس يعقوب لايل، نشر مكتبة الثقافة الدينية ١٤٢٩هـ٢٠٠٨م

١٥٥- شرح مقامات الحريري، للشُريشي (المتوفى: ٦١٩ هـ) دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ

١٥٦- شرح المقدّمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ.

١٥٧- شرح المقرب المسمّى التعليقة، لبهاء الدين النحّاس الحلبي، تحقيق خيري عبدالراضي عبداللطيف، دار الزمان، المدينة المنورة ١٤٢٦هـ٢٠٠٥م

١٥٨- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش الحلبي، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣هـ١٩٧٣م.

١٥٩- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، (المتوفى : ٦٥٦هـ) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

١٦٠- شعراء إسلاميون، نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

١٦١- شعراء أمويّون، نوري حمّودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٦٢- شعراء عبّاسيّون، يونس أحمد السامرائي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٦٣- شعراء مقلّون، لحاتم الضامن، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٦٤- شعر زهير بن أبي سلمى، برواية الأعلم، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروتن الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

١٦٥- الشعر أو (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٦٦- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، ١٣٧٧هـ

١٦٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، ، تحقيق محمد فوائد عبدالباقي، عالم الكتب، بيرون

١٦٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق طه محسن، وزراة الأوقاف والشؤون الدينية، طبعته دار آفاق عربية للصحافة والنشر، العراق ١٩٨٥م

١٦٩- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق عبدالله ناصير، دار الكمال المتحدة، دمشق ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

١٧٠- شواهد الشّعر في كتاب سيبويه، لخالد عبدالكريم جمعة، دار الشرقية، القاهرة، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م الطبعة الثانية.

١٧١- شواهد المولّدين في كتاب شرح التسهيل، بحث لمحمد بن سعد الشقيران، منشور في حوليذة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، العدد التاسع والعشرون، المجلد ١، ٢٠١٦م.

١٧٢- الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروتن الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٧٣- الصداقة والصديق، لأبي حيّان التوحيدي، تحقيق إبراهيم الكيلاني، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

١٧٤- صناعة الشّاهد الشّعريّ عند ابن مالك الأندلسي، لنعيم البدري، الينابيع للطباعة والنشر، دمشق ٢٠١٠م.

١٧٥- صناعة الشعر، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق جعفر ماجد، دار الغرب الإسلامية، بيروت ١٩٩٥م وهذا الكتاب ليس للسيرافي، بل هو الجامع في العروض والقوافي لأبي الحسن العروضي ت ٣٤٢ﻫ وقد نبه عليه بعض الباحثين.

١٧٦- الصناعتين، لأبي هلال العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥ﻫ) تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، ١٤١٩ﻫ

١٧٧- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيّد إبراهيم محمد، دار الأندلس ١٩٨٠م.

١٧٨- طبقات الشافعية للأسنوي، تحقيق عبدالله الجبوري، دار العلوم، الرياض ١٤٠١هت ١٩٨٠م

١٧٩- طبقات الشافعية، لتقي الدين ابن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١ﻫ) تحقيق الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٧ ﻫ.

١٨٠- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١ﻫ) تحقيق محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيعن الطبعة: الثانية، ١٤١٣ﻫ.

١٨١- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٩٤ﻫ ١٩٧٤م.

١٨٢- طبقات النّحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

١٨٣- الطرر لابن طاهر الخِدَبّ، بحث لبدر بن محمد الجابري، منشور في مجلة الدراسات اللغوية مجلد ١٧ العدد ٢.

١٨٤- العزلة، للخطابي (المتوفى: ٣٨٨ﻫ) المطبعة السلفية، القاهرةالطبعة، الثانية، ١٣٩٩ﻫ

١٨٥- العقد الفريد، لابن عبدربه، تحقيق أحمد أمين وآخرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٨٩ﻫ ١٩٦٩م.

١٨٦- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٨ﻫ ١٩٨٨م.

١٨٧- عيار الشّعر، لابن طباطبا، الحسني العلوي، أبو الحسن (المتوفى: ٣٢٢ﻫ) عبد العزيز بن ناصر المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٨٨- عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦ﻫ) دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨ﻫ

١٨٩- العيون الغامزة على خبايا الرامزة، للدماميني، تحقيق الحساني حسن عبدالله، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ١٩٩٤م.

١٩٠- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

١٩١- الغرة في شرح اللمع (من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف) لابن الدهان، تحقيق فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

١٩٢- الغرّة في شرح اللمع (من باب الأفعال إلى نهاية باب الجمع) لابن الدهّان، تحقيق إبراهيم سالم الجهني، رسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية ١٤٢٩/ ١٤٣٠هـ

١٩٣- الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان، نسخة خطية مصوّرة، أصلها في كوبرلّي، ورقمها: ١٤٩٢.

١٩٤- الفاضل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، مصر ١٩٥٥م.

١٩٥- فتاوى في العربية، لابن مالك، تحقيق أحمد عبدالله المغربي، دار البحوث للدراسات الاسلامية واحياء التراث، دبي، ١٤٢٥هـ٢٠٠٤م.

١٩٦- فتح الوصيد في شرح القصيد، لأبي الحسن السخاوي، تحقيق مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض.

١٩٧- الفصول الخمسون، لابن معطي، تحقيق محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.

١٩٨- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيّب الفاسي، تحقيق محمود فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

١٩٩- قراءة في الشّاهد الشّعريّ: النّحويون واللغويون وصنعة الشّعر، محاضرة للدكتور تركي بن سهو العتيبي، ألقاها في ندوة الرفاعي في ٧/ ١١/ ١٤٣٢هـ بعنوان

٢٠٠- قِرَى الضيف، لأبي بكر عبد الله بن محمد البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: ٢٨١هـ) تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، الرياض – السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٠١- القلب والإبدال، لابن السكّيت، تحقيق حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٩٨هـ١٩٨٧م.

٢٠٢- القوافي، للقاضي أبي يعلى التنوخي، تحقيق عوني عبدالرؤوف، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية ١٩٧٨م.

٢٠٣- الكافي في شرح الهادي، لأبي المعالي عبدالوهاب الزنجاني، تحقيق أنس بن محمود فجّال، دار النور المبين، عمان، الأردن.

٢٠٤- الكامل، للمبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٢٠٥- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٢٠٦- كتاب الادّغام (من شرح كتاب سيبويه) لأبي سعيد السيرافي، تحقيق سيف العريفي، مركز الملك فيصل، الرياض ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٢٠٧- كتاب بغداد، لابن طيفور (المتوفى: ٢٨٠هـ) تحقيق السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٢٠٨- كتاب العروض، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: أبو مدين شعيب قياو الأزهري، مركز ابن أبي الربيع السبتي، تطوان ١٤٣٨هـ٢٠١٧م.

٢٠٩- كتاب فيه لغات القرآن ١٤١، نشرة إلكترونية، وهي متاحة على المكتبة الشاملة ونبهوا على أن ترقيم الصفحات موافق لنسخة المحقق.

٢١٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، دار الفكر، بيروت ١٤٠٢هـ

٢١١- الكشف والبيان عن تفسير القرآ، لأبي إسحاق الثعلبي، (المتوفى: ٤٢٧هـ) تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢١٢- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٢هـ١٩٩٢م.

٢١٣- اللآلئ في شرح أمالي القالي (مطبوع باسم سمط اللالئ) لأبي عبيد البكري، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار الحديث، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ

٢١٤- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري، تحقيق محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢١٥- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعرّي، تحقيق عبدالله الفلاح، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ١٤٣٦هـ

٢١٦- اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

٢١٧- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر.

٢١٨- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنّى، تحقيق فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٧٤هـ١٩٥٤م.

٢١٩- مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة ٢٠٠٦م.

٢٢٠- المحبّر، لابن حبيبَ، تحقيق إيلزه ليختن شتيتر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٢١- المحتسب، لابن جني، تحقيق عبدالحليم النجّار وآخرين، دار سزكين للطباعة ١٤٠٦هـ.

٢٢٢- المحمدون من الشعراء، للقفطي، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه محمد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن ١٣٨٥هـ١٩٦٦م.

٢٢٣- المخصص، لابن سيده، طبعة بولاق ١٣٢١هـبعناية محمد محمود التركزي الشنقيطي ومعاونة عبدالغني محمود.

٢٢٤- المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس العلمي الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤٠١هـ١٩٨٠م.

٢٢٥- المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري، تحقيق طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٨م.

٢٢٦- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لعفيف الدين اليافعي (المتوفى: ٧٦٨هـ) وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٢٢٧- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد الحق وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.

٢٢٨- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد بركات، منشورات جامعة ام القرى، الطبعة الأولى.

٢٢٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، تحقيق عبدالعظيم الشناوي، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٣٠- معاني الشعر، لأبي عثمان الأشنانداني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

٢٣١- معاني القرآن، للفراء، تحقيق محمد علي النجّار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ١٩٨٣م.

٢٣٢- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٠٠٣م.

٢٣٣- معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق فستنفيلد، دار صادر، بيروت ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

٢٣٤- معجم الشعراء للمَرْزُبانيّ، تهذيب المستشرق سالم الكرنكوي، مكتبة القدس، ودار الكتب العلمية.

٢٣٥- المعجم المفصل في شواهد شواهد العربيّة، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

٢٣٦- المُعرِب (شرح قوافي الأخفش واشتقاق أسمائها) لابن جني، تحقيق أحمد محمد عبدالعزيز علّام، ١٤٣٧هـ٢٠١٦.

٢٣٧- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبري زاده، دار العلمية، بيروت١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

٢٣٨- المفضّليات، للمفضّل الضبّي، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، بيروت، الطبعة السادسة.

٢٣٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) تحقيق مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

٢٤٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين العيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية١٤٢٦هـ٢٠٠٥م.

٢٤١- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، إسماعيليان نجفي، إيران، قم.

٢٤٢- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبدالقاهر البغدادي، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد.

٢٤٣- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٩م.

٢٤٤- منتهى الطلب من أشعار العرب، لابن ميمون، تحقيق محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت ١٩٩٩

٢٤٥- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، للحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠ هـ) المجلد الأول والثاني: تحقيق/ السيد أحمد صقر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، والمجلد الثالث: تحقيق عبد الله المحارب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٤م.

٢٤٦- الموشح، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة.

٢٤٧- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد بن محمد أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي، ليبيا.

٢٤٨- نثر الدر في المحاضرات، لأبي سعد الآبى (المتوفى: ٤٢١هـ) تحقيق خالد عبد الغني محفوط، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٢٤٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ليوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٢٥٠- نزهة الأباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٨م

٢٥١- نظرة في شواهد ابن مالك: كتاب شواهد التوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح نموذجًا، لجواد الدخيّل، مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٤ ع٢ ربيع الآخر- جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ

٢٥٢- نظم الفرائد وحصر الشوارد، للمهلبي، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة التراث بمكة المكرمة ١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

٢٥٣- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين المقري التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ) تحقيق يوسف السيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٢٥٤- النقائض، تحقيق محمد إبراهيم حُوّر ووليد محمود خالص، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي ١٩٩٨م.

٢٥٥- نقائض جرير والأخطل، لأبي تمام، تحقيق الأب أنطوان صالحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ١٩٢٢م.

٢٥٦- نقائض جرير والفرزدق، تحقيق المستشرق بيفان، مطبعة ليدن ١٩٠٥م.
٢٥٧- نقض بحث براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية، لفيصل المنصور، نشرة إلكترونية ١٤٣٧هـ.
٢٥٨- نقض كتاب في الشعر الجاهلي، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤٥هـ
٢٥٩- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) لعلي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجاشِعِيّ القيرواني، أبو الحسن (المتوفى: ٤٧٩هـ) تحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
٢٦٠- النكت المرضية على الألفية والكافية الشافية والشذور والنزهة للسيوطي، تحقيق فاخر جبر، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٧م.
٢٦١- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، بيروت ١٤٠١هـ١٩٨١م.
٢٦٢- هل من براءة لابن مالك؟ مقال لإبي أوس أبراهيم الشمسان، نشره في جريدة الجزيرة السبت ١٦ مايو ٢٠١٥.
٢٦٣- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
٢٦٤- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
٢٦٥- الوافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، بيروت ١٤٠٧هـ١٩٨٦م.
٢٦٦- الوافي في القوافي، لابن الفرخان، تحقيق عمر خلوف، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي ٢٠١٠م.
٢٦٧- الوافي في نظم القوافي، لأبي البقاء الرندي، تحقيق هدى شوكت بهنام وزينة عبدالجبار محمد، دار عيداء، الأردن ١٤٤٠هـ٢٠١٩م.
٢٦٨- الوجيز النفيس في معرفة التدليس (بحث منشور في مجلة مركز البحوث والدراسات في الوقف السني -بغداد ٢٠٠٥م) لأبي ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق المحمدي.
٢٦٩- الوحشيات، لأبي تمّام، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه محمود شاكر، دار المعارف، الطبعة الثالة ١٩٨٧م.

٢٧٠- الورقة، لمحمد بن داود الجرّاح، تحقيق عبدالوهاب عزّام وعبدالستار فرّاج، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٢٧١- الوساطة العمرية بين ابن مالك ومدلّسيه، لعمر بن عبدالله العمري، القصيم، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ

٢٧٢- وضع ابن مالك للشواهد النّحويّة بين النفي والإثبات، بحث تكميلي لإكمال متطلبات الماجستير، لفيصل المنصور، من قسم اللغويات، بكلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، وأعاد نشره باسم: تدليس ابن مالك.